

اليانقوت والنقيض

في مذهب ابن اديس

جمعه وجمع حواشيه وعلقها

السيد احمد بن عمر الشاطري
العلوي الحنفي الترمي

غفر الله له ولوالديه ومشاغبه والسلمين آمين

الطبعة الثانية

١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م

حقوق الطبع محفوظة لابن المقوف



مكتبة مطبعة النجاشي للكتاب والادب

الياقوت النفيس

في مذهب ابن اديس

جمعه وجمع حواشيه وعلقها

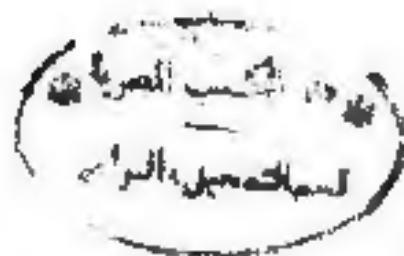
السيد احمد بن عمر الشاطري
العلوي الحسيني الترميني

عاف الله له ولوالديه ومشايخه والسلمين آمين

الطبعة الثانية

١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م

حقوق الطبع محفوظة لابن المؤلف



مكتبة مصر

التعريف

بكتاب الباقوت النفيس في مذهب ابن إدريس

في فقه السادة الشافعية

مؤلف حافل ، جمع أسساً وقواعد وأصولاً تضبط حواصل الأبواب الفقهية وحدودها الجامعة المانعة ، وشروطها وتطبيقاتها مع اختصار غير محلى ، وصبارة مهلهة جزلة ، وتعليقه لم يترك شيئاً يحتاج إليه الطالب إلا وفى به .

إن الطالب من ابتداء سيره في الطلب إلى منتهاه يضطر إلى حفظ قواعد وأسس وأصول تضبط له حواصل الأبواب وما يدخل فيها وما يخرج منها ، ليكون مستعداً بزيادة يتعرف منها ما يطراً على فكره من المسائل

نرى الطالبة على اختلاف مداركهم بماون تمعياً عظيماً في التفتيش عن تلك الأسس والتقاطها من الحواشي المطولة نارة ومن إلقاء المدرسين تارة أخرى ، ومع ذلك لم يجتمع لهم جمع منظم يكون موفياً بالمقاصد .

لما رأى — العلامة الكبير الداعي إلى الله شيخنا السيد « عبد الله بن عمر الشاطري » الذي هو أكرم مدرسين في بلده ، وقد شغل التدريس جميع أدوار حياته رضي الله عنه — شدة عناء الطلبة في ذلك انتخب تلميذه مؤلف « الباقوت » وأمره بتأليف كتاب يجمع تلك القواعد والأصول والحواصل يريح الطلبة من ذلك العناء .

فألف شيخنا السيد المفتي العلامة « أحمد بن عمر الشاطري » رضي الله عنه هذا الكتاب وروى بما قصده شيخه ، وزاد أن علق عليه تعليقات مبينة لما أجمل فيه ، وتعليقات يحد فيها الطالبون والمدرسون والقضاة والمفتون ، وكتبة الوثائق والسندات والمحامون الشرعيون ما يستنون به عن غيره من الكتب .

هذا مع ما في « الباقوت » وتعليقاته من بلاغة واختصار وسلاسة وجزالة ومتانة

فهو نافع للمبتدئ والمتوسط والمتنهي .

جرى الله مؤلفه ومن كان سبباً في تأليفه ونشره وطبعه عن المسلمين خير الجزاء .

فترشد كل طالب ومحِب العلم إلى اقتناء ذلك الكتاب والاستمسك به والاقتراس من علومه ، ليفتفع ويستفيد ويفيد ، والله ولي التوفيق ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

فصل بن محمد بن عروض بافضل الترمي

١٣٦٩ / ٢ / ٦

ترجمة

مختصرة لمصنف هذا الكتاب ، من إملأه ابنه « السيد محمد بن أحمد بن عمر الشاطري » حفظه الله .
بمناسبة المزم على نشر كتابه : (الياقوت النفيس في مذهب ابن إدريس)

نسبه :

هو السيد الملامه أحمد بن عمر بن عوض بن عمر بن أحمد بن علي بن حسين بن محمد بن أحمد بن عمر بن علوي الشاطري ، ابن الفقيه علي بن القاضي أحمد بن محمد أسد الله بن حسن القرابي بن علي بن الفقيه المقدم إلى آخر نسبه الشهير : الشاطري العلوي التريمي الحضرمي .

مولده :

ولد رضي الله عنه بتاريخ سنة ١٣١٢ ألف وثلثمائة واثني عشرة هجرة من أبوين كريمين هما والده السيد المستقيم عمر بن عوض الشاطري . ووالدته الشريفة زهراء بنت علامة حضرموت وشاعرها « السيد أبي بكر بن عبد الرحمن بن شهاب الدين » .
ووقع لمؤلف كتاب تاريخ الشعراء الحضرميين السيد عبد الله بن محمد بن حامد السقايف وهو حيث أرمخ ميلاده سنة ١٢٩٢ هـ في أثناء ترجمته له ج ٥ - ص ٢٥٧ ص ١ فلزم التنبيه عليه .

نشأته وتربيته وأخلاقه :

في ربوع الفنا مسقط رأسه ، وبين مآثرها وزراياها ، وعلى أيدي أساطين الفضيلة والمعرفة من رجالها تربي وتخرج . فكان في كل أطواره وفي جميع أدوار حياته ثمرة طيبة لنظرات وجهها إليه أولئك الرجال ، وثيعة صادقة خصوه بها لما قدموه في سمات

وجهه من علامات البركة والنجابة . أضف إلى ذلك سجايا وشمائل حميدة اختبرت في نفسه العالية وامتزجت بأحده ودمه ، نشأ نشأة مستقيمة على أحسن الأساليب وأقومها ، وتربى تربية دينية أخلاقية ، برأته المسكانة التي احتلها بحق في أفئدة مواطنيه ومن عرفه ، فهو لاء العبدون من أترابه ولداته والذين ماشوه قدما بقدم في جميع أدوار حياته كلهم يحبون إلى حد بعيد هذه الماتنة الخلقة التي تجعل لهم واضحة في كل تلك الأدوار ، رغم المفريات والمعارض .

وقد أبنته شيخه مولانا الإمام عبد الله بن عمر الشاطري بهذه الكلمة الجامعة : إنه شاب لا صبوة له ، وكان رحمه الله مع ذلك عذب الروح ، لطيف المشر ، طلق الحيا ، جميل الصورة ؛ وفي طليمة خلاله العالية : غيرته على الشرع ، وغضبه اليقين عند التلاعب بأحكامه ، والزج بها في جحيم الأهوال .

ومن مزايا صفاته تفانيه في خدمة الإنسانية ، وإخلاصه في نفع من يستعين به في حل مشكلة ، أو تسديد نزاع ، بالرغم من أن حالته الصحية لا تساعد على ذلك .

حياته العلمية :

نستهل حياته العلمية : بانتظامه — وهو طفل — في أحد الكتائب المعروفة قبل أن تؤسس — بترميم — مدرسة منظمة كما هي العادة بها إذ ذاك ، ثم نراه بعد ذلك ينتقل إلى الرباط (المهد العلمي الوحيد ، في ذلك الزمن) ويبقى بنفسه في أحضان ذلك المهد ، وبين يدي إمامه العظيم ، مولانا العلامة عبد الله بن عمر الشاطري (رضى الله عنه) فملأ ونهل من ذلك المورد الندي ، وتلقى كثيراً من الفنون والمارف على اختلافها من : دينية وعربية ، ورياضية ، وجمال يبدى من المعجزات والفرائب في الجهد والاجتهاد ، والتحصيل والطلاب ما بذ به أقرانه وزملاءه في جمر التلذذ ، مما جعلهم يتطلعون له إلى مستقبل باهر ، وحياة عظيمة ، وإذا هر يسير بخطوات واسعة في سبيل الثراء العلمي ، ويقص علينا من محفوظاته جزءاً كبيراً من البهجة لابن الوردي ، وجملة صالحة من الإرشاد ، ومتن الزبد في الفقه ، والألفية في النحو ، والسلم في المنطق ، وغير ذلك من المحفوظات .

وقد عزم والده على إرساله للجامع الأزهر ، فعارضه بعض شيوخه ولم يزل به حتى عدل عن رأيه .

والنهم بالطباعة كثيرا من الكتب المبسطة والمختصرة القديمة والحديثة في علوم : الحديث والتفسير والفقه والأصول والعربية ، والأدب ، والاجتماع ؛ وله عناية بمطالعة الصحف والمجلات على اختلاف أنواعها ، والاستفادة مما يلائم منها .

وجاء بعد ذلك دور الإفادة والاستفادة ، ونشر العلم الشريف ، فافتتحت منصة التدريس ، وبرز على ذلك المسرح مريئاً خبيراً ، وأستاذاً قديراً ، ومعلماً بصيراً ، فكان يتولى تدريس الحلقات بالرباط ، وكثيرا ما ينوبه عن شيخه الإمام عبد الله بن عمر الشاطري فيه .

وسوالى سنة ١٣٣٨ هـ طلب للتدريس بمدرسة جمعية الحق - بتريم - وهي أول مدرسة أسست بها في العصر الحديث ، فأجاب بعد استئذان إمام الرباط وإذنه له ، وأدخل عليها - خلا ما يدرس بها من الفقه والنحو والحساب - هذه الفنون : المعاني والبيان ، والتاريخ ، والجغرافيا ، والمنطق ، واللغة ، رابت بها سنوات ، يحنى طلابها من ثمرات أنسكاره ، كل مالد وطالب ، ويتفنيون من خلال معارفه أحسن الأفياء ، وهام الكثير بين أيدينا الذين قبسوا من تلك الشعلة ، واغترفوا من ذلك البحر .

ثم استغنى من المدرسة بعد ذلك ، وعقد دروساً للإفادة بجها في الفقه ، كان ينتقل بها بين مآثر القنا وشريف بقاعها ، فطوراً في الرباط ، وآثاء في مسجد الجامع ، ومرة في مسجد الشيخ عبد الرحمن السقا ، وأخرى في بيته ، وهكذا .

ومما تمتاز به دروسه تلك الروح الحية التي تسودها ، وتلك النفثات الثمينة المتنوعة التي تفيض بها ثروته العلمية عند المناسبات ، فدرسه أشبه بدائرة معارف عامة يسبح فيها الفقيه ، ويرتع فيها الأديب ، ويحجد فيها المستمع متعة روحية ، وقوائد نادرة ؛ وآخر هذه الدروس وأطولها بقاء درس ما بين العناوين ، فقد ختمت به عشرات الكتب المبسطة نذكر منها : شرح المنهج مع حواشيه ، وبقية المسترشدين مع أصولها ، وتجر يد البخاري .

نزاهته في الإفتاء والكتابة :

أما موقفه في الفتوى والكتابة على المسائل الفقهية ، واستكمال المزهلات اللازمة لهذا المنصب الخطير ، فأمر أوضح من أن يشهر ، وقد أبدى من الاحتياط والورع منذ حل هذا العبء الثقيل ، ما لودعينا نستقصى وقائمه اطلال بنا الموقف ، وقل أن نجد في معاصريه من المفتين الشرعيين من يدانيه نزاهة وإطلاعا ، وهذه فتاويه على وقائع الأحوال طائفة بما نقول ، وقد دوننا منها ما يقرب من عشرة كرايس ، وهي مرجع تمين الفتى والفقير ، يجردان بها من الفوائد الثمينة ما يدرى بالآلى .

وبهذه المناسبة نذكر ما قاله عنه الأستاذ محمد بن هاشم بن طاهر في كتابه « الخريت شرح منظومة العاجز في المواقيت » أثناء كلمته عن ناظمها العاجز .

أما والد الناظم ؛ فهو السيد أحمد بن عمر الشاطري ، من أظهر الشخصيات البارزة بتريم علما وذكاء ونبلا وعفافا ورزاة وسيادة ، وهو على جلالة قدره ، وغزارة علمه ، دعت الأخلاق جَمّ التواضع ، كثير الحيلة في الفتيا والأحكام ، يجلس القضاء الذي هو أحد أعضائه ، وله يد بيضاء تكال بها كثير من شباب تريم الحاضر ، فقد قام في المدارس والجمعيات مقاماً مشكوراً ، له أثره الحميد ، ونتيجته المأمولة ، وقد جمعت بعض دروسه في فنون متعددة ، فكانت خير نبراس يهتدى به المبلجون في طلب العلم الشريف .

وكنيت وقفت له على دروس ألقاها في اللغة ، وأخرى في البلاغة ، فوددت أن كنت ذا مال ؛ لأقوم بطبعتها ثم بتوزيعها مجانيا ؛ لأنتج بها قلوب الطلبة العطاش لنيل المعارف .

مشائخه :

يبرز لنا في مقدمة مشايخه الذين درس عليهم وأخذ عنهم عدة فنون ، العلامة الجليل السيد عبد الله بن عمر الشاطري كما تقدم ، وأخذ من كثيرين غيره ، نذكر منهم هؤلاء العلماء والشيوخ الأكابر : علوى بن عبد الرحمن المشهور . حلى بن عبد الرحمن المشهور . على بن محمد الحبشي . أحمد بن حسن العطاس . أحمد بن عبد الرحمن السقاف .

عبد الله بن علوي الحبشي . عمر بن صالح العطاس . عبد الله بن عبدروس العبدروس .
أبو بكر بن عبد الرحمن بن شهاب : جده لأمه ؛ وقد عد صاحب تاريخ الشعراء الحضرميين
العلامة السيد عبد الرحمن بن محمد المشهور من شيوخه ، والواقع أنه ليس له أخذ عنه
مباشرة ، فقد توفي والمصنف طفلاً .

مؤلفاته :

له كتاب « نيل الرجا شرح سفينة النجا » طبع بمصر — وقد نفذت جميع نسخه
لإقبال الناس عليه — وله تعليقات مهمة على فتاوى العلامة مفتي الديار الحضرمية السيد
عبد الرحمن المشهور ، المسماة : « بغية المسترشدين » حقق فيها وأبان الكثير من القيود
اللازمة التي خلت عنها البغية ، ولاحظ عليها ملاحظات أساسية كانت نتيجة درس
وتحقيق لأصول البغية عدة مرات ، مما لا يصلح المتكلم على البغية أن يستعملها بدونها ،
وسننتهز أول فرصة ممكنة لطبع تلك التعليقات القيمة ؛ لانتشار البغية في الأقطار ، وطبعها
عدة مرات واعتماد الناس عليها .

وله دروس مدرسية في جميع الفنون التي تولى تدريسها .

الياقوت النفيس : ومن أحسن مصنفاته هذا الكتاب الذي قررنا طبعه رغبة
في تعميم الانتفاع به ، ونظراً لانتشار نسخه الخطية ، واعتماد المدرسين والطلبة عليه وتقرير
تدريسه رسمياً ، في بعض المدارس كدرسة جمعية الإخوة والمعاونة بقريم — وقد أثنى
عليه وقرضه علماء حضرموت الذين اطلعوا عليه ، أمثال مولانا العلامة المرحوم عبد الله
ابن عمر الشاطري الذي ألقه بإشارته ، وأصحاب الفضيلة السيد محسن بن جعفر بونقي مفتي
الساحل ، وشيخ رباط الفيل ، والشيخ عبد الله بكير رئيس القضاة الشرعيين بالمسكلا —
والسيد الفقيه علوي بن عبد الله السقايف قاضي سيئون سابقاً ، والشيخ المفتي سالم سعيد بكير
تلميذ المصنف ، والشيخ علي بن سعيد باخرمة قاضي الفيل ، والشيخ محمد بن عبد الله باجنيد
قاضي المسكلا سابقاً .

ومن المعجبين به الفقيهان العلامةان : المفضول السيد حسن بن إسماعيل ، والسيد سالم ابن حفيظ آل الشيخ أبي بكر بن سالم ، وغير هؤلاء كثيرين ، ولولا خوف الإطالة ؛ لأوردنا شيئاً من كلامهم وتقاريفهم ، ومع هذا فيكفي هذا الكتاب أن يعلن عن نفسه ، وعن مصنفه بنفسه .

أعماله الاجتماعية :

يبدو لنا في باكورة أعماله الاجتماعية - ما خلا التدريس ونشر التعليم - تأسيس جمعية نشر الفضائل سنة ١٣٣٧ التي من غاياتها ترقية المستوى الأخلاقي والتعاقد والتعاون على كل ما فيه مصلحة عامة ، وبراها بفضل إدارتها النشطة وفي وقت قريب توسع دائرتها ، فتفتتح أربع مدارس في أربع حارات بترميم ، وتوفد الوفود إلى ضواحيها أسبوعياً لنشر الدعوة الإسلامية - كما تفعل جمعية الإخوة والمعاونة اليوم - ويتلو ذلك مشاركته في تأليف نادى الشبيبة - بترميم - وإلقاء تلك الدروس العلمية التمهيدية على أعضائه ، والكلمات القيمة في قاعته ، وكلما مضينا في هذه الناحية - بالرغم من عدم تكامل نضوجها بعد لدينا بحضرموت - نجد المصنف كثيراً من الإصلاحات العامة لا يتسع المقام لاستقصائها .

آراؤه في الإصلاح :

في كثير من المناسبات ومن بين آراء الفقيه ، أو هو المتمد لديه - بعد نشر العلم ومحاربة الأمية - الأخذ بالنافع والقيم من الجديد ، مع الاحتفاظ التام بالدين والعادات والتقاليد القديمة ، وقد قال بعض الحكماء : « لا يرجى النهوض لأمة لا ماض لها » .

أدبه :

للمصنف في الأدب القديم والحديث مكانة سامية ، وقد كفا في كل مجاله الثمينة غللاً سقائياً بما تجيش به ذاكرته الخصبية من أنواع الأدب وأفئاته ؛ وله في قسم المنشورات كلمات

قيمة في مواضيع مختلفة ، وفي قسم المنطوق كثير من القصائد الطائفة ، والمساحلات لأدبية ،
والمقطوعات الشعرية ، وأندكر الآن من قوله - يصحف وعن أظفل :

نوى نأوى ولا تمحوا فابت المعجول كثير العلط
وهبوا لكب الملا وأدباء ففصل العتي بالعلوم قط
فكم سافل حـد ثم ارتقى وعال بتقصيره قد هبط

ومن طبيئته :

إذا لم بعد أوطاس ما ربهـا ويقدما من هوة الجهل والنل
فما نحن إن سكرت إلا سوانما تراحم أهـبها على الشرب والآكل

ومن شعره في واقعة حل -

وكما نطق الصبح رفع ما أتى به الجمل ونطيان فاعكس الأمر
أما حوا حنا للطعام وأسلموا قوانين سوء منها الشر والفسد

ومع أنه لم يتبع للنصف - رحمه الله - في جميع حياته السفر إلى خارج حصر موت
بل ولا إلى ساحلها ، ولا عاش في داخلها فأنت حين تحادثه تجد يعرف المعلومات
الدقيقة عن جميع الأنظار المعهورة ، وعن ملوكها ، ووزرائها ورعايها ، وأحوالها ، ونقص
لها عن تاريخ أوروبا وأمريكا الحديثة ومخترعاتها ، مالا يعرفه الكثير من شاعريها ،
ويتكلم عن البلاد العربية - وبالأخص مصر - بما يشي روى

ذلك لاتساعه في علم الجغرافيا ، وللكثرة مطالعته في الصحف ، حتى إن بعض الرحالة
حين يقابله لا يصدق بأنه لم يسافر إلى الخارج .

وفاته :

وفي الساعة السادسة من يوم الجمعة ٦ ربيع الثاني سنة ١٣٦٠ هـ في دعوة ربه وأحاب
سأديه في ممأأة غربية ، وقد نوت معه طعام العراء ذلك اليوم وهو صحيح كعادته ،
وتهبأا لأخروج إلى الجامع لتأدية فريضة الجمعة فدخل الحمام ابتوصاً ، ولما شرع في الوضوء
سمعتا سيحبات داوية منه فمرعأا إليه ، فأدأه لا يبدى حراكا ، وكان آخر العهد به رحمه الله

ويظهر أن موته كان بالدمعة الصدرية ، أو نفضة شرق لها من ماء الوضوء ، وكانت وفاته صدمة فاسية هرعت لها القلوب ، ودرفت منها الدموع ؛ واقد معى إلى رحمة الله وفسبح حماته ، وهكذا حتمت هذه الصفحات العظيمة ودوت لك الدساتين النضرة ، ولا قول إلا (يا الله ويا إليه راحمون) ولا حوب ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

وقد انتهى أجله ، وهو مكتمل القوى العقلية التي لم يسبق لها أى احتلال في حياته ، ولا أصل ما جاء في كتاب تاريخ الشمراء جزء ٥ ص ٢٥٨ السطر الأخير من طرود ما يوم ذلك . وقد نهت المصنف إلى ما جاء في كتابه فاعتذر متأسفاً ، وأتى بالتبعة على من روى له ذلك بدون علم ، وأكده بتصحيح ذلك ضمن ملاحظاته على الكتاب المشار إليه ، وفقاً للحق ولواقع ، وخدمة للحقيقة والتاريخ المدين لآل زال يخدمهما - حرره الله خيراً -

حفلة تأييدية :

وقد أقيمت له جمعية الإحوة والمعاونة ، حملة أسية كبرى تكريم (مدار الفقيه) على ندم الأربعين يوماً لوفاته ، وامتدت نحواً من ثلاث ساعات ، اشترك فيها حلّ عشاء وشمراء وأبناء الوادي ، وأقيمت فيها عشرات الخطب والقصائد ، ومنها نعي السيد العلامة عبد الرحمن بن عبيد الله السقاوي ، ومرثية السيد صالح بن علي الخامد ، ومرثية الشيخ محمد بن عوض بافصل ، وكلمات عن أندية وهيئات سيئون وعبسات وغيرها ؛ وقد جمعنا كل ذلك في كتاب خاص .

وهنا ألف وأملك الناس مكتبة هذه الدعة الوحيدة التي أمليتم لي بعد قارى الكتاب فيها المعلومات اللازمة عن مؤلفه ، إذ من عمام درس أى كتاب أحد صورة ولو عامة عن مؤلفه ، والله أعلم به .

محمد بن هجر الساطري

١٣٦٨ / ١٠ / ٧

ابن المؤلف

« أَلَا مَرَيْنِ كُلُّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ يَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ »
(برآء كرم)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ ^(١) عَلَى مَا نَسَّرَ ^(٢) مِنْ الدِّينِ ^(٣) ، وَهَدَى ^(٤) إِلَى الصِّرَاطِ ^(٥)
الْمُسْتَقِيمِ ^(٦) ، وَصَلَاةٍ ^(٧) وَالسَّلَامِ ^(٨) عَلَى الرَّسُولِ ^(٩) الْأَمِينِ ، سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ^(١٠)
وآلِهِ ^(١١) الطَّاهِرِينَ ، وَصَحْبِهِ ^(١٢) أَجْمَعِينَ
ثُمَّ بَعْدُ ^(١٣) : فَقَدْ أَشَارَ عَلَى ^(١٤) لَامِنْدُوحَةَ ^(١٥) لِي فِي مُحَالَفَتِهِ ،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .
وسعد ، فهذه تعاليق مقبضة طمعية كتبها على رسالتي « ايفاقوت العيس » تفصيلا
لحدها ، وبصاحا لمشكلا ، ويا ما لخطر قبورها ، وحي منصورها ، مع ريادة صيغ من المعود
والدعوى تتعلق بكثير من أبوابها أحدثها عنا من غصص المقصود . والسدة المحررة ، إعلاء
للمطالب عن الرجوع إليهم وبى أمثالهما . جعل الله ذلك من الأعمال السامعة الموقلة لديه آمين .
(١) الحمد لله ، الله ، باللسان على الخليل ، لا اختيارى من جهة التسجل ، وعرفا . فمن يرمى
عن تعظيم الملع من حيث إنه مدغم على الحامد أو غيره . (٢) من .
(٣) هوالفة الطاعة والعبادة والجزاء ، وشرطا : ما شرعه الله على لسان نبيه من الأحكام
(٤) دية . (٥) الطريق . (٦) الواضح . (٧) هى من الله رحمة ،
ومن اللاتسكة متعاف ، ومن الأدميين تصرع ودعاء . (٨) اسم أى التبعة .
(٩) هو إسمان حر ذكر سليم عن ممر طحا وعن دادة أب وخدا أم ، أوحى إليه
شرع وأمر بتبنيه . (١٠) هو بن عبد الله بن عبد المطالب بن هاشم بن عبد مناف بن
قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن
خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان . وأمه آمنة بنت وهب بن
حد مناف بن زهرة بن كلاب ، ولدت عام الفيل ، وتوفى وهو ابن ثلاث وستين سنة .
(١١) هم مؤمنو بن هاشم وانطاب . (١٢) اسم جمع لصاحب معنى الصحابي ، وهو
من اجمع مؤمنينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم . (١٣) كلمة يؤتى بها الانتقال من أسلوب
إلى آخر . (١٤) هو هاشمى الالامة عبد الله بن عمر الشاطرى ، متبع الله به آيين . (١٥) سنة

وَلَا مُرْجَلٌ^(١) إِلَّا إِلَى مُوَافَقَتِهِ ، أَنْ أُكْتُبَ رِسَالَةٌ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ
الشَّافِعِيِّ^(٢) خَاصَّةً لِلتَّحَارِيرِ ، حَاوِيَةً لِلْأَرْكَانِ وَالشُّرُوطِ ، مَصُورَةً لِلْأَنْوَاعِ ،
خِدْمَةً لِصِبْغَانِ التَّعَلُّمَيْنِ ، وَتَحْقِيقًا لِلْأَنْصَابِ الْمُتَعَمِّقِينَ . فَتَارَعْتُ عَلَى قُصُورِي
النَّيِّ إِلَى تَلْيِينَتِهِ ، وَجَمَعْتُ مَا أُمَكَّنَنِي نَحْمُهُ فِي هَذِهِ الْوُزَيْقَاتِ الَّتِي سَمَّيْتُهَا .

« أَلْيَاقُوتُ النَّفْسِ فِي مَذْهَبِ ابْنِ إِدْرِيسٍ »

وَالْمَأْمُولُ مِنَ الْمُطَّلِعِينَ ارْتَضَى ، وَالْإِعْصَادُ صَحَابًا لَيْسَ مُتَعَمِّقُ الْحُطَا ،
وَمِنَ الْمَوْلَى سُبْحَانَهُ الْإِنَابَةُ وَالْقَبُولُ .

مقدمة^(٣)

اعْلَمُ أَنَّهُ يُدْبِقُ لِكُلِّ شَارِعٍ فِي فَرْقٍ أَنْ يَعْرِفَ مَبَادِنُهُ الْعَشْرَةَ ، وَهِيَ :
خِدَّةٌ ، وَمَوْضُوعَةٌ ، وَفَائِدَةٌ ، وَمَسَائِلُهُ ، وَاسْتِمْدَادُهُ ، وَحُكْمُ
الشَّارِعِ فِيهِ ، وَاسْتِدْنَتْهُ إِلَى سَائِرِ الْمُلُومِ ، وَفَصْلُهُ ، وَوَاضِعُهُ
وَالْفَرْقُ الَّذِي نَحْنُ بِصُدُودِ الْفَقْهِ : خِدَّةُ الْعِلْمِ بِالْأَحْكَامِ^(٤) الشَّرْعِيَّةِ^(٥)

- (١) مسجى (٢) هو محمد بن إدريس بن عباس بن عثمان بن شافع بن السائب
ابن عبيد بن عبد بريد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف ، فيجتمع مع أبيه صلى الله عليه وعلى
آله وصحبه وسلم في عَدَّتْصَافٍ وَلَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِعَرَةِ سِتَّةِ مِائَةٍ وَخَمْسِينَ ، وَتُرْفَى عَصْرَةَ
مِائَتَيْنِ وَأَرْبَعٍ ، وَإِنَّمَا سَبَّ إِلَى جَدِّهِ شَافِعٍ لِأَنَّهُ صَحَابِيُّ ابْنِ صَحَابِيٍّ
(٣) تَكْرِيرُ الدَّالِ كَقَدَمَةِ الْحَيْشِ لِلْجَمَاعَةِ ، انْقِسَامُهُ مِنْهُ ، مِنْ دِمِ الْإِلَاحِ مَعَهُ قَدَمٌ ، وَاسْتِحْبَابُهَا
قَابِلًا كَقَدَمَةِ الرَّحْلِ مِنْ قَدَمِ الْمُتَعَدِّي (٤) حَرْجُ الْعِلْمِ بِالْأَحْكَامِ كَبُصُورِ الْإِنْسَانِ
عَلَا يَسِي قَدَمًا (٥) حَرْجُهَا الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ الْعَقِيَّةِ ، كَالْعِلْمِ أَنَّ الرَّاحِدَ يَصِفُ الْأَشْيَاءَ .

العملية^(١) المكذبة^(٢) من أدلتها^(٣) التفصيلية^(٤) . وتوضوؤه : أفعال
المكلف وفادته : اشتغال الأوامر ، واجتناب النواهي ومسائله : هي
القضايا التي تذكر فيه^(٥) وأسمه : علم الفقه واستداده : من الكتاب^(٦)
والشئ^(٧) والإنجام^(٨) والقياس^(٩) . وحكم الشارع فيه : الوجوب القبي
فيما توقف علمه صحة المادة والماملة والمنا كحة والكفائي فيما زاد على
ذلك إلى ملوغ ذرحة الفتوى ، والذنب فيما زاد على ذلك وبسببه إلى سائر
العلوم : المعبرة لها وفصله : هو فادته على سائر العلوم وواصفه : هم الأمة
المجتهدون

الطهارة

الطهارة لغة : النظافة والمألوص من الأذناس^(١) جسيمة كانت كالأنجاس

(١) حرج به العلم بالأحكام الشرعية الاعتقادية كنبوت اوجوب القدرة في قولنا : القدرة
واحدة لله تعالى . ولترار العملية المتعلقة بكيفية عمل ، فالصلاة في قولنا : الصلاة واحدة عمل وكيفية
أي صفة الوجوب . (٢) حرج به علم الله (٣) حرج به علم الفقه ، وهو مستفاد من
قول الغير ، لأن دلة الأحكام . (٤) كيفية الأحكام منها أن تقول : أقيموا الصلاة أمر
والأمر للوجوب ، يذبح : أقيموا الصلاة للوجوب .

(٥) كاليه واحدة ، والوصوء شرط لصحة الصلاة . (٦) القرآن اعمد
(٧) أفعال التي وأقواله وما أمرت غيره عنه (٨) هو اتفاق مجتهدي الأمة ، فولا
أو فعلا أو تقريرا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في عصر على أي أمر
(٩) هو لغة تدبر الشيء على مثاله . واصطلاحاً : حمل أمر معلوم على مثله استوائه له
في علة حكمه . مثل حمل تحريم حرق مال اليتيم على تحريم أكله مع الإللاف في كليهما .
(١٠) الأعداد .

أَوْ مَسْمُومَةً كَالْيُوبِ^(١) ، وَشَرَّعًا : فَعَلْتُ مَا تَوَقَّعْتُ عَلَيْهِ بِأَمَانَةٍ^(٢) وَلَوْ مِنْ
بَعْضِ الْوُجُوهِ^(٣) أَوْ ثَوَابٍ مُجَرَّدٍ^(٤)

وسائل الطهارة ومقاصدها

لِلطَّهَارَةِ أَرْبَعُ وَسَائِلٍ وَأَرْبَعَةٌ مَقَاصِدُهَا ، فَالْوَسَائِلُ هِيَ : الْمَاءُ^(٥) ، وَالتُّرَابُ ،
وَالدَّلَاسُ^(٦) ، وَحَجَرُ الْأَسْتِجَاءِ^(٧) : وَإِنَّمَا يُطَهَّرُ الْمَاءُ إِذَا كَانَ مُطَهَّقًا^(٨) ، وَالتُّرَابُ
إِذَا كَانَ خَالِصًا غَيْرَ مُشْتَمِلٍ ، وَالدَّلَاسُ إِذَا كَانَ جَرِيمًا^(٩) يَبْرِغُ فَصَلَاتُ
الْجِدِّ وَعُصْرَتُهُ ، كَانْفَرَطَ ، وَذَرَقَ الطَّيْرُ ، وَحَجَرُ الْأَسْتِجَاءِ إِذَا كَانَ طَاهِرًا^(١٠)
قَالِمًا^(١١) غَيْرَ مُحَرَّمٍ^(١٢)

أَمَّا الْأَوَائِي ، وَالْإِجْتِهَادُ^(١٣) الَّذِي هُوَ بَدَلُ الْمَجْهُودِ فِي تَحْصِيلِ الْمَقْصُودِ
فَبَيْنَ وَسَائِلِ الْوَسَائِلِ .

-
- (١) كَالْمَاءِ وَالْحَدِّ (٢) كَالْعَمَلَةِ الْأَوَّلَى فِي طَهَارَةِ الْحَدِّ وَالتَّحْتِ
(٣) كَالسَّعْيِ (٤) كَالْعَمَلَةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ وَالْوُجُوهُ الْمَحْدُ وَالْحَدُّ الْمُسَوِّينَ .
(٥) هُوَ حَوْضٌ طَهَّرَ بِمَاءٍ يَنْتَوِي بِمَوْنِ إِدْنِهِ ، بِحَقِّقِ اللَّهِ الرَّقِيعِ عَدَّ . أَوَّلُهُ
(٦) وَهُوَ مَا يَسْمَى مَاءً ، يَلَاقِيهِ لَارِمٌ عَدَّ الْعَمَلُ نَحْلُهُ مِنْ أَهْلِ الْعَرَفِ وَالْقَصْرِ ، فَيُجْرَحُ
لِلْمَسْمُومِ وَالْمُسْحَى بِحَرِّهِ لِلْإِقَاءِ لِأَنَّهُ مِنْ عَمَلِ نَحْلِهِ ، يَنْ دَكَّرَ لَأَسْمَحَ مَاءً يَلَاقِيهِ ، وَيَدْخُلُ
لِلتَّعْبِيرِ كَثِيرًا ، عَمَّا قِيْلَ «قَرَّ» وَاسْمُهُ فَإِنَّ أَهْلَ الْعَرَفِ وَالْقَصْرِ يَطْبِقُونَ عَلَيْهِ اسْمَ مَاءٍ يَلَاقِيهِ مَعَ
عَدْلِهِمْ عَمَّا . وَيَدْخُلُ أَيْضًا مِمَّا يَمِيدُ أَصْلًا كَمَا تَقُولُ «مَاءٌ» ، وَمَا قَدَّ فِدَا مَعَكَ ، كَانَ
تَقُولُ مَاءَ الْحَرِّ أَوْ مَاءَ الْمَرْءِ . وَجُرْحٌ أَيْضًا مَا قَدَّ تَقَدَّ لَارِمٌ كَمَا لَطِخَ
(٧) أَيْ يُلْدَعُ لِلدَّاءِ بِحَرَّتِهِ (٨) حَرَجٌ هُوَ لِنَحْسٍ وَلِنَحْسٍ لِأَنَّهُ لَا يَصَاحُ لِإِرَالِهِ
النَّجَاسَةِ . (٩) حَرَجٌ هُوَ مَا لَا يَقَعُ لِلْمَلَامَةِ أَوْ لِرُوحِهِ أَوْ بَالِزٍ أَحْرَقَهُ كَالنَّارِ .
(١٠) حَرَجٌ هُوَ الْمُحْتَرَمُ كَمَا كَتَبَ الْإِمَامُ الشَّرْعِيُّ وَتَنَبَّهَ وَطَعُومٌ وَحَرَّةٌ تَدْمِي مُحْتَرَمٌ وَلَوْ بِمَصْلَا
وَحَرَّةٌ حَوَانٌ نَحْسٌ هُوَ (١١) صُورَتُهُ أَنْ يَتَنَبَّهَ عَلَيْهِ مَاءٌ طَاهِرٌ أَوْ طَاهِرٌ بِهِ . فَيُجْتَنَبُ
وَسَبْعُ مِلْ طَاهِرًا أَوْ طَاهِرًا

والمقاصد : هي الوضوء ، والعسل ، والتيمم ، وإزالة النجاسة

الوضوء

الوضوء أمة : اسمٌ لعسل بعض الأجزاء^(١) ، وشرعاً . اسمٌ لعسل أعضاء مخصوصة^(٢) ذية مخصوصة

فروض الوضوء

فروض الوضوء ستة الأولى الشبهة^(٣) اثني عشر^(٤) أو ثمانية^(٥) إن كانت غسل اليدين مع ترقيقين^(٦) أربع^(٧) مسح الرأس^(٨) الخامس غسل الرجلين مع التيمم^(٩) السادس : التيمم^(١٠) .

مسح الخفين

يجوز مسح شيء من صاهر أعني^(١١) الخفين بدلاً عن غسل الرجلين^(١٢)

(١) أي سواء كان طينة أم لا

(٢) أي إذا من كونه الوجه واليدى والرأس والرجلين ، وحده من تقدم نظام وضوء الأوجر (٣) أي شرعاً قصد الذي يقتضيه كأن يوى هذا راع الحدث أو الظهارة للصلاة أو أداء الوضوء أو فرض الوضوء أو الوضوء . (٤) خمسة طولا مابين من تحت الرأس ومثل القدمين ، وعرضا مابين الأذنين . يجب عليه شعرا وبهرا ظاهرا وباطنا . (٥) لا بد من طهره الكعبة فيجب غسل طاهرها فقط ، والكعبة هو الذي لا يرى شعره في عكس لتعظ (٦) الرقيق : مجتمع عظم الساعد والعضد .

(٧) أي مسح شيء وإن لم يكن طهره أو شعره (٨) هما العظامان اللتان عند معصم الذراع : لعظم . (٩) أي قادر على التكفي وجوده تمييز كأن يمسح بواحد الوضوء . (١٠) أي مسح في حيز طهره (١١) فلا يجزئ لانتصار على مسح باطن وذا من الخراف وعصب (١٢) خارج من حلق مسح حب واحدة وغسل أخرى فلا يجوز

في الوضوء^(١) يومًا وثلاثة للمقيم^(٢) ، وثلاثة أيامًا للمساير^(٣) ؛
وتبتدئ المدة من انتهاء الحدث^(٤) بعد اللبس ، لكن يشترط لجواز المنع
شروط سبعة : أن يلبس الخمار على طهارة كاملة^(٥) ، وأن يكونا قوريين^(٦) ،
وأن يكونا مابيعين لنفوذ الماء من غير الخزي^(٧) ، وأن يكونا سائرين^(٨)
لمحل الفرض^(٩) من الخوانب والأستقل^(١٠) ، وأن لا يحصل لابسهما حدث
أكبر ، وأن لا يظهر شيء من محل الفرض ، وأن لا تمحل العرى^(١١)

شروط الوضوء^(١٢)

شروط الوضوء خمسة عشر : الإسلام^(١٣) ، والتيميم^(١٤) ، والقضاء عن الجنين

-
- (١) خرج في الفصل وإزالة الحاجة فلا يجوز فيها
(٢) أي ولو ماميا بإقامة كسائر من روجها ، ومثله انما في يسره . والمساير مسرا صبرا
والخاتم . (٣) أي مسر قصر (٤) أي مطلقا عند أي حجر وشيخ الإسلام
والخطيب ، وعند الخليل الرمي من انتهاء إن لم يكن ما حث به كبرل وعائط ، ومن أوله إن كان
باختياره على يوم (٥) بأن لا يكون عليه حدث أصغر أو أكبر ، ولو بقي من مدة لمعة
بلا طهاره لم يجر لتسهما بل كلفها . وللمرة ما تقرره القدميين ، ولو بدأ لابسهما بعد كمال
الطهارة ثم أحدث قبل وصول الرجل قدم الخف لم يجر لمسح (٦) أي بحيث يمكن
التردد لابسهما بلا بدل للحاجة التي تقع في مدة لابسهما ، فلا يجرى نحو رقيق يجرى بالمشي عن
قرب (٧) أي لو صب عليها (٨) المراد بالسائر ما يحول بين الماء وبين الرجل
لامانع الرؤية فيمكن رجاء أمكن تداع المثلث عنه (٩) هو الممدان بكسهما .
(١٠) لا الأعلى عكس العورة . (١١) أي وإن لم يظهر شيء من محل الفرض
(١٢) الشرط امة . العلامة ، وشرعا : ما يلزم من عدمه انعدام ولا يلزم من وجوده وجود
ولا عدم لذاته (١٣) هو لغة . الاستسلام ولا يعيد ، وشرعا : الاعياد للأحكام الشرعية ،
فلا يصح وضوء الكافر . (١٤) قيل هو أن يغم الخيط وردة الخواب ، وقيل أن يأكل
وحده ويشرب وحده ، ويستنحي وحده ، وهو الأحسن ، وقيل أن يهرق بين التمرة والحرة .
وقيل أن يهرق بين عنبه وشماته .

والنَّفَسِ^(١)، وَعَمَّا يَجْتَمِعُ^(٢) وَصُولُ الْمَاءِ إِلَى الْبَشَرَةِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمَضْوِ مَا يُغَيِّرُ الْمَاءَ^(٣) وَالْعِلْمُ بِفَرْضِيَّتِهِ^(٤)، وَأَنْ لَا يَشْتَقِدَ فَرَصًا مِنْ فُرُوضِهِ سُنَّةٌ^(٥) وَالْمَاءُ الطَّهُّورُ، وَإِرَالَةُ الدَّجَاسَةِ الْغَيْبِيَّةِ^(٦)، وَجَزْئُ الْمَاءِ عَلَى جَمِيعِ الْمَضْوِ، وَتَحَقُّقُ الْمُقْتَضَى إِنْ بَانَ الْحَالُ^(٧)، وَدَوَامُ النَّيَّةِ حُكْمًا^(٨) وَعَدَمُ تَعْلِيلِهَا^(٩)، وَدُخُولُ الْوَقْتِ، وَالْمَوَالَةِ^(١٠) لِذَاتِهِ الْحَدَثِ

سُنَنُ الْوُضُوءِ

سُنَنُ الْوُضُوءِ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا: السُّوَالُكُ^(١١) وَالتَّسْمِيَةُ، وَغَسْلُ الْكَفَّيْنِ،

-
- (١) مثلها ما كل متاف له خروج الدوب .
 (٢) كالوسخ الذي تحت الأظفار والدهن الخمد لا ادفع ، وكأفاد الذي على البدن إن لم يصبر زواله .
 (٣) أي تغييراً يسلب اسمه كالخمر والزعران .
 (٤) فلو ردد في فرضيته أو اعتقده غير فرض لم يصح (٥) أي فرضاً معيناً ، بخلاف المهم كأن يعتقد أن واحداً من غسل الوجه واليدين سنة عليه لا يصح ، وبخلاف ما لو اعتقد أن جميع مطلوباته فروض أو بعضها فروض وبعضها منى ولم يقصد فرض معين السنة فإنه لا يضر ولو من عالم عبد ابن حجر ، وقال الرملي لا بد أن يميز العالم فرائضه من سنته أو يعتقد فرضية جميع مطلوباته ، والعالم هو من اشتغل بالفهم ربما تضمنه الغاءه فيه أن غير من فرض والسنة ، والعامى خلافه . (٦) أي يد لم تزل أوصافها بالنسبة الواحدة ، وإلا كفت لها كالحكمة عن الحدث والحدث إن كان الله اعليل واردا وعم جميع موضح النجاسة ولم يصبر البيضة الماء ولم يرد بها ورده ولم تحل بيته وبين العدو (٧) إن لم يكن الحال فوضوء الاحتياط صحيح . (٨) أن لا يصبرها إلى غير المنوى .
 (٩) دون فأن عويت الوضوء إن شاء الله لم يصح إن لم يقصد التبرك يدكر اسم الله مثلاً .
 (١٠) أن يغسل العضو الذي قبل حذاف الأول مع اعتدال الهواء والمراح والثمان .
 (١١) هو لغة : الدلك وأك ، وشرعا . استعمال عود من أراك وعجوه في الفم لإذهاب القبر وعجوه ، وهو مسنون في كل حال ، وبدأ كذا الوضوء والسلاة وغيرها .

وَالْمَضْمُضَةُ، وَالْإِسْتِنْشَاقُ^(١)، وَالتَّيَامُمُ^(٢) وَمَسْحُ نَجِيعِ الرَّأْسِ^(٣)، وَمَسْحُ
الْأُذُنَيْنِ^(٤)، وَتَحْنِيلُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ^(٥)، وَالْمُؤَالَاةُ، وَالتَّيَامُنُ^(٦)
وَإِطَالَةُ الْفَرْجِ، وَالتَّحْنِيلُ^(٧) وَالْقُكْرُ نَعْدَةُ^(٨)

مكروهات الوضوء

مَكْرُوهَاتُ الْوُضُوءِ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا: تَرْكُ التَّيَامُنِ وَتَرْكُ الْمَضْمُضَةِ
وَالْإِسْتِنْشَاقِ، وَالرِّبَاذَةُ عَلَى الثَّلَاثِ وَالْقَصُّ عَنْهَا، وَالْوُضُوءُ مِنَ الْمَاءِ الرَّائِكِدِ^(٩)
وَالْوُضُوءُ مِنْ فَضْلِ الْمَرَامِ^(١٠)، وَالتَّيَامُنُ فِيهِ بِالنَّصْبِ^(١١)

(١) وَيَحْتَمِلُ أَقْلُ الْمُصَنِّفِ وَالْإِسْتِنْشَاقُ بِإِصْبَالِ الْمَاءِ إِلَى الْفَمِ وَالْأَنْفِ وَبِهِ مَعْنَاهُ وَلَمْ
يَعْنِهِ، وَلِتَرْكِهِ بَيْنَ غَسْلِ الْكَفَيْنِ وَبِصَحَّةِ وَالْإِسْتِنْشَاقِ مُسْتَحَقٌّ أَيْ شَرْطٌ فِي الْإِعْتِدَادِ بِهِ،
وَالْأَصْلُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَصْمُومِ وَالْإِسْتِنْشَاقِ بِحَرْفِهِ لَا الْفَعْلَ، (٢) أَيْ تَلْبِثُ كُلِّ مَنْ
الْفُسْلُ وَالْمَسْحُ وَالتَّحْنِيلُ وَالتَّلَاكُ وَالذِّكْرُ. (٣) وَالْأَكْلُ وَصِغَ مَسْحِهِ عَلَى
مَقْدَمِ رَأْسِهِ وَإِهَامِيهِ عَلَى صَدْرِهِ ثُمَّ يَذْهَبُ بِهِمَا مَعًا مَعْدَا الْإِهَامِيَيْنِ إِلَى لَعْنِهِ ثُمَّ يَرُدُّ بَيْنَ كَتِفَيْهِ
شِمْرًا يَنْقَلِبُ، وَإِلَّا يَنْقَلِبُ لِحُجُوِّ مَعْرَهُ أَوْ طَوْلِهِ فَلَا. (٤) أَيْ ثَلَاثًا مَعَ الرَّأْسِ وَثَلَاثًا مَعَ
مَسْحِ الرَّأْسِ وَثَلَاثًا مَعَ ذَلِكَ بِالصَّاقِ كَعَبِهِ وَهِيَ مَبْنُوذَتَانِ هُمَا اسْتَظْهَارُ، وَيَسْنُ أَنْ يَحْسَاهُمَا مَعَ
أَوْجِهِ ثَلَاثًا حَذْفًا مَا نَظَّفَ بِهِمَا ثَلَاثًا عَشْرَةَ مَرَّةً. (٥) أَيْ مَحْدِلُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ
وَأَصَابِعِ الرَّجْلَيْنِ مِمَّا يَدُورُ حَوْلَهُ يَسْرَى مِنْ أَسْفَلِ الرَّجْلَيْنِ مُتَدَبِّحًا يَحْصُرُ الرَّجْلَ الْيُمْنَى
خَلْفًا يَحْصُرُ الْيُسْرَى (٦) أَيْ فِي الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ أَيْ مَا يُحْدِثُ وَالْكَفَّانِ وَالْأُذُنَانِ
فَيُطَهِّرُهُنَّ دَفْعَةً وَاحِدَةً (٧) الْفَرْجُ اسْمٌ لِلْأَسْفَلِ الْوَحِيدِ إِلَّا أَنَّهُ فِي أَوْجِهِ، وَالتَّحْنِيلُ اسْمٌ
لِمَا لَا يَمُومُ الْوَحِيدُ إِلَّا بِهِ فِي الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ، وَتَحْنِيلُ إِطْلَاقُهُمَا مَعَهُ أَيْ رِيْدَةً عَلَى الْوَحِيدِ.
(٨) بِأَنْ يَحُولَ وَهُوَ مُسْتَقْبِلُ لِقَظَةٍ وَهِيَ تَصْرَعُ إِلَى السَّمَاءِ أَتَمُّدُنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ
لِاشْرَاكِ لَهُ وَشَهِدَ أَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ احْصِنِي مِنَ الْفَوَاحِشِ وَاحْصِنِي مِنَ التَّطَهُّرِينَ.
سَمِعْنَاكَ اللَّهُمَّ وَنَحْمَدُكَ أَتَمُّدُنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ
وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ. (٩) أَيْ مَا لَمْ يَسْتَحِرَّ. (١٠) أَرَادَ مَا فَضَلَ عَنْ طَهَارَتِهَا
وَحَدِّهَا وَإِنْ لَمْ يَحْدِثْهُ إِلَّا كَرَاهَةً فِي اغْتِسَالِ الرَّجْلِ أَوْ وَضُوئِهِ مَعَهُ مِنَ الْإِنَاءِ وَلَا فِيمَا مِثْلَهُ
فِي شَرْبٍ أَوْ أَذْهَلَتْ بِهَا قِيَّةً بِلَايَةٍ. (١١) بِأَنْ يَأْخُذَ بِعَصَا كَثْرًا يَكْفِي فِي وَاحِدَةٍ
وَمَسْحُوهُ وَلَوْ عَلَى الشَّطِّ، وَحَدِّهِ فِي غَيْرِ الْمَوْقُوفِ، وَإِلَّا فَهُوَ حَرَامٌ

تواقض الوضوء

تواقض الوضوء أربعة: الأول الخارج من أحد السبيلين إلا المني^(١)
الثاني: زوال العقل^(٢) إلا بنوم المذكّن^(٣)، مقمده من محل قعوده^(٤).
الثالث: النقاء بشرتي^(٥) الرخل والمرأة الكبيرين^(٦) الأجنبيين^(٧) من
غير حائض، الرابع: مس قبض الأذى أو خلقه ذره يبطن الراحة،
أو بطون الأصابع^(٨).

ما يحرم على من انتقض وضوءه

يحرم على من انتقض وضوءه أربعة أشياء: الصلاة، والطواف، ومس
المصحف^(٩) ومخله^(١٠).

(١) أي متى اشخص منه الخرج منه أول مرة. أما متى غيره أو نفسه بعد استدحله
فليس بمحرم. (٢) أي عجز أو عجز أو سكر أو نوم، لا يوثق هل هم أو ليسوا
ومن علامات النوم الرؤيا، ومن علامات انهاس سماع كلام الحاضرين وإن لم يفهمه. والعقل بفتح
الهمزة، وشراعه صفة يبر بها من الخس والفحش واسمى بالخير أيضا، وسمى عقلا لأنه يمنع صاحبه
من ارتكاب الفواحش (٣) المتمكن أي لا يكون في القفر والقفار نجاف.

(٤) من أرض ودانه وعرش وعمرها (٥) أي من ظاهر جلد الإنسان، وأخلق بها
حم الإنسان واللحم، قال ابن حجر، ومطين المين والمطم الذي طهر، وحالته الرمي فيها فلا تنقض
بالمسح واليس والمطم. (٦) أي لما بين حد الشهوة عرفا عند أرباب الطباع السليمة
ولا همس إذا لم يلد أحدكما. (٧) وهما من ليس بينهما محرمة بنسب أو رضاع أو ماهرة
(٨) المراد بذلك ما يستتر عند وضع إحدى الراحتين على الأخرى فتجمل بسب.

(٩) مثل جلد التعليل والذمير الذي لم يقطع بسنته عنه كأن جلد المرأة وخبرها
وصندوقه وعلاقته إذا كان بها. (١٠) ويجوز جملته مع متاع إن قصد التمتع وكذا إن
شرك أو أطلق عند الرمي جلا لا يمس حجر.

الغسل

المُسْتَلْتَمَةُ السَّيْلَانُ^(١) ، وَشَرْعًا سَيْلَانُ الْمَاءِ عَلَى خَمِيرٍ الْبَذْبَذِ
بَذِيَّةٍ مَخْصُوصَةٍ .

موجبات الغسل

مُوجِبَاتُ الْمُسْتَلِّ سِتَّةٌ الْأَوَّلُ إِبْلَاجُ الْحَشَةِ^(٢) فِي الْقَرَحِ^(٣) . الثَّانِي :
خُرُوجُ الْبَازِي^(٤) الثَّالِثُ : الْحَيْضُ . الرَّابِعُ : الدَّمَسُ . الْخَامِسُ : أَوْ لَادَةُ^(٥)
السَّادِسُ : الْمَوْتُ^(٦) .

فروض الغسل

فُرُوضُ الْمُسْتَلِّ اثْنَانِ النَّبِيُّ^(٧) وَتَغْيِيمُ الْبَذْبَذِ بِأَمَاءٍ^(٨)

-
- (١) أَيْ سَيْلَانُ الْمَاءِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ مَدَنٍ أَوْ تَوْبٍ أَوْ غَيْرِهَا وَلَوْ بِالسَّيْلِ .
(٢) هِيَ رَأْسُ الذِّكْرِ ، وَمِثْلُهَا تَقْدِيرُهَا مِنْ غَائِظِهَا .
(٣) أَيْ إِلَى مَا لَا يَجِبُ غَسْلُهُ مِنْهُ . (٤) أَيْ خُرُوجُهُ إِلَى طَهْرِ الْحَشَةِ مِنَ الذِّكْرِ
وظَاهِرُ قَرَحِ الذِّكْرِ وَمَا يَبْدُو عَنْ الْخُلُوصِ عَلَى الْقَمِيمِ مِنَ الذِّبْ . وَهُوَ مَاءٌ أَيْضًا يُجِبُ بِحَرَفِ
تَدْفِقٍ أَوْ لَدَةٍ ، أَوْ بِحَرَفِ الْمَجِيِّ أَوْ الطَّلَعِ إِنْ كَانَ رَطْبًا ، أَوْ بِحَرَفِ الْبَيْضِ إِنْ كَانَ جَفَاً ، وَوَسْطُ
هَذَا الْخَارِجِ مِنْ أَوْ مَدَى تَحْيِيرٍ ، فَإِنْ شَاءَ حَلَّهَ مِيَاً وَغَسَلَ وَلَمْ يَجْعَلْ مَا أَصَابَهُ ، وَإِنْ شَاءَ
حَلَّهَ مَدْيًا وَتَوَسَّأَ فَقَطَّ وَعَسَى مَا أَصَابَهُ لِحَاسِهِ . (٥) مِثْلُهَا إِبْقَاءُ الْقَصَةِ وَالْعَاقَةِ أَيْ
قَالَتْ فِيهَا قَائِلَةٌ إِنَّهَا أَصْلُ آدَمَ . (٦) أَيْ مَوْتُ الْمُسْلِمِ الَّذِي لَا يَسِي تَشْهيدٌ وَلَوْ بِمَقْطَاعٍ يَظْهَرُ
فِيهِ أُمَارَاتُ الْحَيَاةِ إِنْ لَبِغَ أَوْ بَعْدَ أَشْهُرٍ . (٧) كَأَنْ يَسُوِيَ قَرْنِ لَيْسَ أَوْ رَمَحِ الْحَدِثِ
الْأَكْبَرِ أَوْ رَمَحِ الْحَدِثِ أَوْ الْغَسْلِ الْوَاجِبِ أَوْ الْغَسْلِ الْمَقْرُوعِ أَوْ اسْتِنَاحَةِ الصَّلَاةِ .
(٨) أَيْ اسْتِنَاحَاتُ حَمِيمِهِ بِالْمَاءِ بِشَرَا وَظَهْرًا وَشَعْرًا وَظَهْرًا وَبَاطِنًا وَإِنْ كَثُرَ الشَّعْرُ
وَمَا ظَهَرَ مِنْ أَنْفٍ مَحْدُوعٍ وَمَسَبَ شَعْرَةٍ رَلَتْ وَتَشَقَّقَتْ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَوْرٌ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ أَنْفٌ وَعَقْدُ
شَعْرٍ أَعْدَدَ لِنَفْسِهِ ؛ وَبِحَرَفِ نَقْضِ الضَّعْفِ إِذَا تَوَقَّفَ وَصُولُ الْمَاءِ إِلَى بَاطِنِهَا عَلَيْهِ .

شروط الغسل

شُرُوطُ الْمُسَلِّ : هِيَ شُرُوطُ الْوُضُوءِ السَّابِقَةُ

سنن الغسل

سُنَنُ الْغُسْلِ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا: الْقِيَامُ، وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ، وَالْوُضُوءُ، وَالتَّسْمِيَةُ، وَتَعَمُّدُ الْمَحَاطِبِ^(١)، وَالذَّلَالُ، وَالتَّشْدِيدُ، وَتَرْتِيبُ أَوْعَالِهِ؛ بِأَنْ يُغْسِلَ الْكَفَّيْنِ ثُمَّ الْفَرْجَ، وَمَا خَوَالِيَهُ ثُمَّ يَتَضَمَّضُ وَيَسْتَشِيقُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ ثُمَّ يَتَعَمَّدُ الْمَحَاطِفَ، ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى الرَّأْسِ، ثُمَّ عَلَى مَا أَقْبَلَ مِنَ الشَّقِّ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ عَلَى مَا أَذْبَرَ مِنْهُ، ثُمَّ عَلَى مَا أَقْبَلَ مِنَ الشَّقِّ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ عَلَى مَا أَذْبَرَ مِنْهُ

مكروهات الغسل

مَكْرُوهَاتُ الْمُسَلِّ : هِيَ مَكْرُوهَاتُ الْوُضُوءِ الْمَأْرُوءَةِ^(٢) .

الآغسال المسنونة

الْآغْسَالُ الْمَسْنُونَةُ كَثِيرَةٌ^(٣) . مِنْهَا غُسْلُ الْجُمُعَةِ^(٤)، وَغُسْلُ الْعِيدَيْنِ^(٥)، وَغُسْلُ غَاسِلِ الْمَيِّتِ^(٦)، وَالْغُسْلُ لِلْإِسْتِنْقَاءِ^(٧)، وَالْغُسْلُ لِلْخُسُوفِ وَالْكَسُوفِ^(٨)

-
- (١) كَالْأَيْدِ وَالْأَدْبِيعِ وَحَدَمَاتِ الطَّلَبِ
وَالنُّوْمِ وَالطَّجَاعِ حِينَ غَسَلَ الْفَرْجَ وَالْوُضُوءَ، وَغَسَلَ أَمْلَ لِسَانِهِ بِغَسْلِ الْفَرْجِ .
(٢) أَوْصَلَهَا فِي حَيَةِ الْمُسْتَرَشِدِ إِلَى سَبْعَةٍ وَثَلَاثِينَ . (٤) وَهُوَ أَوَّلُهَا وَلَا يَمْنُ إِلَّا لِمُرِيدِ الْحَصْرِ، وَبَدَخِلَ وَقْتَهُ طُلُوعُ الْفَجْرِ الصَّادِقِ وَيَنْتَهِي بِإِلْيَاسٍ مِنْ غَسْلِ الْجُمُعَةِ .
(٥) وَإِنْ لَمْ يَرِدِ الْحَصْرُ، وَبَدَخِلَ وَقْتَهُ مَصَفِ الْبَيْتِ وَبُحْرَجِ الْعُرُوبِ
(٦) سِوَاهُ كَانَ لَيْتَ مَسْمَاً أَوْ كَافِراً وَسِوَاهُ كَانَ الْقَامِلَ طَاهِراً أَوْ حَائِضاً .
(٧) وَبَدَخِلَ وَقْتَهُ لِمُرِيدِ الصَّلَاةِ مُفْرَداً بِإِزَادَةِ الصَّلَاةِ، وَلِمُرِيدِهَا جَمَاعَةً بِاجْتِمَاعِ النَّاسِ لَهَا .
(٨) أَيْ حُوفِ الْقَمَرِ وَكُسُوفِ الشَّمْسِ، وَبَدَخِلَ وَقْتَهُ بِاتِّدَاعِ النَّبِيرِ وَبُحْرَجِ بِالْإِهْلَاءِ التَّامِّ

وَلَا يَسْلَامُ الْكَافِرُ^(١) ، وَإِفَاقَةُ الْجُنُونِ وَالْمُنَى عَلَيْهِ ، وَلِلْجَنَامَةِ^(٢) وَلِلْمُحُولِ
الْمُسَجِّدِ ، وَلِكُنْ لَيْلَةً مِنْ رَمَضَانَ^(٣) .

ما يحرم على الجنب

يَحْرُمُ عَلَى الْجَنْبِ سِتَّةُ أَشْيَاءَ - الصَّلَاةُ وَالطَّوَافُ وَمَسُّ الْمُصْحَفِ ،
وَسَمُّهُ ، وَاللَّبْسُ فِي الْمَسْجِدِ^(٤) ، وَرَأْيُهُ الْقُرْآنَ بِقَصْدِ الْقِرَاءَةِ^(٥) .

النجاسة

النَّجَاسَةُ لِمَا : الْمُسْتَقْدَرُ^(٦) ، وَشَرْعًا ، مُسْتَقْدَرٌ يَنْعِيصُ صِحَّةَ الصَّلَاةِ حَيْثُ
لَا يُمْرُخُصُ^(٧) .

أقسام النجاسة

النَّجَاسَةُ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ - مُطْلَقَةٌ ، رُخْفَةٌ ، وَمُتَوَسِّطَةٌ ، وَالْمُطْلَقَةُ نَجَاسَةٌ

(١) ويدخل وقته بالإسلام ، ويموت طوب الأثر من أو بالإعراس ، ويس أن يقتل ماء
وسدر وأن تزال جميع شعر يده إلا خبه الله كره ، فإن أحب أو حاصب في تكفر اجتماع
عسلان وأحب وممدوب ويحصلان إن يوهما ، فإن تولى أحدهما حصل فقط وكذا حال في اعتونه
واللهي عليه (٢) أي مدها ، ومنها المصد . (٣) ويدخل وقته بالمرور
ومخرج طلوع الفجر ، أما المسل لأصاوب الخس أمر مستحب (٤) مثله لترددية وهذا
إن لم يكن غير كان غلق عله المسجد أو حاف من اعروج منه ، وإلا حار له الكت فيه
ووجب عليه التيمع بعير تراب المسجد ، ولا يحرم هي الكافر والصي والمخون الكت فيه مطلقا
(٥) أي وحدها أو مع غيرها ، فإن لم يفسدها كان قصد ذكره أو مو عله أو صصه
أو التحفظ أو التحصن ولم يقصد مدها القراءة أو أطلق لم يحرم (٦) أي ولو ظهرا
كعاط وجصاق (٧) أي محوّر ، بخلاف ما لو كان هناك مجور كما في قائد الظهورين
وعليه محاسة فإنه يسلي لحرمة الوقت وعديه الإعادة .

الْكَلْبِ وَالْخَنَزِيرِ وَمَا تَوَلَّدَ مِنْهُمَا ، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا . وَالْمُخَفَّةُ : بَوَلُ الصَّبِيِّ ^(١)
الَّذِي لَمْ يَطْعَمْ لِلتَّحْدِي ^(٢) غَيْرَ اللَّحَنِ وَلَمْ يَبْلُغِ الْحَزْلَيْنِ ، وَالْمُتَوَسِّطَةُ بَاقِي
النَّجَاسَاتِ كَالْخَمْرِ .

إزالة النجاسة

تُرْوَى النِّجَاسَةُ الْمَغْلُظَةُ بِغَسْلِ مَا تَنْجَسَ بِهَا مَتَبَعٌ غَسَلَاتٍ ^(٣) . إِنْ خَذَاهُنَّ
بِثَرَابٍ ^(٤) تُجْرَى فِي التَّيْمِ ^(٥) وَالْمُخَفَّةُ رَشٌّ مَا تَنْجَسَ بِهَا بِمَاءٍ يَمُتُّ ^(٦)
وَالْمُتَوَسِّطَةُ الْعِيَّةُ ، وَهِيَ الَّتِي لَهَا لَوْنٌ أَوْ رِيحٌ أَوْ طَعْمٌ ، يَدْرَأُ لَوْنُهَا وَرِيحُهَا
وَطَعْمُهَا ^(٧) وَالْحَكْمِيَّةُ ، وَهِيَ الَّتِي لَا لَوْنٌ وَلَا رِيحٌ وَلَا طَعْمٌ لَهَا يَجْرَى
الْمَاءُ ^(٨) عَلَى مَا تَنْجَسَ .

- (١) حَرَجَ بِهِ الصَّدِيْقُ وَإِنْ بَوَّاهُ مَحَلَّهُ مُتَوَسِّطَةٌ يَحِبُّ فِيهِ الْعَمَلُ .
- (٢) لَا يَصْرُ طَعْمُهُ بِغَيْرِ اللَّحَنِ لِلتَّحْدِي كَأَنَّهُ وَفٍ لِلْإِصْلَاحِ وَلَا تَحِيكُهُ تَمَرٌ ، وَيَصْرُ لِلتَّحْدِي
وَلَوْ صَرَّةٌ وَإِنْ عَادَ إِلَى الْمَاءِ . (٣) وَمَذِيلُ الْعَيْنِ غَسْلَةٌ وَاحِدَةٌ وَإِنْ كَثُرَ .
- (٤) وَلَوْ نَاعُوتُهُ يَجْرَى الْعَيْنُ وَالطَّهْلُ وَالرَّمْلُ الدَّمُ الَّذِي لَهُ عَارٌ يَكْدُرُ الْمَاءُ وَارَابُ
الْمَخْلُوطِ سَحَابِيْنِ بِنِ كَدْرٍ أَلَا وَالْمَخْلُوطُ حَوْ حَلٌّ يَنْ مِ الْعَمَلِ طَعْمُ الْمَاءِ وَلَوْ بِهِ أَوْ رِيحُهُ وَحَرَجُ
بِالْأَرَابِ غَيْرُهُ كَالْمَخْلُوطِ (٥) وَلَا يَكْفِي لِنَجَسٍ وَالتَّحْدِي وَالْمُسْتَعْمَلُ
- (٦) بَأَنَ يَخْمَرُهُ إِلَّا سِيلَانِ ، وَإِلَّا أُنْ سَدِلَ عَلَيْهِ فَهُوَ عَمَلٌ ، وَلَا يَدُ مِنْ عَصْرِ مَحَلِّ الدُّوَلِ
أَوْ حَمَلُهُ قَبْلَ الرِّشِّ حَتَّى لَا يَبْقَى فِيهِ رَطَبَةٌ تَنْفَعُ ، وَلَا يَدُ مَعَ الرِّشِّ مِنْ رَوَايَ أَوْ صَدَقَ الدُّوَلُ
- (٧) وَلَا يَصْرُ مَاءٌ لَوْنٌ أَوْ رِيحٌ عَمَرُ رَوَايَهُ بَأَنَ لَمْ يَزَلْ بَعْدَ الْعَمَلِ ثَلَاثَ صِرَاتٍ مَعَ الْحَمَةِ
وَالْعَمَرُ فِي كُلِّ مَعْرِ صَابُونٍ نَوَقَتْ ، لِإِرَائِهِ عَلَيْهِ يَقُولُ حَبِيرٌ وَوَحْدَهُ بِحَدِّ الْعَوْتِ أَوْ الْفَرَبِ
بِالْمَقْصِيْنِ الَّذِي ذَكَرُوهُ فِي التَّيْمِ . وَبَصْرُ مَقَامِ الْبَوْنِ وَالرَّيْحُ مَعَهُ أَوْ الطَّعْمُ فَإِنْ تَعَدَّرَ رَوَايَهُ فِي
عَمَلِهَا إِلَى الْقَصْدَةِ عَلَى رَوَايَ . (٨) وَلَوْ صَرَّةٌ .

الاستنجاء

الاستنجاء ثلثة : القطع ، وشرعاً : إزالة الخارج النجس الملوث من الفرج عن الفرج ماء أو حجر : والأفضل الاستنجاء بالحجر ، ثم ثبأه بالماء ، ثم الإقتصار على الماء . ويجوز الإقتصار على الحجر ، لكن ينشئة شروط : أن لا يجف النجس^(١) ، وأن لا ينتقل^(٢) ، وأن لا يطرا عليه آخر^(٣) ، وأن لا يجاور الصفة والحشفة^(٤) ، وأن يكون بثلاث مسحات^(٥) ، وأن يثقى المخل^(٦) ، وأن يكون المنسوح به طاهراً ، وأن يكون قالماً ، وأن لا يكون مختزماً كما مر .

التييم

التييم ثلثة : التقبض ، وشرعاً : إيصال التراب إلى الوجه واليدين بنية مخصوصة .

أسباب التيمم

أسباب^(٧) التيمم سبعة : نظمها بعضهم بقوله .

(١) أى بحيث لا يقلعه الحجر .

(٢) أى عما استقر به عند الخروج وإن لم يحاور الصفة والحشفة

(٣) أى غير حبه وغير العرق سواء كان رطبا أم جافا بحسب أم طاهراً واستثنى اربعاً على

الظاهر الخاف كالتراب (٤) فإن حاور صبر وإن لم ينتقل (٥) ولو من حجر واحد

فلا محرم دونها وإن أتق (٦) أى إلى أن لا يبقى إلا أثر لا يزيله إلا الماء أو سطر

الحرف فتجب الزيادة على الثلاث إذا لم تبق . (٧) الأسباب جمع سبب ، وهو لغة ما يتوصل به

إلى غيره . وعرفاً : ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته .

قَدْ (١) وَخَوْفٌ (٢) حَاحَةٌ (٣) إِصْلَاحُهُ (٤)

مَرَضٌ يَشْقُ (٥) جَبِيْرَةٌ (٦) وَجِرَاحٌ (٧)

شروط التيمم

شُرُوطُ التَّيَمُّمِ اثْنَا عَشَرَ : أَنْ يَكُونَ تَرَابٌ (٨) ، وَأَنْ يَكُونَ التَّرَابُ طَاهِرًا (٩) ، وَأَنْ لَا يَكُونَ مُسْتَقْتَلًا (١٠) ، وَأَنْ لَا يَحَاطَهُ دَقِيقٌ وَمَحْمُومٌ ، وَأَنْ يَقْصِدَهُ (١١) ، وَأَنْ يَمْسَحَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ بِتَقْلَتَيْهِ (١٢) ، وَأَنْ يُرِيْلَ النَّجَاسَةَ أَوَّلًا (١٣) ، وَأَنْ يَحْتَبِدَ فِي الْبَقْلَةِ قَبْلَهُ (١٤) ، وَأَنْ يَكُونَ التَّيَمُّمُ عِنْدَ دُخُولِ

- (١) أي قصد الماء حيا ، ويتيمم لا يطلب إن يتقن فقده ، وعند الطلب إلى حد الغوث وهو ثلاثة دراع إن توفهم وجوده أو طمأنينة أو شك فيه ، ويجب عليه طمأنينة في حد القرب إن يتقن وجوده فيه وهو مثل ونصف ، وما زاد يسمى حد البعد لا يجب عليه طمأنينة منه مطلقا بل له أن يتيمم من غير طمأنينة (٢) بأن يحاف على نفسه من عدو أو سبع لو قصد الماء أو على ماله من غصب أو سارق (٣) بأن يحتاج للماء اعطش حيوان محترم ولو مالا أو ثمنه لطعمه أو لبدن (٤) أي إصلاح الماء وحده أو مع رحله ويقصى في الأولى لافي الثانية (٥) أي بأن يحاف من استعمال الماء معه على راس أو عضو أو طول يده أو زيادة أو نحو ذلك (٦) بأن يحاف من رعاها ضررا مما ذكر ، وفي ما يوضع على موضع السكر ليسحر ، ومثله في الحكم ما يوضع على الجرح من أصوق وعصاة . (٧) بأن يحاف من وصول الماء إليها شيئا من الأضرار الدكورة فيعمل الصحيح ويتيمم عن الجرح وقت غسله . (٨) على أي نوع كان وهو محرقا بقي اسمه أو مخلوطا بنحو حل حب وإن غير طمأنينة أو لونه أو ريحه وأرضة تراب لا أرضة حطب أو حجر مسحوق . (٩) أي في حدث ، وهو ما على العضو وما تآثر منه أو حدث كالتمتع في إزالة النجاسة المعلقة (١٠) أي يقصده بالتقليل ولو فعل غيره بإدبه (١١) لا أثقل ، وتكره الزيادة إن كفت الاثنتان . (١٢) أي إن أمكنت وإلا ييمم معها وأعاد عند أن حجر وصل صلاة فائد الظهورين عند الرمي وأعاد (١٣) حدا ما اعتمده إن حجر ، وقال الرمي له التيمم من الاحتياط .

الوقت^(١) ، وأن يذيمهم إسكن^(٢) ورضي^(٣) ، وقد الماء^(٤) وعدم المصيبة بالسفر إذا كان العقد شرعياً^(٥)

فروض التيمم

فروض التيمم خمسة : الأول قرأ التراب^(١) الثاني : السنة^(٢)
الثالث : مسح الوضوء^(٣) الرابع : مسح اليدين مع المرفقين^(٤)
الخامس : الترتيب^(٥)

مدن التيمم

مدن التيمم كثيرة منها السواك ، والتسمية ، وتقديم اليمنى على اليسرى

(١) ولا يصح التيمم قبل دخول الوقت (٢) أي عبي ولو عبر صلاة ، وحرج به العمل ودرس الكيفية كصلاة الجنابة فله أن يستيع تيمم واحد ، هـ ، هـ ، هـ (٣) أي حـ ، كان مباحه مع القدرة على استعماله أو شرعاً كان حاف من استعماله مرصاً (٤) إلا تيمم العطشان هل أبوية ولا من به فروج وحاف من استعمال الماء الملاك ، أما إذا كان الفقيد حياً ولا يشترط ذلك لعدم النجاسة في الوقت صحة تيممه على النجاسة (٥) أي تحويله من أرض أو حوض إلى العوض المذروح (٦) أي به استباحة ما يمر به إلى سجم كاستباحة ومس المصحف ، فإن بوي استباحة فرض الصلاة ، سباح به فرض الصلاة ، وغبارها أو استباحة الصلاة ، سباح به ما عدا فرض الصلاة العوي ، أو استباحة من المصحف مثلاً استباح به ما عدا الصلاة والطواف (٧) أي جمعه لكن لا يجب إيصال التراب إلى ماسات الشعر وإن حب .

(٨) والأصل أن يكون بالسكينة المشهورة ، وحى أن يصح أصابع اليسرى سوى الإبهام على ظهور أصابع اليمنى سوى الإبهام تحت لا يخرج أظفار اليمنى عن مسحة اليسرى ويمرها على اليمنى فإذا بلغ السككوع سم طرف أصابعه إلى طرف الذراع ويمرها إلى المرفق ثم يديرها على كعبه إلى بطن الذراع ويمرها عليه رافعاً إبهامه فإذا بلغ السككوع أمس إبهام اليسرى على إبهام اليمنى ثم يمسح باليسرى كذلك ثم يمسح إحدى اليدين بالأخرى مدداً .

(٩) أي بين مسح الوجه ومسح اليدين وكان التيمم عن حدث أكبر ، ولا يجب الترتيب بين اثنين بل يندب فقط .

وَالْمُؤَالَاةُ^(١) ، وَتَحْفِيفُ التُّرَابِ مِنَ السَّكْمَيْنِ ، وَكُلُّ مَا يُمْسِكُنْ جِثَّةً مِنْ
سُورِ الْوُضُوءِ غَيْرِ التَّشْلِيطِ

مكروهات التيمم

مَكْرُوهَاتُ التَّيْمُمِ اثنان - تسكيرُ المنح ، وتسكثيرُ التراب .

مبطلات التيمم

مُبْطِلَاتُ التَّيْمُمِ كَثِيرَةٌ مِنْهَا الْحَدَثُ، وَالرَّدَّةُ^(٢)، وَتَوَهُّمُ الْمَاءِ^(٣) خَارِجُ
الصَّلَاةِ^(٤) ، وَالْعَمُّ بِوُجُودِ الْمَاءِ ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى تَمَنُّهِ ، وَرَوَاةُ الْعِلَّةِ الْمُبِيحَةِ^(٥)
إِلَّا فِي الصَّلَاةِ السَّاقِطَةِ فِي ثَلَاثٍ لِأَحِيرَةٍ ، وَحَيْثُ لَا خَائِلَ فِي الْأَزْعِ
الْأَحِيرَةِ^(٦)

الحيض

الْحَيْضُ لَعْنٌ ، الْإِيْلَانُ^(٧) ، وَشَرْعًا دَمٌ جَبَلِيٌّ^(٨) يَخْرُجُ مِنْ أَنْفِ رَحِمٍ
الرَّأْدِ عَلَى سَبِيلِ الصَّحَّةِ^(٩) فِي أَوْقَاتٍ نَحْمُوسَةٍ .

- (١) وَيُقَدَّرُ الْمَسْجُوعُ مَعُولًا (٢) الْمَرَادُ هُنَا قَطْعُ الْإِسْلَامِ وَوَحْدًا كَانَ صَدْرُ
مِنْ صِي - (٣) كَانَ رَأَى سِرَابًا أَوْ جَمَاعَةً حَوَّارٍ مِنْهُمْ مَاءٌ لَا حَاشَ حَوَّارٍ
مِنْ سَمْعِهِ (٤) أَمَّا هُنَا فَلَا يَصْرُ سَوَاءٌ أَكَانَ تَسْمَعُ بِهِ أَمْ لَا بَلَى كَانَ الْمَلُوعُ يَحْلِبُ فِيهِ
الْفَقْدُ أَوْ يَسْتَوِي الْأَمْرَانِ ، أَوَّلًا أَنَّ كَانَ حَلَبُ فِيهِ وَجُودُ الْمَاءِ
(٥) أَيْ كَرِيمٍ تَمَّ حَوْظًا مِنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ مَعَهُ فَرَأَى . (٦) أَيْ إِنْ بَطَلَ
التَّيْمُمُ بِالسُّلْمِ بِوُجُودِ الْمَاءِ وَالْقُدْرَةِ عَلَى تَمَنُّهِ وَرَوَاةُ الْعِلَّةِ الْمُبِيحَةِ فَيُتِمُّ مَحَلَّهُ إِذَا حَصَلَ شَيْءٌ مِنْهَا
خَارِجُ الصَّلَاةِ أَوْ دَاخِلُهَا . وَوَجِبَ إِعْدَتُهُ وَإِلَّا فَلَا يَبْطُلُ إِلَّا بِالسَّلَامِ ، وَمَحَلُّهُ أَيْضًا فِيهِ وَفِي التَّوَهُّمِ
مَالِمَ يَكُنْ حَائِلًا ، كَالْحَاجَةِ لِلْمَاءِ لِمَطْشٍ ، كَمَا تَوَلَّى السَّجْدَ ، وَالْإِجْتِيَابُ إِلَى التَّيْمُمِ لِأَوَّلَةِ أَوَّلِهِ .
(٧) يُقَالُ حَائِضٌ يُوَدِّي ، إِذَا سَأَلَ مَاءً . (٨) أَيْ طَائِفَةٌ .
(٩) يَخْرُجُ بِهِ دَمٌ اسْتِحَاضُهُ ، فَإِنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ مَرْجِ الرَّاةِ لَا عَلَى سَبِيلِ الصَّحَّةِ بَلْ طَائِفَةٌ .
وَهُوَ يَخْرُجُ فِي غَيْرِ أَيَّامِ الْحَيْضِ وَالْقَاسِ كَأَنَّهُ يَكُونُ أَتَى مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ أَوْ حَوْلَهَا أَوْ حَوْلَهَا مَعْتَبَرٌ

وَالنَّعَسُ . هُوَ ^(١) الدَّمُ الْخَارِجُ عَقِبَ الْوِلَادَةِ ^(٢) .

أَوَّلُ وَقْتِ إِمْكَانِ الْحَيْضِ وَغَالِبُهُ وَآخِرُهُ

أَوَّلُ وَنْتِ يُمَكِّنُ أَنْ تُحْبِصَ فِيهِ الْمَرْأَةُ تِسْعَ سِنِينَ قَرِيبَةً ^(٣) تَقْرِيبَةً ^(٤)

وَوَالِغَةُ عِشْرُونَ سَنَةً ^(٥) وَلَا آخِرَ لَهُ .

أَقْلُ الْحَيْضِ وَغَالِبُهُ وَأَكْثَرُهُ

أَقْلُ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَثَلَاثَةٌ ^(٦) ، وَغَالِبُهُ سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ ، وَأَكْثَرُهُ

خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا ^(٧)

أَقْلُ الطَّهْرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ وَغَالِبُهُ وَأَكْثَرُهُ

أَقْلُ الطَّهْرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ ^(٨) خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا ، وَغَالِبُهُ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ

يَوْمًا ^(٩) ، أَوْ ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا ^(١٠) ، وَلَا حَدَّ لَأَكْثَرِهِ ^(١١)

(١) هذا معناه شرعا ، وإنما لغة فهو الولادة . (٢) بأن يكون قبل مضي خمسة عشر

يوما منها . أما الخارج مع الولد أو قبله فلا يحس بها . (٣) أي هلاية .

(٤) وتسامح قبل . (٥) أي لا يجمع أول حيض وطمهر ، وهو ما كان أقل من ستة عشر

يوما ولو لم يحط . (٦) قال الجاهلي : إنه يؤخذ من كلامهم في الرد فالبعض فيهم قالوا

إذا بلغت الجارية عشرين سنة ولم تحض فإنه عيب تزويها . (٧) أي مقدارها ، وهو

أربع وعشرون ساعة مع اتصال الدم بانحدار بحيث لو وضعت قطرة أو نحوها لتلوثت ، فإن نقص

عن ذلك فليس بحيض بل هو استحاضة كما مر . (٨) لأن راد عليها هو استحاضة كما مر .

والاستحاضة حدث دائم فلا يمنع شيء مما يمنع بالحض فتعطل الاستحاضة فربما ثم تحشوه ثم

تنوضأ في الوقت وتدبر بالصلاة وإن أحرق لغير مصلحة الصلاة استأنفت وإن لم تزل العصابة عن

عقلها أو عصب ولو ظهر دم ، يحل لها ما هو لمصاحبها كاستطارة جماعة ، ويجب تحديد العصابة

واظهاره لتبطل فرض . (٩) لأن الحيض والنفس يد بغير أن يكون أقل من ذلك .

(١٠) إن كان الحيض . (١١) إن كان الحيض . وهذا وما قبله محله إن كان

الشهر كاملا . (١٢) إذ قد لا تحبش المرأة أصلا .

أقل زمن النفس، وغالبه، وأكثره

أقل زمن النفس خطاه^(١)، وغالبه أربعمون يوماً، وأكثره
مئتون يوماً.

ما يحرم بالحيز والنفس

بحرّم بالحيز والنفس أحد عشر شيئاً الصلاة^(٢) والطواف، ومس
المصحف، وتخلّعه، واللبث في المسجد، وقراءة القرآن بقصد القراءة،
والصوم^(٣)، والطلاق^(٤)، وأمرؤ في المسجد عند خوف التلويث^(٥)،
والاستمتاع بما بين الشرة والرخصة^(٦)، والطهارة بنية التيمم^(٧)

الصلاة

الصلاة لغة: الدعاء خبير، وشريعاً: أقوال وأفعال مفتحة بالتكبير
مختمة بالتسليم عالياً^(٨)

(١) و تداؤه من اغضاله جميع الولد .

(٢) ولا يجب عليها قضاؤها (٣) ويجب عليها نضاؤه بأمر جديد

(٤) أى يحرم على الزوج إن كانت الزوجة موطوءة ولم تنزل في مقابلة مالا .

(٥) ومثلها كل دى حث يحشى منه تلويث . (٦) بوطه مطلقاً وغيره من نظر

وليس ملا حائل مع الشهوة . (٧) أى فى غير سك وعيد .

(٨) ومن غير القالب صلاة الأحرار لعدم الأقوال فيها وصلاة الجندرة وللرئيس الذى

يجرى أركان الصلاة على قلبه والربوط على حشوة لعدم الأفعال فيها

الصلوات المكتوبة وأوقاتها

الصلوات المكتوبة^(١) خمس: الظهر^(٢)، وهي أربع ركعات؛ وأول^(٣) وقتها روال الشمس، وآخره مصير طل كل شيء مثله سوى طل الاستواء والمغرب^(٤)، وهي أربع ركعات؛ وأول^(٥) وقتها إذا صار طل كل شيء مثله، وزاد قليلاً. والمغرب^(٦)، وهي ثلاث ركعات. وأول وقتها^(٧) غروب قرص الشمس، وآخره غيموة الشفق الأحمر. والعشاء^(٨)، وهي أربع ركعات؛ وأول وقتها^(٩) غيموة الشفق الأحمر، وآخره طلوع الفجر.

- (١) أي للعروضة في كل يوم وليدة أصالة على الأعدان. (٢) سميت بذلك لأنها ظاهرة وسط النهار. (٣) هذا وقتها الكلي، ويتجرأ إلى ستة أوقات: وقت صلاة أوله، ووقت حوار إلى ما يسع كلها وهو وقت الاختيار الذي هو الثالث، ووقت حرمة وهو القدر الذي لا يسع كلها بأحد يمكن من فعل نفسه، وضرورة وهو آخر الوقت إذا زالت الموانع والناهي من الوقت قدر التكبير، إلا تحب حينئذ ذات وقت وما قبلها إن جمعت معها، وعدو وهو وقت العصر لمن يجمع جمع متأخر. (٤) سميت بذلك لما صرح به وقت الغروب. (٥) ويتجرأ هذا الوقت الكلي إلى سبعة أوقات: وقت صلاة أوله، واختيار إلى مصير الظن مثليين، وحوار بلا كراهة إلى الاصرار، وحوار بكرهة إلى ما يبقى من الوقت ما يسعها، وحرمة، وعدو، وضرورة. (٦) سميت بذلك لفعلها وقت الغروب. (٧) ويتجرأ هذا الوقت الكلي إلى سبعة أوقات: وقت صلاة أوله، وهو وقت الاختيار والحوار بلا كراهة، ووقت كراهة، ووقت حرمة، ووقت عذر، ووقت ضرورة. (٨) هو اسم لأون الظلام، سميت الصلاة به لفعلها فيه. (٩) ويتجرأ هذا الوقت الكلي إلى سبعة أوقات: وقت صلاة أوله، ووقت اختيار إلى آخر ثلث الليل الأول، ووقت حوار بلا كراهة إلى لفتح الكاد، ووقت حوار بكرهة إلى فناء ما يسعها، ووقت حرمة، ووقت عذر، ووقت ضرورة.

الصَّادِقِ ^(١) وَالْمُشْنَعِ ^(٢) : وَهِيَ رَكْعَتَانِ ، وَأَوَّلُ رُقَّتَيْهَا ^(٣) طُلُوعُ الْفَجْرِ الصَّادِقِ ،
وَأَخِيرُهُ طُلُوعُ الشَّمْسِ .

أَعْذَارُ الصَّلَاةِ

أَعْذَارُ الصَّلَاةِ ^(١) أَرْبَعَةٌ : النَّوْمُ ^(٢) ، وَالنَّسْيَانُ ^(٣) وَالْجَمْعُ ^(٤) وَالْإِكْرَاهُ .

الصَّلَاةُ الْمَحْرَمَةُ مِنْ حَيْثُ الْوَقْتُ ^(٥)

تَحْرُمُ الصَّلَاةُ الَّتِي لَا سَبَبَ لَهَا ^(٦) ، أَوْ لَهَا سَبَبٌ مُتَأَخِّرٌ ^(٧) فِي غَيْرِ حَرَمٍ
مُتَّكَةٍ فِي تَحْتِهَا أَوْ قَاتٍ ^(٨) : وَقْتُ طُلُوعِ الشَّمْسِ حَتَّى تَرْتَمِعَ قَدْرَ رُمَحٍ ^(٩)
وَقْتُ لَأَسْتَوَاهُ ^(١٠) فِي غَيْرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ حَتَّى تَرُؤُلَ ، وَقْتُ الْإِسْفِرَارِ حَتَّى
تَمْرُبَ ، وَيَبْدَأَ فِطْلُ الْمَهْرِ ^(١١) حَتَّى تَغْرُبَ ، وَبَعْدَ فِطْلِ الشَّيْخِ حَتَّى تَطْلُعَ

(١) هو النسيء وهو عرصا (٢) هو أول النهار ، سبب الصلاة هو أهلها فيه .
(٣) ويتحرر منه الوقت الكلي إلى ستة أوقات ، وقت صلاة أوله ، ووقت احتيار وهو
إلى الإسفار ، وحوار الاكراهة إلى طلوع الحمرة ، وحوار بكراهة من طلوع الحمرة إلى أن يبق
من الوقت ما يسعها ، ووقت حرمة ، ووقت ضرورة .

(٤) أي الأشياء التي تدفع إثم تأخير الصلاة عن وقتها (٥) أي قبل دخول وقت
الصلاة مطلقا ، أو بعده وهو بظن أنه يستيقظ قبل أن يهبط الوقت ، فلا يضر إذا نام في الوقت
وهو لا يظن أنه يستيقظ قبل أن يهبط عنها ، ولهذا يجب عليه الفورية في القضاء إذا أحرها
بالنوم حدث (٦) بشرط أن لا يثبت عن معنى عنه من عن نحو مطالعة في كتاب
أو صفة أو عوفا ، لا نحو قمار من المحرمات أو نحو لعب شطرنج من المنكروها .

(٧) أي حبرا اسفر أو مرص . (٨) حرج به المحرمة من غير هذه الحبيثة
كالصلاة في المكان المنصوب (٩) كالنعل الطلق . (١٠) كالاستحارة والإحرام .
(١١) ثلاثة منها تنصق بالزمان من غير نظر إلى متى ولمن لم يصل ، واثان يتعلقان بعمل
صاحبة الوقت ، فمن فعلها حرمت عليه الصلاة المذكورة ، ومن لا فلا . (١٢) طوله سبعة أذرع
في رأي المير . (١٣) ووقته سبق جدا . (١٤) ولو مجموعة في وقت الظهور .

شروط وجوب الصلاة

شُرُوطُ وَجُوبِ الصَّلَاةِ ^(١) سِتَّةٌ : الْإِسْلَامُ ^(٢) ، وَالبُلُوغُ ^(٣) ، وَالْعَقْلُ ^(٤) ،
وَالنِّقَاطَةُ عَنِ الْحَيْضِ وَالنَّمَاسِ ^(٥) وَالبُلُوغُ الدَّعْوَةِ ^(٦) ، وَسَلَامَةُ الْحَوَاسِ ^(٧) .

أركان الصلاة

أَرْكَانُ الصَّلَاةِ مَسْفُتَةٌ عَشْرَةٌ ^(٨) : النِّيَّةُ ^(٩) ، وَتَكْبِيرَةُ الْإِخْرَامِ ^(١٠) ،
وَالْقِيَامُ فِي الْفَرَضِ ^(١١) ، وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ ^(١٢) ، وَالرُّكُوعُ ^(١٣) وَالطَّنَائِنَةُ بِهِ ،

- (١) أي المكتوبة . (٢) فلا يطالب بها الكافر الأصلي في الدنيا لعدم محتاجه ،
وأما للزند فسلم فيها معنى يستحب عليه حكم الإسلام ، فيلزمه قضاء أيام رده بخلاف الأصلي .
(٣) فلا تحب على الصبي ، لكن يؤمر بها لسبع إن مير معها ، وتضرب على تركها لعشر .
(٤) فلا تحب على مجنون ولا معي عليه ولا سكران ، ولا قضاء على غير المتعدي منهم .
(٥) فلا تحب على الحائض والنفساء ، ولا قضاء عليهما بل يحرم عليهما القضاء عند ابن
حجر ، ويستفد فلا تلا ثواب عند الرمي (٦) فلا تحب على من لم تسلمه كان بشأ
في شافعي حل ، فلا يحب عليه القضاء إذا طفته عند الرمي . وقال ابن قاسم يحب .
(٧) فلا تحب على من خلق أعشى أصم ولو مطلقاً ، ولا قضاء عليه إذا ردت عليه حواسه .
(٨) بعد الطنائنات الأربع أركاناً وهو ما في الروضة (٩) أي بالقلب ، ويكنى
في العمل بالخلق كتحية المسجد . وفي فعل الصلاة ، وفي الفعل المؤقت وماله سبب كالعبد وسنة
الظهر والكسوف بية الفعل والتجسس ، ولا بد في الفرض من هذين بية الفرضية
(١٠) بأن يقول الله أكبر ، ولا يصح عمل يسير وصفه ابن الله أكبر ولا يسير سكوت
كسكة تنسى ، وصحبت منك لأنها سبب في تحريم ما كان حلالاً قبلها كالأكل والكلام .
(١١) ولو كعباية ، ومثله ما على صورتها كالمادة وصلاة الصبي ، هذا إن قدر ولا قصد كيف شاء ؛
فإن لم يقدر اضطلع واستقبل القبلة بتقديم يده وحبوا وبوجهه هذا ، فإن لم يقدر استلقى على ظهره
ورفع رأسه قليلاً شيئاً ليتوجه بوجهه للقبلة ، فإن تعذر التوجه به فبأخصيه ، ويومئ برأسه
للكركوع والسجود ، فإن لم يقدر أو أمراً بطرفه فإن لم يقدر أخرى لأركان على نفسه . أما في النفل
فهو أن يسجد ولو قادراً فاعداً ومسطحاً لا مستلقياً ويقعد للركوع والسجود (١٢) فإن همز
عنها قرأ سبع آيات من غيرها ولو معرفة ، فإن نحر عن القراءة أتى بذكر ، ويستمر سبعة أنواع
منه أو من دعاء أو منها . (١٣) وهولقة : الانحناء ؛ وشرطاً : انحناء خاص ، وأقله أن ينحني
حتى تنال راحته ركبتيه ويشترط أن لا يقصد به غيره ، ولو هوى فعل حية خطه ركوباً لم يكف .

وَالْإِعْتِدَالُ^(١) ، وَالطَّمَأُنِينَةُ فِيهِ ، وَالسُّجُودُ^(٢) ، وَالطَّمَأُنِينَةُ فِيهِ ، وَالْجُلُوسُ ،
 بَيْنَ السُّجُودَيْنِ^(٣) ، وَالطَّمَأُنِينَةُ فِيهِ ، وَالنَّشْهُدُ الْآخِرُ^(٤) ، وَالْقُودُ فِيهِ ،
 وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ^(٥) وَالسَّلَامُ^(٦) ، وَالتَّرْتِيبُ^(٧)

شروط صحة الصلاة

شُرُوطُ صِحَّةِ الصَّلَاةِ خَمْسَةٌ عَشَرَ الْإِسْلَامُ ، وَالتَّمْيِيزُ ، وَدُحُولُ الْوَقْتِ ،
 وَاعْلَامُ بِفَرْضِيَّتِهَا^(٨) ، وَأَنْ لَا يَمْتَقِدَ فَرْصًا^(٩) مِنْ فُرُوضِهَا سُنَّةٌ . وَالطَّهَارَةُ

(١) هو لونه : الاستقامة . وشرعا : أن يمود الراكع لما كان عليه قبل ركوعه ، وشرطه أن لا يقصد به غيره ، فلو رفع من الركوع فرعا من شيء جعله اعتدالا لم يكف .

(٢) هو لونه ، انصوع . وشرعا : وضع الأعضاء السبعة ، وأقله أن يضع بعض شرة أو شعر حبهته على مصلاه وبعضها من كل من كفيه وركبتيه وقدميه ، وشرطه التحام رأسه وعدم الهوى لغيره ، فلو سقط على وجهه لم يكف ، ووجب عليه العود إلى الاعتدال ، وشرطه أيضا ارتفاع أساقفه على أعاليه ، أي ارتفاع عجزه وما حوله على رأسه ومكبتيه ، فإن لم يقدر على حسب حاله ، وكذا لو عجز عن وضع حبهته إلا على نحو وسادة لم يجب إلا أن حصل له التنكيس ، وشرطه أيضا أن لا يسجد على نحو أن يتحرك بركبته إلا ما في يده من مسدبل ونحوه فلا يضر .

(٣) وشرطه أن لا يقصد به غيره ، وأن لا يطلو له فوق ذكره الم شروع فيه فدرأقلى التشهد عاما ، ركندا الاعتدال شرطه أن لا يطلو له فوق ذكره الم شروع فيه قدر الفاتحة عاما .

(٤) أي الثاني به آخر كل صلاة وهو مشهور . ولا يشترط رتبته ولا سرالاه

عند شيخ ابن حجر (٥) أي بعده ، فلا يجوز تقديمها على شيء منه ، ولا يشترط انولاه بينهما (٦) وأقله السلام عليكم (٧) أي بين الأركان كما ذكر ، فإن تعدد ركة كأن سجد قبل الركوع بصلوات صلاته ، وإن سها فسد التروك فهو ، ثم إن تذكر قل أن يأتي بخله أي به وإلا عيب به ركعته وألغى ما بينهما وتدارك أباقي

(٨) فلو تردد في فرضيتها أو اعتدالها سنة لم تعدد . (٩) أي معينا كالغائبة

أو الركوع ، بخلاف المهم كأن اعتقد أن واحدا منهما من غير تعيين سنة فيه لا يضر ، وبخلاف ماله اعتقد أن جميع مطلوباتها فروض أو أن بعضها فرض وبعضها سنة ولم يقصد بفرض معين سنة فإنه لا يضر أيضا

عَنِ الْخَدَثَيْنِ^(١) ، وَالطَّهَارَةُ عَنِ النَّجَاسَةِ فِي الثُّوبِ^(٢) وَالثَّدْنِ^(٣) وَالْمَسْكَانِ ،
وَسُنُّرُ الْمَوْرَةِ^(٤) ، وَاسْتِيقْبَالُ الْقِبْلَةِ^(٥) فِي غَيْرِ بَاقِلَةِ السَّهْرِ الْمَسَاحِ^(٦) ،
وَصَلَاةُ^(٧) شِدَّةِ الْخَوْفِ^(٨) ، وَتَرْكُ الْكَلَامِ^(٩) ، وَتَرْكُ الْأَفْعَالِ

(١) أى الأصغر والأكبر عاء ، أو ثياب ، فإن لم يجدها صلى للحرمة الوقت وأعاد

(٢) مثله محمولة والملاقى للمحلول . (٣) ومنه دخل العين والهم والآنف ،

ولم يجب غسله في الحفاة لأنها أحب من النجاسة (٤) الموردة أمة ، القص ،

وتعاطق شرعا على ما يحرم نظره ، وهو جميع بدن المرأة ولو أمة فإنه يحرم نظره على لأحرى ،

وجميع بدن الرسل فإنه يحرم نظره على الأجساد ، ويذكر كونه في النكاح ، وعلى ما يجب ستره

في الصلاة وهو المراد به ، وهو ما بين سرة وركبة الرجل والأمة وما سوى أوجه والكفين من

بدن الحرة وللرأة أيضا خارج الصلاة عورتان إحداها عند الخمار الذكور والنساء والملوك

الذميون ، وفي الخلوة ، وهي ما بين السرة والركبة ، فإيهما عند الكافرات ، وهي ما لا يستر عند

الهمة والارحل ظرحها أيضا عورتان إحداها عند الرجال والنساء المحرم ، وهي ما يجب

ستره في الصلاة ، فإيهما في الخلوة وهي السوءتان ، وشرط السار كونه حرما يمنع إدراك لون

البشرة في حدس فلتعاطف المعتد الصبر ، وكونه يشمل المسور لسا وعوه ، فلا يكفي الظلمة

ولا أثر الصبغ الذي لا يحرم له ولا الخيعة الصبيغة . (٥) أى السكعة بعباءة أو نحوها

في حق من لا حائل بيده وبينها وظل في حق غيره . (٦) أى الحائز المستجمع لشروط

حوار القصر إلا بطور فلا يشترط بل يكفي أن يكون السفر إلى ما لا يسمع فيه مداء الجمعة ، فإن

كان في نحو هودج وسببة أتم ركوعه وسجوده ، واستقبل بسهولة ذلك عليه ، وإلا فإن كان

راكبا استقبل في إحرامه فقط إن سهل ، وجهة مقصده قبلته في الباقى ويومى بالركوع والسجود

أجمع ، وإن كان ماسيا استقبل فيما سوى القيم والاعتدال والشمس والاسلام . أما هذه فيمضى

فيها وتبينه جهة مقصده ، ويشترط ترك الأفعال الكثيرة لغير حاجة ودوام السفر واسير وعدم

وطء النجاسة العر المعق عنها إلا الباسة خطأ . (٧) مرصا كانت أو فلا .

(٨) أى في قتال مباح ، فإنه صلى كيف أمكنه ولا إعادته عليه . (٩) أى محمدا مع العلم

بالتحريم ، وأنه في الصلاة وعدم الغلبة ، فتسطل بالانطاق بحرفين أو حرف مهم كفى أو محدود

ككأ ، ويمنع سبب الكلام ، وهو أربع كلمات عربية عند من حذر ، وست عند القبيون

وبعض إن دس سق اسانه أو جهل التحريم وعذر أو حصل غلبة صحتك أو بكاء .

الكثيرة^(١) ، وترك الأكل والشرب^(٢) ، وأن لا ينصى ركن قولى أو فعلى
مع الشك في نية التحريم^(٣) ، أو يطول زمن الشك^(٤) ، وأن لا ينوى قطع
الصلاة أو يتردد في قطعها ، وعدم تطبيق قطعها بشيء^(٥)

أبواب الصلاة

أقسام الصلاة عشرون : القنوت^(٦) وقيامه ، والصلاة على النبي فيه ،
وقيامها ، والسلام على النبي فيه ، وقيامه ، والصلاة على آل أبي طالب فيه ، وقيامها ،
والسلام عليهم فيه ، وقيامه ، والصلاة على المصطفى فيه ، وقيامه ، والسلام
عليهم فيه ، وقيامه ، والشهادتان^(٧) ، وقعوده ، والصلاة^(٨) على النبي فيه ،
وقعودها ، والصلاة على آل في الشهادتين الأخير^(٩) ، وقعودها .

سنن الصلاة

سنن الصلاة كثيرة : منها رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام^(١٠) ،

- (١) كثرة حركات متواليات وصريّة مفرطة ووثقة ولو مع السنين وكريادة ركن على
- عمدا غير النية (٢) نعم يعتبر القليل مع النسيان أو الجهل بالتحريم إن عذر .
- (٣) أو تكبيره . (٤) بأن يسع ركبا . (٥) ولو محالا عادة لا اعتلا كالجمع
- بين الصدين (٦) بحيث يدلك لأى ساطع خبرها سجود أسهو أشبهت الأعماس
- الحقيقة وهي الأركان (٧) أى الصوت مراتب ، وهو قنوت أصبح وورع ربنا
- الأخير ، وحصل كل ذكر شتم على دعاء وشاء كالهم أعمر لى يا عهور ، والأفضل اللهم
- اهدنى سبيل (٨) أى لفظ الواحد فى الشهادتين الأخير . (٩) أى لفظ الواحد
- بعد الشهادتين الأخير (١٠) لانقال كيف يتصور سجود السهو لركبها لأنها كسائر الأعماس
- يجوز تركها أو ترك شيء منها لإمكانه تركا إيمانه لها ، فإذا أحرمه سد سبله بأنه ركبا
- أو صبه يقول اللهم صل على محمد وآل محمد وسلم بعد السهو لغيره ، لئلا يلقى حصل فى صلاته من
- صلاة بانه (١١) دار عبادى أطراف أصابعه على أذنيه وإيمانه شجعتيهما وكفه
- مكبته مع جعل نظرها إلى السماء وإزالة أعينها شيئا دليلا إليها ، وتكون ابتداء الركن مع شدة
- التكبير وانتهؤه مع انتهاء .

وَعِنْدَ الرُّكُوعِ ^(١) ، وَعِنْدَ الرَّفْعِ مِنْهُ ^(٢) ، وَعِنْدَ الْقِيَامِ مِنَ الشَّهَادَةِ الْأُولَى ،
وَدَعَا الْإِسْتِغَاثَ ^(٣) ، وَالسُّجُودَ ^(٤) ، وَالتَّائِبِينَ ^(٥) ، وَقِرَاءَةَ السُّورَةِ فِي مَوْضِعِهَا ^(٦) ،
وَالْإِنْبِرَازَ وَالْجُزُءَ فِي مَوْضِعِهِمَا ^(٧) ، وَتَكْبِيرَاتِ الْأَثْقَالَاتِ ^(٨) ، وَنَظَرَ مَوْضِعِ
السُّجُودِ ، وَوَضَعَ الرَّاحَتَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فِي الرُّكُوعِ ، وَتَسْبِيحَ ^(٩) الرُّكُوعِ
وَالسُّجُودِ ، وَالْأَفْبَاشَ ^(١٠) فِي كُلِّ حُلُوسٍ لَمْ يَقَعْهُ سَلَامٌ ، وَالتَّوَرُّكَ فِيمَا يَنْقُبُهُ
سَلَامٌ ، وَالتَّسْلِيمَةَ الثَّانِيَةَ ^(١١) ، وَالْإِثْفَاتُ فِي التَّسْلِيمَتَيْنِ يَمِينًا فِي الْأُولَى ،
وَشِمَالًا فِي الثَّانِيَةِ ^(١٢) .

- (١) أي عند الهوي له فتندي الرفع مع ابداء التكبير عند ابداء الهوي للركوع وبعد
التكبير عند الرفع حتى يصل إلى الركوع و مداوم مداوم انتهاءها .
- (٢) ولا تكل كونهما بينهما في التحريم وكون الرفع مع تداء رافع رأسه إلى السماء .
- (٣) أي سرا بعد تكبيره الإحرام . بأن لا يحسن ذكر
غير مشروع بينهما لا سكنة التنس ، وأصل ما ورد فيه « وجهت وجهي الخ » ، ويموت بالسجود
ولو سبوا ، ويحسب السجود مع الإمام لا بالتأخير معه . (٤) أي سرا قبل القراءة ، ويموت
بالشروع في التسلمة . (٥) أي قول آمين معي استحب حفصة الميم مع اللد أصبح منه مع
الفهر . يصير تشديد اللام إلا إن أراد قاصدا إليك مارت وأمر أكرم من أن يحب قاصدا .
- (٦) وهو الصبح ، وكل صلاة ثالثة والأولتان من سائر الصلوات المكتوبة ، وفي قول
استشهد الأول من المواقف ، ولا تنسى لأقوم مع قراءة الإمام ومبر حروفها وأولى سرية
- (٧) ومرجع الظهر ركعتا الصبح ، وأولتا الغداين والجمعة والميدان والاستسقاء
والخسوف والزواجر ولوز في رمضان وغير ذلك موضع الإسرار . (٨) و - من مدنها
حتى يصل إلى الركن المنقل إليه وإن أتى بحلقة لاستراحة ، ولا يظهر بها إلا لإمام والمطلع لحاجة
- (٩) وهو مشهور . (١٠) هو أن مجلس الشخص على كعب اليسرى طاعلا ظهرها
للأرض ويصب قدمه اليمنى ويضع بالأرض طرفي أصابعها جهة القبلة ، متى بدا لك لأية
الفرش فيه رحله ، والتورك مثل الأبراش إلا أن الصن عرج ساره على هبتها في الأبراش
من جهة يمينه ويلصق وركه بالأرض ، وسمى بذلك لأنه يلصق وركه بالأرض
- (١١) إلا إن عرس سابع عقب الأولى بخروج وقت الجمعة (١٢) بحث يرى حده
الأعين في الأولى ، وخذه الأيسر في الثانية .

مكروهات الصلاة

مَكْرُوهَاتُ الصَّلَاةِ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا الْجَهْرُ فِي مَوْضِعِ الْإِسْرَارِ
وَعَكْسُهُ ^(١) ، وَالْإِتْفَاتُ ^(٢) لِغَيْرِ حَاجَةٍ ^(٣) ، وَالْإِشَارَةُ لِغَيْرِ حَاجَةٍ ^(٤) ،
وَالْإِسْرَاعُ ^(٥) ، وَالْإِطْلَاقُ ^(٦) .

سجود السهو

سُجُودُ السَّهْوِ سَجْدَتَانِ ^(٧) قُبِيلَ السَّلَامِ يُسَنَّانِ لِأَحَدِ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ .
تَرْكُ بَعْضٍ مِنْ أَتْيَاضِ الصَّلَاةِ أَوْ تَنْصُصِ وَلَوْ خَرَقًا ، وَفَعْلُ مَا يُبْطِلُ عَمْدَهُ
وَلَا يُبْطِلُ سَهْوُهُ إِذَا فَعَلَ سَهْوًا ^(٨) ، وَتَقْلِيلُ رُكْنٍ قَوْلِيٍّ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ ^(٩) ،
وَالْقِيَامُ بِرُكْنٍ فَعْلِيٍّ مَعَ اخْتِمَالِ الرِّيَادَةِ ^(١٠) .

- (١) نعم قد يطلب الإسرار في موضع الجهر ، وذلك يد شوش على نحو «هم» ، وإطلاقهم يقتضي حرمان ذلك حتى في المراءى ، لكن نال ع ش : «ع» خاص سواء بالليل «الطاقة» ، ولا ع يطلب فيه «سهر» كالمشاة . (٢) أي بوجهه ، أما صدره فطلب .
(٣) كقطع متاع (٤) محلاتها لها كركعة سلام يده أو رأس .
(٥) أي غصور الصلاة أو لإدراك التحريم مع الإمام مثلاً ، بهم من توقف إدراك الجماعة عليه من أو الجمعة وحده ، ومن الإسراع لمكروهه أيضا عدم التأني في أصل الصلاة وأقوالها .
(٦) أي ملارمة مكان واحد وهذا لغیر الإمام في المراءى ، أما هو فلا يكره له خلافاً للقبول .
(٧) كسجود الصلاة فيها تحب وما يندب ، وقيل غول : «س» من لا ينام ولا يسهو ، قال بعضهم : وهذا إن سها ، فإن سهد فدلالتك به الاستعفاء ونحوه على الإمام والمعد دون للأوم ، ولا عيب بنية سجود النلاة عند من ححر وقال الزملي عيب أيضا فيه كالسهو ، وتطل الصلاة بالتمام فيها إدلا ضرورة إلى ذلك . (٨) كالسكلام التعليل بسا أو الأكل التقبل بامسا أو ريادة ركني معي بامسا أو ركعة فأكثر بامسا . (٩) كأن مرأ القامحة في الركوع أو حالس التسهد أو تنهد في القيام أو حالس بين الصلوتين أو صلى على النى صلى الله عليه وسلم في الركوع ، ومثل ذلك ما إذا قرأ السورة في غير محل القراءة كابر كوع فيسجد لجميع ذلك سواء فعله عمدا أو سهوا . (١٠) كأن يشك في رك ركوع أو سجود أو ركعة فمد يأن به ولا يرجع إلى طه ولا إلى غيره ما لم يبلغ عدد التواتر فرجح إلى قوله فخطبه

سجود التلاوة

سُجُودُ التَّلَاوَةِ أَرْبَعٌ عَشْرَةٌ سَجْدَةٌ تَمَسُّنُ^(١) دَاخِلَ الصَّلَاةِ^(٢) وَخَارِجَهَا^(٣) فِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ مَوْضِعًا مِنَ الْقُرْآنِ^(٤) ، وَلَيْسَ مِنْهَا « ص » بَلْ سَجَدَتْهَا سَجْدَةُ شُكْرٍ .

سجود الشكر

سُجُودُ الشُّكْرِ سَجْدَةٌ تَمَسُّنُ خَارِجَ الصَّلَاةِ فَقَطْ عِنْدَ خُسُوفِ نِعْمَةٍ^(٥)

عند الرمي ، وبني قوله أو فعله عداس حجر ، وهذا أي « سجد للسرور وإن زال الشك من السلام ، نعم إن زال من أن يأتي بما يحمل الزيادة لم يسجد ، كأن شك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً وزال شكك في غير الحركة الأخيرة (١) أي للمريض قراءة مشروعة لا محرمة لذاتها ، كفرية الجنب ، ولا مكروهة لذاتها كقراءة فصل في غير النمام ، وللمسمع وهو من قصد السماع ، وللمسمع وهو من سمع سواء قصد أم لا ، فهو نعم بقلبه ؛ ولا بد فيها ولو خرج الصلاة وفي سجدة الشكر من شروط الصلاة من طهر وستر واستقبال وغيرها ، ومن ترك واحدة أو أكثر من هذه أو بعضها ، وسى أن يقول فيه . « سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته ، تبارك الله أحسن الخالقين » ، وأن يقول « اللهم اكشف لي بها عبدك أحداً واحداً لي عبدك دحراً ، وضع عني ما وررا ، واقفها بي كما أقفها من عبدك داود » قال الشرفاوي : أي قبلت نوعها ، وإلا فسجدة داود للشكر وهذه للتلاوة بقول ذلك في سجدة « من » وغيرها اهـ .

(٢) وأركانها حيثما أشار : الآية عند الرمي خلافاً لإبي حنبل ، والسجود

(٣) وأركانها حيثما أشار ، وهي أركان سجود الشكر أيضاً : لمة ومكبر التحريم والسجود والجلوس أو الاضطجاع بعد السجود والسلام والترتيب (٤) ثنتان في الخلع ، وثنتا عشرة : في الأعراف والرعد والجدل والإسراء وسبيل والمرقن والنق والم ترمي وهلمت والجم والاشتاق وغيره (٥) أي حصولها في وقت لم يعلم وقوعها فيه سواء كان يتوقعها أم لا ومثله بدفع القمعة : كعدوم الغائب ، وشفاء المريض ، وحصول الولد ، وكذلك النعمة للعامة للمسلمين كما طرأ عند القمعة لا الخاصة بأحبي مسلم .

أَوْ إِنْ دَفَعَ نَفْسَهُ^(٤) ، أَوْ رُوِيَ مُبْتَلًى^(٥) ، أَوْ عَاصٍ^(٦)

صلاة النفل

النَّفْلُ لُغَةً : الزِّيَادَةُ ، وَشَرْعًا : مَا طَلَبَهُ الشَّرْعُ طَلَبًا غَيْرَ جَارِمٍ^(٧) ، وَتَوَافُلُ الصَّلَاةُ كَثِيرَةً : مِنْهَا الْعِيدَانِ ، وَالْكُسُوفَانِ ، وَالْأَسْتِسْقَاةُ ، وَالْوِزْرُ ، وَالرَّوَاتِبُ ، وَالتَّرَاوِيحُ ، وَالضُّحَى ، وَالتَّجَمُّعُ ، وَسُنَّةُ الْوُصُوهِ ، وَتَرْتِيبُ هَذِهِ فِي الْفَضْلِ كَتَرْتِيبِهَا فِي التَّكْرِيرِ .

صلاة العيدين

صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ^(٨) . عِيدُ الْفِطْرِ وَعِيدُ الْأَضْحَى^(٩) رَكْعَتَانِ يُكَبَّرُ فِي الْأُولَى مِنْهُمَا نَدَاءَتَيْنِ^(١٠) الْإِسْتِفْتَاخُ وَالتَّحْمِيدُ سَبْعًا . وَفِي الثَّانِيَةِ قُلُوبُ التَّسْبِيحِ تَحْتًا^(١١) وَيُنْخَطَبُ^(١٢) بَعْدَهَا^(١٣) نَدَاءَا خُطْبَتَيْنِ^(١٤) يُكَبَّرُ فِي الْأُولَى مِنْهُمَا نِسْفًا ، وَفِي الثَّانِيَةِ سَبْعًا ، وَوَقْتُهَا بَيْنَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَالزَّوَالِ^(١٥)

- (١) كَسَاءَةٌ مِنْ هَدْمٍ أَوْ حَرْقٍ (٢) أَيْ فِي مَدَنِهِ أَوْ عَقْلُهُ عَمَّا يَحْتَاجُ نَفْسًا فِي كَالِ الْخَلْقَةِ أَوْ أَصْدَافِهَا عَرَفًا كَالْأَمْرِ وَالصَّمِّ . (٣) أَيْ مَتَحَاظَرٍ بِعَصِيَّتِهِ وَلَوْ صَغِيرَةٍ ، وَإِنْ لَمْ يَصُرْ عَلَيْهِ ، وَيُظْهِرُهَا لَهُ لَا لِلْبَتْلِ . (٤) وَتَوَابِ الْفَرَسِ بِعَصَلِهِ أَسْبَعِينَ دَرَجَةً ، وَقَدْ بَدَلُ الْفَرَسِ كَأَبْرَاءِ الْفَرَسِ أَفْضَلُ مِنْ إِنْطَارِهِ ، وَاتِّدَاءُ أَلَامِ أَفْضَلُ مِنْ رَدِّهِ . (٥) الْمَدَّ مُشْتَقٌّ مِنَ الْعَوْدِ لِتَكَرُّرِهِ تَسْكُرُ السَّيِّئُ ، أَوْ لِعَوْدِ السَّرُورِ فِيهِ .

(٦) وَصَلَاةُ عِيدِ الْأَضْحَى أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ عِيدِ الْفِطْرِ

- (٧) فَلَوْ تَرَكَهَا وَبَوَّسَهَا وَشَرَعَ فِي الْعَمَلِ لَمْ تَنْتَ ذُو الْعَانَةِ هُوَ أَوْ إِنْ لَمْ يَدْرُ قُلُوبُ الْإِنْعَامِ لِلْأَمْرِ التَّسْكِينِ الْمَذْكُورَةِ فَانْتَ (٨) وَسُنُّهُ أَنْ يَقُولَ بَيْنَ كُلِّ تَسْكِينَيْنِ سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللهُ أَكْبَرُ سِرًّا وَأَصْفَاءً عَلَى سِرِّهِ تَحْتَ صَدْرِهِ . (٩) وَلَوْلَا تِسْعِينَ لِلْوَاحِدِ وَلَا لِحَاجَةٍ لِلْمَسَاءِ . (١٠) فَلَا يَنْتَدِي هُمَا فِدَاهَا . (١١) تَكْطِفُ الْجَمْعَ فِي الْأَرْكَانِ وَأَسَاسِ دُونَ الشَّرْطِ فَتَسْنُ فَفَطْ ، أَيْ لَمْ يَلِدْ مِنَ السَّمْعِ وَبِوَلَاوَادٍ . (١٢) وَبَيْنَ تَأْخِيرِهَا إِلَى ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ قَدَرِ رَمَحٍ

(١٣) وَبَيْنَ تَأْخِيرِهَا إِلَى ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ قَدَرِ رَمَحٍ

صلاة الكسوفين

صَلَاةُ كُسُوفِ الشَّمْسِ وَخُسُوفِ الْقَمَرِ رَكْعَتَانِ^(١) ، وَتُجْوزُ فِيهَا ثَلَاثُ كَيْفِيَّاتٍ : إِخْذَاهَا وَهِيَ أَقْلَاهَا أَنْ تُصَلِّيَ كَرَكْعَتَيْنِ سُنَّةِ الصُّبْحِ^(٢) ، ثَانِيَتُهُ أَنْ تُصَلِّيَ زِيَادَةً رُكُوعَيْنِ وَفِيَّامَيْنِ^(٣) إِلَّا تَطَوَّلَ ، ثَالِثَتُهَا أَنْ تُصَلِّيَ كَذَلِكَ بِتَطَوُّلٍ^(٤) ، وَيُسَنُّ بَعْدَهَا خُطْبَتَانِ^(٥)

صلاة الاستسقاء

صَلَاةُ الْإِسْتِسْقَاءِ رَكْعَتَانِ كَصَلَاةِ الْعِيدِ ؛ وَيُسَنُّ قِبْلَتُهَا أَوْ بَعْدَهَا وَهِيَ الْأَفْضَلُ خُطْبَتَانِ كَخُطْبَتَيْ الْعِيدِ ، وَيُنْدَلُ التَّكْبِيرُ فِيهِمَا بِالْإِسْتِغْفَارِ^(٦) .

(١) يحرم معاً صفة صلاة كسوف الشمس أو خسوف القمر (٢) وليس له حينئذ أن يصلح ما كل من ذلك؛ كما أنه إذا جرى الأكل يس له أن يأتي بالأول بل يأتي بأحدي الحال أو بالأكل ، وفي الإطلاق يحير بين الثلاث ، السكيمات عند الرملي وقال ابن حجر لا صور إلا الاقتصار حينئذ على الأقن (٣) يقرأ الفاتحة في كل قيام وحوو وشتا من القرآن منه ، ويقتصر في الركوعات والسجودات على المعتادة . (٤) أي للهيئات والركوعات والسجودات ، أن يقرأ بعد ما يطلب من الفاتحة والافتتاح والتعوذ في القيام الأول الفقرة ، وفي الثالث آن عمران ، وفي الثالث النساء ، وفي الرابع النمل أو قدرهن ، ويسبح في أول كل من الركوعات والسجودات كلمة آية من سورة ، وفي الثاني كذا ، وفي الثالث كسعين . وفي الرابع تكسعين . (٥) تخطي العيد (٦) الأولى كون صيغته أستمع الله الذي لا إله إلا هو على القيوم وأيوب إنه .

صلاة الوتر

صَلَاةُ الْوُتْرِ مِنْ رَكْعَةٍ ^(١) إِلَى إِحْدَى عَشْرَةٍ ^(٢) ، وَزَمَنُهَا مِنْ أَذَاهِ ^(٣)
صَلَاةِ لَيْلَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ

الرواتب

الرَّوَاتِبُ الْمَوْكَّدَاتُ عَشْرٌ ، وَهِيَ رَكْعَتَانِ قَبْلَ الصُّبْحِ ^(١) ، وَرَكْعَتَانِ
قَبْلَ الظُّهْرِ ^(٢) ، وَرَكْعَتَانِ تَعْدَهُمَا ، وَرَكْعَتَانِ عِنْدَ الْمَغْرَبِ ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ
الْعِشَاءِ وَعَبْرُ الْمَوْكَّدَاتِ ثَمَتِ عَشْرَةٌ ، وَهِيَ رَكْعَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَرَكْعَتَانِ
تَعْدَهُمَا ، وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْمَغْرِبِ ، وَرَكْعَتَانِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ ، وَرَكْعَتَانِ
قَبْلَ الْمَشَاءِ .

صلاة التراويح

صَلَاةُ التَّرَاوِيحِ عِشْرُونَ رَكْعَةً ^(١) كُلُّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ ، وَيَجِبُ أَنْ

(١) نعم لا يندره لزمه ثلاث ، لأن الإقتصار على واحدة مكرره ولا تناولها بالدر .
(٢) وأدى السكال ثلاث ، وأكمل بها خمس فتسع ولو نوى الوتر وطلق حمل على ما يريد عبد الله بن عمر ، وعلى الثلاث عبد الرزقي ، وأبى ابن حجر تأييد من سبى لو تر ثلاث لا أن يصلي بآله ليلة الوتر ، وصححه الرزقي .

(٣) ويؤيدها تقدم (٤) وهما أفصلها ، والحمد للباقي في الفضيلة سواء .
(٥) ويدخل وقتها كغيرها من الرواتب القليلة ولو عبر ركعة بدحو وت الغرض ،
ولو عموما جمع تقديم ، وعجور تأخيرها ، ولا يدخل وقت العبدية إلا بعض الغرض ، ولا يجوز
جمع القليلة إذا أحررت والعبدية بسلام عبد الله بن عمر . وقال الرزقي يجوز (٦) أي أكثرها
ذلك ، ولو اقتصر على بعض العشرين صح ، وأثبت عليه ثواب التراويح ، وقيل لا

تَكُونُ مَثْنَى^(١) ؛ وَوَقْتُهَا مِنْ أَدَاءِ^(٢) صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الصُّبْرِ .

صلاة الضحى

أَوَّلُ صَلَاةِ الضُّحَى رَكْعَتَانِ^(٣) وَأَفْضَلُهَا^(٤) تَحَاكِ ، وَوَقْتُهَا مِنْ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ^(٥) قَدَرِ رُمُوحِ إِلَى الْإِسْتِوَاءِ .

تحية المسجد

تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ بِدَاخِلِهِ ثَنِي وَفَتْ رَكْعَتَانِ فَأَكْثَرُ بِنَسْلِيْمَةٍ قَبْلَ خُلُوصِهِ^(٦) وَتَحْصُلُ بِفَرْضٍ أَوْ تَقْلٍ آخَرَ أَكْثَرَ مِنْ رَكْعَةٍ^(٧) .

سنة الوضوء

سُنَّةُ الْوُضُوءِ رَكْعَتَانِ فَأَكْثَرُ عَقِبَهُ^(٨) ، وَتَحْصُلُ عَا تَحْصُلُ بِهِ التَّحِيَّةُ

(١) مسلم حيناً من كل ركعتين ، ولو أحرم بأكثر مما علم لم تتعد وإلا انعقد بطلاً
مطلقاً . (٢) ولو مقدمة في الجمع ، قال بعضهم : وعلها عقب العشاء أول الوقت من دفع
الكسالى قال في الإمداد ، ووقته ، لخار يدحرج سبع الليل (٣) وأدب الكمال أربع است
(٤) بانفاق ابن حجر والرملي ، وهي أكثرها أيضاً عند الرملي . وقال ابن حجر : الأكثر
اثنا عشر (٥) وتأخيرها إلى سبع لغيره . (٦) وتعدت به عامداً عالماً
لاستوفاً كمل تسميه ولا يستريح قليلاً ثم يقوم لها ، قال ابن حجر ولا بالخوس للشرب ،
وحالها الرمي فيها ، ولا به ناساً إذا قصر الفصل فإن لم يسع ركعتين ، أو عجزاً ، ولا بالصيام
وإن طال ، ولا بالخوس ليحرم بها جالساً ، وعموم مقامها ومعها سجدة التلاوة والشكر : سبحان الله
والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم أركانها .

(٧) أي إنه يستعد طمئناً بذلك فقط إن لم يسوها ، وعصى فصيلها أي إن نواها وقال
الرملي . بل يحصل وإن لم يسوها . (٨) أي قبل طول الفصل عرفاً كما في التحفة وقاله
السمهودي وأبو حرملة : لا تهرت إلا بالحدث

الجماعة

الجماعة لغة : الطائفة ، وشرعاً : ارتباط صلاة المأموم بصلاة الإمام ،
وتكون فرض عين كما في الجمعة^(١) ، وفرض كراهية كما في أداء المكتوبة^(٢)
على الأحرار الرُحَالِ المقيمين^(٣) ، وسنة كما في الجمارة ، والعيدين ومباعدة
كما في الروائب والتسبيح ، ومكرهة كما في الأداء خلف القصاص وعكسه ،
وتمنوعة كما إذا اختلف نظم الصلاتين كصباح وخوف .

أعذار الجمعة والجماعة

أعذار الجمعة والجماعة كثيرة : منها المرض^(٤) ، والخوف على
المنصوم^(٥) ، وشدة الحر^(٦) ، وشدة البرد^(٧) ، وتكريض من لا متعهذه^(٨) ،
وكونه يأس به^(٩) ، وإشراف القريب^(١٠) على الموت ، والمطر إن بل
الثوب ولم يجده كذا^(١١) .

-
- (١) أي في الركعة الأولى منها . (٢) أي في الركعة الأولى منها .
(٣) أي المستورين غير العسورين ، ولا تعب على النساء ، ولا على الأرقاء ولا على المسافرين ،
لكن تسن لهم ، ولا على النساء ، وسن لهم إن كانوا عمراً أو في حمة ولا على العسورين .
(٤) أي بحث بشق منه ، الحصور ، علال اليسير كمن خيفة .
(٥) من نفس أو عرض أو مال أو إحصاء له أو غيره (٦) مطلقاً عند المزمع
وإن وجد ظلاً . وقاله بن حجر ظهراً فقط . (٧) ليلاً ونهاراً إن ألقه
(٨) أوله متعهد لسكره مشغول بشراء أدوية أو غيرها ، ولا فرق في المريض بين القريب
وعيره (٩) وهو أحياه له متعهد . (١٠) مثله التروحة وأقارم والملوك والهديق
والأسناد والعنق والعنق . (١١) أي يمشي فيه .

شروط الجماعة

شُرُوطُ الْجَمَاعَةِ ثَلَاثَةٌ عَشَرٌ: أَنْ لَا يَتْلِمَ الْمُؤْمُومُ طُلَانًا ^(١) صَلَاةَ إِمَامِهِ ،
وَأَنْ لَا يَتَقَدَّمَ ^(٢) ، وَأَنْ لَا يَتَقَبَّذَ وَجُوبَ قَضَائِهَا عَلَيْهِ ^(٣) ، وَأَنْ لَا يَكُونَ
الْإِمَامُ مَأْمُومًا ^(٤) ، وَأَنْ لَا يَكُونَ أُمِّيًّا ^(٥) ، وَأَنْ لَا يَقْتَدِيَ الذَّكَرُ أَوِ الْخُنْثَى
بِمَرْأَةٍ أَوْ خُنْثَى ، وَأَنْ لَا يَتَقَدَّمَ عَلَى إِمَامِهِ فِي الْمَكَانِ ^(٦) فِي غَيْرِ شِدَّةِ الْخَوْفِ ،
وَأَنْ يَتْلِمَ اتِّعَالَاتِ إِمَامِهِ ^(٧) ، وَأَنْ يَجْتَمِعَا فِي مَسْجِدٍ ^(٨) أَوْ فِي الْمَجْمَاعَةِ ذِرَاعٍ ^(٩)
تَقْرِيْبًا ^(١٠) ، وَأَنْ يَتَوَيَّ الْمُؤْمُومُ الْجَمَاعَةَ أَوْ نَحْوَهَا ^(١١) ، وَأَنْ يَتَوَافَقَ نَظْمُ

(١) بِمَا اتَّفَقَا عَلَى طُلَانِ صَلَاتِهِ كَالْحَدِيثِ وَكَتْمِ الْعُورَةِ .

(٢) أَيْ الطُّلَانُ كَجَهْدِنِ اخْتِلَافِهِ فِي الْقِدَّةِ أَوْ فِي إِيَادِهِ أَوْ بَيْنَ صَلَاتَيْ كُلِّ حِمَمَةٍ غَيْرَ الْقِيَامِ إِلَى الْآخِرِ أَوْ تَوَسُّعًا أَوْ لِمَنْ كُلُّ مِمَّا مَاطُنٌ طَهَارَتُهُ .

(٣) كَحَدِيثِ صَلَاتِهِ مَعَ حَدِيثِهِ لِقَدِّ الطُّهَّورِينَ ، وَكَتْمِ تَيْجَمِ اتَّقَدَّمَ مَاءَ عَيْنٍ لِمَنْ يَدُورُ عَنْهُ وَحُودُهُ . (٤) أَيْ حَالُ الْإِقْدَامِ بِهِ . (٥) إِلَّا إِنْ كَانَ الْمُقْتَدِي بِهِ مِثْلَهُ فِي الْحَرْفِ

الْمُدَّوَّرِ عَنْهُ وَبِنِ اخْتِلَافِهِ فِي السَّلِّ ، وَالْأُمِّيُّ هُنَا مَنْ لَا يَحْسُنُ حَرْفًا مِنَ الْفَاتِحَةِ مَا يَلْمَحَرُّ عَنْهُ بِالسَّكِينَةِ أَوْ عَنْ إِخْرَاجِهِ مَحَرَّجَهُ (٦) أَيْ يَقْتَدِي بِمَا اعْتَمَدَ عَلَيْهِ مِنْ عَقْبِهِ إِنْ كَانَ قَائِمًا

أَوْ أَلِيًّا إِنْ كَانَ قَاعِدًا ، أَوْ حَسَبَ إِنْ كَانَ مُصَاطِفًا ، أَوْ رَأْسَهُ إِنْ كَانَ مُسْتَقِيمًا فَلَوْ شَكَ فِي التَّعَدُّ لَمْ يَصِرْ ، وَتَكَرَّرَ مَسَاوَاهُ كَرَاهَةً ، وَهُوَ لِقَصَّةِ الْجَمْعَةِ فِي سَاوَاهُ بِهِ فَقَطْ كَسَلٍ مُكْرَاهٍ

مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ (٧) مَا يَرَى أَوْ يَرَى حِمَمَ الْمُؤْمُومِينَ أَوْ يَسْمَعُ صَوْتَهُ وَلَوْ مِنْ مَبْعَعٍ وَلَوْ غَيْرَ مَصْلُ . (٨) وَإِنْ بَعُدَتْ الْمَسَافَةُ وَحَالَاتِ الْأَسَةِ لَكِنِ يَشْرَطُ لِمَكَانِ الْمُرُورِ الْعَادِي

مِنْ كُلِّ مَنْ مَطْلُومًا إِلَى الْآخِرِ وَلَوْ بَارُورًا وَاجْتِصَافًا . (٩) حَيْثُ لَا يَكُونُ مَابَيْنَ الْإِمَامِ وَمَنْ حَلَفَهُ أَوْ نَاحِدَ حِدْبِهِ وَلَا بَيْنَ كُلِّ مَعِينٍ أَكْثَرَ مِنْهَا وَإِنْ بَيْنَ مَابَيْنَ الْإِمَامِ وَالْأَخِيرِ مَرَاغِخٌ

وَيَشْرَطُ أَيْضًا أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ يَمْنَعُ مَرُورًا أَوْ رُؤْيَا ، وَأَنْ يَصِلَ إِلَى الْإِمَامِ لَوْ سَارَ إِلَيْهِ بِالسَّيْرِ الْمُتَعَادِلِ مَرًّا وَهُوَ أَنْ يُولَى ظَهْرَهُ الْقِدَّةَ (١٠) فَلَا يَصِرُ رِيَادَةً ثَلَاثَةَ أَدْرَاعٍ

وَمَا قَرِيبَهَا . (١١) فَلَوْ نَاجَعَ قَصْدًا ثَلَاثَةَ أَدْرَاعٍ مَعَ الشُّكِّ فِيهَا وَطَالَ اتِّعَاظُهُ عَرَفًا مَطْلَبِ صَلَاتِهِ ، فَلَا تَنْصَرِفُ الْخَاتَمَةُ اتِّفَاقًا: أَيْ لَا تَقْصِدُ ، أَوْ حُدَّ اتِّعَاظُ يَسْرٍ ، وَلَا يَصِرُ الْإِنْتِظَارُ الطَّوِيلُ

بِلَا مَنَاحَةٍ . وَحَبَبُ الْقِدَّةِ مُطْلَقًا فِي أَرْبَعٍ : الْجَمْعَةِ وَالْمَعَادَةِ وَمَجْمُوعَةِ الْمَطَرِ وَفِي الْمُنْدُورَةِ ، وَلَا تَقْدَرُ مَرَادِي إِلَّا الْمُنْدُورَةُ ، وَلَا حَبَبُهَا سِوَى الْأَرْسِ إِلَّا عَلَى مَنْ أَرَادَ الْإِقْدَامَ .

صَلَاتَيْهِمَا^(١) ، وَأَنْ يُوَافِقَ الْمُأْمُومُ الْإِمَامَ فِي كُلِّ سُنَّةٍ فَاحِشَةٌ مُخَالَفَتُهُ^(٢) ،
وَأَنْ يُتَابِعَهُ^(٣) .

سُنَنُ الْجَمَاعَةِ

سُنَنُ الْجَمَاعَةِ كَثِيرَةٌ مِنْهَا : تَسْوِيَةُ الطُّمُوفِ^(٤) ، وَوُقُوفُ الْمُأْمُومِ
فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ^(٥) هَالِأَوَّلٍ ، وَجَهْرُ الْإِمَامِ^(٦) بِالْكَبِيرَاتِ وَيَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ
بِمَنْ تَحْمَدُهُ ، وَبِالسَّلَامِ وَمُؤَافَقَةُ الْمَسْبُوقِ إِمَامَةً فِي الْأَذْكَارِ^(٧) .

مَكْرُوهَاتُ الْجَمَاعَةِ

مَكْرُوهَاتُ الْجَمَاعَةِ كَثِيرَةٌ مِنْهَا تَرْكُ التَّسْوِيَةِ ، وَالِإِقْتِدَاءُ بِالْفَاسِقِ^(٨)

- (١) أَيْ فِي الْأَفْعَالِ الْمُبْهَرَةِ لَا فِي الْبَيِّنَةِ وَالْعَدَدِ ، فَلَا تَصِحُّ الْقُدُوةُ إِذَا ائْتَمَلَ الْعَلَمُ كَكُتُوبَةٍ
وَكُتُوبٍ فَعَلَّ تَقِيَمِينَ وَرَكُوعَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ، نَعَمْ إِنْ ائْتَدَى فِي الْقِيَامِ الثَّانِي مِنَ الرُّكْعَةِ ثَلَاثَةً
صَحَّ وَأَدْرَكَ بِهِ الرُّكْعَةَ عِنْدَ الرُّمِيِّ ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ لَا يَدْرِكُهَا بِهِ (٢) هَلُو سَعْدُ الْإِمَامِ
لِلتَّلَاوَةِ وَتَرْكُهَا الْمُأْمُومُ أَوْ عَكْسُهُ أَوْ تَرْكُ الْإِمَامِ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ وَتَشَهُدَ الْمُأْمُومِ بَطَلَتْ ، أَمَّا لَوْ تَشَهُدَ
الْإِمَامُ وَقَامَ الْمُأْمُومُ ، فَإِنْ تَعَدَّدَ لَمْ تَنْطَلِ أَوْسَاطُهَا لَزِمَهُ الْعُودُ ، فَإِنْ لَمْ يَعُدْ بَطَلَتْ
(٣) هَلُو قَارَنَ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ تَعَدَّدَ عَلَيْهِ يَرْكَبَيْنِ فَطَلَبَ لَمْ تَنْطَلِ ، وَكَذَا لَوْ تَأَخَّرَ سَهْمًا بِسَبْعٍ
هَدَرَ وَلَا يَصِحُّ التَّقْدِيمُ أَوْ التَّأَخُّرُ بِرُكْنٍ ، أَلَكُنِ التَّقْدِيمُ بِالرُّكْنِ الْفَعْلِيِّ حَرَامٌ وَبَعْضُهُ مَكْرُوهٌ عِنْدَ
ابْنِ حَجَرٍ وَقَالَ الرَّمْلِيُّ يُلْ هُوَ حَرَامٌ أَيْضًا . (٤) أَيْ تَعْدِيلُهَا وَالتَّرَاصُّ عَنْهَا وَحَدُّ فَرْجِهَا
وَتَحَارُّهَا وَتَعَادِي الْعَامِّينَ حَيْثُ لَا يَتَقَدَّمُ شَيْءٌ مِنْ وَاحِدٍ عَلَى مَنْ يَحْتَسِبُهُ ، وَالْأَمْرُ بِذَلِكَ مَنْدُوبٌ
لِكُلِّ أَحَدٍ وَهُوَ مِنَ الْإِمَامِ آكِدٌ (٥) وَهُوَ الَّذِي يُلْ الْإِمَامُ . (٦) فَإِنْ كَبَّرَ الْمَكَانَ
حَدَّثَ سَلْعٌ يَجْهَرُ بِذَلِكَ وَإِلَّا كَرِهَ (٧) أَيْ الْوَاحِدَةُ وَالْمَدْيُونَةُ ، فَلَوْ كَانَ فِي مَجْلٍ تَشَهُدُهُ
الْأَوَّلَ وَاقِفَهُ فِي دَعَاءِ التَّشَهُدِ الْأَخِيرِ ، أَمَا فِي الْأَفْعَالِ فَلَا مُؤَافَقَةَ وَبِحَسْبِهَا أَدْرَكَهُ مِنْهَا وَإِنْ لَمْ
يَحْسَبْ لَهُ . (٨) إِلَّا إِنْ حَسِبَ عَتَا

وَبِالْمُبْتَدِعِ^(١) وَإِسْمَتَهُمَا ، وَإِمَامَةُ الْمُؤْتَسِرِ^(٢) وَتَنْ يُكْرَرُ حَرْفًا^(٣) ،
وَاللَّاحِظُ لِحَاظِ لَا تُفِيرُ الْمَعْنَى ، وَمُقَارَنَةُ الْمُتَأَمُّومِ الْإِمَامِ فِيمَا سِوَى التَّحَرُّمِ
مِنَ الْأَزْكَانِ^(٤) وَاتِّفَادُهُ عَنِ الصَّفِّ^(٥) .

القصر بالسفر والجمع به وبالطر والمرض

القصر

الْقَصْرُ : أَنْ تُصَلِّيَ لِلظُّهْرِ أَوْ الْقَصْرِ أَوْ الْعِشَاءِ رَكْعَتَيْنِ ، وَهُوَ حَاضِرٌ
لِمُسَافِرٍ فَقَطْ بِأَحَدِ عَشَرَ شَرْطًا : أَنْ يَكُونَ سَفَرُهُ تَرَكْعَتَيْنِ^(٦) ، وَأَنْ يَكُونَ
مُبَاحًا^(٧) وَعَلَمُهُ بِحَوَازِ الْقَصْرِ^(٨) ، وَبَيْتُهُ إِيَّاهُ^(٩) عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، وَدَوَامُ السَّفَرِ
إِلَى تَمَامِ الصَّلَاةِ^(١٠) ، وَأَنْ لَا يَقْتَدِيَ بِعُتَمٍ فِي حُزْمٍ مِنْ صَلَاتِهِ^(١١) ،

(١) وهو المخالف لأهل السنة في العقائد ، هذا إن لم يكفره بيدهته وإلا كفر حنبر
الأجساد فلا يصح له صلاة . (٢) وكذا كل من يكرها أكثر القوم لعذر شرعي .

(٣) كالإتمام والقائض والراواء ، سبعة الصباغ عن سماع كلامهم وللازادة وطويل القراءة
بالشكر . (٤) حتى الأول والآخر في سيرة ما لم يعلم من إمامه أنه يؤخر إلى فرائضه من
القراءة لم يدركه في الركوع . (٥) لأن لم يجد سعة أحرم ثم حر واحد .

(٦) أي يومين معتدلين أوليتين معتدلتين وهما فقط ، وقد روي ذلك المسألة ثمانية وأربعون
ملا هاشمية ، ولليل أربعة آلاف خطوة بأن يقصد ذلك وإن لم يلبته . (٧) بأن لا يكون
محرمًا وإن كان مكروهًا كسفره وحده فلا قصر في سفره المعصية ، وهو ما أنشأه معصية من
أوله ، أو قبه معصية بد أن أنشأ غيرها (٨) وهو رأى الناس يقصرون ففسر معهم

جاهلا بحواربه لم تصح صلاته . (٩) أي أو باقي معناه كصلاة السفر أو الظهر ركعتين .
(١٠) ولو وصلت مسجده إلى ما لا يجوز له القصر به أو شك هل وصلت أو بوى الإقامة أنهم .

(١١) وإن ظنه مسافرًا .

وَأَنْ لَا يَقْتَدِيَ بِمَشْكُوكٍ فِي سَفَرِهِ^(١) ، وَأَنْ يَقْصِدَ مَوْضِعًا مَعْلُومًا^(٢) ، وَأَنْ
يَتَحَرَّرَ عَمَّا بَنَى نِيَّةَ الْقَصْرِ^(٣) وَأَنْ لَا يَشْكُ فِيهَا ، وَأَنْ يَكُونَ سَفَرُهُ لِمَرْضٍ
صَحِيحٍ^(٤) ، وَأَنْ يُجَاوِزَ الشُّورَ^(٥) فِي الْمَسُورَةِ^(٦) وَالْمُتَرَانِ^(٧) فِي غَيْرِهَا^(٨) .

الجمع بالسفر

الْجَمْعُ أَنْ تُصَلِّيَ الْمَعْرُوفُ فِي وَتَيْ الظُّهْرِ ، وَالْمِشَاءِ فِي وَتَيْ الْمَغْرِبِ تَقْدِيمًا ،
أَوْ تُصَلِّيَ الظُّهْرَ فِي وَتَيْ الْمَعْرِ ، وَالْمَغْرِبَ فِي وَتَيْ الْمِشَاءِ تَأْخِيرًا ، فَيَجُوزُ
لِلْمُسَافِرِ بِشُرُوطٍ : فَشُرُوطُ تَجْمَعُ التَّقْدِيمَ سِتَّةً^(٩) ، الْمُدَاءَةَ بِالْأُولَى^(١٠) وَبِئَةِ
الْجَمْعِ فِيهَا^(١١) ، وَالْمُؤَالَاةُ بَيْنَهُمَا^(١٢) ، وَدَوَامُ السُّذْرِ إِلَى تَعَامُلِ الْإِحْرَامِ .

(١) وَإِنْ بَانَ مَسِيرًا قَاصِرًا ، وَلَوْ ظَنَّهُ مَسِيرًا وَشَكَّ فِي بَيْتِهِ الْقَصْرِ وَوَرَاءَهُ أَوْ عُلِقَ بَيْتُهُ
كَأَنَّ قُلَّانَ إِنْ قَصَرَ قَصَرَتْهُ مَصْرُ إِنْ قَصَرَ .

(٢) أَيْ أَوَّلًا بَأَنْ يَعْلَمَ أَنَّ مَسَافَتَهُ مَرَحَلَتَانِ ، وَلَوْ عَرَفَ مَعِينَةً بَأَنْ كَانَ مَعْلُومًا بِالْمَجْلِهِ فَقَطْ
كَالْحَدَارِ أَوْ الْبَحْرِ (٣) كَسَةِ الْإِعَامِ . (٤) كَالْحُجِّ وَالتَّجَارَةِ لَا التَّزْوِجِ وَرُؤْيَةِ
الْبِلَادِ وَالتَّمَلُّكِ فِيهَا ، فَالتَّزْوِجُ لَا يَصِحُّ كَوْنُهُ عَرَصًا حَامِلًا عَلَى السَّعْرِ ، وَيَصِحُّ كَوْنُهُ عَرَصًا حَامِلًا عَلَى
الْبَدَنِ مِنْ تَصِيرِهِ إِلَى طَوِيلٍ . (٥) أَيْ الْخُصَّصُ بِالْبَيْدِ ، وَمِثْلُهُ الْخُنْدَقُ إِذَا لَمْ يَكُنْ سَوْرًا ،
وَلَا عَرَّةً عَا وَرَاءَهُ مِنَ الْعَنَابِ . (٦) وَلَوْ فِي حِجَّةٍ مَقْصُودَةٍ فَقَطْ .

(٧) وَإِنْ تَحَلَّلَ حَرَابٍ وَمَجُوهٍ ، وَلَا تَشْتَرِطُ مَحَاوِرَةُ الْحَرَابِ وَالرَّارِعِ الَّتِي وَرَاءَ الْبِلَادِ وَإِنْ
انْتَصَلَ بِهِ وَمَجَلَّهَ فِي الْحَرَابِ إِنْ حُوْطِيَ وَأَتَّخَذُوهُ مَزَارِعَ وَإِلَّا فَلَا بَدَّ مِنْ مَحَاوِرَتِهِ .

(٨) أَيْ عَنِ السُّورَةِ بِسُورٍ فِي حِجَّةٍ الْمَقْصِدُ مَحْتَمِسٌ بِهَا . (٩) وَرَاءَ بَعْضِهِمْ سَابِقًا لَمْ
يَرْتَضِهِ إِنْ حَجَرَ وَهُوَ تَعَدُّ وَتَيْ الْأُولَى ، وَعَلَيْهِ بِضَرْ دُخُولِ وَتَيْ الثَّانِيَةِ قَبْلَ فَرَاغِهَا لِأَنَّ قَوْلَ
ابْنِ حَجَرَ (١٠) فَتَطْلُغُ إِنْ قَدِمَ الثَّانِيَةَ عَالِمًا عَامِدًا ، وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا وَتَيْ ثَلَاثًا
مُطْلَقًا مِمَّنْ زَكَرَ حِجَّةً فَاتَتْهُ مِنْ بَوْعِهَا وَلَا تَنْقُضُهَا ، وَكَذَا نَقَعَ الثَّانِيَةَ فَلَا مَعْنَى أَوْ عَنْ
الْعَائِلَةِ مِنْ بَوْعِهَا لَوْ بَانَ فَسَادُ الْأُولَى (١١) وَلَوْ مَعَ السَّلَامِ ، وَالْأَوَّلُ فَرَنَ بَيْتَهُ بِالتَّحَرُّمِ
(١٢) بَأَنْ لَا يَطُولُ فَصْلٌ بَيْنَهُمَا يَجْعَلُ رَكْعَتَيْنِ حَيِّثُمَا ، فَلَا يَصْرُ أَثَلٌ مِنْ ذَلِكَ كَوُجُودِهِ وَيُجْمَعُ
وَيُطْلَبُ حُصْفٌ وَبِوَعٍ عِطَاجٌ إِلَيْهِ أَوْ عِزٌّ ذَلِكَ عَمَّا لَا يَطُولُ مَعَهُ الْفَصْلُ ، وَبِئَةِ قَبْلَةِ الظُّهْرِ
مِثْلًا لِمِ الظُّهْرِ ثُمَّ الْمَعْرِ ثُمَّ بَدِئَةُ الظُّهْرِ ثُمَّ سِتَةُ الْمَعْرِ .

بِالثَّانِيَةِ^(١) ، وَخَانَ صِحَّةَ الْأُولَى^(٢) ، وَالْعِلْمُ بِخَوَارِ الْجَمْعِ^(٣) ؛ وَشُرُوطُ تَجَمُّعِ
التَّأخِيرِ اثْنَانِ : نَيْتُهُ قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الْأُولَى^(٤) ، وَدَوَامُ الْعُذْرِ إِلَى تَمَامِ
الثَّانِيَةِ^(٥) .

الجمع بالمطر

الْجَمْعُ بِالْمَطَرِ كَالْجَمْعِ بِالسَّفَرِ ، لَكِنَّهُ لَا يَحْتَوِزُ إِلَّا تَقْدِيمًا فَقَطْ^(٦)
بِشُرُوطِ تَجَمُّعِ التَّقْدِيمِ بِالسَّفَرِ مَعَ وَجُودِ الْمَطَرِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ بِالْأُولَى^(٧) .

الجمع بالمرض

اخْتَارَ النَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُ^(٨) جَوَازَ الْجَمْعِ بِالْمَرَضِ^(٩) تَقْدِيمًا وَتَأخِيرًا
بِشُرُوطِ الْجَمْعِ بِالسَّفَرِ .

الجمعة

الْجُمُعَةُ رَكْعَتَانِ^(١٠) تُؤَدَّيَانِ وَقْتُ الظُّهْرِ فِي الْيَوْمِ الْمَعْرُوفِ .

- (١) فلو أقام قبله فلا جمع ، ولا يشترط السهر عند الإحرام بالأولى ، هو أحرم بها في الإقامة ثم سافر سوى كفى .
- (٢) فنخرج صلاة التَّحِيْرَةِ . (٣) فهو رأى الناس يجمعون جمع جاهلا محواره لم يصح (٤) ولو بعد ركعة عند ابن حجر ، وقال الرمي لابد أن يسوي ، والناظر من الوقت ما يسعها كلها ، فلو أقام في آخرها حازت الأولى قضاء .
- (٥) لأن استدعاء للظن أبست إلى المصلي بخلاف السفر ، ويحور جمع المصلي إلى الجمعة بالمطر كالسفر (٦) أي وعند التحلل منها ودوامه إلى لإحرام بالثانية ، وفيه عدا ذلك لا يصح انقطاع (٧) وهو مذهب أحمد . (٨) وصبط الرمس عما يشق معه هل كل مرض في وقته مشقة ظاهرة وأمدة على مشقة بل الشئ في الطريق بحيث تنبج الجلوس في المرض .
- (٩-١٠) وهي صلاة مسئلة لاظهر مفصولة ، وهي كبرها في الأركان والشروط والآداب .

شروط وجوب الجمعة

شُرُوطُ وَجُوبِ الْجُمُعَةِ سَبْعَةٌ: الْإِسْلَامُ، وَالْبُلُوغُ، وَالْعَقْلُ، وَالْحُرِّيَّةُ،
وَالذُّكُورَةُ، وَالصَّحَّةُ، وَالْإِقَامَةُ^(١)

شروط صحة الجمعة

شُرُوطُ صِحَّةِ الْجُمُعَةِ سِتَّةٌ: كَوْنُهَا كُنْهًا^(٢) فِي زَمَنِ الظُّهْرِ^(٣)، وَإِقَامَتُهَا
فِي خُطْبَةِ الْبَلَدِ^(٤)، وَأَنْ تُصَلِّيَ الرَّكْعَةُ الْأُولَى^(٥) مِنْهُمْ جَمَاعَةً، وَكَوْنُ مُصَلِّيَيْهَا
أَرْبَعِينَ^(٦) مِنَ الْمُتَوَطِّئِينَ^(٧) الَّذِينَ تَحِبُّ عَلَيْهِمُ الْجُمُعَةُ، وَعَدَمُ سَبْقِ أَوْ مُقَارَنَةِ
جُمُعَةٍ أُخْرَى لَهَا فِي يَوْمِهَا^(٨)، وَتَقَدُّمُ خُطْبَتَيْنِ عَلَيْهَا.

(١) فلا الجمعة على كافر، ولا صبي، ولا عصفور، ولا معمي عليه، ولا على من به رقب، ولا على امرأة وخفي، ولا على من به من به من بشق منه الحصور، كشدة التي في اطار، ومثله كل من به عذر من أعداد الجمعة والجمعة الساعة وغيرها مما يمكن عتقه بها، وهم آسن لمريض طافها، ويجب عليه إن حصر وقت إقامتها، ومثله من عذر يبرحصر

(٢) أي مع حضرتها. (٣) فلو صاقي الوقت أحرموا بالظهر، ولو حرج الوقت وهم فيها نعوأ ظهرا وجوبا لا محيدية (٤) أي بعد الأنية وما بينها من كل عالم بحر ما يريد السعر انقصر منه، ولابد من اجتماع لأنية عرفة، وكالأنية اسرايدب وانه ان لمحت تعدد إقامتهم كالقربة الواحدة، ثم إن هذا الشرط خاص بعد أن حذر بالأرضين، وعمم الرملان والخطاب فيهم وفي غيرهم (٥) فلو نواوا المرافقة في الكارة ونعوأ من عذر من تحت جمعة

(٦) ولابد من دوام هذا العدد إلى عامها، فلو بطلت صلاة واحد منهم كأل أحدت من سلامة بطلت صلاة الجميع وإن كانوا قد صلوا وذهبوا إلى دوتهم (٧) المتوطن هو الذي لا سافر عن محل إقامته معها ولا اختاء، إلا الحاجة كتجارة وزيارة

(٨) فإن سبق واحد فالساعة هي الصحيحة، وإن تقارنتا فباطلتان، وهذا إن لم يصر الاحتجاج، فإن عسر بأن لم يكن في محلها موضع يسع من يطلب صلتهما لعادة أو عدت أطرافه، أو كان بينهم قتال التعدد بحسب الحاجة فقط، فإن شك في أنه من الأولين أو الآخرين، أو أن التعدد لحاجة أولا لزمته الإعادة إن أمكن وإلا فالظهور

أركان الخطبتين

أركان الخطبتين خمسة : تحمد الله فيهما ، والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم فيهما ، والوصية بالتقوى فيهما^(١) ، وقراءة آية^(٢) من القرآن في إحداهما^(٣) ، والدعاء^(٤) للمؤمنين في الأخيرة

شروط الخطبتين

شروط الخطبتين^(٥) ثلاثة عشر : التذكير^(٦) ، والسمع^(٧) ، وقعودهما في خطبة أئمة^(٨) ، والطهارة^(٩) عن الحدثين ، والطهارة عن النجاسة في البدن والثوب والمسكن ، وسائر العورة ، والقيام على القادر^(١٠) ، والجلوس بينهما بقدر طمأنينة الصلاة^(١١) ، والمواالة بينهما^(١٢) ، والمؤالة بينهما

(١) كآرستم تقوى الله أو أطعوا الله من كل ما في حث على الطاعة أو رحر عن النعمة ، فلا يكتفى بمجرد التحذير من الدنيا .

(٢) أي كامله معجمة . (٣) أو قبلهما أو بعدهما أو بينهما ، والأفضل كونه في آخر

الأولى . (٤) أي مأخوذة (٥) أي حطيق الحجة ، أما خطبة جبرها فلا يشترط

فيها ، لا الإسماع والسمع ، وكون الخطيب ذكراً وكذا كونه عريّة عند الرمي ، خلافه لا يحرر

(٦) أي بالفعل عند ابن حجر وقال الرمي ولو بالقوة بحيث لو أسمى لسمع

(٧) بأن يكون الخطيب فيها ، فلا يصح كون غيره خارجها كما يأتي (٨) أي طهارة

الخطيب ، وهو سبغ الحدث تطهر واستأف وإن قرب الفصل (٩) فإن يخرج خطيب جالساً ،

فإن حجر اضطجع ، والأولى له الاستحلاف (١٠) والأكل كونه بقدر الإحلاس ، ويسن

أن يقرأها في . (١١) أي بين أركانها بأن لا يطول فصل عما لا يتعلق بهما عما يبلغ قدر

ركعتين بأخف ممكن

وَيُنِى الصَّلَاةَ ^(١) ، وَكُوتُهُمَا بِالْمَرِيَّةِ ^(٢) ، وَإِسْمَاعُهُمَا أَرْبَعِينَ تَنْعِيدُ بِهِمُ
الْجُمُعَةَ ^(٣) ، وَكُوتُهُمَا وَقْتُ الظُّهْرِ .

سنن الجمعة

سُنُنُ الْجُمُعَةِ كَثِيرَةٌ مِنْهَا التَّسْلُ وَالْتَّبَكِيرُ لِغَيْرِ الْإِسْمِ ^(٤) ، وَالتَّطْلِيفُ ،
وَلُتْسُ الثِّيَابِ الْبَيْضِ ^(٥) ، وَالتَّطْلِيبُ ^(٦) ، وَتَلَشُّيُ بِسَكِينَةٍ ^(٧) ، وَالْقِرَاءَةُ
أَوِ الدُّكْرُ فِي الطَّرِيقِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ ، وَالْإِنْصَاتُ فِي الْخُطْبَةِ .

ما يجب للميت

الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ كَمَا يَأْتِي إِنْصِتُ الْمُسْلِمِ ^(٨) الْغَيْرِ الشَّهِيدِ ^(٩) خَمْسَةُ أَشْيَاءَ :
غُسْلُهُ ، وَتَكْفِينُهُ ، وَحَمْلُهُ ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ ، وَدَفْنُهُ .

- (١) أَنْ يَحْرَمَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الثَّلَاثَةِ مَا يَسَعُ رَكْعَتَيْنِ تَأْخِذُ بِحَمَلِهِ
(٢) أَيْ كَوْنِ أَرْكَاهُمَا كَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ الْخُطْبُوبُ وَالسَّامِعُونَ لَا يَمْعِدُونَهَا ، وَإِنْ لَمْ يَمْعِدُوا
أَحَدُهُمْ وَلَمْ يَمْعِدْ تَمْلِكُ قَبْلَ الْوَقْتِ حُطُّ عَنِ الْآيَةِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِأَمْرِ لَمَّا شَاءَ ، وَيَأْتِي فِي الْآيَةِ
مَا ذَكَرَهُ فِي الْإِسْلَامِ .
(٣) أَنْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ حَتَّى يَسْمَعُوهُ بِالْفِعْلِ عِنْدَ ابْنِ حَبِيرٍ
فَلَا يَصْحَاحُ عِنْدَهُ مَعَ لَفْظِ يَمْعِدُ سَمَاعُ رَكْنٍ ، وَصَحَّاحٌ مَعَهُ عِنْدَ رَمْلِي كَامِرٍ ، وَيَصْرُ عِنْدَهُمَا
الْقَصْمُ وَالْوَمُ ، وَلَا يَشْتَرِطُ سَمَاعُ الْخُطْبِ لِأَنَّهُ يَمْعِدُ مَا يَقُولُ ، وَلَا يَشْتَرِطُ ظَهَرُ السَّامِعِينَ
وَلَا سِتْرُهُمْ ، وَلَا كُوتُهُمْ عِنْدَ أَصْلِهِ ، وَلَا دَاخِلُ السُّورِ أَوْ أَمْرَانِ . (٤) وَعَبْدُائِهِمَا سِتْرٌ
أَوْ مَدْفِينٌ هُمَا التَّأْخِيرُ (٥) هَذَا فِي غَيْرِ أَيَّامِ الْعِيدِ وَأَيَّامِ الْوَحْدِ . (٦) أَيْ لَعِيرِ
الْمَحْرَمِ ، أَمَّا أَمْرُهُمْ فَاعْتِمَادُ حِمْلِهِ فِي الدَّفْنِ وَالتَّقْبِيحِ سَعَالِ الشَّيْخِ الْإِسْلَامِ أَنَّهُ لَا يَسُنُّ لَهُ ، لَنْ قَالَ
شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي مَوْضِعٍ تَكَرَّرَتْ لَهُ ، وَاعْتَمَدَ أَبُو حَرَمَةَ وَأَبُو قُضَامٍ نَدَبَهُ لَهُ إِذَا أُرِيدَ حَضُورُ الْجُمُعَةِ
(٧) هِيَ وَالْوَفَارُ ثَلَاثَتَانِ وَحَسَنُ الْمَيْتَةِ مَعَ رُكْنِ الْعَتِ . (٨) أَمَّا الْكَافِرُ فَإِنْ كَانَ مُؤْمِنًا
وَحَبَّ تَكْفِينَهُ وَحَمْلَهُ وَدَفْنَهُ وَجَارَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ حَرَبِيًّا حَازَ لَهُ مَا ذَكَرَ وَلَا يَجِبُ لَهُ شَيْءٌ ، وَتَحْرَمُ
الصَّلَاةُ مَطْلَعًا . (٩) أَمَّا الشَّهِيدُ وَهُوَ مَنْ مَاتَ فِي فَتْكِ الْكُفَّارِ بِسَبَبِهِ وَلَوْ بِرَمْحٍ دَابَّةٍ
فَيَحْرَمُ غُسْلُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ .

غسل الميت

أَقْلُ غُسْلِ الْمَيِّتِ تَعْيِيمٌ ^(١) بِخَسَدِهِ بِالماء ؛ وَأَكْمَلُهُ إِخْلَاسُهُ مَا بَلَا إِلَى قَعَاهُ ، وَإِسْنَادُ ظَهْرِهِ ^(٢) ، وَإِزَارُ الْيَدِ ^(٣) عَلَى نَظْفِهِ ، ثُمَّ غَسْلُ سِنُونِ أَنْفِهِ بِمَحْرَقَةٍ ^(٤) ثُمَّ تَطْيِيفُ أَسْنَانِهِ وَأَنْفِهِ وَأُذُنِهِ ^(٥) ، ثُمَّ تَوْصِيْدُهُ ^(٦) ، ثُمَّ تَعْيِيمُهُ بِالماء ثَلَاثًا مَعَ سِدْرٍ فِي الْأُولَى وَقَلِيلٍ كَأُفُورٍ فِي الْآخِرَةِ ^(٧)

تكفين الميت

أَقْلُ تَكْفِينِ الْمَيِّتِ سِتْرٌ جَمِيعُ جَسَدِهِ ^(٨) سَوَى رَأْسِ الْمُعْرِمِ وَوَجْهِهِ الْمُعْرِمَةِ بِثَوْبٍ وَاحِدٍ ؛ وَأَكْمَلُهُ سِتْرُهُ بِثَلَاثِ لَفَافٍ ^(٩) فِي الذَّكَرِ ، وَلِفَافَتَيْنِ وَإِزَارٍ ^(١٠) وَخِمَارٍ ^(١١) وَفَقِيسٍ ^(١٢) فِي الْأُنْثَى .

- (١) أي بعد إزالة النجاسة العينية ، ولا يحل له نية (٢) أي إلى ركبة اليمن ويضع يده اليمنى على كتفه وإبهامه في ثغرة قعاه . (٣) ليسرى بقوة غير شديدة مع فوح محجرة بالنظف وكثرة صب الماء عليه . (٤) محرقاة ملفوفة على يده اليسرى في الأسان وأخرى في الألف . (٥) كالطى عصمة واستشاق . (٦) وهذه غسل واحدة ، وذات تكرار غسله ثلاثا بماء القراح ، والأولى كونها متوالية فتحصل الثلاث من خمس ، والأولى غسله بسدر ثلاثا ثم مرة ثم ثلاث قراح فتحصل الثلاث من سبع ، فإن غسله بسدر فمربة ققراح ثلاثا حصلت الثلاث من تسع . (٨) هذا بالنسبة لحق الميت . أما بالنسبة لحق الله فبإزار العورة فقط ، فلفيت إسقاط الزائد عليه عند ابن حجر وحالفه الرمي ، وللمعجم المبع من الثاني والثالث ، وللمودة المبع من الزائد على الثلاثة لامن الثلاثة ، ومن كفن من حال عره لم يجب إلا واحد بجم جميع بدنه . (٩) بجم كل منها جميع البدن ، ومحرم كونها لا تنقص عليه إلا بمشقة (١٠) على ما بين سرتها وركبتها (١١) يغطى به الرأس كخمار اليمن (١٢) كقميص اليمن ، فيحرم جعله إلى صف الساق وبلا أكمام موضع عليها الإزار أولاً ، ثم فوقه القميص ، ثم بعده الخمار ، ثم تلف في اللفافتين .

حمل الميت

يَحْضُلُ حَمْلُ الْمَيِّتِ ^(١) بِأَيِّ هَيْئَةٍ تَسْمَى حَمْلًا ، وَتَحْرُمُ إِنْ كَانَتْ مُزْبِرَةً ^(٢) أَوْ يُحْتَنَى مِنْهَا الشَّقُوطُ .

أركان الصلاة على الميت

أَرْكَانُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ سَبْعَةٌ : النِّيَّةُ ^(٣) ، وَأَرْزُوحُ تَكْبِيرَاتٍ ^(٤) ، وَانْقِيَاءُ عَلَى الْقَائِدِ ^(٥) ، وَقِرَاءَةُ الْعَانِمَةِ بَعْدَ إِحْدَى التَّكْبِيرَاتِ ^(٦) ، وَالصَّلَاةُ عَلَى لَيْثٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ الثَّانِيَةِ ^(٧) ، وَالِدُعَاءُ الْخَمِيَّتِ ^(٨)

(١) والأصل أن يحمله ثلاثة يضع أحدهما الخشبتين التفتحتين على عاتقيه وبأحد اثني عشر بالآخرتين ، وإن عجزوا فخمسة بأن يمين حامل التفتحتين اثنان
(٢) كفى لغة . (٣) كأن يقول بويت الصلاة على هذا الميت فرض كعبية أو فرضاً ، أو يقول بويت الصلاة على من حصر من أموات المسلمين ، أو على من حلى عليه الإمام فرضاً أو فرض كعبية سواء في ذلك الرجل والنس والراهة . (٤) منها تكبيرة الإحرام ، ولا تنصر الزيادة عليه ولو عمدا . (٥) فإن عجز جاء ماسر في أركان الصلاة . (٦) و الأولى كونه بعد الأولى . (٧) أي حيا . ويسن الحمد قسم ، والدعاء للزميين حده . (٨) أي محصوه ، وأقله ما يطلق عليه اسم الدعاء كاللهم ارحمه . قال ابن حجر : لا فرق في ذلك بين الطفل وغيره فلا يكفي عنه في العمل . اللهم احمله ورطاً لأبيه ، ويكفي عند الرمنى ، والأكل أن يقول في كل من الكبير والصغير : اللهم اعمر لحيا وميتا وشاهدا وغائبا ، وصغيرا وكبيراً ، وذكرنا وأثنا ، اللهم من أحببته بما أحبه على الإسلام ، ومن توفيه ما توفاه على الإيمان ، اللهم لا تحرمنا أحده ، ولا تضدنا بعده ؛ ويقول معه في الكبير : اللهم إن هذا عبدك وإن عبدك خرج من روح الدنيا وسعتهما ومحوبه فيها وأحباؤه إلى غفلة القبر وما هو لاقه ، كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك ، وأن محمداً عبدك ورسولك ، وأنت أعلم به ما . اللهم إنه نزل بك وأنت خير من نزل به ، وأصعب فقرا إلى رحمتك وأنت خير عن عدايه ، وقد جئت بك راعين إليك مغمفاء . اللهم إن كان محبتا فرد في إحسانه ،

بَعْدَ الثَّالِثَةِ^(١) وَالسَّلَامُ^(٢)

دَفْنُ الْمَيِّتِ

أَقْلُ دَفْنِ الْمَيِّتِ أَنْ يَكُونَ فِي حُمْرَةٍ^(٣) تَسْكُمُ رَائِحَتَهُ وَتَحْرُسُهُ مِنَ السَّبَاعِ ، وَأَكْمَلُهُ أَنْ يَكُونَ فِي تَحْدٍ^(٤) فِي الْأَرْضِ الْقَوِيَّةِ وَتَتَّقُ^(٥) فِي الرِّحْوَةِ ، وَأَنْ يَكُونَ وَاسِعًا مُخَمَّةً قَائِمَةً وَبَسْطَةً^(٦) فِيهَا

وإن كان ميتاً متجاوزاً عنه ، وقلبه رحمتك رحمة ، ووجهه القبر وعديه ، وأصبح له في قبره ، وجاف الأرض عن حده ، وألفه رحمتك الأمن من عذابك حتى تبعه آمناً إلى جنتك برحمتك يا أرحم الراحمين قال ابن حجر وأولى منه . اللهم اعد له وارحمه وعافه واعصمه ، وأكرم نزهه ووسع مدخله ، واسطه بالماء والتلج والبرد ، ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، وأبدله داراً حيراً من داره ، وأهلاً حيراً من أهله ، وروحاً حياً من روحه ، وأدخله الجنة ، وأعد له من عذاب القبر وقتته وعذاب النار اهـ ويقول في النسخ الذي أنواه مسلمان : اللهم اجعله فرطاً لأبيه ، وسليماً ودخراً وعطية وانذاراً وثمناً ، ونقياً من مؤذيها ، وأفرغ الصبر على فلوحيها ، ولا تفتنهما يده ، ولا يحرمهما أسره .

(١) حيا . (٢) ونسب ريادة وبركانه عبد بن حجر ، وحالته الرمي ، ووقته بعد الكثير من الراحة ؛ ويسن الدفن بينهما للميت ، ومنه . اللهم لا تحرمنا أحده ، ولا تفتننا بعده ، واعصمنا وله ، والصلاة على النبي ، والدعاء للمؤمنين وللمؤمنات ، وقرأة « الذين يحملون العرش - إلى العظيم » وقرأة « وما آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار » ، و « وما لا نرجو فنؤيا بعد إذ عديتنا ، وعب لنا من لعلك رحمة إليك أت الوهاب »

(٣) فلا يكن البناء عليه مع إمكان أحمر . (٤) وهو ما يحفر في أسفل جانب القبر من جهة القبلة قل أن يحق إقامة وسطه قدر ما يسع لثيت . (٥) وهو ما يحفر في وسط القبر كالنهر .

(٦) أي إقامة رجل معتدل واسطه يديه إلى الأعلى : وهو قدر أربعة أذرع وذهب بمذراع اليد الممتدة ، ولا فرق في ذلك بين الكبير والصغير

الزكاة

الزَّكَاةُ لَفَةٌ : التَّمَاهُ^(١) وَالتَّطْهِيرُ^(٢) ، وَشَرْعًا : اسْمٌ بِمَا يَخْرُجُ عَنْ مَالٍ
أَوْ بَدَنٍ عَلَى رَجْعِهِ مَخْصُوصٍ .

شروط وجوب زكاة المال

شُرُوطُ وَجُوبِ زَكَاةِ الْمَالِ خَمْسَةٌ : الْإِسْلَامُ^(٣) ، وَالْحُرِّيَّةُ^(٤) ، وَتَحَامُّ
الْمِلْكِ^(٥) ، وَالتَّمَيُّنُ^(٦) ، وَتَيَقُّنُ الْوُجُودِ^(٧) .

« حاتمة » تسن ردة القبور ؛ ويسن للرائر أن يقرب من القبر كقربه منه حي ، والوقوف
أفصل من الجلوس ، ويقول : السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، ورحم الله المستقدمين منا ومنكم
والتأخرين ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ، أنتم لنا فرط ، ونحن لكم سبع ، أسأل الله لنا
ولكم العافية . اللهم رب الأرواح الناقية ، والأجساد الدالية ، واعظم البحرة التي حرحت
من الدنيا وهي بك مؤمنة ، أدخل عليهم روحاً منك وسلاماً مني ، وقرأ ما ييسر خصوصاً يس
وأحمد عشر من الإخلاص ، ثم يستقبل القبلة ويسعد قال : والتحقيق أن الميت يتنفع بالترادة
بأحد ثلاثة أمور ، أن يمويه بها ، أو حضوره عنده ، أو دعائه له مثل ثواب قراءته ولو بعد ،
ورحمه الدعاء والصدقة والإحلاف ، (١) نقل ركعة الزرع : إذا دعا .

(٢) كما في قوله تعالى : « قد أوسع من ركعاتها » أي طهر نفسه من الأدناس .

(٣) فلا يلزم الكفار إحراقها وبوعد الإسلام لكنه إذا مات على كفره طوّل بها
في الآخرة وعوقب عليها كثر أوصاف ، ويؤنس الأمر في حال الضرر ، فإن مات مرتدّاً من
أن لا مانع له من حبل الردة ، وإلا أخرج بوجوبها وبها . (٤) فلا ركعة على رقيق
لعدم ملكه له ، ونحو على الممنوع بها ملكه . معناه آخر إن بلغ صلباً

(٥) أي قوته ، فلا ركعة على مكاتب تصعب ملكه عن احتمال الواساة ولا على سيده
في ماله عليه من دين الكتانة لأنه في معرض السقوط بالتعجير . (٦) أي تبيين المالك ،
فلا ركعة في ربيع موقوف على نحو ثمره ، والمساجد والربط وقفطار ، بخلاف الموقوف على
ممن واحد أو جماعة ، والراشح عدم وجوبها في الموقوف على نحو إمام مسجد

(٧) فلا ركعة فيها ونحو خبيس لأنه لا تنفعه بوجوده حتى لو اعتزل ميتاً لم نحب على تقيّة
الورثة لصعب ملكهم .

ما تجب فيه الزكاة من الأموال

تجب الزكاة في ستة من الأموال: الثمن، والتقديت، والمشتريات، وعروض التجارة، والمعدن، والرؤكاز.

شروط وجوب زكاة النعم

شروط وجوب زكاة النعم وهي: الإبل والبقر والغنم أربعة: النصاب والحوول، وإسمائها^(١) كل الحبوب، وكونها غير عاملة^(٢)

شروط وجوب زكاة التقديت

شروط وجوب زكاة التقديت، وهما: الذهب والفضة^(٣) ثلاثة: الحول^(٤)، والنصاب^(٥)، وهو عشرون مثقالاً في الذهب، ومائتا درهم في الفضة، وكونها غير حلي^(٦) مساح^(٧)

(١) أن يتركها لملك قصداً نزعاً في كل مساح كل الحول، فلا زكاة في معلوفة ولا في سائمة في كل مملوك إلا بن عده العرف نافعاً في مقابلة ثمنائها ولا فيما سامت بنفسها ولا فيما أسامها غير لذلك أو نافعاً ولا في سائمة علفها لملك نية قطع السوم وإن قل

(٢) فلا زكاة في سائمة عاملة في حرث وحمل وصنع ونحوها سواء أحد في مقابلة عملها أجرة أم لا. (٣) ولو غير مصرودين. (٤) هم لو ملك نصاب نقد ستة أشهر ثم أخرجه إنساناً لم ينقطع الحول، وكذا لو اشترى به عرس نخارة فيبقى على حوله.

(٥) أي بقيا، ولو نقص في ميزان وثم في آخر فلا زكاة (٦) لا زكاة في للاح إذا عله مالكة ولم يقصد كره، سواء أئخذ به لا قصد، أو قصد استعمال مساح، أو قصد إيجارته أو إيجارته لمن يحل له، أما للكره كصبرة لزومة والمحرم لغيره كإياد من أحد انقضى فيه زكاة.

شروط وجوب زكاة المعشرات

شُرْطُ وَجُوبِ زَكَاةِ الْمَعْشَرَاتِ وَهِيَ : الرُّطَابُ ، وَالْعِنَبُ ، وَمَا يَنْتَأَتُ^(١)
حَالَةَ الْإِخْتِيَارِ^(٢) مِنَ الْجُبُوبِ^(٣) النَّصَابُ ، وَهُوَ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ .

شروط وجوب زكاة أموال التجارة

شُرُوطُ وَجُوبِ زَكَاةِ أَمْوَالِ التِّجَارَةِ^(٤) ، وَهِيَ : تَقْلِيْبُ الْمَالِ لِعَرْضِ
الرِّبْحِ سَبْعَةَ^(٥) كَوْنَهَا عُرُوضًا^(٦) ، وَنِيَّةُ التَّجَارَةِ ، وَكَوْنُ النِّيَّةِ مَقْرُونَةً
بِالْمُتْلَكِ^(٧) أَوْ فِي مَجْلِسِ اسْتِقْدٍ ، وَكَوْنُ التَّسْلُكِ بِمُسَوِّمَةٍ^(٨) ، وَأَنْ لَا تَنْصُ
بِشَقْدِهَا الَّذِي يَقُومُ بِهِ آخِرُ الْحَوْلِ نَاقِصَةً عَنِ النَّصَابِ^(٩) ، وَأَنْ لَا تُقْصَدَ

(١) أي يقوم به البدن غالباً (٢) حرج به مائة ثبات ضرورة كتب الحنظل ،
فلا تحب منه الزكاة . (٣) كالخسطة والشعير والأرز والقدرة والدخن والخس وهو
انصرة والبقلاء وهو الفول واللوبياء وهو الدجر الأبيض والحنان وهو الخس والنبش وهو
الذعر الأسود . (٤) وهي من أصل الكاسب ؛ وأصلها السهم من العبيدة ، فالزراعة ،
فالمصناعة ، فالتجارة . (٥) فلا يحب في النقد وإن بادل بحسه . وقد قال ابن سريج :
بشر الصيارفة أن لا زكاة عليهم ، لكنها تحب في عبيده بشروط حيث آتوا .

(٦) ولا بد من اقترانها بكل ما يملك ، إلى أن يبيع رأس المال ثم لا يحتاج إلى تحديدها
(٧) محصة ، وهي التي تعد بفساد العوص ؛ كالبيع ، فإنه يعد بفساد الثمن ؛ أو غير محصة ،
وهي التي لا تعد بفساده كالصدق ، فإنه يعد بفساده يرجع إلى غير الثقل ولا يعد الكساح ،
بإلا ما يملكه غير معاوضة كالإرث والهبه للأزواج ، وما اقترحه فلا زكاة فيه وإن اقرن به
ببنة التجارة . (٨) فإن نصت في أثناءه ناقصة عن النصاب كأن اشترى عرساً بذهب ثم
باعه أثناء الحول بسعة عشر مثقالاً ، قطع حول التجارة ، فإذا اشترى بها عرساً آخر بنية
التجارة اعتقد حولها من شراء .

لِلْقُنْيَةِ^(١) ، وَمُضَى الْحَوْلِ مِنْ وَتَيْتِ الْمَلِكِ^(٢)

شروط وجوب زكاة الركا

شروط وجوب زكاة الركا ، أي المذقوب في لأرض أربعة : كونه ذهباً أو فضة^(٣) ، وكونه إصافاً^(٤) ، وكونه من ذوق الجاهلية^(٥) ، وكونه وجوده في موات^(٦) أو ملك أخيه^(٧) واجده

شروط وجوب زكاة المعدن

شروط وجوب زكاة المعدن ، وهو ما يستخرج من مكان خلقه الله تعالى فيه^(٨) اثنان : كونه ذهباً أو فضة^(٩) ، وكونه إصافاً

- (١) أي الإسهال الاستعمال ، ولا يصح مجرد استعمال لا بهدر القية
- (٢) ولا بشرط كونها صافاً إلا في آخر الحول ، متى بلغت آخرة وحلت ، كانتا وإلا فلا .
- (٣) ولو غير مصر وبيع ، فلا زكاة في غيرها (٤) ولو حصه إلى ما في ملكه من حصه أو ما يقوم به من عروض التجارة فلا زكاة فيها دون ما صاب
- (٥) وهم من قبل بعثته صلى الله عليه وآله وسلم ؛ سموا بذلك أسكرة جهنهم ، ويكنى بالامة تدل عليه من صرب وغيره .
- (٦) كخراب وفلاح وقبور حاضرة (٧) أي من الموات ؛ أي ذوق من عامر الإسلام وملكه الدعوة هي ، وأما ما وجد على الأرض أو بدارنا في طريق ما قد أو مسجد أو كان إسلامياً كان عليه قرآن أو اسم ملك من ملوك الإسلام أو ثبت في كونه إسلامياً فلقطه ، وأما ما وجد في دار الحرب في ملك حرن اسمه ، ما يدخل أمانهم ويحب رده ، وأما ما وجد بدارنا في ملك شخص فلا فيحفظ ، فإن أيس منه فهو لبيت المال كسائر الأموال له الله .
- (٨) ويسمى المكان معدناً أيضاً
- (٩) ولا يجب في بحر عتيق أو بلور أو حديد أو لؤلؤ

مقادير زكوات الاموال

مِقْدَارُ زَكَاةِ الْإِبِلِ : شاةٌ ^(١) في خمسٍ منها ، وهي أولُ نِصَابِهَا ، وَشَاتَانِ
 في عشرٍ ، وَثَلَاثُ شِيَاهٍ في خمسٍ عَشْرَةٍ ، وَأَرْبَعُ شِيَاهٍ في عِشْرِينَ ، وَبِئْتُ
 تَخَاضٍ ^(٢) في خمسٍ وَعِشْرِينَ ، وَبِئْتُ لَبُونٍ ^(٣) في سِتٍّ وَثَلَاثِينَ ، وَحِقَّةٌ ^(٤)
 في سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ ، وَجِدْعَةٌ ^(٥) في إِحْدَى وَثَمَانِينَ ، وَبِئْتُ لَبُونٍ في سِتٍّ
 وَسِتِّينَ ، وَحِقَّتَانِ في إِحْدَى وَثَمَانِينَ ، وَثَلَاثُ بَيَاطٍ لَبُونٍ في مِائَةٍ وَإِحْدَى
 وَعِشْرِينَ ، ثُمَّ بِئْتُ لَبُونٍ في كُلِّ أَرْبَعِينَ ، وَحِقَّةٌ في كُلِّ خَمْسِينَ ^(٦) .
 وَمِقْدَارُ زَكَاةِ الْبَقَرِ : تَبِيعٌ ^(٧) أَوْ تَبِيعَةٌ في ثَلَاثِينَ مِنْهَا ، وهي أولُ
 نِصَابِهَا ، وَمُسِنَّةٌ ^(٨) في أَرْبَعِينَ . وَتَبِيعَتَانِ في سِتِّينَ ، ثُمَّ تَبِيعٌ في كُلِّ ثَلَاثِينَ
 وَمُسِنَّةٌ في كُلِّ أَرْبَعِينَ

(١) المراد بها جدعة أو جديع صائل له سنة أو أجمع : أي أنفق مقدم أسماه قبلها أو ثدية
 مهر أو ثني له سنتان وشرطها أن تكون من غنم اللهد أو مثلها أو أهلٍ منها ، وأن تكون
 صحيحة وإن كانت الإبل مريضة أو معيبة . (٢) وهي ما تمت لها سنة ، سميت بذلك لأنه
 أن لأهلها أن يصير من الخمس أي الخوامل ، ويحرقها ، في أول من خمس وعشرين وإن
 كانت يمينها أقل من قدة الشاة (٣) وهي ما تمت لها سنتان ، سميت بذلك لأن أهلها أن لها
 أن تصح بابا وتصير داب إلى (٤) وهي ما تمت لها ثلاث سنين ، سميت بذلك لأنها أن
 لها أن تركب وظهرها الفحل . (٥) هي ما تمت لها أربع سنين ، سميت بذلك لأنها أهدت
 مقدم أسائها (٦) وما من النصب عمر . (٧) وهو ما تمت له سنة ، هي بذلك
 لأنه ينسج أمه . (٨) وهي ما تمت لها سنتان ، سميت بذلك لتكامل أسائها .

واعلم أنه لا يجوز أحد الغيب ولا للرئيس ولا الصغير من النعم إلا إذا كانت معه كذلك ،
 ولا الذكر إلا في مسائل : منها ما إذا كانت نعمة ذكور ، والشاة الذكر عن خمس من الإبل ،
 ودين اللبون أو الخلق بدلا عن بنت الخناس عند فقدها ، والتبيع من ثلاثين من البقر .

وَمِقْدَارُ زَكَاةِ النَّخْلِ : شَاةٌ فِي أَرْبَعِينَ مِنْهَا ، وَهِيَ أَوَّلُ نِصَابِهَا ، وَثَنَانٍ فِي مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ ، وَثَلَاثُ شِيَامٍ فِي مِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ ، وَرُبْعُ شِيَامٍ فِي أَرْبَعِينَ ، ثُمَّ شَاةٌ فِي كُلِّ مِائَةٍ .

وَمِقْدَارُ زَكَاةِ النَّقْدَيْنِ رُبْعُ الْعَشْرِ ، وَمِقْدَارُ زَكَاةِ الْمُمَشَّرَاتِ الْعَشْرِ
إِنْ سَقِيَتْ بِمِيزٍ مَثْوِيَةٍ ^(١) وَإِلَّا ^(٢) فَخُمُفَةٍ ^(٣)

وَمِقْدَارُ زَكَاةِ الشُّعَارَةِ رُبْعُ عَشْرِ الْقِيَمَةِ ^(٤) ، وَمِقْدَارُ زَكَاةِ الرُّكَّارِ
الْخُمْسُ ، وَمِقْدَارُ زَكَاةِ الْمَعْدِنِ رُبْعُ الْعَشْرِ

زكاة البدن

زَكَاةُ الْبَدَنِ . وَتُسَمَّى زَكَاةُ الْفِطْرِ صَاعٌ ^(١) مِنْ غَلَبِ ثَوْبِ الْبَلَدِ ^(٢) ؛
يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ ^(٣) الْمَذْرُوكِ جُزْءًا مِنْ رَمْضَانَ ، وَجُزْءًا مِنْ شَوَّالٍ ^(٤)
الْوَالِدِ مَا يَفْضُلُ عَنْ مَثْوَيْهِ ^(٥) ، وَمَثْوَاهُ مَنْ نَجِبٌ عَلَيْهِ مَثْوَاهُ

(١) كالسقية بالمطر أو النهر أو العين (٢) أن سقيت بثوبه كالمسوي والدواليب التي يدرها الحيوان والنواعر التي يدرها النمل (٣) ابن سبيحهما اعتبر عيش الزرع وعاءه ، ولا عرة بعد السقيات ، إذ رب سقاة أشبع من سقيات . (٤) والتقويم بحسب رأس المال الذي اشترى به العرس ، فإن اشترى بغيره فنفق البلد (٥) قال باعشن ، وهو بأرطال دوعن سعة أرطال أو سعة ونصف على حودة الحب والتمر وعدها ، فإن أخرج من التمر المردوم فليسته فيهم يقولون إنه ستة أرطال وهو لاهي . منه صاع .

(٦) أي بلد المؤدى عنه ، ويعبر أهل منا ؛ وأهل الأقوات البر والاسات فالشعر فالنمرة فالرر فاللحم فالماش فالعسل فالقول فالتمر فالزبيب فالأنط فاللبن فالجبن . (٧) فلا تحب على الكافر ، فلا يكون محرماً عنه ، وقد يكون محرماً عن غيره ، لأنه يلزمه فطرة عن قريته وعده لغيره (٨) بأن يدرك ذلك وهو حي حياة مستقرة . (٩) وكذا عن دست ثوب لا تقي لمن ذكر ومسكن وغلام يحتاج إليه من ذكر .

كَيْلَةُ الْعَبْدِ ^(١) وَيَوْمَهُ عَنْهُ وَعَمَّنْ تَلَزَمُهُ مَثْوَتُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ^(٢)

مصرف الزكوات

مصرف ^(٣) انْزَكَاةِ الْأَمْثَانِ ^(٤) الثَّانِيَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ تَسَالَى :
« إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ ^(٥) وَالْمَسْكِينِ ^(٦) وَالْعَامِلِينَ ^(٧) عَلَيْهَا ، وَالْمُؤَلَّفَةِ
قُلُوبُهُمْ ^(٨) وَفِي الرِّقَابِ ^(٩) وَالْغَارِمِينَ ^(١٠) وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ^(١١) وَابْنِ السَّبِيلِ ^(١٢) »

- (١) أى اللبنة التأخرة عنه . (٢) من روعة رويد وواك ومثلوك
- (٣) ولا يكتفى بالمصرف إلا بية بل لا بد منه ، غيبوى : ههنا زكاة مالى أو صدقة مالى أو صدقة المال المفروضة ، ولا يستلزم التوكيل فى إخراجها التوكيل فى بيتها ، بل لا بد معه من بية للمالك أو تمويصها للتوكيل .
- (٤) بشرط الحرية والإسلام وعدم كونه من بنى هاشم والطلب ومواليهم ، هم يجوز أن يكون غير السامى من أنواع العامل كأمرا ، ويجوز تقبله من حوزة الزكاة لى هاشم والمطلب إذا منعوا من خمس الخمس فى عمل النسخ ويجوز كثر من العلم ، كما يجوز تقبله من حوزة الاقتصار على صنف ومن حوزة دفعها لواحد وعلى من محلها إلى من غيره .
- (٥) جمع فقير ، وهو من لا نفقة له وأحدة ولا مال ولا كسب يقع موقفا من كفايته فى كل ما يحتاج له مما لا بد منه ولمعونه على ما يليق بها ، كمن يحتاج لخدمة ولم يجد أكثر من أربعة .
- (٦) جمع مسكين ، وهو من يجد ما يستد مسكنا من حاجته ولا يكفيه الكفاية للائتمان به
- (٧) كمن يحتاج لخدمة ولم يحصل أكثر من تسعة . (٨) جمع غارم ، وهو من نصب لأحد الزكاة سير أجرة كالسامى والكاتب والكيل والوراء أعطى أجرة الكس .
- (٩) هم أصناف ، منهم صنف النية فى الإسلام أو فى أهله ، والشريف فى قومه الذى يوقع بإعطائه إسلام بطرأه . (١٠) هم المكابون كرامة صحيحة يعطون إن لم يكن معهم وفاة .
- (١١) جمع غارم ، وهو للدين ، وهو أنواع . منها من استدان لدفع فتنه بين متنازعين فيعطى ما استدانه إن حن ولم يوفه ، ومنها من استدان لخدمة عمومية كبناء مسجد وقرى طبيب ، ومنها من استدان لنصب وصرفته فى غير معصية فعطى قدر دينه إن حن وعجز عن وفائه .
- (١٢) وهم العراة المتطوعون بالجهاد يعطون ولو أعياء . (١٣) وهم السافرون أو المردون السراة الباق المحتاحون يعطون ما يرسلهم مقصدهم أو أموالهم .

الصوم

الصَّوْمُ لَفَةٌ الْإِمْسَاكُ وَشَرْعًا، إِمْسَاكٌ عَنِ الْمَقْطَرَاتِ عَلَى وَجْهِ تَخْصُّوسٍ.

شروط وجوب الصوم

شُرُوطُ وَجُوبِ الصَّوْمِ ^(١) خَمْسَةٌ: الْإِسْلَامُ، وَالتَّكْلِيفُ وَالْإِطَاقَةُ ^(٢)،
وَالصَّحَّةُ ^(٣)، وَالْإِقَامَةُ ^(٤).

أركان الصوم

أَرْكَانُ الصَّوْمِ ^(٥) ثَلَاثَةٌ: الذِّيَّةُ ^(٦)، وَتَرْكُ الْمَقْطَرَاتِ، وَالصَّائِمُ ^(٧).

(١) أى صوم رمضان، ويثبت دحوله على الصوم بأحد أمرين: استكمال شعبان ثلاثين يوما، وثبوته عند حاكم برؤية عدل الهلال أو عليه إن دين مستنده، وعلى الخصوص على من يراه ويؤلفه، وعلى من يواتر عبده رؤيته أو ثبوته في محل متفق مطعنه مع مطلع محله، وعلى من أخبره موثوق به أنه رآه أو ثبت في محل متفق مطعنه مع مطلع محله إن لم يستقد خطاه أو عبر موثوق به كعاسق إن اعتقد صدقه، وعلى من عرفه بحضاره أو تنجييه، لكنه لا يحزهما عند ابن حجر وسالمه الرضى، وعلى من اعتقد صدقهما عن آخره، وعلى من رأى إشارات الدالة على ثبوته كجماع المدافع والظهور مما يحصل له به اعتقاد جارم على ثبوته، وعلى من ظن دحوله بالاحتياط في حق نحو محروس جهل وقته. (٢) أى حدا وشرعا، فلا يجب على من لا يظفنه حاسك أو مرض لا يرجى رؤيه، أو شرعا كمن ونفس. (٣) فلا يجب على المريض مرضا مبيحا للبسم وإن كان مطلقا في المستقبل أن يرجى براء مرضه.

(٤) فلا يجب على المسافر سفرا طويلا مباحا، ولا يجب القضاء على الصبي والمجنون وغير مبدء والكافر الأصلي، ويجب على المريض والمسافر والحائض والسكران والتعمى عليه، ويجب الصوم على المرتد وجوب أداء إياه محاطب بوجده الإسلام وبالصوم أداءه. (٥) فرما كان أو نفلا (٦) ويجب تبيينها في الفرض بأنواعه لكل يوم، ولا يجب في رمضان بية الفرضية، وتجرى نية الفعل قبل الزوال، ويجب تعيين النوى من العزم، وكذا الفعل على كلام فيه، وكالنية في رمضان أن ينوي صوم عدد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى، وأقنها أن ينوي صوم عدد عن رمضان (٧) وإن لم يجدوا المصل من أركان الصلاة، لأن لها صورة في الخارج يمكن تفهيمها بدون تفهيم مصل فهم يحس عدد ركعات الصلاة بها دون البيع لأهمها أمران عدريان لا وجود لهما خارجا فلا يمكن تفهيمها بدون السأم والدفع.

شروط صحة الصوم

شُرُوطُ صِحَّةِ الصَّوْمِ ^(١) أَرْبَعَةٌ : الْإِسْلَامُ وَالْعَقْلُ ، وَالنَّفْسُ مِنَ الْحَيْضِ وَالنَّفَسِ ، وَالْعِلْمُ بِكَوْنِ الْوَقْتِ قَائِلًا لِلصَّوْمِ ^(٢)

سُنَنُ الصَّوْمِ

سُنَنُ الصَّوْمِ كَثِيرَةٌ مِنْهَا تَجْزِيلُ الْفِطْرِ ^(٣) ، وَتَأْخِيرُ الشُّجُورِ ^(٤) ، وَالْإِفْطَارُ عَلَى التَّعَبِ ^(٥) ، وَكَثَارَةُ الْقُرْآنِ ^(٦) وَلَصَدَقَةٌ فِي رَمَضَانَ .

مكروهات الصوم

مَكْرُوهَاتُ الصَّوْمِ كَثِيرَةٌ مِنْهَا الْمُبَازَعَةُ فِي الْمَضْمَضَةِ وَالْإِسْتِنْشَاقِ ^(٧) ،

- (١) مرضا كان أو معلا (٢) بأن لم يكن من الأيام التي يحرم صومها ، وهي : يوما بعد وأيام التشريق مطلقا ويوم الثك بلا سب وهو يوم الثلاثاء من شعبان إذا تحثت رؤية الهلال ليلته ولم يشهد بها أحد أو شهد بها من رد كعقبة وصبيان ، والنصف الأخير من شعبان إذا لم يصله ، فيه ولم يكن لسب (٣) أي عند تيقن المروب أو ظنه بأمره قوية ، وليس أن يقول هذه : اللهم لك صمت ، وعلى ربك أنطرت ؟ اللهم ذهب الطعم ، وأبليت المروق ، وثبت الآخر إن شاء الله تعالى (٤) ما لم يقع في شك في طلوع الفجر والسجود اسم الدين ، الأكل في السحر ، وجعلها ، مذيكل فيه ، ولراد الأول (٥) فإن عجز فالماء ، وإن عجز فلو كزيب وعسل وبن ، فإن عجز فخلوا ، وأفضل من تمر الرطب والتمر ، (٦) أي إكثار تلاوة في كل مكان غير نحو الخش ، ونسب المدرسة ، وهي أن يقرأ على غيره ويقرأ غيره عليه ، والتلاوة في المصحف أصل إلا إن حصلت فائدة بها عن ظهر قلب عبر حاصلة بها من المصحف كخشوع وتقوية حفظ (٧) بل تحت جميع الحرمه في صوم العرس إن علم من عده أنه إن بالغ رن الماء إلى حوجه مثلا ، والكلام حيث لم يتجسس فيه وإلا وحت ابالعة إلى أن غسل سائرهما في حد الظاهر ، ولا يحظر الماء إن سقه إلى جوفه

وَذَوْقُ الطَّعَامِ ^(١) ، وَالْحَمَامَةُ ^(٢) ، وَمَضْغُ نَحْوِ الْعِلَاقِ ^(٣) .

مطلات الصوم

مُطَلَّاتُ الصَّوْمِ أَحَدُ عَشَرَ . دُحُولُ عَيِّ ^(٤) إِلَى مَا تُسَمَّى حَوْفًا ^(٥) مِنْ مَنَعِزٍ مَفْتُوحٍ ^(٦) ، وَالْقَيْه ^(٧) ، وَالْجَمَاعُ ^(٨) ، وَخُرُوجُ النَّحْوِ شَرْهٍ ^(٩) لِشَهْوَةٍ مَعَ الْعَمَلِ وَالْإِخْتِيَارِ ، وَالْعِلْمُ بِالتَّخْرِيمِ فِي الْكُلِّ ^(١٠) ، وَالْحُلُونُ وَلَوْ لَحْظَةً ، وَالشُّكْرُ ، وَالْإِنْمَاءُ إِنْ تَعَدَّى بِهِمَا وَلَوْ لَحْظَةً ، أَوْ مِمَّا جَمِيعَ النَّهَارِ ^(١١) وَالرُّقْدَةُ ، وَالْحَيْضُ ، وَالنَّفَاسُ ، وَالْوِلَادَةُ

(١) إلا إن احتاج إلى مصع نحو حر لطفل ليس له من يوم به أو لحسكه ولا يكره .

(٢) أي من أمير وعكسه .

(٣) تكسر العين . وهو ما يعض ، وعنه في غير ما يمتص ؛ أما هو وإن تيقن وصول بعض

حرمة عمدا إلى حوفه فطر وحديث يحرم مصه (٤) خرج بها الأثر كالطعم والريح

فلا يبطر به وإن وصل إلى الحوف . (٥) وإن لم تكن فيه قوة تحيد العداء والعدو .

كباطل الأدن وباطل الأرب وباطل الإحليل (٦) فلا يصح دحوله من غير المفضوح

كالسّم إذا شربت بالدهن والكحل والاعتسال وإن وصل إلى حوفه ووجد لونه في نحو

نهامه . (٧) أي طابه وإن تيقن أنه لم يعد إلى الحوف شيء منه لأن ذلك مفسد بنفسه

(٨) أي في روح بحيث يجب بالإبلاخ عنه العمل سواء في ذلك ، أو طي* ولو طواه ؛ أما

ما لا يجب العمل بالإبلاخ فيه كأحد رجلي المشكل فلا قصر بالإبلاخ به ولا فيه .

(٩) كتملة ونس ما ينقص منه كالأحبية ، فإن رول المني بذلك مفسد وإن كان ناشئا عن

مباشرة ، وإن كان محائل ولا فطر ، وكذا لمس ما لا ينقص منه كاللحم فلا يبطر به وإن آرك

حيث فعل ذلك لنحو شفقة أو كرامة ، وإن فعله لشهوة فطر ، هذا كله إن لم يطلب خروج لبي

وإلا فهو مع روله مفسد مطلقا ولو محائل ، أما الخروج بغير مباشرة كالأحلام فلا فطر به

(١٠) أي من دحول العين إلى هذا ، فلا يبطر شيء من ذلك مع لسان أو إكراه أو جهل

بالحريم للمدر . (١١) هذا ما اعتمدته ابن حجر في التمهيد ، واعتمد في شرحي الإرشاد

وأوصى إليه في موضع من التمهيد أن لا فطر إلا بالجماع الأمري ، وعليه فلا فطر بما لم تعد به

وإن عم جميع النهار ولا ي لم يعمه وإن تعدى به ؛ واعتمد الرمي الإفطار بما عم جميع النهار

وإن لم يتعد به ، وعدمه في ما لم يعمه وإن تعدى به .

الاعتكاف

الاعتكافُ ثلثة : الأبت^(١) ، وشرعاً : الأبت^(٢) في المسجد من شخص مخصوص^(٣) بنية .

أركان الاعتكاف

أركان الاعتكاف أربعة : مُتَكِفٌ ، ومُتَكَفٌ بِهِ^(٤) ، وَلَبِثُ^(٥) ، وَنِيَّةٌ^(٦) .

مبطلات الاعتكاف

مُطْلَآتُ الْإِعْتِكَافِ سبعة : الْجُنُونُ ، وَالْإِسْمَاءُ^(٧) ، وَالسُّكْرُ^(٨) ، وَالْحَيْضُ ، وَالرَّذَّةُ ، وَالْجَبَاةُ الَّتِي تُقَطِّرُ الْمَاءَ^(٩) ، وَالْخُرُوجُ مِنَ الْمَسْجِدِ^(١٠) ، بِلا عَذْرِ^(١١) .

- (١) أي الإقامة على الشيء : أي ملازمته وحسن النفس عليه حبراً كان أو شراً .
- (٢) هو العلم الحبر العدل الطاهر عن الجبابة والنهاس المصاحي السكاف^(١) نفسه عن شهوة الفرج مع الذكر والعلم بالحرم
- (٣) وهو المسجد الخالص للمسجدية ، فلا يكفي الشارع كما لو وقف بعض داره مسجداً شاملاً
- (٤) بأن يلبث فوق قدر طمأنينة الصلاة ما كفا أو يتردد قدر ذلك .
- (٥) وتجب مدة فرضه في بدنه ، بأن يقول تواتر فرض الاعتكاف أو الاعتكاف الدور ، ويسعى لداحل المسجد لحوق صلاة أن يندر الاعتكاف بحقوق على أو بدرت أن اعتكف في هذا المسجد مدة يفتق هذه فيه ثبات عليه أبواب الواجب ثم يوبه
- (٦) أي الطارئان بسبب متعدي به ، فلا يبطئه غيره ، لكن لا يجب زوال الجنون لو بقي للمتكف في المسجد
- (٧) إن حرم وإلا فلا مطلق ، ويجب زواله من الاعتكاف ولو بقي في المسجد .
- (٨) كالسجاع عمداً مع العلم والاحتياط والمباشرة شهوة إن أرب
- (٩) أي بكل البدن مع العلم بالتحريم والاعتد والاحتياط . (١٠) وكذا لإقامه حدث ثبت بإقراره : أما الخروج لندر كالأكل والكرب الذي لا يمكن في المسجد وقضاء الحاجة والحديث الأكر فلا يضر .

الحج والعمرة

الحجُّ لِمَا أَفْعَدُ^(١)، وَشَرْعًا، قَصْدُ الْبَيْتِ الْحَرَامِ لِلْمَسْكِ^(٢)، وَالْمُعَزَّةُ
لِمَا الرِّيَابَةُ^(٣)، وَشَرْعًا رِيَابَةُ الْبَيْتِ الْحَرَامِ لِلْمَسْكِ^(٤)

شروط وجوب الحج والعمرة

شُرُوطٌ وَجُوبٌ^(٥) الْحَجِّ وَالْمُعَزَّةِ خَمْسَةٌ لَا إِسْلَامٌ، وَآبِنُوعٌ، وَالْعَقْلُ،
وَالْحُرِّيَّةُ، وَالْإِسْتِطَاعَةُ^(٦)

(١) للبيت الحرام أم لغيره ، للمسك أم لغيره

(٢) أى مع الإنسان بأفعاده (٣) سواء كانت مكان عامراً أم لا ، خلافاً لمن حصها
بالأول . (٤) والفرق بينهما وبين الحج أن المسك فيه مشتمل على الوقوف معرفة
بغلافه فيها (٥) هذه الخامسة من مراتب خمس . أولها الصحة المطلقة عن التقيد
بالمشيرة والوقوف عن فرض الإسلام والوجوب ، وشروطها لإسلام قصد ، فلا يشترط فيها التكليف ،
فلولى المال الإحرام عن الصغير والمجنون بأن يسوى جعلهما محررين فيصير من أحرم عنه محرماً
بذلك وإن لم يكن حاصراً وقت الإحرام ثانياً بالناشئة ، وشروطها مع الإسلام بغيره ، فالصغير
الإحرام بإذن وله من أب جده فوحي فحكمه من حياته ثالثاً صحة البدن ، وشروطها الإسلام
والتمييز والبلوغ . رابعاً الوقوع عن فرض الإسلام ، وشروطها لإسلام والتمييز والبلوغ والحرة
ولو عبر مستطاع بغيره من تقيير ، لاصغير ورفيق إلا أن كلاً قبل الوقوف أو طواف العمرة
أو في أثناءه . (٦) وهي نوعان . استطاعة بالائتمار ، وشروطها صحة : وجود الزاد
والراحة وأمن الطريق وإمكان السير وأن يخرج مع المرأة زوجها أو غيرها وإن لم يكن كل
صحبائه أو عدها اثنتان أو تسوة ثلثان فأكثر ، وثبوتة على الركوب بلا صبر شديد
ووجود الزاد والماء وعدم الدابة بالتحال لقي يندحجها معها ثمن الثلث واستطاعة بالغير ، بحيث
إنما عن ميت غير مرتدة عليه بسك من تركته ، فإن لم تسكن من واريته أن يصطه عنه ، فإن
له أجبي حار ولو بلا إذن ، أو عن معصوب بأجره أو بتطوع بالنسك عنه ، بشرط أن يكون
موثوقاً به أدى فرضه عبر معصوب وكونه للتطوع إن كان أصله أو فرضه غير ماض ولا معول على
المؤال أو السكب إلا أن يكسب في يوم كراهه أيام وسفره دون مرحلتين ؛ ويشترط كون
الزاد والراحة قاصدين عن دينه ، وعن مشقة من عليه ، يؤسهم مدة دهاه وإيانه ، وعن مسكنه =

أركان الحج

أركان الحج ستة : الإحرام^(١) ، والوقوف بعرفة ، والطواف ، والسعي ،
والحلق أو التقصير^(٢) ، وترتيب معظم الأركان^(٣)

أركان العمرة

أركان العمرة . هي أركان الحج^(٤) إلا الوقوف

واجبات الحج

واجبات^(٥) الحج ستة : كون الإحرام من الميقات^(٦) ، ورتي الحمار

== انطلق به وحاميه اللائق به ، ومن كتب الدية وآلة المحترق ، لا عن ماله بخارته والمقارنات
التي يستعملها ، بل يلزمه صرف من التجارة وعن المقارن ، ويشترط كل ذلك في الأجرة في حق
المصوب إلا كونها فاصلة عن ماله من عبث مئونة مدة السفر ، بخلاف مئونة يوم
الاستئجار (١) أي مدة الدخول فيه أن يقول بقله وجوبا ، ولبسه بدبا : نوبت
الحج وأحرمت به لله تعالى (٢) وأقلها إزالة ثلاث شعرات من شعر الرأس أو حرمه
من كل منها حلقا أو تنميا أو قصا أو إحراما (٣) إذ لا بد من تقديم الإحرام على
الكل والوقوف على ما بعده إن لم يقدم السعي عند طواف القدوم ، وتأخير الطواف والسعي
والمحلق عن الوقوف ، ولا ريب بينها إلا بين الطواف والسعي (٤) وهي : الإحرام
والطواف والسعي والحلق والرتب في جميعها كما ذكر (٥) الفرق بينها وبين الأركان
أنه يصح الحج بدونه ، مع الدم وكذا الإنتم إن لم يحد ، بخلاف الأركان فإن صح الحج تنوقف
عليها ولا تخبر بدم ولا غيره ، وكذا يقال في أركان العمرة وواجباتها .
(٦) هو مكة ، أحد : وشرعا - زمان الصلوة ومكانها وهو الميقات من مكة :
مكة ، ولهامة اليمن : يلم ، وسعد ، قرن ، ولأهل العراق وحراسان : ذات عرق ، وبصرى والعرب :
الحصن ، والمدية والشام : دواخيلة ، وإن حاور الميقات مراد السك ثم أحرم ولم يعد إليه فلي
التمس بسك معاليه دم

الثلاث^(١) ، والمبيت بمزدلفة^(٢) ، والمبيت بمشقى ليالى^(٣) التشريق ، وطواف
الوداع^(٤) ، والتحرُّرُ عن مُحَرَّمَاتِ الإحرام .

واجبات العمرة

واجباتُ العمرة اثنان : كَوْنُ الإحرامِ مِنَ الميقاتِ^(٥) ، والتحرُّرُ عن
مُحَرَّمَاتِ الإحرامِ .

واجبات الطواف

واجباتُ الطوافِ^(٦) عشرة . سِتْرُ المَوَدَّةِ ، والطَّهارةُ عَنِ الخَدَثَيْنِ ،

(١) أى السكبرى التى إلى مسجد الحبيب ، ثم الوسطى ، ثم حرة العقبة وهى التى إلى مكة
يجب عليه أن يرى حرة العقبة فقط يوم النحر لسبع حصيات ، ويدخل مكة نصف ليلة
النحر ويمتد إلى آخر أيام التشريق ، وأن يرى الحمار الثلاث على الترتيب لتقدم في أيام التشريق
الثلاثة سبع حصيات لكل واحدة في كل يوم منها ، ويسقط رعى اليوم الثالث بالنصر لأول
إن مره ، ويدخل رعى كل يوم برؤال نفسه ويمتد إلى آخر أيام التشريق

(٢) أى الحضور بها لحظة من النصف الثانى من ليلة النحر بعد الوقوف بعرفة ، ويمدر
في تركه من اشتغل بالوقوف بعرفة أو عذر عذر من أئدار الحمة والجماعة .

(٣) الثلاثة إن لم ينصر النحر الأول ، وإلا فالأيتين . (٤) على كل من أراد معارفة
مكة إلى صغر قصر أو إلى وطنه أو إلى محل ربه الإقامة فيه توطئاً إن كان قد فرغ من جميع
سكته إن كان في سك ولا عذر له ، بخلاف نحو الخائس ، وقد عزم مما تقرر أن طواف الوداع
ليس من الناسك ، وهو ما اعتمد الشيطان . وقال العراقي وإمام الحرمين إنه منها ، ولا يجب
إلا على الحاج والنصر ، وعلى الصمد من تشمله بية الحج ؟ قال ابن حجر : نعم . وقال الرملى
لا بد من بية مستقلة (٥) ومقاتها يسكن إلى الحرم من مكة وعبرها : أدنى الحل ،

وأفضل بماءه . أخرائة ثم التعميم ثم الخديبية ، ونحوه : ميقات الحج .

(٦) أى أنواعه من قدوم دركن ووداع وتطوع وغيرها .

وَالطَّهَارَةُ عَنِ النَّجَاسَةِ^(١) ، وَحُتْلُ الْبَيْتِ عَنْ يَسَارِهِ^(٢) ، وَالْإِبْتِدَاءُ بِالْحَجَرِ
الْأَسْوَدِ^(٣) ، وَتَحَاذَاتُهُ بِجَمِيعِ نَدْوِهِ^(٤) ، وَكَوْنُهُ سَبْعًا^(٥) ، وَكَوْنُهُ دَاخِلَ
الْمَسْجِدِ^(٦) ، وَكَوْنُهُ خَارِجَ الْبَيْتِ وَالشَّاذِرُونَ^(٧) وَالْحَجَرِ^(٨) ، وَعَدَمُ
صَرْفِهِ لِمَفْرَهِ^(٩) .

واجبات السعي

وَاجِبَاتُ السَّعْيِ أَرْبَعَةٌ . أَنْ يَبْدَأَ فِي كُنٍّ وَتَرٍ بِالصُّفَا^(١٠) ، وَأَنْ يَبْدَأَ
فِي كُلِّ شَفْعٍ بِالْمَرْوَةِ ، وَأَنْ يَكُونَ سَبْعًا^(١١) ، وَأَنْ يَكُونَ سَدَّ طَوَافٍ
رُكْنٍ^(١٢) أَوْ قُدُومٍ^(١٣)

(١) لَيْسَ لَوْ عَرَى شَيْءٌ مِنْ عَوْرَتِهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى سَدِّهِ أَوْ أَحْدَثَ أَوْ تَحَسَّنَ بِهِ
أَوْ ثَوَّبَهُ أَوْ مَطَّاهُ ، بَعْدَ مَعْوَاةٍ عَنْ تَمَتُّعٍ وَتَطَهَّرَ بِهِ وَإِنْ تَعَدَّدَ ذَلِكَ وَنَالَ الْعَصْدَ ، وَيَجُوزُ عَمَّا
يَشُقُّ الْإِسْتِرَارَ عَنْهُ فِي الطَّافِ حَيْثُ لَا رَطُوبَةَ وَمِنْ يَتَعَدَّدُ لَا يَدَامُ مَكَانٌ لَهُ عَنْهُ مَسَدُوحَةٌ .

(٢) أَيُّ مَرَّةٍ يَتَوَلَّى وَجْهَهُ ، فَلَوْ اسْتَقْبَلَهُ أَوْ اسْتَدْبَرَهُ أَوْ حَمَلَهُ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ يَسَارِهِ ، وَكَذَا
لَوْ حَمَلَهُ عَنْ يَسَارِهِ لَيْسَ رُكْنٌ رَجَحَ الْقَهْقَرَى حَيْثُ ارْتَكَبَ الْإِسْلَامَ

(٣) حَيْثُ يَكُونُ مَحْدَاةً فِي مَرْوَةٍ يَجْعَلُ بِهَا دُكْرًا ، فَلَوْ بَدَأَ بِبَيْرَةٍ لَمْ يَحْسَبْ لَهُ
مَطَّاهُ قَدْرَهُ ، فَإِذَا انْتَهَى إِلَيْهِ انْتَدَأَ مِنْهُ (٤) أَيُّ يَجْمَعُ أَطْرَفَيْ شَفْعِ الْأَيْسَرِ الْمَحَادِي

لِصَدْرِهِ وَهُوَ الْمَسْكَبُ ؛ وَجِبَتْ فِي الْإِبْتِدَاءِ أَنْ لَا تَقْدَمَ حَرَّةٌ مِنْهُ عَلَى حَرَّةٍ مِنَ الْحَجَرِ تَحَايِي الْمَاءِ .
(٥) أَيُّ يَقْبَلُ ، فَلَوْ شَكَّ فِي أَحَدٍ بِالْأَمَلِ وَلَا أَثَرَ لِلشَّكِّ عَدَّ انْتِرَاجًا .

(٦) وَلَوْ فِي هَوْنَةٍ أَوْ عَلَى سَطْحَةٍ وَلَوْ مَرْتَعًا عَنْ الْبَيْتِ . (٧) هُوَ حِدَارٌ قَصِيرٌ
نَفْصُهُ أَيْ الزَّيْرُ مِنْ عَرَصِ الْأَسَاسِ الْمَطْلُوعَةِ الْمَاءِ ثُمَّ سَمَّيَ بِالرَّخَامِ . وَهُوَ مِنَ الْهَيْئَةِ الْعَرَبِيَّةِ

وَالنَّجَاسَةِ . قَالَ فِي التَّحْفَةِ : وَفِي حَيْثُ الْمَاءِ أَيْضًا (٨) تَكْسِيرُ الْحَاءِ : مَا بَيْنَ الرُّكْبَيْنِ الشَّامِلِينَ
عَلَيْهِ حِدَارٌ قَصِيرٌ يَدُهُ وَفِي كُلِّ مِنَ الرُّكْبَيْنِ قَدْحَةٌ (٩) كَقَوْلِهِ عَرِيمٌ ، فَإِنْ حَرَفَهُ

انْقَطَعَ (١٠) وَهُوَ طَرَفٌ حَتَّى إِلَى قَبْلِ يَسَارِ ، وَالْمَرْوَةُ : طَرَفٌ حَتَّى لِيَنْقَاعِ ، وَمَقْدَارُ مَا بَيْنَ
الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ سَعْدَانَهُ وَسَعْمُونَ دَرَاغًا (١١) أَيُّ يَقْبَلُ ، فَلَوْ تَرَكَ مِنْهَا شَيْئًا لَمْ يَجْعَلْ وَإِنْ قَلَّ ،

(١٢) وَهُوَ الْأَصْلُ عِنْدَ الرَّمْلِ (١٣) وَهُوَ الْأَصْلُ عِنْدَ أَنْ حَجَرَ لَا مَعْدُ فَيُرْجَا
مِنْ بَنِي أَوْ وَجَاعَ بَلَّ لَا يَتَصَوَّرُ بِهِ .

واجب الوقوف

واجب الوقوف بعرفة واحد ، وهو وحود المحرم بها^(١) لحظة بعد زوال يوم عرفة إلى طنوع فجر يوم النحر .

سن الحج والعمرة

سنن الحج والعمرة كثيرة . منها الثلثة^(٢) ، وطواف القدوم^(٣) ، وزكمتا الإحرام^(٤) .

مكروهات الحج والعمرة

مكروهات الحج والعمرة كثيرة . منها الجذال^(٥) ، والنظر بشهوة لما يحل^(٦) له نظره ، وحك الشعر بالظفر^(٧) ، وتشميط الرأس والأخية^(٨) ،

-
- (١) أي بأرضها ولو على ظهر دابة أو شجرة . فيها أو على عصى في هوائها وإن كان أصله في غيرها لاعتكسه ، ويكفي الطيران في هوائها ، ولا يصير كونه مارتاً بها أو قائماً ، لكن يشترط أن يكون مائلاً . (٢) أن يقول عقب نفعه بالية « ليك اللهم ليك لا شريك لك لك ، إن أخذ والنعمة لك وملك ، لا شريك لك » وكررها ثلاثاً . وإن أن صلى على النبي صلى الله عليه وسلم حد فرائعه منها ، ثم يسأل الله الرضى والحة ، ويسعد به من النار ، ويستمر التلبية إلى شروعه في أسباب التحلل ، ثم لا تسق في العواف ولا في السق ، وتكره في كل محل به عناية كخش . (٣) أي عند التحول للسعد . وإنما يسح الحاج وقارن دحل مكة قبل الوقوف وخلال ، لا لاعتدال وحاج دحلها حد الوقوف (٤) وهي عنهما غيرها كعمرة . (٥) أي الخفاصة والناشأة والبارعة مع لرفقاء والحدم وعمرهم (٦) ليس بعيد ، فإن الطارح لا يحل له نظره مكروه من حيث النسك وإن حرم في نفسه ، وكذا يقال في غيره كالجدال فإنه قد يكون حراماً في نفسه كأن ترمى عليه إبطال حق أو بصرة باطل ، مكروها من حيث النسك (٧) فإن احتاج إليه حك ماطن الأمان أو غيرها . (٨) ألا يمشح الشعر ، ومحرّم إن حلم نفعه أو ما لحك ماظمر أو غيره .

وَالْأَكْلُ ، وَالشَّرْبُ فِي الطَّوَابِ (١) .

محرمات الإحرام

محرمات الإحرام كثيرة : منها لبس المحيط (٢) على الرجل ، وتغطية بعض الرأس عليه (٣) ، وسائر أوجيه والكفين على المرأة ، وإزالة الشعر والظفر (٤) ، ودهن شعر الرأس واللحية (٥) ، والطيب (٦) ، والجماع (٧) ، واضطیاد الماء كقول النبی (٨) .

(١) وتكره فيه أصنامكروهة صلاة كلشي على رجل ، ووضع اليد على الخاصرة وعوها . (٢) أي ما لبس أو قص منه سواء كان محطاً أم معقوداً أم مازوقاً أم ممدوجاً أم مشكوكاً أم مرروراً أم شفافاً إن كان على الوجه العتاد ، ولو ازور أو ارتدى قميص أو قباء أو النعب بهما لم يحرم . (٣) أي ما يمتد سائر عرفاً ولو عبر بخط كصاة عريضة وحاء نحى ، لاحظ دقيق ووضع يد عليه . (٤) قص أو صب أو إحراق أو عبرها ، وهذا حيث لا ضرورة وإذا فلا حرمة ولا قص في قطع شعر بين داخل المي أو عطافها وظهر أسكر وتدريه ، ولا فرق بين شعر الرأس واللحية وعبرها . (٥) فلا يحرم عبرها من بقية شعور الوجه قال السكردي إنه الأقرب إلى القول وفي التهمة وشرحي الإرشاد محريم دهن جميع شعور الوجه إلا شعر اللحية والخذ ، وفي النهاية وعبرها محريم جميع شعور الوجه بلا استثناء . (٦) في ظاهره لبس ودهنه واللبوس (٧) مثله في الحرمة للباشرة الشهوة والنظر شهوة واللبس شهوة مع الخائل . (٨) المتوحش حده وإن تأهل هو ، ومثله ما تولد منه ومن غيره ، وإذا لبس أو طيب أو دهن أو باشر شهوة فيما دون الفرج أو استمنى أو ترك أو جامع بين المتحلين أو جامعاً عامداً علماً في الجميع أو أزال ثلاث شعرات متواليات أو ثلاثة أطوار متواليات ، أو أخذ محل الإزالة وربما ولو ناب أو حاهلاً ، حر بين دم يحرق في الأصحية أو إعطاء ستة مياكين ثلاثة أربع سكا مسكين بمص صاع أو صوم ثلاثة أيام ، فإن أزال شعرة أو شعرتين وظفراً أو ظفريين وحبت عنب الرمي ووالده ، وحج في شرح الحجاب تبعاً لغيرهم في كل شعرة وكل ظفر مدّ وقال شيخ الإسلام والخطيب وعبرها . هذا إن احتار الدم ، فإن احتار الإطعام فواحد كل صاع ، أو الصوم فواحد كل صوم يوم ، ولا يهد النسك شيء مما ذكر ، وإذا جامع عامداً على محض أو قبل التحلل ، لأول في الحج وقد أصرح من العمرة عند أسكه ووجب إتمامه ومساؤه على الفور ووجبت عليه السجدة ، وهي بدنه تحرق في الأصحية ، =

البيع

البيع لغةٌ . مُقابِلَةٌ شَيْءٍ بِشَيْءٍ ^(١) ، وَشَرْعًا : عَقْدٌ ^(٢) مُعَاوَصَةٌ ^(٣) مَالِيَّةٌ ^(٤) تَقِيْدُ مِلْكَ غَيْرٍ ^(٥) ، أَوْ مَنَعَةً عَلَى التَّأْيِيدِ ^(٦)

أركان البيع

أَرْكَانُ الْبَيْعِ ثَلَاثَةٌ . عَاقِدَانِ ، وَهُمَا الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي ، وَمَنْقُودٌ غَيْرُهُ . وَهُوَ الثَّمَنُ وَالْمُتَمَنُّ ^(٧) ، وَصِيغَةُ : وَهِيَ الْإِيجَابُ ^(٨) وَالْقَبُولُ ^(٩) .

شروط العاقدين

شُرُوطُ الْعَاقِدَيْنِ أَرْبَعَةٌ : إِبْطَالُ التَّصَرُّفِ ^(١٠) ، وَغَدَمُ الْإِكْرَامِ

== فَإِنْ عَجَرَ فَرَعٌ ، فَإِنْ عَجَرَ نَسَبٌ شَاءَ ، فَإِنْ عَجَرَ طَعَامٌ بَحِيحَةُ الدَّمِ ، فَإِنْ عَجَرَ قَوْتٌ الدَّيْنَةُ وَغَيْرُ مَا يَحْصِي مِنْ قِيَمَتِهَا مِنْ طَعَامٍ وَصَامٍ حُدُودُ الْأُمْدَادِ . وَإِذَا أَتَلَفَ مَالَهُ مِثْلَ مَنْعٍ أَوْ نَقَلَ أَوْ حَكَمَ لِنَفْسِهِ مِثْلَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ فِيهِ قِيَمَتُهُ ، وَيَنْجَبِرُ فِي الثَّلَاثِ بَيْنَ دَخِ مِثْلِهِ فِي الْحَرَمِ وَاتَّصَفَى بِطَعَامٍ بَقِيَّتُهُ الثَّلَاثُ وَالصَّيِّمُ حُدُودُ الْأُمْدَادِ ، وَيَنْجَبِرُ بِهَا لِامْتِلَافِهِ بَيْنَ إِخْرَاجِ طَعَامٍ بَقِيَّتُهُ وَاتَّصَفَى بِحُدُودِ الْأُمْدَادِ . (١) كَذَا أَطْفُوهُ ، وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِمْ ، إِذَا كَانَ عَلَى حَقَّةٍ الْمَعَاوَصَةُ ؛ لِإِخْرَاجِ غَيْرِ اتِّدَاءِ السَّلَامِ وَرَدِهِ . (٢) خَرَجَ بِهِ لِلْعَاطَاةِ دَائِمًا لَا يَنْقُضُهَا بَيْعٌ شَرْعِيٌّ عَلَى الذَّهَبِ ، وَاجْتِازِ النَّوَوِي ، مَعَاوَدَهُ بِهَا فِي كُلِّ مَبِيعَةٍ أُنَاسٌ بَيْنَهُمَا ، وَأَمَّا الِاسْتِجْرَارُ مِنْ بَيَاعٍ وَهُوَ أَخْذُ الشَّيْءِ شَيْئًا شَيْئًا مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ لَثْمٍ كُلِّ مَرَّةٍ لَهُ طَلْقٌ قَطْعًا ، فَإِنْ تَقَدَّرَ كَذَلِكَ أَوْ كَانَ مَقْدَارُهُ مَعْلُومًا لِلْعَاقِدَيْنِ بِاعْتِنَاءِ الْعَادَةِ فِي بَيْعِ مِثْلِهِ وَكَانَ لَا عَقْدَ فِيهِ خِلَافٌ لِلْعَاطَاةِ ، وَبَحْرَى خِلَافَهَا فِي سَائِرِ الْعُقُودِ الدَّالَّةِ كَالِإِسَارَةِ وَالرَّهْرِ وَالْمَهَةِ .

(٣) حَرَجَ بِهَا الْمَهَةَ (٤) حَرَجَ بِهَا النِّكَاحَ . (٥) حَرَجَ بِهَا مَعَ وَدِّ عَلَى التَّأْيِيدِ الْإِسَارَةَ . (٦) كَمَا فِي بَيْعِ حَقِّ الْمَرْوُوعِ وَالْأَحْشَابِ عَلَى الْخُدَّارِ وَحَقِّ الدَّاءِ عَلَى السُّطْحِ . (٧) الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا إِذَا كَانَ تَقْدِيرُ أَوْ عَرْضِيٌّ أَلَّا الثَّمَنُ مَادَحَلَتَهُ الْبَاءُ ، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا تَقْدِيرًا وَالْآخَرُ عَرْضِيًّا فَالثَّمَنُ هُوَ الْعَدَدُ ، وَقَائِدُهُ أَنَّ الثَّمَنَ يَحْجُورُ الْإِعْتِنَاسَ عَنِ غِلَاظِ الثَّمَنِ (٨) هُوَ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّحْلِيكِ دَلَالَةً ظَاهِرَةً كَقَوْلِكَ (٩) هُوَ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّحْلِيكِ دَلَالَةً ظَاهِرَةً كَاشْتَرَيْتَ . (١٠) أَيْ أَنَّ الشَّارِعَ لَهُ فِيهِ ، فَلَا صِحَّ عَقْدَ مَعَهُ وَغَيْرُهُ

شروط صيغة البيع

شروط صيغة البيع ثلاثة عشر : أن لا يتعطل بين الإيجاب والقول
كلامٌ جُمي^(١) ، وأن لا يتخال بينهما سكوتٌ طويل^(٢) ، وأن يتوافقا
في المتي^(٣) ، وعدم التعليق^(٤) ، وعدم التأني^(٥) ، وأن لا يصير الأول
قبل الثاني^(٦) ، وأن يتلفظ بحيث يستمع منه من يقربه^(٧) ، وبقدرة الأهلية إلى
وجود الشق الآخر^(٨) ، والمخاطب^(٩) ، وأن يتم لمخاطب^(١٠) ، وأن يذكر

(١) بأن لا يكون من مقتضيات العقد كشرط الرد والعيب ، ولا من مصالحه كشرط الرهن
والإشهاد ، ولا من مستحباته كالخطبة . . . على ما رآه الرومي أم ، تستحب قنسا على الكاح ؛
أما على ما صححه النووي في الكاح فلا تستحب لكم لا يصح ، ومن الأجنبي ما يسلط الصلاة ولو
حرفا بمهما ، ويعتبر لفظ قد ، وكذا يصح مع الجهل بالنسبان ما به مر في الصلاة ،

(٢) وهو ما أشعر بإعرابه عن العيوب (٣) بأن تتعاقب في الجرس واسوع وانصعه
والعدد والخلو والأجل وإن خالف لفظهما صرحا وكناية ، ولو أوجب ألف وكسرة وسيل
صحيحة أو عكسها يصح - (٤) أي : لم يقصده العقد ، وإن كان به كالعلق بالملك كإن

كان ملكي وقد يمتك ، أو بالشيء في نحو بعتك إن شئت لم يصح (٥) ولو قال بعتك
ككذا شهر ، لم يصح ، ولا فرق بين ما يقصد بقاء الشيء وغيره ، (٦) بأن يصير الالدي*

على ما أتى به من الإيجاب أو القول ؟ هو أوجب أو أجل أو بشرط الخيار ثم أسقط الأجل ،
أو الخيار ثم قبل الآخر لم يصح (٧) ، ولو قال بعتك هذا ككذا حالا مؤجلا ، وصح هذا
ككذا حالا مؤجلا لم يصح (٨) ولو لم يسمه من يقربه لم يصح البيع وإن سمعه

صاحبه خذ منه لأنه لأن أعطه كذا لم يصح (٩) ولو حن الأول قبل وجود القول لم يصح
البيع . (١٠) إلا في بيع متولي العهرين ومسألة دوس - ع يقول الزلي في الأولى منه له

ككذا وولته ، ويقول لتوسط في الثانية له ثم ع هذا ككذا دوس منه . أو عت ويبدول
للآخر اشترت ويقول هم أو اشترت

(١٠) لا موكله أو وكيله أو وارثه في حانه أو غيره موكه

صورة البيع

صورة البيع^(١) أن يقول زيد لعمرى خُتِكَ هذه الدار بألف دينار .
فيقول عمرى و قبِلت .

أو تعزير على أو قضاء عمرى فالأول كأن شرط كونه العبد كأنه وأخيه . والثاني كالتصرية . والثالث كظهور العيب القديم الذي يقص له من أو القصة نقدا عوث به عرض صحيح . وهذا الخيار فوري فيسقط بالتأخير فلا عبرة بعمرى أو غيره عادة ، ولا يصح أكل ومضاه مثلاً دخل وقتها .

[تنبيه] لا فرق فيما تقدم بين بيع القطع وبيع الهبة وبيع العهدة ويسمى بيع ود . أن يتقاضي على بيع عين على أن الساتع مق حاء بمنزله من رد المشتري عليه مبيعة ثم يعقدان على ذلك من غير أن يشترطه في صلب العقد ولا زمن الخيار ، ولا خلاف في صحته ، وإعنا الخلاف في أنه هل يلزم الوفاء بما تضمنته تلك الوطأه السابقة أولاً . ومذهب الشافعي الثاني . وعدد كثير من علماء حضرة ووت وعمرى الأول وله قرون من مذاهب الضرورة السابقة . وحكى بمقتضاء الحكماء في غالب جهات الإسلام من زمن قديم : وثبتت في الحجة شرعاً وعرفاً على قول أنه ثلثي به . (١) ويكتب في صيغة الشراء : الحمد لله ، وحده بعد اشترى زيد بـ ألفه من عمرى ما هو مسكه وعثت يده وذلك لدار عمروة في بلد كذا بمجر كذا الخلاء كذا شرقاً كذا وغرباً كذا وحبوا كذا وشمالاً كذا بعهود وسعاهما وجميع ما تضمنت عليه من أبوابها وأحداثها ماثمة وغير ماثمة مداعها وحقوقها ومساوئها ومرافقتها ومسوداتها شرعاً وعمرى شراء صحيحاً صريحاً بما قلاط بنا جامعاً لثمة انت الصحة ثمن هو ألف دينار مقبوض بيد البائع حصة وقص المشتري المبيع المسمى الشرعى وعلى ذلك حصل الإثبات ، وإن كان للمشتري وكيل فيكتب اشترى زيد حال كونه وكيلاً عن فلان . وإن كان المبيع شراراً راداً وفرداً للقاء ولقاء باع ويدر بقاء الحاصل قبل بعد البيع ، وإن كان اشترى ولما عن طهله كتب : اشترى زيد ويا عن فلان القاصر ما رأى له به الخط والمصلحة ، أو باع عنه دار طريق البيع من الحاجة لداعية لذلك ثم يكتب بعد ذلك ضمن معلوم مقبوض ثمن للثلث بلا حيف ولا غش . وإذا كان الشراء عهدة كتب اشترى زيد من عمرو داره العلانية فكان كذا إلى عهدها كذا شرقاً الخ شراء صحيحاً بما على سبيل العهدة المعروف ضمن الخ ، فإن أسقط البائع وعدة الهبة على المشتري كتب أسقط عمرو لزيد وعدة الهبة لزيد يستحقه عليه في الدار العلامة .

الربا

الرَّابَعَةُ: الرِّبَاةُ^(١) وَشَرْعًا: عَقْدٌ^(٢) عَلَى عَوْضٍ مَخْصُوصٍ^(٣) غَيْرِ مَعْلُومٍ
الْتِمَازُ^(٤) فِي مَعْيَارِ الشَّرْعِ^(٥) حَالَةَ الْعَقْدِ^(٦)، أَوْ مَعَ تَأْخِيرٍ^(٧) فِي الْمَذَلِّ^(٨)
أَوْ أَحَدِهِمَا

= المَهْدَةُ إِلَيْهِ مِنْ يَحْدُهَا كَذَا شَرْفًا لِحِ اسْتِغْنَاءِ مَحْبُوحِ الشَّرْعِ وَأَقْرَبُ عَمْرٍو الْمَذْكَورُ بِأَنَّهُ لَا يَبْقَى
لَهُ فِيهَا مَالٌ وَلَا حَقٌّ مِنْ حَقِّهِ أَوْلَاهُ وَلَا غَيْرُهُ

(وصورة دعوى الشراء) أَنْ يَقُولَ رِبَا أَدْعَى بِأَنِّي اسْتَرَيْتُ مِنْ عَمْرٍو هَذَا إِنْ كَانَ حَاصِرًا
أَوْ انْعَائِبًا إِنْ كَانَ غَائِبًا جَمِيعَ الْمَدَرِ اسْتِغْنَاءِ الْحَادِّ لَهَا شَرْفًا لِحِ جَمِيعِ حَقُوقِهَا بِشَيْءٍ هُوَ أَلْفٌ
دِينَارٌ مِثْلُهُ مِنْ يَدِهِ نَسَبَهَا إِلَى حَالِهَا وَأَبَا مِثْلِهِ بِهِ وَهُوَ مَحْتَجٌّ قِرَاءِهَا بِهَا لِحِ الْحَاكِمِ بِدَلَالَةٍ
وَإِنْ كَانَتْ الدَّارُ فِي يَدِ غَيْرِ النَّائِبِ قَالَ: أَدْعَى أَنِّي اسْتَرَيْتُ جَمِيعَ أَمَارِ الْمَلَامَةِ الْحَادِّ لَهَا شَرْفًا لِحِ
مِنْ فُلَانٍ بِي وَفُلَانٍ، وَهُوَ يَمْلِكُهَا يَوْمَئِذٍ وَلَا حَقٌّ فِيهَا لِأَحَدٍ حِينَئِذٍ وَهِيَ آتِيَةٌ فِي مِلْكِي الْآنَ،
وَهِيَ فِي يَدِ هَذَا بَعِيرٌ حَقٌّ، وَأَنَا مُطَالِبٌ لَهُ رَدِّهَا إِلَيَّ وَيَلْزِمُهُ ذَلِكَ حَالًا وَهُوَ مَحْتَجٌّ، قِرَاءِهَا بِهَا
لِحِ الْحَاكِمِ بِدَلَالَةٍ وَيَقُولُ فِي دَعْوَى وَعَدِ الْمَهْدَةِ: أَدْعَى وَعَدِ الْمَهْدَةَ فِي الْمَالِ الْفُلَانِي الَّذِي صَعْنَتْهُ
كَذَا وَحُدُودُهُ كَذَا وَكَذَا، وَأَنِّي اسْتَحَقُّ الْمَالُكَ مِنْ كَذَا وَكَذَا، وَهُوَ مَحْتَجٌّ بِدَعْوَى
مِلْكِهِ (١) يَحَالُ رَبَا، أَيْ: إِذَا رَادَ، قَالَ تَعَالَى: اسْتَرَيْتُ وَرَمَتْ: أَيْ رَادَتْ وَنَبَتْ

(٢) هَذَا التَّعْرِيفُ صَدِيقُ بَأَقْسَامِ الرِّبَا الثَّلَاثَةِ وَهِيَ رَبَا الْفَصْلِ وَرَبَا الْبَدْرِ وَرَبَا النِّسَاءِ
مَحْتَجٌّ الْوَنَ وَالدَّ: أَيْ الْأَحْلَ، فَالْأَوَّلُ: بَيْعُ الرُّبُوبِيِّ مَحْتَجٌّ مَعَ رِبَاةٍ فِي أَحَدِ الْمَوْضِعَيْنِ،
وَالثَّانِي: بَيْعُ الرُّبُوبِيِّ مَعَ تَأْخِيرِ الْقَبْضِ لَهَا أَوْ لِأَحَدٍ عَنْ مَحَلِّ الْعَدِّ وَالثَّلَاثُ: بَيْعُ
الرُّبُوبِيِّ مَعَ أَحْلَ، وَرَادَ بِمَعْصُومٍ رَادًا وَهُوَ رَبَا الْقَرِصِ، وَكُلُّ قَرِصٍ حَرَامٌ، لِلْعَرَضِ عَنِ
عَوِ الرِّهْنِ وَلَا يَحْتَصُّ بِالرُّبُوبِيِّ، قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ: وَيُمْكِنُ رَدُّهُ رَبَا الْفَصْلِ.

(٣) هُوَ التَّقْدُّ وَاللِّطْمُومُ، فَلَا رَبَا فِي غَيْرِهِ كَمَحَاسٍ وَفَطْنٍ (٤) بِأَنَّهُ يَكُونُ مَعْلُومًا
اتِّصَالُ أَوْ مَجْهُولُ اتِّصَالُهُ وَالتَّمَازُ وَهُوَ رَبَا الْفَصْلِ. (٥) هُوَ السَّكَلُ فِي السَّكَلِ

وَالْوَرْنَ فِي الْمَوَرُونِ وَالْعَدَّةُ فِي الْعُدُودِ وَالدَّرْعُ فِي الْمُدْرُوعِ: أَيْ مَعْلُومُ التَّمَازُ فِي غَيْرِ مَعْيَارِ الشَّرْعِ
كَوَرْنَ السَّكَلِ وَكِلَ الْمَوَرُونِ مَجْهُولُ التَّمَازُ فِي مَعْيَارِ الشَّرْعِ. (٦) مَتَعَلِّقٌ بِمَعْلُومِ النَّبِيِّ
مِيرَ، فَلَوْ كَانَ مَعْلُومُ التَّمَازُ فِي مَعْيَارِ الشَّرْعِ لَكُنْ فِي غَيْرِ حَالَةِ الْعَقْدِ كَأَنَّهُ يَبِيعُهُ طَعَامًا حَرَامًا
بِشَيْءٍ ثُمَّ عَمْرٍو سَوَاءٌ كَانَ رَبَا (٧) أَيْ قَبْضًا وَهُوَ رَبَا الْبَدْرِ أَوْ اسْتِغْنَاءًا وَهُوَ رَبَا النِّسَاءِ.

حكم الربا وما لا يكون إلا فيه

حُكِمَ الرِّبَا التَّخْرِيمُ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي بَيْعِ النِّقْدَيْنِ بَعْضُهُمَا بِبَعْضٍ،
وَمَطْمُونَاتُ الْأَدْيِ كَذَلِكَ إِذَا قَصَصَتْ شُرُوطَ صِحَّتِهِ^(١)

شروط صحة بيع النقد بالنقد والمطعوم بالمطعوم

شُرُوطُ صِحَّةِ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ بِالْفِصَّةِ وَالْمَطْمُونِ بِالْمَطْمُونِ بِخَاتَمِهِ
زِيَادَةٌ عَلَى شُرُوطِ الْبَيْعِ الْمَادَّةِ ثَلَاثَةٌ: الْخُلُولُ^(٢)، وَالتَّقَابُضُ^(٣) فِي مَجْلِسِ
الْعَقْدِ، وَالتَّمَاثُلُ. وَشُرُوطُ صِحَّةِ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْفِصَّةِ وَفَكْسِهِ وَالْمَطْمُونِ
بِغَيْرِ جَنْسِهِ مِنَ الْمَطْمُونَاتِ أَرْبَعٌ: الْخُلُولُ وَالتَّقَابُضُ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ.

صورة الربا

صُورَةُ الرِّبَا أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو: شَتَكَ هَذَا الظَّاهِمَ الذَّهَبَ بِضَمِّهِ
وَرُبَّمَا مِنَ الذَّهَبِ، فَيَقُولُ عَمْرٍو: قَبِلْتُ. أَوْ يَقُولَ لَهُ: شَتَكَ هَذَا الْوَسْقَ الْجَنْطَةَ
بِوَسْقَيْنِ مِنَ الذَّرَّةِ، فَيَقُولُ عَمْرٍو: قَبِلْتُ، أَوْ يَقُولَ لَهُ:
بَشْتَكَ هَذَا الْوَسْقَ الْجَنْطَةَ هَذَا الْوَسْقَ الْجَنْطَةَ فَيَقُولُ عَمْرٍو: قَبِلْتُ وَيَعْرِفَانِ
قَبْلَ التَّقَابُضِ

(١) معناه أنه مع اجتماع الشروط لا يسمى ربا، وهو كذلك.

(٢) هو شرط أحلاضه وإن نقضه في المجلس.

(٣) هو تعرفا بلا نقض صر وإن لم يشرطا حلا.

التي يختلف بها الغرض اختلافًا ظاهرًا^(١) ، وذكرنا في العقد سنة يعرفها
العاقذان وعدلان

صورة السلم^(٢)

صورة السلم . أن يقول زيد لعمر . أسلمت إليك هذه المائة دينار
في عند رنجي ابن خمس سنين طوله خمسة أشبار تسلمه لي غرة شهر كذا
في بلد كذا فيقول عمرو : قبلت

الرهن

الرهن^(٣) لغة : الثبوت ، وشرعًا . جعل عين مائة وثيقة بدين يشتري
منها^(٤) عند تعذر وفائه

(١) أي وليس الأصل عدمها . ولا يشترط معرفة ما يباح في إيمان ذكره لعدم
ظهور اختلاف الغرض عنه كالسكن والسمن في الرقيق أو لكون الأصل عدمه ككونه
كان أو قويا هل العمل ، وإما اشترط معرفة المدين في هذا وما عده ليرجع إليهما عند التنازع
وليس لمراد بهما فهما عدلين معينين ، إذ لو كان كذلك لم يهر بل المراد أن يوجد أدا في قالب
الأمانة في عين التسليم ، فوقعه إلى مسافة العدوى عن حرفة عدلان أو أكثر ، وإما أكتفى
بعمرة لأجل من المعادين أو عدس ومكتف بذلك ها لأن الجاهلة هناك راحة إلى لأجل
وحسب إلى المعهود عليه طارئي محمل هناك مما لا يحمل ها (٢) ويكتب في صيغة السلم

الجدد . وجد فقد أسلم زيد إلى عمرو مائة دينار وسلفه . إليه فبعضها منه في محاسن العقد القصص
الشرعي وصارت ملكه ويده يحكم السلم في عند رنجي ابن خمس سنين طوله خمسة أشبار
يقوم له أدائه في غرة شهر كذا في بلد كذا ، فعاقدا هذا السلم معاقدة شرعية بالإيجاب والقبول
ثم يذكر التعرق بين المتعاقدين عن رضى ويؤرخ

(وسورة دعوى السلم) أن يقول زيد . أدعى بأن استعني في دس عمرو هذا أو النائب
عبد رنجي ابن خمس سنين طوله خمسة أشبار يترمه تسلمه إلى حالا وأنا مطالب له بذلك ،
فرد تسلم ذلك إلى . وإن كان غانا قال ولى يته شهد بذلك أسألك صناعها والحكم عوحها
(٣) قال شيخ الإسلام . انوثائق بأصوفى ثلاثة . شهادة ورهن وصهان ؛ فالشهادة لحوق
الجدد ، والآجران لحوق الإبلان ها (٤) أي من ثمنها . قال ب ج وهذا ليس من
الشرع ، بل من لعائنه . وبيل إنه منه لإخراج ما لا يصح الاسماء منه كالوقوف والمنسوب ها

أركان الرهن

أَرْكَانُ الرِّهْنِ أَرْبَعَةٌ : مَرْهُونٌ ، وَمَرْهُونٌ بِهِ ، وَعَاقِدَانِ ، وَهَذَا الرِّهْنُ وَالْمَرْهُونُ ، وَصِيغَةُ .

شروط المرهون

شُرُوطُ الْمَرْهُونِ اثْنَانِ : أَنْ يَكُونَ عَيْنًا ^(١) ، وَأَنْ يَصِيحَ بَيْعُهُ ^(٢)

شروط المرهون به

شُرُوطُ الْمَرْهُونِ بِهِ أَرْبَعَةٌ : كَوْنُهُ دَيْنًا ^(٣) ، وَكَوْنُهُ مَنْشُورًا لِلْعَاقِدَيْنِ ^(٤) ، فَذَرَأَوْصَفَةً ، وَكَوْنُهُ ثَابِتًا ^(٥) ، وَكَوْنُهُ لَازِمًا أَوْ آيِلًا إِلَى الْإِذْمَانِ بِتَقْسِيدِهِ ^(٦) .

شروط الرامن والمرتهن

شُرُوطُ الرَّاْمِنِ وَالْمَرْتِهِنِ اثْنَانِ : الْأَخْتِيَارُ ، وَالْأَهْلِيَّةُ التَّجَرُّعُ ^(٧) .

- (١) أى ولو موصوفة في الذمة بصفة اسم ، فلا يصح رهن دين ، لأنه قبل قصده غير موقوف به وبعبء خرج عن كونه دينا ، ولا رهن بصفة كأن يرهن سكى داره مدة ، لأن البعثة تنلف ولا يحسن بها استيفاء (٢) فلا يصح رهن عين لا يصح بيعها كوقف وأم ولد . (٣) فلا يصح بالبيع ولو مضمونة كالعموية . (٤) ولو جهلاء أو أحدهما لم يصح الرهن . (٥) أى موجودا ، فلا يصح عما سيثبت كعمدة الزوجة في المد . (٦) فلا يصح بغير كمال السكناية وجعل الجمالة قد انزعج من العمل ، لأن المسكن له المصنع حق شاء ، وفي الجمالة لهما فسحة ، ويسقط به العمل ، ويجوز بالتأخير مدة الخيار لأنه آيل إلى الإذم بعبء ولا يرد حمل الجمالة لأنه آيل إلى الإذم بواسطة العمل لانعصه . (٧) فلا يرهن مكروه ولا يرتن ، ولا يرهن الولي حال محجوره ولا يرتن له إلا بضرورة أو عيلة ظاهرة .

شروط صيغة الرهن

شُرُوطُ صِيغَةِ الرُّهْنِ : هِيَ شُرُوطُ صِيغَةِ الْبَيْعِ^(١)

صورة الرهن^(٢)

صُورَةُ الرُّهْنِ : أَنْ يَكُونَ لِزَيْدٍ عَلَى عَمْرٍو أَلْفٌ دِينَارٍ دَيْنًا لَازِمًا ،
فَيَقُولُ عَمْرٍو لِزَيْدٍ رَهْنُكَ دَارِي بِالْأَلْفِ الَّذِي لَكَ عَلَيَّ ، فَيَقُولُ زَيْدٌ قَبِلْتُ

القرض

الْقَرْضُ لُغَةً : الْقَطْعُ ، وَشَرْعًا : تَمْلِيكُ الشَّيْءِ بِرَدِّ بَدَلِهِ

(١) فيجرى فيها مافى البيع ، فالشرط فيه مقتضاه كقسمة للرهن به ، أو شرط فيه مصلحة له كالإشهاد به ، أو ما اغرم فيه كأن يأكل الرهون كذا صح ولما الأخير ، نعم لا يشترط هنا توافق الإيجاب والقبول في الشيء حتى لو قال رهنتك المزد بألف ، فقال : قلته بمسألة صح

(٢) ويكتب في صيغة الرهن : الحمد لله ، وحد قد رهن عمرو زيدا داره التي في مكة ونحت يده بالألف الديار التي له عليه ، بعد الدار للرهوة شرقا الخ وهذا صحيح شرعا مسلما مقبوسا من الرهن بعد تفريغها من موانع حصة القرض يادن الراهن قضا صحيحا بعد النظر والمعرفة ائامة والمأقده بالإيجاب والقبول ، وإذا استعير للمالك الدين للرهوة لينتفع بها كتب ثم بعد ذلك استعار الرهن من الرهن المذكور لينتفع به مع ثبائه على حكم الرهن استعارة صحيحة شرعية من غير نسخ ولا إفالة وصار بعد الراهن مقبوسا لذلك ، وإن كان الرهون في يد الرهن كتب ، واعترب الرهن المذكور أن الدين للرهوة ماقية تحت يده وعليه إحصارها عند أداء الدين ثم يؤرخ .

رو صورة دعوى الرهن) أن يقول زيد : أدعى أن عمرا رهني مدي الذي لي عليه ، وهو ألف دينار بجميع داره ، الحد لها شرقا الخ ، وقبضها منه بدمه عن حصة الرهن المذكور قس منه وأما مطالب له بوفاء الدين فإن دائره من إلى الراهن راد وأما سرده منه لينتفع به مع ثبائه على حكم الرهن ، أو يقول عمرو : أدعى أن رهنت بديار ذي ، الحد لها شرقا الخ في دة الذي له على وهو ألف دينار ومن الرهن مر وقد أحصرت قدر دية ، وأما مطالبه بمعه وتسلم الرهن لي .

أركان القرض

أركان القرض أربعة : مقرض ، ومقترض ، ومقرض ، وصيغة^(١) .

شروط المقرض

شروط المقرض اثنان : الاختيار^(٢) وأهلية التبرع فيما يُقرضه^(٣) .

شروط المقترض

شروط المقترض اثنان : الاختيار ، وأهلية المعاملة^(٤) .

شرط المقرض

شرط المقرض^(٥) أن يصح فيه السلم^(٦)

(١) أى إيجاب وقبول لفظاً ، فهو لم يقل أعطاً أو لم يحصل إيجاب معتبر من القرض مباح ، ويحرم على الآخذ التصرف فيه لعدم ملكه ، وإذا تصرف فيه ضمن مداه بالمثل أو القيمة ، وساقى القرض الحكى إليه لا يفتقر إلى إيجاب وقبول : كإطعام الجائع وكسوة العارى (٢) فلا يصح إقراض مكره غير حق ، أما ما بأن يجب عليه الإقراض بنحو اضطرار والمضطر الأمر فيه فيصح .

(٣) فلا يصح إقراض الولي مال محجور به لا ضروره ، لأنه ليس أهلاً للتبرع به ، نعم للقاص إقراض مال محجور به لا ضروره إن كان آمراً وموسراً المكثرة أشعاله

(٤) أن يكون أهلاً عابداً غير محجور عليه وإن لم يكن أهلاً للتبرع ، فيصح إقراض الممد لمأدود له والمكاتب والولي لمولاه ، لأنه أهلاً للمعاملة في ماله وإن لم يكن أهلاً للتبرع فيه

(٥) مع الرأى أى ما يقرض . (٦) مفهومه عدم صحة إقراض ما لا يصح السلم فيه ، ويستثنى من نطاق مسائلان يحسب اسمهما ولا يصح القرض : الأمة التي عمل للمترى والأمة التي لا عمل له وفي وسعه روال المانع كأخت الروحنة ، ومن المفهوم مسائلتان : يصح القرض فيها ولا يصح السلم . حسب التقدير فأقول ، والحيز ورثاً أو عبداً لعدم الحاجة إليه .

شروط صيغة القرض

شُرُوطُ صِيغَةِ الْقَرْضِ : هِيَ شُرُوطُ صِيغَةِ الْبَيْعِ ^(١)

صورة القرض ^(٢)

صُورَةُ الْقَرْضِ : أَنْ يَقُولَ رَيْدٌ لِعَمْرٍو : أَقْرَضْتُكَ هَذَا الدِّينَارَ ^(٣) فَيَقُولَ

عَمْرٍو : قَبِلْتُ

الحجر

الحَجَرُ ثَلَاثَةٌ : الْمَنْعُ ، وَشُرْعَا ، الْمَنْعُ مِنْ تَصَرُّفٍ خَاصٍّ بِسَبَبٍ خَاصٍّ

أنواع الحجر

أَنْوَاعُ الْحَجَرِ اثْنَانِ : مَا شَرَعَ بِاصْطِحَاقِهِ الْمَحْجُورَ عَلَيْهِ ، وَتَحْتَهُ قَرَادُ ^(١) ،

(١) أَيْ حَقٌّ مُوَافَقَةٌ لِقَوْلِ الْإِيجَابِ (٢) وَيَكْتَفِي فِي صِيغَةِ الْقَرْضِ الْجَدِيدِ ، أَمْرٌ بِرَدِّ عَمْرٍو دِينَارًا وَمَسْكَةٌ إِيَّاهُ بِرَدِّ بَدَلِهِ قَرْمًا صَحِيحًا شَرْعِيًّا .

(وَصُورُهُ دَعْوَى بَيْنِ الْقَرْضِ) أَنْ يَقُولَ رَيْدٌ أَدْعِي أَيْ مُتَحَقِّقٌ فِي ذِمَّةِ عَمْرٍو هَذَا دِينَارًا ذَهَبًا حَالِيًا مَصْرُوبًا مَسْكُوكًا بِدِينَارٍ ذَهَبٍ خَاصٍّ مَصْرُوبٍ مَسْكُوكٍ أَقْرَضْتَهُ إِيَّاهُ ، وَيَنْزِمُهُ تَسْلِيمُ ذَلِكَ إِيَّاهُ وَأَنَا مُطَالِبٌ لَهُ بِهِ لَمَرَّهُ أَهْلُهَا الْحَاكِمُ تَسْلِيمُهُ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ غَائِبًا قَالَ : وَلِي يَسْتَدِينُ بِذَلِكَ أَسْأَلُكَ أَهْلُهَا الْحَاكِمُ سَمَاعُهَا وَالْحُكْمُ بِمَوْجِبِهَا (٣) فَلَا تَشْتَرِدُ ، وَفِي أَسْلِفَتِكَ ذَكَرَ الدَّلَّ عِلَاقَ مَسْكَتِكَ أَوْ حَبِّهِ (٤) هِيَ ثَلَاثَةٌ نَقَطَ . أَحَدُهَا مَا ذَكَرْنَا تَابِعًا

لِلْحَجَرِ عَلَى الصَّغِيرِ فِي عَمَلِ الْبَيِّنَاتِ مِنَ الْمَمَرِ ، وَلَا تَصِحُّ عَقُودُهُ وَلَا يَكُونُ قَاصِدًا وَلَا وَالْمَا وَلَا بِنِي مَكَا وَلَا عَهْدًا ، مَا عَادَةُ الْمَمَرِ تَصِحُّ وَكَذَا إِدْنُهُ فِي دَحْوَنِ الدَّارِ وَبِهَالِ الْمَدِينَةِ إِذَا لَمْ يَحْرَبْ عَلَيْهِ السَّكَنُ ، وَلَهُ تَمْلُكُ الْمَسَاحِطِ وَإِزَالَةُ الْبُكَارِ ، وَيَحْجُوزُ تَوَكُّلُهُ فِي مَرْفَعَةِ الزَّكَاةِ وَعَوْنُهَا إِذَا عَنِ لَهُ الْمَدْعُوعُ إِلَيْهِ تَالِئًا الْحَجَرُ عَلَى الْمَحْجُورِ فِي جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ مِنْ عَادَةِ وَمُعَامَلَةٍ وَوِلَايَةٍ ، هُمْ يَصِحُّ تَمْلُكُهُ بِالْأَصْطِحَاقِ وَالْإِحْتِطَابِ وَمَحْوُومًا ، وَيَسْتَمُرُّ حَجَرُ الْبُكَارِ إِلَى الْبُلُوعِ وَالْمَحْجُورِ إِلَى الْإِفَاقَةِ ، فَيَمْلِكُ سَدُّهَا بِالْقَاصِ لِأَنَّهُ ثَبَتَ مَدُونَهُ ، فَلَا يَتَوَقَّفُ رَوَالُهُ عَلَيْهِ .

وَمَا شَرَعَ بِمَصْلَاحَةٍ غَيْرِهِ وَتَحْتَهُ أَفْرَادٌ^(١) ؛ فَمَنْ أَفْرَادُ الْأَوَّلِ : الْحَجَرُ فِي الْمَالِ عَلَى السَّفِيهِ وَهُوَ الْمَذْرُؤُ لِمَالِهِ^(٢) ؛ وَمَنْ أَفْرَادُ الثَّانِي الْحَجَرُ عَلَى الْمُفْلِسِ فِي أَغْيَانِ مَالِهِ^(٣) ، وَهُوَ شَرْعًا : مَنْ زَادَ دَيْنُهُ الْحُلَّ^(٤) الْإِلَازِمُ^(٥) لِأَدَمِي^(٦) عَلَى مَالِهِ^(٧) .

صورة الحجر على السفيه^(٨)

صورة الحجر على السفيه : أَنْ يُذَرَّ غَمْرًا لِمَالِهِ تَعْدُّ رُشْدَهُ^(٩) ، فَيَقُولُ الْحَاكِمُ : مَنَعْتُ غَمْرًا مِنْ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ

(١) أَنَاهَا مَعْصَمٌ إِلَى السَّمِيِّ ، بِدَفْعِ الْأَدْرِغِيِّ لَا تَحْصُرُ أَفْرَادَ مَسَائِلِهِ ؛ مِمَّا مَادَّكَرَ هَا . وَمِمَّا الْحَجَرُ عَلَى إِرَاهِشٍ فِي الرُّهُونِ لِحَقِّ الْإِرْهَاشِ وَالْحَجَرُ عَلَى إِرْثِيقٍ فِي الْمَعَامَلَاتِ لِحَقِّ السِّدِّ فَيَتَوَقَّفُ مَعَهَا عَلَى إِدْمِهِ لَهُ إِنْ كَانَ مَكْلَمًا رَشِيدًا ؛ أَمَّا الْمَسَادِبُ فَتَصَحُّ مِنْهُ وَوَلَا إِدْمَهُ ؛ وَأَمَّا الْوَلَايَاتُ فَلَا تَصَحُّ مِنْهُ وَوَلَا إِدْمَهُ ؛ وَمِمَّا الْحَجَرُ عَلَى الْإِرْهَاشِ فِي رَادِّ عَلَى الْإِثْمِ لِحَقِّ الْإِثْمِ ، وَمِمَّا الْحَجَرُ عَلَى الْإِرْثِاقِ لِحَقِّ السَّمِيِّ (٢) كَأَنْ يَرْمِيَهُ فِي غَمْرٍ أَوْ يَحْوِيهِ ، أَوْ يَصْبِغَهُ بِمِنْ فَاحِشٍ فِي مَعَامَلَةٍ أَوْ يَهْرُسَهُ فِي مَحْرَمٍ ، وَمَنْ عَلِمَ حَجَرَ عَلَيْهِ بَعْدَ بُلُوغِ الْإِلَاضِ اسْتِصْحَابَهُ حَقِّ سَبِّ عَلَى الظَّنِّ رُشْدَهُ بِالْإِحْتِزَارِ ؛ وَأَمَّا مَنْ جَهِلَ حَالَهُ فَلَا يُصَرِّفُ فِيهِ إِرْشَادٌ دَعْوَاهُ صَحِيحَةٌ كَرَّ عِلْمَ رُشْدِهِ (٣) حَرَجٌ بِهِ مَرِثَبَتٌ فِي دِينِهِ ؛ وَلَا حَجَرَ بِهِ فَيَصْغَحُ تَصَرُّفَهُ فِيهِ ؛ وَكَذَا لَا حَجَرَ فِيهَا رُشْدٌ إِذَا كُنْتُمْ أَوْ نَفَقَةٌ عَلَيْهِ وَهُوَ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ السَّفِيهِ ، (٤) وَلَا حَجَرَ بِالْمَوْحِلِ وَلَا بِحِلِّ الْحَجَرِ (٥) وَلَا حَجَرَ بِدَيْنٍ غَيْرِ لَارِمٍ كَسُجُومِ الْكُفَاةِ

(٦) وَلَا حَجَرَ بِدَيْنٍ شَدَّ تَعَالَى كَالْكُفَاةِ وَالزَّكَاةِ^(٧) (٧) وَلَا حَجَرَ عَلَى مَسَاوِي مَالِهِ أَوْ تَمَسُّعِهِ (٨) وَكَتَبَ فِي مِصْرَفِ حَجَرِ السَّفِيهِ وَحَوَّلَهُ ؛ وَبَعْدَ هَذَا حَجَرُ السَّفِيهِ فَلَا يَنْبَغِي عَلَى غَمْرٍ وَحَجَرَ ، مَحْجُوزًا شَرْعًا بَعْدَ أَنْ ثَبَتَ عَدَمُهُ بِالْبَيِّنَةِ شَرْعًا أَنْ غَمْرًا الْمَذْكُورَ سَعَهُ مَعْدِلُهُ مَبْدَرٌ لَهُ مَبْرُوفٌ عَلَيْهِ وَفِيهِ وَهُوَ وَابْتِغَاءُ مُسْتَحَقِّ نَصْرِفِ الْحَجَرِ وَمَعَهُ مِنَ النُّصْرِفِ أَنْ يَسْتَقِيمَ حَالُهُ وَثَبَتَ رُشْدُهُ وَظَهَرَ صِلَاخُهُ ، وَحُكْمُ بَسْمِهِ حَكْمًا شَرْعًا رَهَاءً عَنْ الْمَعَامَلَاتِ ، وَأَطْلُ صِلَاخِهِ فِي جَمِيعِ النُّصْرِفَاتِ ، وَدَرْسٌ لَهُ فِي مَالِهِ بَعَثَتْهُ وَبَعَثَتْهُ مِنْ بَرْمِهِ بَعَثَتْهُ ثُمَّ يُؤْخَرُ (٩) بَعْدَ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْحَاكِمِ بِالْإِحْدَادِ ، أَمَّا مَنْ بَلَغَ سَعَهُ وَاسْتَدَامَ عَلَيْهِ حَجَرَ الْمَا

(١) هُوَ مَا اعْتَمَدَهُ الرَّمْلِيُّ وَالْأَسْفِيُّ فِي الرُّوَصِ ، وَاعْتَمَدَ حُجْجُ أَنَّهُ يَحْجَرُ بِدَيْنِ اللَّهِ إِنْ كَانَ غُورِيَا كَمَا فِي التَّحْفَةِ .

صورة الحجر على المفلس^(١)

صورة الحجر على المفلس : أن يكون يزيد على عمرو ألف دينار حالة لازمة زائدة على ماله ، فيطلب زيد أو عمرو أوهما من الحاكم الحجر على عمرو فيقول الحاكم : منعت عمرو من التصرف في أعيان ماله .

الصلح

الصلح لغة : قطع النزاع ، وشرعاً : عقد يحصل به ذلك .

أقسام الصلح

أقسام الصلح اثنان^(٢) . صلح حبيطة^(٣) و صلح معاوضة ، فالأول :

(١) ويكتب في صيغة حجر المفلس الحمد لله ، وبعد هذا حجر القاصي فلان على عمرو حجرًا محرماً شرعياً ومعه من التصرفات في ماله الحاصل يومئذ وإحداث هذه مائة دينار بحكم ما ثبت عليه من الدين الشرعي لو احب التنازل في دمه لمستحقة زيد الزائد على قدر ما مده ، وصالح الدين الشرعي الذي عليه ألف دينار لزيد المذكور ثلثة شرعاً بعد القاصي فلان المذكور ، وحكم عليه حكماً شرعياً ، وفرص له في ماله بقفته ونفقة من ثلثه بقفته ، وهم فلان وفلان الخ ، وذلك كل يوم كذا إلى حين الفراق من دفع ما يتحصل إلى زيد ثم يورخ

(٢) ويتخرج منها أقسام كثيرة منها صلح الهبة والبيع والسلم والإجارة والعارية والإبراء ، والخصومة والجمع والمعاوضة عن الدم والتعدي والفسخ وقد اشتمل تصوير المتن على الهبة والبيع والإبراء والسلم ، كأن يقول صاحبتك من الدار التي أدها عنك على عهدك صفته كذا وكذا سداً وتمكوا المين رأس مال السلم وإجارة ، كأن يقول : صاحبتك من سكنى ائدار سنة مهما العبد فيكون إجارة للدين للخدمة بغيرها ، أو صاحبتك من ائدار خدمة عبدك هذا إلى سنة فيكون إجارة للدين للخدمة بها من عرعه ، والامارة كأن يقول صاحبتك من سكنى ائدار سنة عليها ، وإحالة كأن يقول صاحبتك من ائدار التي تدعها على رد عدي ، والخلع كأن يقول الزوجة صاحبتك من الدار على أن تنقضي طلقه ، والعارية عن تلم كأن يقول صاحبتك من الدار على ما استحقته عليك من ائداد ، والعداء كمواله للحرى صاحبتك من كذا على إطلاق هذا الأسير ، والفسخ كأن يقول صاحبتك من السلم فيه عن رأس المال

(٣) سمي بذلك لخط بعض المدعى به

هُوَ الصَّلْحُ مِنَ الْمُدْعَى عَلَى بَقْضِهِ عَيْنًا^(١) كَانَ أَوْ دَيْنًا^(٢) . وَالثَّانِي : هُوَ الصَّلْحُ مِنَ الدَّعَى عَلَى غَيْرِهِ عَيْنًا^(٣) كَانَ الدَّعَى أَوْ دَيْنًا^(٤) .

شروط صحة الصلح

شُرُوطُ صِحَّةِ الصَّلْحِ اثْنَانِ : سَبَقُ خُصُومَةٍ ، وَإِفْرَارُ الْخُصْمِ .

صورة الصلح

صُورَةُ الصَّلْحِ : أَنْ يَدْعَى رَيْدٌ عَلَى غَمْرٍ دَرَاهِمًا أَوْ عَشْرِينَ دِينَارًا فِي ذِمَّتِهِ فَيُنْكِرَ غَمْرٌ ، ثُمَّ يُقَرِّفُ فَيَقُولُ لَهُ رَيْدٌ صَالِحْتُكَ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ عَلَى نِصْفِهَا أَوْ عَلَى هَذَا الثَّوْبِ ، أَوْ مِنْ الْخَمْسِينَ دِينَارًا عَلَى نِصْفِهَا أَوْ عَلَى هَذَا الثَّوْبِ ، فَيَقُولُ غَمْرٌ : قَبِلْتُ .

(١) وهو حيثادة تجري عليه أحكامها ، ومنها شرط القبول ؛ ولا يشترط سبق خصومه إن جرى بلفظ الهبة فقط ، بخلاف ما إذا جرى به مع لفظ الصلح أو بلفظ الصلح فقط .
(٢) ويسمى حيثادة صلح إراء ، سواء جرى بلفظ الإراء أو الخط أو الإسقاط أو الصلح ثم إن اقتصر على لفظ الصلح اشترط سبق الخصومة والقول أرى به مع أحد المذكورات فلا يشترط سبق الخصومة لا القول . وإن اقتصر على أحد المذكورات قبله لم يشترط واحد منهما .

(٣) كأن ادعى عليه داراً فأكرهه أو مقر له بها ومصلحته منها على ثوب معين وهو حينئذ مع تجري عليه أحكامه .
(٤) فإن صالح من ضمن أموال أراء على ما يوافقه في لفظ كذهب بصفة اشترط قبض القوم في المجلس ، وإلا فلا كان ديناً اشترط تحيينه في المجلس فقط أو عما لم يشترط شيء .
(٥) ويكتب في صيغة الصلح : الحمد لله ، وبعد فقد جرى الصلح الصحيح الشرعي باللفظ المصرح بالرعي بين ريد وغمرو في دار الغلابية ، الحاد لها شرعاً الخ ، على أن لزده حصها ولغمرو النصف الآخر ، أو على أن لزيد الثوب الفلاني بدل أهدار الغلابية اصطلاحاً على ذلك بعد تقدم جميع شروط الصلح ومحررته من دعوى وإكراه ، ثم إقراره بمصلحته شرعية وصداها وانعفا عليها مع كان الرشد وغود التصرف ، ثم يؤرخ .

الحوالة

الحوالة أربعة : التحويل والإتيغال^(١) ، وشرعاً ، عقد يقضى نقل دين من دمة إلى دمة أخرى^(٢)

أركان الحوالة

أركان الحوالة سبعة : محيل ، ومُحتال ، ومُحال عليه ، ودين المُحتال على المحيل ، ودين المحيل على المحال عليه ، وإيجاب وقبول^(٣)

ما يشترط في المحيل والمحتمل والإيجاب والقبول

يُشترط في المحيل والمُحتال ما يشترط في البائع والمشتري ، وفي الإيجاب والقبول ما يشترط في صيغة البيع^(٤)

شروط الدينين

شروط الدينين أربعة : ثبوتهما^(٥) ، وصحة الإعتراض عنهما^(٦) ،

(١) عطف تفسير (٢) أي نقل الدين الذي في دمة المحيل للمُحتال إلى دمة المحال عليه ويرأى أنها المحيل عن دين المحال ويحذف دية عن المحال عليه ، ويلزم دين المُحتال للمحال عنه ولا رجوع على المحيل إذا تضرر أحد الطرفين أو غيره (٣) ولا يتمين انط الحوالة بل هو أو ما يرى معه كعقاب حقلك إلى فلان ، أو حبس ما أسحقه على فلان لك أو ملكك الذي الذي عنه عمله (٤) لأن الأصح أنها - مع دين من حوارة الحاجة ولهذا لم يترتب التراضي في الخمس وإن كان الدينان رويين ، لكنها لا تصح بفظ البيع .

(٥) فلا تصح عن لادى عليه ، ولا على من لادى عليه وإن رضى

(٦) كالمثل ولو في زمن الخير ، لادى المسلم ولا من الجماعة من التراجع

وَعِلْمُ الْغَائِظِينَ^(١) مِمَّا قَدَّرَا^(٢) ، وَجِدْنَا^(٣) وَصِيَّةَ^(٤) ، وَخُلُوفًا وَتَأْجِيلًا ،
وَتَسَاوِيَهُمَا فِيهَا^(٥)

صورة الحوالة^(٦)

صُورَةُ الْحَوَالَةِ أَنْ يَكُونَ لِزَيْدٍ عَلَى عَمْرٍو أَلْفٌ دِينَارٍ دَيْنًا خَالَةً صَحِيحَةً
وَلَعَمْرٍو عَلَى نَكْرٍ مِثْلُهَا ، فَيَقُولُ عَمْرٍو لَزَيْدٍ - أَحْتَلْتُكَ بِأَلْفِ الْغَائِظِ الَّتِي لَكَ عَلَى
عَلَى نَكْرٍ فَيَقُولُ زَيْدٌ قَبِلْتُ .

الضمان

الضَّمانُ ثَلَاثَةٌ : الْإِلْتِزَامُ^(٧) ، وَشَرْعًا : الْإِزَامُ حَقٌّ ثَابِتٌ فِي دَمَةِ الْغَيْرِ^(٨) ،

- (١) أى المحتال والمحتال . (٢) كثرة . (٣) كذهب وصية .
- (٤) كصحيحة ومكسرة وردية وحيدة . (٥) أى فى القدر والمفنى والعهده
- والخلوف والتأجيل ، ولا تصح صحة على عشرة بأن يأخذ العشرة تمامها فى مقابل الحصة
- وتصح على حصة من العشرة ، لأنه لا يكثر التساوى بين دين المحتال ودين غناه من حيث هو
- ولا يكثر اتصافهما فى الرهن ولا فى الضمان ولا يشترط رضى المدين عليه
- (٦) ويكتب فى صيغة الحوالة : الحمد لله . أحسن عمرو لزيد على نكر بألف دينار . وذلك مثل
- الدين الذى لأحتال المذكور على المحيل حسنا وندرا وصحة وأجلا حوالة صحيحة شعبة درجت
- بذلك دمة المحيل ولم يبق عليه للمحتال حق . ثم يورخ .
- (وصورة دعوى الحوالة) أن يقول زيد : أدعى بأى أشتحق فى دمة نكر هذا . أو الثابت
- من كان غائب ألف دية حالة صحيحة أسألى بها عليه عمرو مدينى الذى لى عليه . وهو ألف دينار
- حالة صحيحة حوالة صحيحة وثبات الحوالة . وأنه يلزمه تسليمها إلى محالا وأما مطالب بها
- ولى يمة تشهد بذلك إن كان غائبا ، أسألك بمعناها والحكم بموجبها (٧) أى سواء كان
- لما لا ، أو لا . وسواء كان بقصد أو لا . (٨) إشارة لضمان المال .

أَوْ إِخْصَارُ عَيْنٍ مَفْضُومَةٍ^(١) ، أَوْ بَدَلٍ مِّنْ يَسْتَحِقُّ حُضُورَهُ^(٢) .

أركان الضمان

أَرْكَانُ الضَّمَانِ^(٣) ثَلَاثَةٌ : ضَامِنٌ ، وَمَضْمُونٌ لَهُ^(٤) ، وَنَاضِئُونَ عَنْهُ^(٥) ،
وَمَفْضُومٌ^(٦) ، وَصِيغَةُ .

شروط الضامن

شُرُوطُ الضَّامِنِ أَرْبَعَةٌ : أَنْ يَكُونَ فِيهِ أَهْلِيَّةُ التَّبَرُّعِ^(٧) ، وَأَنْ يَكُونَ
مُتَّكِلًا^(٨) ، وَأَنْ يَأْذَنَ^(٩) لَهُ الْمَضْمُونُ أَوْ وَلِيُّهُ^(١٠) فِي ضَمَانِ الْبَدَلِ ، وَأَنْ يَكُونَ
قَادِرًا عَلَى انْتِزَاعِ الْعَيْنِ فِي صَاحِبِ رَدِّهَا ، أَوْ يَأْذَنَ لَهُ الْمَضْمُونُ عَنْهُ^(١١)

-
- (١) إشارة لصمان رد العين . (٢) إشارة للكفالة ؛ فالتمريض شامل لأقسام
الضمان الثلاثة . (٣) قال مصنفهم هي أركان لصمان المال ، أما صمان إحصار البدن أورد
العين المضمونة ضرورة لاقوط للمضمون عنه الذي هو الشخص ، وقال غيره ، إن الجملة آتية
في صمان العين ، والمضمون عنه هو من تحت يده العين (٤) هو صاحب الدين
(٥) هو الدين . (٦) هو الدين (٧) فلا يصح صمان العصى والمجنون
ومجنون السفيه ولو بإذن الولي ، وصح صمان السكران والسفيه الذي لم يحجر عليه ومجنون
الأمس (٨) فلا يصح صمان السكران ، لم يكن محرم ، بخلافه به كان بدر أن يصح فلا
ثم استبح فأكرهه إلحاقه على الصمان فصح فإنه يصح . (٩) فالكفالة بدون الإذن
باطلة ولو قدر التكفل على إحصار المكهول فلهذا عنه (١٠) كأن كان المضمون صديقا
أو محبوا ، أن استحق إحصارهما لإقامة الشهادة على صورتها عن لم عرف اسمها وسببها
في نحو إتلاف (١١) ولو ظن أنه قادر على الانتزاع ثم تدبى خلافه لم يصح الصمان ،
وفي صورة الصحة يطالب رد العين ، فإن تلفت فلا ضمان عليه كما لو تكفل بدين شخص
وتدبر عليه حضوره ، فإنه لا يصح للمال .

شرط المضمون له

شرط المضمون له : أن يفرقه الضامن بعينه^(١)

شرط المضمون عنه

شرط المضمون عنه كونه مدينا

شروط المضمون

شروط المضمون ثلاثة : ثبوته^(٢) ، وأرومته^(٣) ، وعينه الضامن به جليسا^(٤) ، وقدرا وصفة^(٥) وعينا^(٦) .

(١) وإن لم يعرف اسمه ونسبه لتفاوت الناس في اسماء الذين تشديدا وتسميلا ؛ وإنما كلفت معرفة عنه ، لأن مظاهر عنوان المدين ؟ ولا يشترط رضا ولا رضى للمضمون عنه ولا معرفته ، سكن لا رجوع عنه إلا إن ضمن بإدته ، وإن أدى غير إدته أو ضمن بغير إدته ، لكنه أدى بإدته شرط الرجوع .

(٢) أي وجوده ، فلا يصح قبله كسعة الفد ، نعم يستثنى ضمان الدرك بعد قبض ما يضمن كأن يضمن لاخترى الثمن ، أو للمائع المبيع إن خرج عقابه مستحقا أو مدينا أو ناقضا لصحة أو صحة شرطت ، كأن يكون : ضمن عهدة الثمن أو دركه أو حلا لك منه .

(٣) أي أمن السفود بالبيع أو لا مباح ، والراد لزومه ولو مالا كالتن بعد الأروم أو فله ، فيصح ضمانه في هذه الخيارات لأنه آيل إلى الأروم بنفسه ، ولا يصح ضمان دين الخالة ونعم الكتابة لعدم الأروم ، ولا فرق في الأروم بين المستقر وهو عا ليس معرضا فلا مباح تنفع للقبول عليه كدين السلم ، وغير المستقر ، كشئ البيع قبل قبضه والمهر قبل الدخول .

(٤) منها الحلول والأحيل ومقدار الأحل (٥) وإن لم يعرف مالكل كما لو ضمن شخص لخدمة دينا معلوما مع جهله بما يخص كل واحد فله جازر ، بخلاف ما لو ضمن أحد المدينين مدينا فله لا يصح

شروط صيغة الضمان

شُرُوطُ صِيغَةِ الضَّمَانِ ثَلَاثَةٌ : أَنْ تَكُونَ بِلَفْظٍ ^(١) يُشِيرُ بِالِالْتِزَامِ ^(٢) ،
وَعَدَمُ التَّعَايُقِ ^(٣) ، وَعَدَمُ التَّاقُيْتِ ^(٤) .

صورة ضمان الدين ^(٥)

صُورَةُ ضَمَانِ الدِّينِ : أَنْ يَكُونَ لِرَازِدٍ عَلَى عَمْرٍو مِائَةُ دِينَارٍ دَيْنًا لَازِمًا ،
فَيَقُولُ بَكَرٍّ لِرَازِدٍ : صَبَّحْتُ دِينَكَ عَلَى عَمْرٍو .

صورة ضمان رد العين

صُورَةُ ضَمَانِ رَدِّ الْعَيْنِ : أَنْ يَضَعَ رَازِدٌ يَدَهُ عَصْبًا عَلَى دَابَّةٍ لِعَمْرٍو فَيَقُولُ
بَكَرٍّ لِعَمْرٍو : صَبَّحْتُ رَدَّ دَابَّتِكَ أَيْ عَصْبَهَا مِثْلَكَ زَيْدٌ .

- (١) في معناه الكتابة مع التوبة وإشارة الأحرص المفهومة ، وكذا يقال في كل عقد
قد يكون كتابية (٢) كصحت ريثك على فلان أو تكلفت بيد فلان .
(٣) ولو قال إذا جاء بعد فقد صحت ما على فلان أو كملت يده لم يصح
(٤) فلا يصح عمرو أنا صامس ما على فلان أو كميل يده إلى شهر كذا ، فإذا مضى وقت
(٥) ويكتب في صيغة الضمان الحمد لله ، صبح بكر لزيد دسه الذي له في دعة عمرو ،
وهي مائة دينار حال كونها معلومة فائدة بدعة الدين لازمة ضمانا شرعا طالما اعتبرنا الصحة
بالإذن له في الضمان والأداء والرجوع على المصنوع عنه ، وأقر الصامس بأنه على ما صده رشده
مختار ، ويكتب في صيغة ضمان الدرك الحمد لله ، صبح رد لصرو ضمان درك المبيع والبرم به
التراما محيحاتم نؤرخ ويكتب في صيغة الكفالة الحمد لله كعمل بكر مدن عمرو بالإذن له
منه بإحصاره لزيد في وف كذا يمكن كذا من غير مانع كفالة صحيحة شرعية حاملة للمسرات
المرجية .

(وصورة دعوى الضمان) أن يقول زيد : أدعى أني أستحق في دعة بكر هذا أو اثنين
مائة دينار من حصة ضمانه لي بدين الذي لي على عمرو بقرمه تسلم المذكور إلى حالا وأما مطالب
تسليم ذلك إلى غيره أيها الحاكم بتسليمه إلى ، وإن كان قائما قاب ، وفي بيته تشهد بذلك
أساك صاعها والحكم بموجبها .

صورة ضمان البدن

سُورَةُ ضَمَانِ الْبَدَنِ الْمَسْمُومِ بِالْكَفَالَةِ . أَنْ يَكُونَ إِزِيدٌ عَلَى عَمْرٍو حَقٌّ
مَالِيٌّ أَوْ قِصَاصٌ أَوْ خِدٌّ فَدَفِرَ ، فَيَقُولُ بَكَرٌ إِزِيدٌ . تَسَكَّفْتُ لَكَ
بِبَدَنِ عَمْرٍو

الشركة

الشَّرِكَةُ لُغَةً : الْإِخْتِلَاطُ^(١) ، وَشَرْعًا : عَقْدٌ^(٢) يَنْتَضِي ثُبُوتُ الْحَقِّ
فِي شَيْءٍ لِأَفْتَيْنِ فَأَكْثَرَ عَلَى جِهَةِ الشَّيْءِ .

أركان الشركة

أَرْكَانُ الشَّرِكَةِ خَمْسَةٌ^(٣) : عَاقِدَانِ ، وَمَالَانِ ، وَصِيَّةٌ^(٤)

شرط عاقدى الشركة

شَرَطُ عَاقِدَيْ الشَّرِكَةِ : أَهْلِيَّةُ التَّوَكُّلِ وَالتَّوَكُّلُ^(٥) ، وَإِذَا
فَاتَّوَكَّلُوا فِي الْمُتَصَرَّفِ وَالتَّوَكُّلُ فَقَصْدُ غَيْرِهِ^(٦) .

(١) أى شيوخا أو مجاورة ، عقد أو غيره في شئ أو غيره .

(٢) المراد بالعقد هنا : العقد المتعارف بالإذن أو نفس الإذن في حيز الصور فهو سميته

عقد امتحان لعدم اشتغالها على إيجاب وقبول . (٣) وراد بمصوم أحد وهو غير

ماسب ، لأنه يترتب على الشركة ، لأنه جزء من حقيقتها (٤) المراد بها مجموع قوله :

اشتركا وأدنا في التصرف لأجل حصول الشركة المعينة للتصرف ، وليس المراد بها قوله :

اشتركا فقط لأنه لا يترتب عليه حوار التصرف .

(٥) لأن كلا منهما وكيل عن الآخر وهو كل له (٦) حتى يجوز كونه أعمى .

شروط مالي الشركة

شروط مالي الشركة أربعة^(١) : اتفاقهما جنسًا وصيغة^(٢) ، واختلاطهما^(٣) ، والإذن في التصرف فيهما لمن يتصرف ، وكون الربح والخسران على قدرهما^(٤)

شرط صيغة الشركة

شرط صيغة الشركة أن تشتر بالاذن في التصرف لمن يتصرف
صورة الشركة

صورة الشركة أن يأتى زيد بياضة دينار وعمرود بثلثها ثم يخططها ،
ثم يقول : اشتراكنا وأذننا في التصرف

(١) ويهم منها عدم الصحة في المقومات وهو كذلك إذ لا يمكن الخلط فيها لأنها أعيان متميزة ، وجبته قد يضاف مال أحدهم أو ينقص فلا يمكن قسمة الآخر بينهما ، نعم تصح في المقوم المذبح لأنه أقوى من المثلث إذ احتفظ ، لأن كل جزء مشترك

(٢) لا بد من الإذعان ، إذ لا محذور في التصوت ، إذ الربح والخسران على قدرهما

(٣) أي خلطهما ، بهما بعض من العقد بحيث لا يتميزان ، وقد علمت أن محل هذا الشرط إن أحرقا ماله وعقدا ، فإن ملكا مشتركا كما تصح فيه الشركة ، أو لا كالعروض يورث أو شراء أو عرهما وأذن كل منهما للآخر في التجارة مع الشركة ومن الخلط في الشركة في المقومات أن يبيع أحدهما بعض عرصه ببعض عرص الآخر كدفع نصف أو ثلث بثلثين ، ثم يأذن له بعد التقاض وغيره مما شرط في البيع في التصرف فيه (٤) أي المالين بأن

لا شرط خلاف ذلك سواء تساوى الشريكان في العمل أو تعدوا فيه ، فإن شرطًا خلافه بأن شرط المساوى في ربح والخسران مع التعاضل في الماهين أو التعاضل في الربح والخسران مع المساوى في الماهين قد انعقد وكذا لو شرط زيادة في الربح للأكثر منهما عملاً ، فربح كل منهما على الآخر بأجره عمله في مال الآخر ، وتعد التصرفات منهما لو حود الإدير والربح بينهما على قدر ، ين (٥) ويكتب في صحة الشركة الحمد لله ، اشترك زيد وعمرود على

العمل ، قدرى الله وإثار طاعته وسرافقه والعبيته والعمل بما رضى الله تعالى في الأحكام :

الوكالة

الْوَكَالَةُ لَعَةً. التَّفْوِيزُ^(١)، وَاصْطِلَاحًا^(٢) تَقْوِيزُ شَخْصٍ مَالَهُ فِعْلُهُ
يَعْنَى يَقْبَلُ النِّيَابَةَ^(٣) إِلَى غَيْرِهِ بِصِيغَةٍ، لَا لِفِعْلِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ^(٤).

= والعطاء وذلك من إخراج كل منهما من ماله قبرا معلوما من الذهب النعمان في البلد
وهو مائة دينار وحطاطا المالكين حتى صار مالا واحدا لا يتفرقان ، ثم قالوا : اشتركا وأذن كل
منهما للآخر في التصرف بأنواع التجارات وأصناف الصنائع ، وإن كانا يسافران كتب - وأمهما
يسافران - برا ومخررا وسوليا ذلك أنفسهم وعن يختارانه من الوكلاء ورعيين ما تمسبه
المصلحة ويبيعان ذلك بالنقد أو بالسيئة ، ويسلمان بالمبيع للشترى ويتقاضان بالثمن ما أحياه
ويذكران ما يريدانه من إخراج حق الله والمؤمن من الربح وأذن كل لصاحبه في التصرف في القبية
والحضور إذا شرعا مطلقا ، وعلى كل منهما أداء الأمانة وتحب الحياة واتقاء الله في السر
والعلانية والربح بينهما على قدر ما يلي بالسوية ، وإن كانت الشركة في عقار وغيره من الأمانة
وعروض التجارات وغيرها من كل ما علك تادر فقدر كل منهما الآخر نصف ما يملكه
لغرض الشركة ثم كتب المحدث ، أقربد وعمرو بن جهمع ما عاكانه من عقار ومال بحارة
وآلاتها وأمتعتها وثان وممول بأنه ملكهما مشترك بينهما على المصلحة ، أقرا بذلك إقرارا
صحيحا صريحا مصدقا مقبولا ثم يؤرخ ،

(وصورة دعوى الشركة) أن يقول زيد : أدعى ذاتي عاقدت عمرا على الشركة بيني وبينه
ما أخرجه من مالي وأخرجه من ماله من الدنانير الذهب وهي مائة دينار من كل واحد منا
وحطاطا حتى صار مالا واحدا لا يتفرقان عن بعض وأذن كل واحد منا للآخر في التصرف
بأنواع التجارات (١) يقال وكل أمره إلى فلان فوصه إليه واكفي به .

(٢) غيره ابن حجر والرملي ، وفي المنهج ، وشرعا ، وقد فرقوا بين الحقيقة الاصطلاحية
والشرعية ، بأن ما نطق من كلام الشارع فهو حقيقة شرعية ، وما كان بامطلاح أهل الفن يسمى
اصطلاحية أو عروبة . فإن كان ما هذا من الأول أشكل قول ابن حجر والرملي ، أو من الثاني
أشكل قول المنهج وأجاب ابن قاسم بأن الفقهاء قد يطلقون الشرعي محارا على ما وقع في كلام
الفقهاء وإن لم يرد محصره على الشارع (٣) أي شرعا . والمراد بها ما ليس بمادة .

(٤) قيد لإخراج الإيصاء فإنه إنما يعمله بعد الموت .

أركان الوكالة

أركان الوكالة أربعة : مُوَكَّلٌ ، وَكَيلٌ ، وَمُوَكَّلٌ فِيهِ ، وَصِيغَةٌ .

شرط الموكل

شرطُ المُوَكَّلِ . صحَّةُ مُبَاشَرَتِهِ المُوَكَّلَ فِيهِ ^(١) .

شروط الوكيل

شُرُوطُ الوَكِيلِ أثنان : صحَّةُ مُبَاشَرَتِهِ التَّصَرُّفِ المَأْذُونِ فِيهِ لِنَفْسِهِ ^(٢) ، وَتَعَيُّنُهُ ^(٣) .

شروط الموكل فيه

شُرُوطُ المُوَكَّلِ فِيهِ ثَلَاثَةٌ : أَنْ يَمْلِكَهُ المُوَكَّلُ ^(١) ، وَأَنْ يَكُونَ قَابِلًا

(١) وهو التصرف المأذون فيه ، وهذا في الغالب ، وإلا فقد استثنى منه مسائل مطلوبة ومبهرها ، فمن الأول لطايف عتقه ولا يوكل في كسر الباب وأخذ حقه وكوكيل قادر وعبد مأذون له . ومن الثاني الأعمى يوكل في تصرف وإن لم يصح منه تصرفه له للضرورة . ولهمرم يوكل حالاً في السكاح حد التطل .

(٢) فلا يصح توكل صبي ومجنون ومسمى عليه ولا توكل امرأة في سكاح ، نعم يستثنى هذه من حيث إنها تتوكل في طلاق غيره ، والصبي المأذون في الإدخول في دحول الدار ويصل الهدية ويتوكل في ذلك . (٣) ولو قال لانيبي وكأت أحدكم لم يصح ، نعم إن قال وكلتكم في كذا وكل مسلم صح عند شيخ الإسلام والرملي والخطاب ، وحالهم في الصحة .

(٤) أي علة التصرف فيه بأن يصح منه ويقدر على إتيانه سواء كان مملوكاً للعين أو ولاية ، فلا يصح التوكيل فيما لا يملكه وما يملكه وطلاق من يملكها إلا أنها يصح التوكيل ببيع ماله مملوكه بما لا يملكه ولا يشترط مساقته لتسوية ، ولو وكله في بيع عبده وطلاق من يملكها صبي .

لِلنِّيَابَةِ^(١) ، وَأَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا وَلَوْ بِوَجْهِ^(٢)

شروط صيغة الوكالة

شُرُوطُ صِيغَةِ الْوَكَالَةِ ثَلَاثَةٌ : أَمْطٌ مِنَ الْمُوَكَّلِ أَوْ الْمُوَكَّلِ يُشِيرُ
بِالرَّحَى ، وَعَدَمُ الرَّدِّ مِنَ الْآخِرِ^(٣) ، وَعَدَمُ التَّمْلِيقِ^(٤)

صورة الوكالة^(٥)

صُورَةُ الْوَكَالَةِ : أَنْ يَقُولَ رَبِّدْ لِعَمْرُو وَكَتَلْتُ فِي بَيْعِ دَارِي ، فَيَقُولَ
عَمْرُو : قَبِلْتُ أَوْ يَسْكُتُ

- (١) فلا يصح التوكيل في الإقرار لكنه يكون مقرا به ، ولا في العبادة كالصلاة إلا في سبب ودفع نحو زكاة كسكارة ودفع نحو أحبة ، ولا في شهادة ولا في بين ؛ ويصح في كل عقد كبيع وهبة وكل فسخ كإقالة وردت بعب وقسم وإقسام وحسومة وجواب
- (٢) كوكلتك في بيع أموالى فالوجه الذى هو معلوم منه بخصوص كونه مالا ، والوجه المجهول منه أنواع المال لافي عمر كل أموري ككل قليل وكثير وإن كان تأمل العين كافي النجعة والنهاة والإفئع خلافا للفتح .
- (٣) وهو رد مال لا قبل أو لا أقبل بطلت ، ولا بشرط في القول هما الفور ولا المجلس ما لم تكن الوكالة محل وإلا فلا بد من قبوله قطعا وفورا إن كان الإيجاب صيغة المد لا الأمر وكان عمل الوكيل مضمونا (٤) فهو قال إذا جاء ربح بعد وكلتك في بيع كذا لم يصح كسائر العقود لكن يهد تصرفه حد وعود للعلق عليه للادب فيه ، وقاعدة الطلاق سقوط الحمل المسمى إن كان ووجوب أحرة المثل ، وفي جواز الإقحام خلاف .
- (٥) ويكتب في صيغة الوكالة الحمد لله ، وكل ربد عمرا في بيع داره الفلانية وتسليمها للشترى وقسم ثمنها وكالة صحيحة شرعية حاملة للعتراضات الشرعية ، ونقلها بوكيل قولاً صريحا وأذن له الموكل أن يباشر ذلك بنفسه وعن أراذه من الوكلاء . وفي صيغة الوكالة العامة : الحمد لله ، وكل ربد عمرا في الطالبة حقوقها كلها ، ودبويه بأسرها عند من كانت وحيث كانت والمحاكمة بسببها عند القضاة والحكام وفي الدعوى على انعماء وسماعها وردت الجواب عنها حيث سمعت وعلت ودفع للعارض واستيفاء الأثمان الواحدة له شرعا والتوثيق بالرهن والصهان والإشهاد وإقامة المسجع وليدات وتسليم ما وجب تسليمه وكله في جميع =

الإقرار

الإقرار لغة : الإثبات^(١) ، وشرعاً : إخبار الشخص بحق عليه^(٢) .

أركان الإقرار

أركان الإقرار أربعة : مُقِرٌّ ، وَمُقَرَّلُهُ ، وَمُقَرَّبُهُ ، وَهَيئَةُ

شروط المقر

شروط المقر اثنان : إطلاق التصرف^(٣) ، والإختيار^(٤)

== ذلك وكالة صحبته شرعية معوضة حاملة للمتبرات المرعية وقيلها التوكيل مطلقاً صريحاً ، وأدى له التوكيل أن يبشر ذلك نفسه وعن أرائه من الوكلاء وفي صيغة وكالة في مدعى ما حمله مورثه الحمد لله ، وبعد فقد حصل التوكيل الصحيح بالمعنى الصريح من ريد المدعى في قس ما حمله مورثه فلان النوى ببلد كذا من عين ودين وبعد وعال شجرة وآلاتها وأمتعة ونات ومنفون وكل ما يسمى بالآ أو متعولا من كان بيده ذلك وبحسب مسطوره ويدعى ويقم بحقه ويدفع بطارحه وبما حكم ويدافع ويخاصم ويسمع الدعوى ويحبب عنها ، وبالجملة فقد أقمته مقام نفسه ، وبعد التمس يوصل ما قصه إليه نفسه أو نائبه وكالة صحبته شرعية معوضة حاملة للمتبرات المرعية ثم يؤرخ .

(وسورة دعوى الوكالة) أن يقول عمرو أدعى أن ريدا وكلني في بيع داره أنلاة واستيفاء عنها ، ولي بيده تشهد بذلك أسألك سماعها وبحكم عروحتها ، أو يقول : إذا كانت الدعوى في وكالة عامة أدعى بأن ريدا وكلني في الطائفة بخفوقه كلها وبديونه حيث كانت وطى من كانت والمها كذا يسألك عند الأحكام وفي الدعوى على عرمانه وحصومه وسماع الدعوى عليه والذوات عنها وفي بيع أملاكه واستيفاء أثمانها ، ولي بيده تشهد بذلك أسألك سماعها وبحكم عروحتها (١) من قرأ الشيء أي ثبت (٢) أي أرعده لغيره ، وعكسه الدعوى ، وأمره على غيره الشهادة ، هذا في الإحد بالخاص ، أما بالعم ، فإن كان عن محسوس فرواية ، أو حكم شرعى فمع إلزام حكم ، وإلا فعنوى قاله ابن حجر ، ولا يجوز الرجوع عن الإقرار في حق الآدمي كذا اذهب ولا في حق الله الذي لا يسقط بالشبهة كالوكالة والكفارة ، وعور في حق الله الذي يسقط بها كالزنا وشرب الخمر وقطع السرقه (٣) فإن يكون مكلما رشيدا ، فلا يصح من صبي ومجنون ومعنى عليه (٤) فلا يقبل إقرار مكره قالوا بغير حق ، قال بعضهم : ولم يوجد للأكرام بحق مثال صحيح

شروط المقر له

شُرُوطُ الْمُقْرِ لَهُ ثَلَاثَةٌ : أَنْ يَكُونَ مُعَيَّنًا نَوْعَ تَعْيِينٍ ^(١) ، وَأَهْلِيَّةً
لِاسْتِحْقَاقِ الْمُقْرِ بِهِ ^(٢) ، وَأَنْ لَا يَكْذِبَ الْمُقْرِ ^(٣) .

شروط المقر به

شُرُوطُ الْمُقْرِ بِهِ اثْنَانِ . أَنْ لَا يَكُونَ مِلْكًا لِلْمُقْرِ حِينَ يُقْرِ ^(٤) ، وَأَنْ
يَكُونَ بِيَدِ الْمُقْرِ وَوَسْطًا ^(٥) .

شرط صيغة الإقرار

شَرُطُ صِيغَةِ الْإِقْرَارِ : لَفْظٌ يُشِيرُ بِالْإِثْرَامِ بِحَقِّ ^(٦)

صورة الإقرار ^(٧)

صُورَةُ الْإِقْرَارِ . أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ : هَذَا الثَّوبُ لِعَمْرٍو ، أَوْ يَقُولَ عَلَى لِعَمْرٍو

ألف دينار

(١) عَنِ قَالَ عَلَى مَالٍ لِرَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، بِحَلَالٍ مَا قَالَتْ عَلَى مَالٍ لِأَحَدٍ
هَؤُلَاءِ ثَلَاثَةٌ : لِأَحَدِهِمُ الدَّعْوَى عَلَيْهِ ، فَإِنْ حَامَلَ لَهُ وَالثَّانِي أَخَذَهُ الثَّالِثُ .

(٢) فَلَا يَصِحُّ إِقْرَارُ لَدَاهِ ، فَإِنْ قَالَ عَلَى سِسْمَا لِفُلَانٍ كَذَا صَحَّ وَحَمَلَ عَلَى أَنَّهُ أَكْثَرَاهَا
أَوْ حَسَّ عَلَيْهَا مِثْلًا . (٣) وَلَوْ كَذَبَ فِي إِقْرَارِهِ لَهُ مَالٌ تَرَكَ فِي يَدِ الْمُقْرِ إِنْ كَانَ عِيْنَا

وَلَا يَهْدِي بِهِ إِنْ كَانَ رِيْبًا ، وَهُوَ رَجَحَ عَنِ التَّكْذِيبِ لِمَنْ يَدَّ ، فَلَا يَمْطَى إِلَّا بِإِقْرَارٍ جَدِيدٍ

(٤) شَأْنٌ لَا يَأْتِي بِلَفْظٍ يَقْضِي أَنَّهُ مِلْكُهُ ، وَإِلَّا فَلَا يَدَّ أَنْ يَكُونَ مِلْكًا لَهُ عَسَى الظَّاهِرُ ،

فَلَا يُوَاحِدُ الْآنَ عَمَّا أَقْرَبَهُ وَهُوَ عَمْتُ يَدِ عِيْرِهِ ، وَهُوَ قَالَ دَارِي نَعْمَرُو كَانَ لَعَمْرَا لَأَنَّ الْإِصَافَةَ
بِهِ تَقْضِي الْمَالَكُ لَهُ دَنَا فِي الْإِقْرَارِ لَعَمْرُو . (٥) فَلَوْ كَانَ يَكُونُ بِيَدِهِ حَالًا ثُمَّ صَارَ سَهْلًا عَمَلًا

تَقْضِي إِقْرَارَهُ (٦) كَقَوْلِهِ لَزَيْدٍ عَلَى زُرْعَتِي كَذَا فَلَوْ حَذَفَ عَلَى وَعِنْدِي وَعَمْرُوهَا
لَمْ يَكُنْ إِقْرَارًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَدَيْهِ مَعَهَا كَهَذَا الثَّوبُ لِفُلَانٍ .

(٧) وَيَكْتَفِي بِصِيغَةِ الْإِقْرَارِ : أَخَذْتُهُ وَيَهْدِي هَذَا أَوْ اعْتَرَفَ زَيْدٌ أَنَّ فِي دَمَتِي عَمْرُو

أَلْفَ دِينَارٍ دِينًا لَارْمَا وَحَقًّا ثَمَانًا ، فَإِنْ كَانَ مُؤَحَّلًا كَتَبَ مُؤَحَّلًا بِي مِلْغٍ شَهْرٍ كَذَا مِنْ سَنَةِ
كَذَا يَقُومُ لَهُ ذَلِكَ عِنْدَ حَالِهِ بِأَقْرَبِ مَا ذَكَرَ ، إِقْرَارًا صَحِيحًا مُصَدَّقًا مَقْبُولًا ثُمَّ يُؤَدِّخُ .

العارية

العارية لغةً : اسمٌ لما يُعارُ ولِمَقْدَمِها^(١) ، وشرطها إباحةُ الانتفاع بما يحلُّ الانتفاعُ به مع بقاء عينه بصيغته .

أركان العارية

أركانُ العارية أربعةٌ : مُعِيرٌ ، مُسْتَعِيرٌ ، وَمُعَارٌ ، وَصِغَةٌ

شروط المعير

شروطُ المعير ثلاثةٌ : الإختيار^(٢) ، وصحةُ التشريع^(٣) ، ومساكنةُ المنفعة^(٤)

شروط المستعير

شروطُ المستعير اثنين : التعيين^(٥) ، وإطلاقُ التصرف^(٦)

شروط المعار

شروطُ المعار أربعةٌ : أن يستفيد المستعير من منفعة^(٧) ، وأن تكون

(١) فهي مشتركة بينهما (٢) فلا تصح العارية من مكره .

(٣) فلا تصح من كاتب يبر يدن سيده ومحبون وصبي إلا بإعارة هذه الخدمة نحو ماله من وانه أو لا يقصد من صاحبه أن لا يقابل بأجرة . (٤) أي منفعة المعار وإن لم يكن مالكا للمعين لأن الإعارة إنما ترد على المنفعة دون العين ، تصح من مكره لامن مستعير يبر يدن مالك لأنه غير مالك للمنفعة وإنما أيجح له الانتفاع . (٥) فلا تصح معير معين كأن قال أعرت أحدا ، وسكتوا عن اشتراط هذا ، الشرط في المعير وقصيه أنه لا يشترط ، ولو قال لاثنين ليبرني أحدا كما كذا فدفعه أحدهما له من غير لفظ صحح واستقره على الشرط الملبس .

(٦) فلا تصح لصبي ومحبون وصبيه إلا بعد وليهم إذا لم تكن العارية متعمدة كأن استعار من مستأجر ، إذ لا حصر على المحذور فيها ، بخلاف الصيغة فتحت على الأولى .

(٧) فلا تصح إعارة الحجر ارمي يد لا يقع فيه ، وأما ما يتوقع نفعه في الاستعمال كالبحش الصير ، فإن كانت امرية مصلقة أو مؤقتة فمن يمكن الانتفاع به صحت وإلا فلا .

مُأَمَّةٌ^(١) ، وَأَنْ تَكُونَ مَقْصُودَةً^(٢) ، وَأَنْ يَكُونَ الْإِنْفَاعُ بِهِ مَعَ بَقَائِهِ^(٣) .

شرط صيغة العارية

تَرْطُ صِيغَةُ الْعَارِيَّةِ : لَفْظٌ يُشِيرُ بِالْإِذْنِ فِي الْإِنْفَاعِ^(١) ، أَوْ بِطَلَبِهِ^(٢) مَعَ لَفْظِ الْآخِرِ أَوْ فِعْلِهِ^(٣) .

صورة العارية^(٤)

صُورَةُ الْعَارِيَّةِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو : قَرْنُكَ هَذَا الثَّوْبَ لِتَبْنَسَهُ فَيَقُولَ عَمْرٍو : قَبِلْتُ أَوْ يَقْبِضُ .

-
- (١) فلا تصح عبارة التقدير للترين أو الصرب على طبعهما لأنها مفعلة صيغة قلة تقصد ومعظم النعمة في الاتفاق . (٢) فلا تصح عبارة ما يفتتح به اجتماعاً محرماً كآلات للآلهي الجاهلي . إلا أن صرح بالترين أو للصرب على طبعهما أو بوى ذلك بحيث لا اتحادها بمصدرها وإن ضعفت . (٣) فلا تصح عبارة الشمعة للوقوف والمطعموم لأكله والصابون للصل ، لأن الاجتماع بذلك يحصل بذهاب عينه (٤) كأمرتك . (٥) كأعزى . (٦) ولو تراخى (٧) وبكتب في صيغة العارية : الحمد لله ، أعاز ريد عمراً ثوماً قطياً وهو ملحمة طوله سعة أذرع وعرضه أربعة أذرع رفيع لغرب صديق النسيج ويصفه بما يليق به وصدقته على ذلك تصديقاً شرعياً وأقر بأنه في يده على وجه الإدارة عارية صحيحة شرعية مقبوضة بيد السائر يادن المالك وأذن في الاتماع بها مع الحفظ والعناية ثم يؤرخ . (وصورة دعوى العارية) أن يقول ريد : أدعى أن عمراً هذا أو أمثال إن كان غائباً وقت يده على ثوب قطي لي على سبيل العارية ، هو ملحمة طوله سعة أذرع وعرضه أربعة أذرع ويستغنى في وصفه : يفرمه رده إلى وأما مطالب له رده . وإن كان غائباً قال : ولي بية تشهد بذلك أسألك سماعها والحكم بحرجها

الغصب

الغَصْبُ لَمَةٌ : أَخَذَ الشَّيْءَ طَمَعًا^(١) ، وَشَرْعًا . اسْتَيْلَاءً^(٢) عَلَى حَقِّ الْغَيْرِ^(٣) بغيرِ حَقِّ^(٤) .

صورة الغصب^(٥)

صُورَةُ الْغَصْبِ : أَنْ يَرْكَبَ زَيْدٌ ذَابَّةَ عَمْرٍو بِغَيْرِ إِذْنِهِ .

(١) راد بهمهم جهاراً ؛ لإخراج السرقة ، ودخل في الشيء الاختصاص والسالك
(٢) ويرجع في الاستيلاء للمرف ، قد عد استيلاء ، كان غصباً ، وبالأول وهذا في المصدر ،
أما في القول فلا بد من نقله إلا الفرائش والدابة فلا يشترط نقلهما
(٣) ولو مسعة كإقامة من قعد مسجد أو سوق وإن لم يستول على محله فإنه أحق به ،
بل إن فارق ، لعدم كإحاطة دافع وحدث ليعود لم يطل اختصاصه وإن لم يترك متاعه ، وإن فارقه
لا تعدر أو له لا ليعود بطل اختصاصه .

واعلم أن الغصب إما أن يكون فيه الصمان والإثم كما إذا استولى على من غيره المتحول
عدواناً ، أو الإثم دون الصمان كما إذا استولى على اختصاص غيره أو ماله الذي لا ينحول عدواناً ،
أو الصمان دون الإثم كما إذا استولى على مال غيره المتحول بظنه ماله ، وإما أن يمتنع فيه الصمان
والإثم كأن أخذ اختصاص غيره بظنه اختصاصه (٤) خرج به العارضة والسوم ومخوفاً ،
وراد بهمهم جهاراً لإخراج السرقة ويمتنع عنه استيلاء لأنه متى غنى القهر والغلبة .

(٥) ويكتب في صحة الغصب إذا أقر به الغاصب صيغة إقراره ويصحب المتصوب بصحة
الحكم ، وإن أنقضه أو كان باقياً ذكره وأشهد عليه .

(وصورة دعوى الغصب) أن يقول عمرو : أدعى أب رضا هذا إن كان حاضراً أو
الغائب إن كان غائباً غصباً مني جهاراً وبصحة ، ويستقصي في وصفه يلزمه رده إلى وأنا مطالب
له برده أو وليي بجهة تشهد بذلك إن كان غائباً ، ثم تلك سماعتها والحكم بموجبها

الشفعة

الشفعة ثلثة : الضم^(١) ، وشرعاً ، حق تملك قهرى يثبت للشريك^(٢)
القديم على الشريك الحادث فيما ملك بموضع^(٣) .

أركان الشفعة

أركان الشفعة ثلاثة : شفع ، ومشفوع ، ومشفوع منه

شرط الشفع

شرط الشفع : كونه شريكاً^(٤) .

شروط المشفوع

شروط المشفوع ثلاثة : أن يكون ممّا يقبل العسمة^(٥) ، وأن يكون

(١) يقال شفعه إذا حجه ، ومنيت بذلك ضم أحد النصيبين إلى الآخر .

(٢) أى مالك لرقبة لا نحو موصى له بالشفعة وموقوف عليه .

(٣) حرج به ما لو ملكها ، هبة أو إرث أو نحوهما فلا شفعة .

(٤) أى بمخاطبة الشروع لا بالحوار ، فلا شفعة جاز الفار ولو ملاصقاً .

(٥) وذلك لأن لا يطل منه المقصود منه لو قسم له ، يكون بحيث يتمتع به بعد العسمة .

إذا طلبها الشريك من أوجه للذى كان يتمتع به قبلها أحكام كبير بحيث يمكن حمله حمائين .

بجلائ ما لا يفسدها كحسام صبر لا يمكن حمله حميين فلا شفعة فيه وإن كان يمكن حمله يتبع .

مثلاً لأنه يطل منه المقصود منه لو قسم ولو كان لأحد الشريكين عشر دار صغيرة وللآخر تسعة

أعشرها ثبت للشفعة الأول إذا باع الثاني لأن المشتري لو طلب العسمة لمحاب ، ولا تثبت الثاني

إذا باع الأول لأن المشتري لو طلب العسمة لا محاب .

يَمَّا لَا يُنْقَلُ مِنَ الْأَرْضِ^(١) ، وَأَنْ يَمْلَكَ يَبُوضُ^(٢) .

شرط المشفوع منه

شَرَطُ الْمَشْفُوعِ مِنْهُ : تَأْخُرُ سَبَبُ مَلَكَه عَنْ سَبَبِ مَلَكَ الشَّفِيعِ^(٣)

صورة الشفعة^(٤)

صُورَةُ الشَّفْعَةِ : أَنْ يَكُونَ بَيْنَ رَيْدٍ وَعَمْرٍو دَارٌ فَيَبِيعُ رَيْدٌ حِصَّتَهُ

(١) بأن يكون أرض متاعها وهو ما لو سكت عنه دخل في البيع كشجر وعمر غير مؤر وساء وتواضع ، فلا شفعة في بيت على صعب ولا في شجر أمرد فالبيع ولا في النساء التي على الأرض المنكحة وهي التي يؤذن في البناء عليها موقوفة أو بموكة أجرة منكرة كل سنة في مقالة الأرض من غير تقدير مدة .

(٢) كبيع ومهر ، فلا شفعة فيها لم يملك وإن جرى سبب ملكه كاللحل قبل الفراع من العمل ولا فيما ملك بغير عوض كإرث ووصية وهاه بلا نواب . (٣) ولو باع أحد الشريكين حصته بشرط الخيار له فباع الآخر حصته في رهن أحبار مع متة فاشفعة للمشتري الأول لعدم سبب ملكه على سبب ملك الثاني لا لانه وإن تأخر عن ملكه ملك الأول لتأخر سبب ملكه عن سبب ملك الأول . (٤) ويكتب في صيغة الشفعة الحمد لله ، وبعد فقد أحد عمرو ناشعة من بكر المشتري جميع ما اشتراه وهو الصعب من الدار المعروفة المشتركة بين عمرو وبين شريكه بها وهو ريد وتملك تلك الناشعة بسرعة ، وذلك على الفور عند سماعه شراء تلك الحصة وسلم إلى المشتري مثل الثمن الذي دفعه إلى البائع ، وقص تلك الحصة لأحدوه ناشعة وصارت ملكا من أملاكه ، ولا يستحق أحد فيها حوائجهم يؤرخ .

(وصورة دعوى الشفعة) أن يقول عمرو ، أدعى أني أسحق بحق ناشعة أحد النقص الذي شراء بكر هذا وهو الصعب شائعا من دار الفلانة المشهورة من البائع للشخص ريد شريكى فيها شئ هو كذا حالا قصه البائع من هذا المشتري ، وأني شريكك للبائع المذكور في الدار المذكورة وفي حال غنى بذلك أشهدت على أني طالب لشفعة في ذلك النقص ، وأني سمعت في ذاتي إلى هذا المشتري وعليت به تسييم هذا النقص بالشفعة وقص منه الذي قصه منه البائع فامتنع ولم يرض تصد وظلما ، وأما مطانته بتقديم ذلك إلىي وليس ما يتوجه له على شراء أيها الحاكم بتسليمه إلىي في الحال وقص ما يتوجه له على من البائع .

مِنْهَا مِنْ تَكْرِ ، فَيَقُولُ تَمَرُّو لِيَسْكُرَ ، أَخَذْتُ حِصَّتَكَ بِالشُّفْعَةِ ، وَيَقْبِضُ
بِكْرِ الثَّمَنِ أَوْ يَرْصِي بِكَوْنِهِ فِي ذِمَّةِ تَمَرُّو ، أَوْ يَقْضِي لَهُ الْقَامِيَ بِالشُّفْعَةِ

القراض

القَرَضُ لُغَةً ، مُشْتَقٌّ مِنَ الْقَرْضِ ^(١) وَهُوَ الْقَطْعُ ، وَشَرْعًا ، تَوْكِيلُ
مَالِكٍ ^(٢) بِجَمَلٍ مَالِهِ ^(٣) يَتَدَاخِرُ لِيَتَجَرَّ فِيهِ ، وَلِرَبْحٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا .

أركان القراض

أَوْ كَانَ الْقَرَضُ سِتَّةَ : مَالِكٌ ، وَعَامِلٌ ، وَمَالٌ ، وَعَمَلٌ ، وَرَبْحٌ ، وَصِيفَةٌ .

شرط مالك مال القراض

شَرْطُ مَالِكِ الْقَرَضِ صِحَّةُ مُدْأَشِرَتِهِ مَا قَارَضَ فِيهِ ^(٤) .

شرط عامل القراض

مُرُوطُ عَامِلِ الْقَرَضِ ثَلَاثَةٌ : صِحَّةُ مُدْأَشِرَةِ التَّصَرُّفِ الْمَأْذُونِ فِيهِ
لِنَفْسِهِ ^(٥) ، وَتَعْيِينُهُ ^(٦) ، وَأَنْ يَسْتَقِلَّ بِالْعَمَلِ ^(٧) .

-
- (١) اشتق منه لأن المالك قطع للعامل قطعه من ماله ليتصرف فيها ، وقطعة من الربح ،
والفرس . هو القطع ، ويسمى أيضا مصارعة ومقارعة . (٢) أي أو من يقوم مقامه كالولي
(٣) أي مع جعل ، أي العهد للصاحب بجعل ، لا الجعل وحده .
(٤) كالوكيل ، فيشترط فيه ما يشترط فيه ، ويجوز أن يكون أعمى لاسمها ولا صبا
ولا عونا ، ولولمهم أن يقارض لهم من يجوز إيداع المال عنده ، وله أن يشترط له أكثر من
أجرة النخل إن لم يجد كافيا غيره . (٥) كالوكيل ، فيشترط فيه ما يشترط فيه ، فلا يجوز
أن يكون أعمى ولا سميا ولا صبا ولا عونا . (٦) فلا يصح قارضة أحدا .
(٧) فلا يصح لشرط عمل غيره معه . نعم يصح شرط إعانة مملوك للمالك له في العمل
ولا يد للمملوك لأنه مال عمل عمله تام ، لئلا .

شروط مال القراض

شُرُوطُ مَالِ الْقَرَضِ ثَلَاثَةٌ : أَنْ يَكُونَ تَقْدَاً ^(١) خَالِصاً ^(٢) ، وَأَنْ يَكُونَ مَعْمُولاً جِنْساً وَفَذْراً وَصَفَةً ^(٣) ، وَأَنْ يَكُونَ مُعَيَّناً ^(٤) بِيَدِ الْعَامِلِ ^(٥) .

شروط عمل القراض

شُرُوطُ صَحْلِ الْقَرَضِ اثْنَانِ : كَوْنُهُ بِحَازَةِ ^(٦) ، وَأَنْ لَا يُضَيِّقَهُ عَلَى الْعَامِلِ ^(٧) .

شروط ربح القراض

شُرُوطُ رِبْحِ الْقَرَضِ اثْنَانِ . كَوْنُهُ لهما ^(٨) ، وَأَنْ يُشْرَطَ لِلْعَامِلِ مِنْهُ حِزٌّ مَعْلُومٌ مِنْهُ بِالْجُزْئِيَّةِ ^(٩) .

(١) أي دراهم أو دنانير أو نحوهما ، فلا يصح على عرص ولو فلويا ونرا وحيا ومبعة .
(٢) فلا يصح على نقد معشوش ولو رانما ، قال م ر : إلا إن كان عشه مسهلكا ، قال ع ش : وهو ما لا يتميز فيه النحاس من الفضة مثلا كالقروش المتعامل بها الآن فمحوز عليها ، واعتمد في التهمة عدم الحوار مطلقا .

(٣) ولو كان محمولا لا حيدا أو قدرا أو صفة لم يصح . (٤) فلا يصح على إحدى الصورتين ولو مساويتين إلا إن عني إحداهما في المجلس ، وكذلك لو كان على مقدار معلوم في دمه المالك ثم عني في المجلس كأن قال : قارصتك على مائة ريال في دمتي ثم عيبت في المجلس لأعلى سمعة ودين في دمة العامل أو غيره . (٥) فلا يصح القراض بشرط كوني المال بعد غير العامل كالمالك لوقي منه ثمن ما اشتراه العامل لأنه قد لا يجدد عند الحاجة .

(٦) فلا يصح على شراء رة مطعنه ومخره أو عرس مسجده وبيعها لأنها أحمل لا عني بحازة ، ولو فعل ذلك من غير شرط لم يفسد القراض وأخرجه على ذلك إن أدن له .

(٧) فلا يصح على شراء متاع معين أو نوع نادر أو معاملة شخص معين ولا إن أمت ؛ ويصح بشرط النسخ في سوق معين لا حدوث معين . (٨) فلا يصح على أن الربح كله لأحدهما كأن قال : وبي كل الربح أو واث كل الربح ولا على أن لغيرهما ماله شيئا إلا إن كان

علاه لأحدهما لأن للشرط له راجح ماله . (٩) كحصه أو ثلثه ، فلا يصح بشرط ربح صعب معين له أو بشرط قدر معين كقدر .

شرط صيغة القراض

شَرَطُ صِيغَةِ الْقَرَاظِ ، شَرَطُ صِيغَةِ الْبَيْعِ ^(١)

صورة القراض ^(٢)

صُورَةُ الْقَرَاظِ : أَنْ يَقُولَ رَيِّدُ لَعْمَرِيَّةٍ : قَارَضْتُكَ فِي هَذِهِ أَلْفَ دِينَارٍ
عَلَى أَنْ الرَّبِيحَ يَتَنَا ، فَيَقُولَ لَعْمَرِيَّةٌ : قَبِلْتُ .

(١) لأن كلا منهما عقد معاوضة

(٢) ويكتب في صيغة القراض : الحمد لله ، وجاء بعد قص محرو من ريد من الذهب
المسكوك الخالص ما ملئه ألف دينار وصار ذلك عنده على سبب القراض الخائر بين المسلمين
شرعا وأدى رب المال أن يشتري به ما أحب من سائر الذهب من أصناف الصنائع على اختلاف
أنواعها ويسافر به حيث شاء في الطريق ، والأمور ، وعمره عند وماله ويسع ذلك مما يراه
من نقد أو سيرة ويحوص شئ ما أراد من أنواع التاجر ويدبر المال بيده على ذلك حالا بعد حال
وعلا بعد قبل ، فلهما أفاده الله من ربح أو فائدة بعد تميز رأس المال والؤن المضرة وحق الله
بعالى كان مقبوما بينهما ، ثوب المال النصف ، وللعامل حق عمله والنصف الآخر ، تعاقد على
ذلك معاودة بمحبة شرعية بالإيجاب والقبول ، وعلى هذا للعامل أداء الأمانة وتجنب الحياة
وتقوى الله تعالى في السر والعلانية وحفظ هذا المال على عادة أمثاله .

(وصورة دعوى القراض) أن يقول : أدعى أني قارضت عمرا إن ادعى المالك وهو ريد
ها ، أو قارض ريد إن ادعى لهمل وهو محرو ها - على ألف دينار من الذهب الخالص
المسكوك وقصه من وصار عنده إن ادعى المالك أو قصته منه إن ادعى لهمل على سبيل
القراض على أن له إن ادعى المالك ، أو على أن لي إن ادعى لهمل - نصف الربح بعد إخراج
الؤن وأدنت له أو أدنى لي أن أخر فما شئت وحيث شئت ، أو في السرع الفلاني أو في البلد
الفلاني على حسب ما حرت به المعاملة ، ثم يقول للمالك إن كان هو المدعى ، وأنا مطالب له رده
إلى فمه أيها الحاكم بذلك ، أو يقول لهمل إن كان هو المدعى وأنا مطالب له محصى في الربح
فمه أيها الحاكم بتسليمها إلى ، أو وقد تدف مال المدكور عمدي بغير تنصير مني .

المساقاة

المساقاة لغة : مأخوذة من السقي ، وشرعاً : ممانلة الشخص غيره على شجر مخصوص ليتعهده بسقي وغيره ، والثمره لهما بصيغته

أركان المساقاة

أركان المساقاة ستة : مالك ، وعامل ، وعمل ، وثمره ، وصيغة ، ومؤبد للعمل .

شرط المالك والعامل في المساقاة

شرط المالك والعامل في المساقاة ، شرطهما في القراض^(١) .

شروط عمل المساقاة

شروط عمل المساقاة اثنان : أن لا يشترط على العاقد مالئس عليه^(٢) ، وأن يقدر زمن معلوم^(٣) يثمر فيه الشجر غالباً .

شروط الثمرة

شروط الثمرة اثنان : كونها للمأقدين^(٤) ، وكونها متقومة بالجرئية^(٥)

(١) إلا أنه لا يجوز أن يكون للمالك أعمى ، لأن العقد عليه مشاهد وهو لا يراه ، وإذا العامل فإن كانت المساقاة على عبه فبذلك ، ولا حار كونه أعمى .

(٢) هو شرط ذلك كأن شرط على العامل أن يبني جدار الحديدية ، أو على المالك تنقية الهرم لم يصح العقد . (٣) كسنة أو أكثر ، ولا يصح مؤبد ولا مطلق ولا مؤقتة بإدراك

التمر للأهل بوقته ، ولا مؤقتة رغم لا يثمر فيه الشجر غالباً لحلول المساقاة عن العوض .

(٤) فلا يجوز شرط بعضها لغيرهما ولا شرط كله للمالك

(٥) كرسع وثمن ، بخلاف ما لو كان معلوماً بغير الجرئية كقطار أو قطارين

شرط صيغة المساقاة

شرط صيغة المساقاة ، شرط صيغة البيع إلا عديم التأقيد .

شروط مورد المساقاة

شروط مورد المساقاة ستة : ١ أن يكون نخلاً أو عيناً^(١) ، وأن يكون مغروساً^(٢) ، وأن يكون مبيعاً^(٣) ، وأن يكون مرنثاً^(٤) ، وأن يكون بيد العامل^(٥) ، وأن لا يندو صلاح ثمره^(٦)

(١) فلا تصح المساقاة على غيرهما استقلالاً كنبين وتناح وبطيخ وصور لأن النبتين والتناح ونحوهما يعمو غير متعهد ولأن ما لا يثمر كالصور الذكر لا عوض فيه ، وهذه المسألة إحدى المائتين الأربع التي يخالف فيها التحلل والمب سائر الأشجار . ثانياً الخرس . رابعاً سع العرانا . (٢) فلا تصح المساقاة على غير مغروس كودى ليعرسه ويتعهد وتكون الثمرة أو الشجرة وتسمى الممارسة أي بها كما لو سعه بدر أو برعه ، ولأن الفرس ليس من عمل المساقاة فمضاه له بسعه وهذا هو مستند الذهب . وعن صاحب التقریب وجه أنه يصح الممارسة كما قيل به في الممارسة ، وإلحاق ذلك بالممارسة يقتضي أن من حوّر الممارسة والمخارة حوّرهما لأنه إن كان الودي من المالك فكالمزارعة أو من العامل فكالمخارة ، والحاجة إلى الممارسة أكثر . قال علي بإيراد وهو الأصح للناس ولقد درج عليه علماء جهة الشجر وحصر موت وغيرهم من غير مكبراه . قال ماضي وهو عمل أهل المدينة وقد عمل به من لا يشك في صبه وعمله وهو المعنى به والأصابع للناس بحسب ما شرطوه وتراصوا به مما لا يخالف للذهب اهـ .

(٣) فلا تصح على مسموم كأحد الدسائين ، ولا يكفي التعيين في الخمس بل لابد منه في القدر . (٤) فلا تصح على غير مرنث ، ولو كان المالك نعمي وكل من يعفده ، وفارق صحة شركته لأنها توكيل . (٥) فلا تصح على شجر يكون تحت يد غير العامل كأن يحمل بيده ويد المالك . (٦) فلا تصح على ما يدا صلاح ثمره لقوات معظم الأعمال وما لم يد صلاحه تاجراً ما يدا صلاحه مستقل في الجسع إن اتحد النبت والجسع والقدر والحل

صورة المساقاة^(١)

صُورَةُ الْمُسَاقَاةِ : أَنَّهُ يَقُولُ رَبُّهُ لِعَمْرٍو : سَأَقِيتُكَ عَلَى هَذَا النَّحْلِ سَنَةً
لِتَتَمَهَّدَهُ يَنْصِفَ الثَّمَرَ ، فَيَقُولُ عَمْرٍو : قَبِلْتُ .

الإجارة

الْإِجَارَةُ كُفَّةٌ : ائْتَمَّ لِلْأَجْرَةِ ، وَتَشْرَعًا : عَقْدٌ عَلَى مَنَفَعَةٍ^(٢) مَعْلُومَةٍ ،
مَقْصُودَةٍ قَابِلَةٍ لِلْبَذْلِ وَالْإِبَاحَةِ بِمَوْضِعٍ مَعْلُومٍ .

(١) ويكتب في صيغة المساقاة : الحمد لله ، وبعد فقد ساقى ربى عمرا على النحل المعروف
بكذا مساقاة شرعية مدة سنة كاملة أو لها شهر كذا بمساحة الثمرة وعيه لإصلاح ثمر النحل
المدكور وتلقيحه وثقبه بهره وإصلاح الأحاجين وتحمية الحشيش وحفظ ثمر وحداده وعفيمه
يعمل ذلك نفسه أو سائمه .

(ويكتب في صيغة المعارب) وتسمى المخالعة والمداخلة : الحمد لله ، وبعد فقد
اتفق ربى وعمرو على أن يعمرو للنكاح أو الأرض العلقى ثم يحدده ثمانية جهره بمشاه
من أنواع النحل ، وعلى عمرو المقلع والمؤن والسقي والتسمية إلى التمثيق يعرف الجهة وذلك على
لمساحة ، تمارسا على ذلك معارسة صحيحة شرعية ثم يؤرخ

(وصورة دعوى المساقاة) أن قول عمرو : أئتمنى أن يزيد هذا أو العاشر ساقا على
أبستان العلقى بجميع ما فيه من النحل على اختلاف أنواعها على أن على سبها وتجهدها وتسوية
أنهارها وإصلاح جهرها وسوائها وتلقيحها وحفظ ثمرها وحداده . وعبره بما فيه صلاحها . وإلى
في مقابلة عمل ذلك الثلث من الثمرة الحاصلة لهم ، وأما مطالب له عما شرطى من الثمر وقد امتنع
من ذلك فمره ثم الحاكم بتسليمه إلى (٢) منه يعلم أن مورد الإجارة المنفعة سواء كانت
واردة على اثنين أو على النمة ، وخرج معلومة الحاملة لأن النعمة فيها مجهولة ، وعقدودة استئجار
تفاحه لشمها لأنها ماهرة لا تقصد ، وكذا استئجار بيع الحكمة لا تعب ، وقابلة للبدن مفعلة لصنع
فالعقد عليها لا يسمى إجارة بل يسمى كاحا ، وبالإضافة إجارة الخوازي للوطء لأنها ليست
مساحة بل هي حرام ، وموضع الإجارة فإنها عند على مفعلة محذرة ، ومعلوم عوض المساقاة فيه
مجهول إذ لا يعلم أنه مطار مثلا وإن كان لابد أن يكون معلوما بالحرارة

أركان الإجارة

أركان الإجارة أربعة صيغة ، وأجرة ، ومنفعة ، وعائد .

شرط صيغة الإجارة

شرط صيغة الإجارة ، شرط صيغة البيع إلا عدم التأقيت

شروط الأجرة

شروط الأجرة : رؤيتها إن كانت معينة ، وكونها معلومة جنساً وقدرًا وصية إن لم تكن كذلك^(١) ، وكونها حالة^(٢) مستقلة في المجلس في إجارة الذمة^(٣) .

شروط المنفعة

شروط المنفعة خمسة : كونها متقومة^(٤) ، وكونها معلومة^(٥) ، وكونها

(١) فلا تصح إجارة دار أو دابة بعمارة وعلف للبهمن في ذلك فتصير الأجرة مجهولة ، فإن ذكر قدرًا معلومًا كخبرة دراهم وأدى له خارج العقد في صرعه في العمارة أو العلف صح
(٢) كمراس مال السلم ، لأن إجارة الذمة سلم في المبيع ، فلا يجوز فيها تأخير الأجرة ولا تأجيلها ولا الاستبدال بها ولا الحوالة بها ولا عليها ولا الإبراء بها .

(٣) أما إجارة العين فلا اشترط في صحتها تسليم الأجرة في المجلس معينة كانت الأجرة أو في الذمة ، وتصح الحوالة بها وعليها والاستبدال عنها ، (٤) أي لها قيمة ، فلا يصح استئجار شخص لما لا يثبت ككلمة بيع وإن ردت السلطة ، ولا على إقامة الصلاة إلا إذا تلاذبان . (٥) أي عا وقدرًا وقيمة ، والمراد علم عملها ، فلا يصح ، كإجراء مجهول كأحد العبد وكثوب

مَقْدُورَةٌ الذَّنْبُ^(١) ، وَكَوْنُهَا وَاقِعَةً لِمُسْتَأْجِرٍ^(٢) ، وَكَوْنُهَا غَيْرَ مُتَضَمِّنَةٍ
إِسْتِيفَاءٍ عَيْنٍ قَصْدًا^(٣) .

شرط عاقد الإجارة

شَرَطُ عَاقِدِ الْإِجَارَةِ مِنْ مُوَجِّرٍ وَمُسْتَأْجِرٍ ، شَرَطُ عَاقِدِ الْبَيْعِ مِنْ بَائِعٍ
وَمُسْتَشْتَرٍ ، يَسُوَّى إِسْلَامُ الْمُسْتَأْجِرِ لِلْمُسْتَأْجِرِ^(٤) .

صورة إجارة العين^(٥)

صُورَةُ إِجَارَةِ الْعَيْنِ : أَنْ يَقُولَ رَبُّدٌ لِعَمْرٍو : آجَرْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ سَنَةً
لِتَسْكُنَهَا بِمِائَةِ دِينَارٍ ، فَيَقُولَ عَمْرٍو : قَبِلْتُ .

(١) أى حيا وشرعا ، فلا يصح كترأى آبق ومحبوب ولا حائض مسلمة لخدمة مسجدة .
(٢) فلا يصح الاستئجار لسادة محب مهابية وم قبل النجابة كالمملوكات وهناتر ، لأن
المسعة لم تقع في ذلك للمستأجر بل للأجير ، ولا يستحق الأخير شيئا وإن عمل طامعا ، فهو لهم ؛
كل ما لا يصح الاستئجار له لا أحرة أهله وإن عمل طامعا ؛ أما ما تفعل النجابة كالخج والعمرة
والزكاة والكفارة فيصح الاستئجار لها (٣) فلا يصح استئجار بيتان لغيره ، لأن
الأعيان لا تملك ، فقد الإجارة قصدا خلافا لها كما في الاستئجار بالأرض ما وإن المال يقع ناعا
(٤) أى فإنه لا يشترط سواء كانت إجارة عين أو دمة وإن كانت إجارة العين مكروهه
دون إجارة النعمة ، وكل مسلم المصحب وآله الحارب .

(٥) ويكتب في صيغة الإجارة : آجَرْتُكَ اسْتَأْجِرَ عَمْرٍو مِنْ رَبِّهِ دَارَهُ لِلْعُرُوفَةِ الْحَاذِلَةِ لَهَا
شَرْقًا خِ كَامِلَةٍ لِلْكُفَى اسْتَأْجَرَهَا مِنْ حَيْثُ اسْتَقْدَفَتْهَا شَهْرَ كَلْبٍ مِنْ سَنَةِ كَلْبٍ ، بِأَحْرَةِ مَعْلُومَةٍ
قَدَرِهَا مِائَةُ دِينَارٍ وَمَقْضٍ لِلْمُسْتَأْجِرِ الْعَيْنِ الْمُسْتَأْجَرَةِ وَقَصِ الْمَالِكِ الْأَحْرَةَ إِجَارَةً مَحْبُوجَةً شَرْعِيَةً ،
وإن كانت الإجارة لأصح والعمرة كتب الحمد لله أحر فلان نفسه لفلان الوصى الشرعى عن
فلان النوى إلى رحمة الله تعالى على أن يعرج نفسه عن فلان المذكور رحمة الإسلام الواحدة عليه
شرعا على أن تنوحه إلى مكة المشرفة قاصدا إلى الطح والعمرة مع حروح الناس يحرم من البقعات
الدى يح الإحرام منه محجة مفردة كاملة بأركانها وواجباتها وشروطها وسببها ، ثم ينصرف
عنه عمره من مقامها الشرعى مكمل الشروط على الأوضاع للمرة وتكون تلك الأعمال

صورة إجارة الذمة

صورة إجارة الذمة : أن يقول رند لعمر : ألزمت ذمتك تحمل هذا الرأى نل كذا بهذا الدينار ، فيقول عمر : قبلت .

إحياء الموات

إحياء الموات الذى يترب عليه ملكه^(١) : أن يهب كل شئ منه لما يقصد منه عاب^(٢) .

الموات الذى يملك بالإحياء

الموات الذى يملك بالإحياء أرض لم تعمر في الإسلام^(٣) ، ولم تكن خريم عامر^(٤)

والأقول من تلبية وغيرها ووقوف وغيره عن المتوفى والأحر والثواب ، وموقع منه خل وحسب اسمه دم كان ذلك منعك بمال استأجر إجارة صحيحة شرعية ، أجرة معينة قدرها كذا مقومة أو مؤجلة إلى وقت كذا ثم يذرع .

(و صورة دعوى الإجارة) أن يقول عمرو : أدعى أبى استأجرت من ريد هذا داره المعروفة الخاذه شرفا الخ للاستماع بها فى السكنى وأنا مطالب له بتسليم ذلك الواجب عليه وهو يمنع ثمره أنها احكامك بذلك . وإب ادعى للوخر وهو ريد هنا قال : أدعى أبى أحرث عمرا هذا دارى المعروفة الخاذه شرفا الخ ثمانية دينار مدة سنة للسكنى وأنا مطالب له بالأجرة المذكورة وهو يمنع من التسليم الواجب عليه ثمره أنها احكامك بذلك (١) وتلك رقبة الموات أيضا بإقطاع الإمام إليه عليك وقته يملكه المقطع محرر الإقطاع .

(٢) فيخبر فى البرعة جمع التراب ويحرق حونها وآسوتها وحرقها إن لم تزرع إلا ، وتهب ماء له يحرق بها إن لم يكفها مطر معتاد ، وفى الدستان التحويط ولو جمع التراب حول أرضه بحسب العادة وهيئة ماء له بحسب العادة والفرس لقع اسم ابستان عليه ، وفى المسكن ما ذكر فى تصور الإحياء . (٣) بأن لم تعمر قط أو عمرت جهلية ولو لم يعرف هل هى جاهلية أو إسلامية فقال الرمل ووالله لا يدخلها الإحياء . وقال ابن حجر فكالوات . (٤) وهو ما يحتاج إليه تمام الانتفاع بالعامر ، فالحرث للدار المحر والفناء ومطرح الرماد والسكسة ، ولا حرث لدار مجموعة بدور أحيت كلها معا إلا المحرم المشترك .

صورة إحياء الموات^(١)

صُورَةُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ أَنْ يَتَّخِذَ زَيْدٌ إِلَى بُقْعَةٍ مِنَ الْمَوَاتِ لِيَجْعَلَهَا مَسْكَنًا فَيُحْطِطَ بِهَا بِسَاءٍ ، وَيَنْصِبَ عَلَيْهَا بَابًا وَيُسْقِفَ بَعْضَهَا .

الوقف

الوقفُ لُغَةً : الْحَبْسُ ، وَشَرْعًا : حَبْسٌ مُعَيَّنٌ^(٢) مَمْلُوكٌ^(٣) قَائِلٌ لِلنَّقْلِ^(٤) يُمَكِّنُ الْإِثْقَاعُ بِهِ^(٥) مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ^(٦) يَقْطَعُ النَّصْرَفُ فِي رَفْعِهِ^(٧) عَلَى نَصْرَفٍ مُبَاحٍ^(٨) مُتَّجِدٍ^(٩) .

أركان الوقف

أَرْكَانُ الْوَقْفِ أَرْبَعَةٌ : وَاقِفٌ ، وَمَوْقُوفٌ عَلَيْهِ ، وَمَوْقُوفٌ ، وَصِيفَةٌ .

-
- (١) ويكتب في صيغة الإقطاع : الحمد لله ، وبعد فقد أقطع وإلى الأبد جعل ولايته الحاكم فلان فلا جميع الأوص الفلاية الموات الحرة التي لم يسبق عليها أمر ملك لأحد ، بعدها شرقا الخ إقطاعا صحيحا شرعيا لجميع حقوقها الدالة بها والخارعة عنها ثم يؤرخ
- (٢) خرج به ما في الدعة واسم كأحد عنده (٣) أي للواقف ، فلا يصح وقف حكمتي (٤) خرج به المستولدة والذكات كتابية صحيحة ، لأنها لا يقبلان النقل
- (٥) أي ولو مالا كعبد وحش صغير ، وخرج به ما لا يمكن الانتفاع به كالحمار الزم الذي لا يرحى رؤه . (٦) أي ولو مدة قصيرة أقلها زمن يقابل بأجره لو أوفر ، وخرج به ما لا ينتفع به إلا بدخايب عينه كخدمة للوقوف وطعام الأكل ودرهمان منطوق للنعم ، فلا يصح وقف شيء منه (٧) متعلق بحبس ، والمراد بالقطع اسع والناء للتصوير . أي إن أحسن مصوّر يقطع النصرف . (٨) خرج به الحرام . (٩) أي في الحال ، فلا يصح اوقف على من سيولد للواقف ثم على العمراء ، ويسمى هذا منقطع الأول

شروط الواقف

شروط الواقف اثنان : الاختيار^(١) وأهلية التبرع في الحياة^(٢) .

شروط الموقوف عليه

شروط الموقوف عليه اثنان : أن لا يكون متعينة^(٣) ، وإمكان تملكه^(٤) إن كان مبيعاً

شروط الموقوف

شروط الموقوف ثمانية : كونه حياً ، وكونه متعينة ، وكونها مملوكة^(٥) ، وكونها قابلة للنقل ، وكونها نافعة ، وكون نفعها لا يذهب حينها ، وكونه مباحاً^(٦) ، وكونه مقصوداً^(٧) .

(١) فلا يصح الوقف من السكران غير حق ، أما بحق كأن نذر وقف شيء من أمواله وامتنع من وقفه بعد النذر فما كرهه عليه الحاكم فيصح وقفه حينئذ ، فإن امتنع من ذلك وقفه الحاكم على ما يرى فيه المصلحة .

(٢) فلا يصح من محجور عليه بفسده ، وإعانت وصيته ولو وقف داره لارتفاع الحجر عنه بموته (٣) جهة كان أو معبداً ، ولا يصح الوقف على عمارة كعبه للتعبد أو خادم كعبته للتعبد ، وصح على فقراء وأعمام ، وهم من يحرم عليهم الزكاة وإن لم تظهر فيهم قرعة .

(٤) أي للموقوف من الواقف في حال الوقف عنه ، فلا يصح وقف عبد مسلم ونحو مصحبه على كافر ، ولا يصح الوقف على حيي بدم صحة تملكه سواء كان مقصوداً أم بامتناع لو كان له أولاد وله حين لم يدخل ، نعم إن انفصل دخل معهم إلا إن مسمى الواقف الموجودين أو ذكر عددهم فلا يدخل ، ولا على ميت ، ولا على عبد لنفسه ولا على نفسه ولا على سبيعة مملوكة إلا إن قصد مالكها . (٥) نعم يصح وقف الإمام أرامى بيت المال على جهة ومعين

شرط ظهور المصلحة في ذلك ، إذ تصرفه في ذلك متوطئ بكونه النبي .

(٦) فلا يصح وقف آفة اللهو . (٧) فلو وقف درهما للزينة لم يصح لأن الزينة غير مقصودة وكذا لا يصح وقف دراهم للتعبد بها وحرف ربحها للفقراء وكذا الوصية بها لذلك

شروط صيغة الوقف

شُرُوطُ صِيْغَةِ الْوَقْفِ خَمْسَةٌ : لَفْظُ يُتَمَرُّ بِالْمُرَادِ (١) ، وَالتَّائِيْدُ (٢) ،
وَالْتَّجِيزُ (٣) ، وَبَيَانُ الْمَصْرُفِ (٤) ، وَالْإِلْزَامُ (٥) .

صورة الوقف (٦)

سُورَةُ الْوَقْفِ : أَنْ يَقُولَ رِبْدٌ وَقَفْتُ هَذِهِ الدَّارَ عَلَى الْفُقَرَاءِ

(١) كَوَفَّيْتُ وَحَسَبْتُ وَسَبَّحْتُ وَصَدَقْتُ كَذَا عَلَى كَذَا ، مَدْفَعَةٌ مَحْرُومَةٌ أَوْ مُؤَدَّةٌ ،
وَلَا يَسْتَرْطِ قَبُولُ الْوَقُوفِ عَلَيْهِ حِمَّةٌ كَانَ أَوْ مِمَّا عِنْدَ ابْنِ حَجَرٍ وَغَيْرِهِ . وَقَالَ الرَّمْلِيُّ وَغَيْرُهُ
يَشْتَرِطُ قَبُولَ الْوَقُوفِ عَلَيْهِ الْمَبْنَى فَوْرًا لَا غَيْرَهُ . (٢) مَا لَا يُؤْتَى ، فَوَقَالَ ، وَقَفْتُ
كَذَا عَلَى الْفُقَرَاءِ سَبْعَ مَرَّاتٍ ، وَهَذَا لَا يَصْلُحُ التَّحْرِيرُ ، أَمَّا هُوَ كَالْمَسْجِدِ وَالرِّبَاطِ فَيَصِحُّ
مُؤَدَّةً وَمَا هُوَ الشَّرْطُ (٣) أَيْ عَدَمُ التَّعَلُّقِ ، فَوَقَالَ إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَقَدْ وَقَفْتُ
كَذَا عَلَى الْفُقَرَاءِ لَمْ يَصَحِّ ، وَهَذَا أَيْضًا لَا يَصْلُحُ التَّحْرِيرُ ، فَوَقَالَ إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَقَدْ
حَضَبْتُ هَذَا الْمَكَانَ مَسْحَدًا صَحَّ وَلَا يَعْبُرُ مَسْجِدًا إِلَّا إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ ، وَقِيْلَ لَمْ يَلْقَهُ بِالْمَوْتِ فَوَقَفْتُ
قَالَ وَقَفْتُ كَذَا بَعْدَ مَوْتِي عَلَى الْفُقَرَاءِ صَحَّ وَكَانَ وَقَفَّاهُ حِكْمُ الْوَصِيَّةِ فَيَصِحُّ الرَّجُوعُ عَنْهُ ،
وَلَوْ عَزَّ الْوَقْفُ وَعَلَّقَ الْإِعْطَاءَ بِالْمَوْتِ حَازَ (٤) فَوَقَالَ وَقَفْتُ كَذَا لَمْ يَصَحِّ وَإِنْ قَالَ
فَلَهُ عِنْدَ ابْنِ حَجَرٍ وَالرَّمْلِيِّ ، خِلَافًا لِأَبِي حَرَمَةَ الْعَائِلِ مَصْدَقُهُ حَيْثُ وَأَنَّهُ يَصْرِفُ فِي وَجْهِهِ الْقَرَبِ ،
وَلَوْ قَالَ أَوْصَيْتُ بِثَلَاثِ مَائِ صَحَّ تَعْدَادًا وَصَرَفًا لِلْفُقَرَاءِ (٥) فَلَا يَصِحُّ تَشْرِيطُ الْحَيَاةِ فِي
إِقْبَاءِ الْوَقْفِ وَالرَّجُوعُ فِيهِ بِسَبْعٍ أَوْ غَيْرِهِ وَلَا بِشَرْطِ تَعْيِيرِ شَيْءٍ مِنْ شَرْطِهِ كَأَنْ يَدْخُلَ مِنْ شَاءَ
وَيَخْرُجَ مِنْ شَاءَ (٦) وَيَكْتَبُ فِي صِيْغَةِ الْوَقْفِ الْحَدِّثُ ، وَبَعْدَ تَقْدِمْ وَتَعَبُّ وَحَسْبُ رِبْدٍ
دَرَّةٍ أَوْ رُوْفَةٍ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَقِيْلَ مَحْجُومٌ مُؤَدَّةً لَا يَصِحُّ وَلَا يَوْهَبُ وَلَا يَمْلِكُ وَلَا يَنْقُلُ وَلَا يَبْدُلُ
وَقِيْلَ مَحْجُومٌ شَرْعِيًّا حَاصِلًا لِلشَّرْطِ الْمُحْتَرَمَةِ وَحَدِّثُ الْمَطَرِ لِنَفْسِهِ ثُمَّ مِنْ مَدَّةٍ لِلْأَرْشَدِ مِنْ أَوْلَادِهِ
ثُمَّ أَوْلَادُهُمْ وَهَكَذَا أَمَّا مَا تَتْلُوهُ ثُمَّ يُوْرِخُ .

الهبة

الْهَبَةُ كُفَّةٌ : مَأْخُوذَةٌ مِنْ هَبَّ هَبْتُ مَعْطَيْتُ (١) ، وَشَرَعًا : تَمْلِيكَ (٢)
تَطَوُّعٌ (٣) فِي الْحَيَاةِ (٤)

أركان الهبة

أَرْكَانُ الْهَبَةِ أَرْبَعَةٌ : وَاهِبٌ ، وَمَوْهُوبٌ لَهُ ، وَمَوْهُوبٌ ، وَصِيعة (٥) .

شروط لواهب

شُرُوطُ الْوَاهِبِ أَرْبَعٌ : الْمَلِكُ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا (٦) ، وَإِطْلَاقُ التَّصَرُّفِ
فِي مَالِهِ (٧) .

شروط الموهوب له

شُرُوطُ الْمَوْهُوبِ لَهُ : أَهْلِيَّةٌ ، مِلْكٌ مَا يُوهَبُ لَهُ (٨) .

-
- (١) وَاحِدَةُ الْأَحْدَمَةِ أَهْبَاتُهَا مِنْ يَدِ الْوَاهِبِ إِلَى يَدِ الْمَوْهُوبِ لَهُ .
(٢) وَلَا تَدْخُلُ الصِّيَاقَةُ لِأَنَّهَا بِإِجَادَةٍ ، أَلَيْسَ بِمِلْكٍ الْمَلِكِ الصَّبُّ مَا أَكَلَهُ تَوْصِيَةً فِي يَدِ مَلِكٍ
مَرَاغِي عَمَى أَنَّهُ إِنْ أَرَادَ أَنْ يَنْتَقِلَ مِنْهُ إِلَى أَيْ لَمْ يَسْتَقِرْ فِي مِلْكِهِ ، وَإِنْ أُخْرِجَ تَبَيَّنَ أَنَّهُ بَقِيَ عَلَى مِلْكِ
صَاحِبِهِ وَلَا يَدْخُلُ الْوَقْتُ وَالْعَارِيَّةُ لِأَنَّهَا بِإِجَادَةٍ (٣) خَرَجَ بِهِ غَيْرُهُ كَالْبَيْعِ وَالزَّكَاةِ
وَالدَّرِّ وَالْكَفَّارَةِ (٤) خَرَجَ بِهِ تَوْصِيَةً ، لِأَنَّ الْمَلِكَ فِيهَا إِعَادَ يَمُّ بِالْقَوْلِ وَهُوَ
عِنْدَ الْمَوْتِ . (٥) أَيْ بِإِجَابَةِ رِغْبَتِهِ ، فَلَوْ جَهِدَ بِنَتِهِ وَوَصَّيْهِ بِأَمْتِهِ أَوْ أُنْثَى لَصَحَّ
حَالًا أَوْ حَرِيرًا أَوْ رِيٍّ رَوْحَتُهُ لَمْ يَرْجُلْ عَنْ مِلْكِهِ بِمَجْرَدِ ذَلِكَ ، فَيَصْدُقُ هُوَ وَوَارِثُهُ عِنْدَ
الْإِخْتِلَافِ بِالْبَيْعِ أَنَّهُ لَمْ يَخْصُصْ مِنْهُ تَمْلِكُ كَسَدَرِ وَهْبَةٍ ، بَلْ كَانَ بِإِجَابَتِهِ هُوَ عَلَى الْبَيْعِ وَوَارِثُهُ عَلَى
بَقِي الْعِلْمِ ، نَعَمْ لَوْ بَعَثَ بِنَتَهُ وَجَهِارَهَا إِلَى دَارِ زَوْجِ وَقَالَ هَذَا جَهِارٌ «إِنْ كَانَ مِلْكُهَا مُوَاحِدَةً
لَهُ بِإِقْرَارِهِ لَا إِنْ كَانَ جَهِارَتِ بِنَتِهِ هَذَا» . (٦) فَتَصَحُّ هَبَةُ هُوَ الْمَوْهُوبِ مِنَ الْأَصْحَابَةِ الْوَاحِدَةِ
الْخَارِجَةِ عَنْ مِلْكِهِ بِالْدَّرِّ لِكَوْنِهِ لَهَا بِنْتُهَا تَوْصِيَةً وَهْبَةً حَقٌّ أَنْتَحَرَ وَهْبَةً لِلْمَصْرَةِ لِيَلْبِهَا
لَصْرَتَهَا . (٧) فَلَا تَصَحُّ مِنَ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ وَلَا مِنْ وَلِيِّهِ فِي مَالٍ مَحْجُورٍ وَلَا مِنْ مَكَاثِبِ
سِرِّ إِنْ سَبَّحَ . (٨) وَيَقْبَلُ لِنَبِيِّ الْمَلِكِ وَلِيَّهُ ، فَلَا تَصَحُّ لِلْحَدِّ وَلَا لِلْهَبَةِ

شروط الموهوب

شُرُوطُ الْمَوْهُوبِ خَمْسَةٌ : أَنْ يَكُونَ مَسْكُومًا ^(١) ، وَأَنْ يَكُونَ طَاهِرًا ^(٢) ،
وَأَنْ يَكُونَ مُتَشَفَّعًا بِهِ ^(٣) ، وَأَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهِ ^(٤) ، وَأَنْ يَكُونَ
تَمَلُّوكًا لِلْوَاهِبِ .

شرط صيغة الهبة

شُرْطُ صِيغَةِ الْهِبَةِ : شُرْطُ صِيغَةِ الْبَيْعِ ^(٥) .

صورة الهبة ^(٦)

صُورَةُ الْهِبَةِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو : وَهَبْتُكَ هَذَا الْكِتَابَ ، فَيَقُولَ
عَمْرٍو : قَبِلْتُ

-
- (١) فلا تصح هبة المجهول كأن يقول وهبتك أحد هذين العبدين .
(٢) فلا تصح هبة النجس ، فتصح هبة الاختصاص كجلد البتة والحمار المحترمة بمعنى ملكيتها
أما معنى قول اليد عنها تصح (٣) فلا تصح هبة الحشرات وآلة اللهو ، نعم يستثنى هبة
بحر حتى المرعا لا يتحول فيها تصح مع انتهاء البيع به قلنه ، قال ابن حجر : ومعنى الهبة فيه :
نقل اليد عنه لأعليك لعدم ماله . وقال غيره : بل معناها التحريك (٤) فلا تصح هبة
المنصوب لغير قادر على انتزاعه . (٥) حتى مواصلة القبول بالإيجاب عند ابن حجر والرمي ،
فلو وهب له شيئين قبل أحدهم لم يصح ، وقيل بالصحة واعلم أن العين الموهوبة لأمالك مجرد
النفقة وإعانتك بالنفس ، إذن الواهب ، فإذا مضى بإدائه ملكها ولم تكن للواهب الرجوع فيها
إلا إن كان أصلا للموهوب له من جهة أنه أراؤه وكانت العين الموهوبة في سلطته فيمتنع
الرجوع رواها وإن عاد إليه لذلك لأنه الآن غير متعاضد من الأصل حتى يرد له الرجوع فيه ،
ولو مات الواهب أو للشب قبل القبض لم تصح الهبة بمعنى الشامل للهدية والصدقة من يقوم
وارثه مقامه ، فلوارث يلهي الامتناع من القبض ولوارث الواهب الرجوع وله الاصباح من
الإذن في الإقصاص ويكون ملكا له . (٦) ويكتب في صيغة الهبة الحمد لله ، وبعد فقد
وهب رعد لعمرو مائة درهم وملكه وعنت تصرفه ، وذلك بسبب من كتاب كذا وبعدها

اللقطة

اللقطة لغة: الشيء الملتقط، وشرعاً: ما^(١) وُجد من حق شخص غير مُحرّر^(٢) لا يعرف الواجد مُستحقّه.

أركان اللقطة

أركان اللقطة ثلاثة: التقاط^(٣)، ومُتَقِط، ولقطة

أقسام اللقطة وأحكامها

أقسام اللقطة عشرة: مال حيوان آدمي كرفيق غير مُحرّر^(٤) وحُكْمُهُ

— هه صحبة شرعية بلا عوس وقلة الوهوب له قولاً شرعياً وقصه قصاً صححاً ثم يؤرخ .
(وصوره دعوى الهبة) أن يقول عمرو : أدعى أن ربدا هذا وهى هذا الكتاب الذى
بده هبة صحبة شرعية وأقصيه ويلزمه التسليم إلى وقد طالته به وهو يمنع ، فمره أيها
الحاكم بذلك . (١) أى مال أو اختصاص حيوان أو غيره . (٢) حرج به ما أئنه الريح
فى مالك إنسان أو ألقاه هارب فى حجره ولم يعلم مالكه أو وجد بعد موت مورثه من ولدائه
المجهولة ولم يعرف ملاكها فأمره لبت المال بتصرف فيه الإسم إلا إن كان جائراً فأمره لمن
هو فى يده ، فإن عرف المالك فى شيء من ذلك ولو بعد زمان طويل فهو باق على ملكه
ولا رجوع لأحده على مالكه بما أئق عليه ولو حيواناً إلا إن كان يادى ويشهد

(٣) وهو مندوب يوافق بأمانته . ويسن له الإشهاد بالانكاط مع تعريض شيء من اللقطة
للشهود ، ويصح من الفاسق مع الكراهة ، وتخرج منه رقتل اعدل ويصم له مشرف فى التعريف
ويصح أيضاً من الصبي والمجنون ، وسرع اللقطة الوالى ويعرفها ويملكها ، لها إن رأى ذلك
مصلحة لها . بين قصر فى رعاها فتلفت ولو إنلأها صمى فى مال نفسه ، ومن أخذ لقطة
لأحبة فأمين وإن قصد الحماة بعد أحدها ما لم يملك أو يختص بعد التعريف ، ويجب
تعريفها وإن لم يملكها لحفظ ، وإن أحدها للحياء فصمى وليس له تعريفها لئتملكها ،
بل يجب عليه دفعها للقاصى ما لم يقصد الحفظ وترك الحماة ويلزم القاصى قول لقطة دفعت له .
(٤) فيه محور لفظه مطلقاً وكذا الميز من الذهب ومحل لفظ الأمة إن كان لحفظ مطلقاً
أو للملك وم تحل له .

تَحْيِيرُ اللَّاقِطِ بَيْنَ إِنْشَارِكِ ، وَبَيْنِهِ ثُمَّ تَعْرِيفُهُ ^(١) لَيْتَمَلِكُ اللَّقِيطُ أَوْ الشَّنَّ .
 وَمَالَ حَيَوَانَ غَيْرُ آدَمِيٍّ لَا يَمْتَنِعُ بِنَفْسِهِ مِنْ صَغَارِ السَّبَاعِ ^(٢) ، كَشَاةٍ وَجَدَهُ
 بِفَازَةٍ ؛ وَحُكْمُهُ تَحْيِيرُهُ بَيْنَ حِفْظِهِ وَتَعْلُكِهِ ثُمَّ أَكْلُهُ فِي الْحَالِ ^(٣) وَعُزْمِ
 قِيَمَتِهِ ، وَبَيْنِهِ وَحِفْظِ نَعْمِهِ ثُمَّ تَعْرِيفُهُ لَيْتَمَلِكُ الشَّنَّ . وَمَالَ حَيَوَانَ غَيْرُ آدَمِيٍّ
 لَا يَمْتَنِعُ بِنَفْسِهِ مِنْ صَغَارِ السَّبَاعِ وَجَدَهُ بِمُزَانِ ^(٤) ، وَحُكْمُهُ تَحْيِيرُهُ بَيْنَ
 حِفْظِهِ وَتَعْلُكِهِ بَعْدَ تَعْرِيفِهِ ، وَبَيْنِهِ وَحِفْظِ نَعْمِهِ ثُمَّ تَعْرِيفُهُ لَيْتَمَلِكُ الشَّنَّ
 وَمَالَ حَيَوَانَ غَيْرُ آدَمِيٍّ يَمْتَنِعُ بِنَفْسِهِ ^(٥) مِنْ صَغَارِ السَّبَاعِ ، كَحِصَانٍ وَظَبْيٍ
 وَحَمَامَةٍ وَجَدَهُ بِصَحْرَاءَ أَمَةٍ ، وَحُكْمُهُ أَنَّهُ لَا يَجُورُ لَهُ أَخْذُهُ إِلَّا لِلْحِفْظِ

(١) أى فى الأسواق وأبواب المساجد عند خروج الناس من الجماعات فى بلد اللقطة . وإن كان صحراء فى مقصده ، ويكون التعريف مدة سنة من وقته أى التعريف أولاً كل يوم مرتين طرفه أسبوعاً ، ثم كل يوم مرة طرفة أسبوعاً أو أسبوعين ، ثم كل أسبوع مرة أو مرتين إلى أن يتم ستة أسابيع ، ثم كل شهر كذلك بحيث لا يدعى أنه تكرار لما مضى . ويبدى ذكر بعض أوصاف اللقطة فى التعريف ، هكذا إن لم تكن شيئاً حقيراً وإلا فيعرف القدي لا يعرف عنه غالباً إلى أن يظن إعراس فاعده عنه غالباً كريمة فلا يعرف بل يسأله به واحده

(٢) ولا بد فى كل ذلك من لفظ أو معنى معناه كحسبك لأنه ، لك ما من بدل فاقصروا إلى ذلك . ويكتب فى صيغة اللقطة الحمد لله ، وبعد بعد ذلك فلان اللقطة اتى وحدها يمكن كذا وهى كتب ويصعبها بالصفات التى غيرها وذلك بعد تعريفها على العامة والفرم بأنه متى ظهر مالِكها وهى باقية ردها له أو قد تلعب عزم مثلها أو قمتها حينئذ وأشهد على نفسه بذلك ثم يؤرخ

(٣) كدابة وعزم وفهد إليها صبرة بالنسبة لبحر الأسود ، وقبل الراد صغار المذكورات أى الصغار منها . (٤) راد الماوردى حوار تمسكه فى الحال ليستقبله حياً ليدرك أو يسد . (٥) أقراده الشارع ومساجد ونحوها لأنها مع الموات محال اللقطة ؛ وأما ما يحده فى الأرض المملوكة فهذه اليد إلى ادعاء ، وإن بدعه فمن قبله إلى أن ينتهى الأمر إلى الحق ، وإن لم يدعه فلقطة حيث لم يرج مسكه . (٦) أى قوة كالحصان أو عدو كالظبي أو مطيران كالحمامة .

فَقَطُّ وَمَالٌ حَيَوَانٌ غَيْرُ آدَمِيٍّ يَمْتَنِعُ بِنَفْسِهِ مِنْ صِمَارِ السَّبَاعِ وَجَذْدُهُ بِصَحْرَاءَ
غَيْرِ آمِنَةٍ ، وَحُكْمُهُ تَحْيِيرُهُ بَيْنَ حِفْظِهِ وَتَمَلُّكِهِ بِعَدِّ تَعْرِيفِهِ . وَمَالٌ حَيَوَانٌ
غَيْرُ آدَمِيٍّ يَمْتَنِعُ بِنَفْسِهِ مِنْ صِمَارِ السَّبَاعِ وَجَذْدُهُ بِمُزَانٍ ، وَحُكْمُهُ تَحْيِيرُهُ
بَيْنَ حِفْظِهِ ، وَبَيْنِهِ وَحِفْظِ غَيْرِهِ . وَمَالٌ غَيْرُ حَيَوَانٍ يَتَنَبَّهُ عَلَى الدَّوَامِ بِإِلَاحِاجٍ
كَذَهِبٍ وَفِصَّةٍ ؛ وَحُكْمُهُ تَحْيِيرُهُ بَيْنَ حِفْظِهِ وَتَمَلُّكِهِ بِشَرْطِ الضَّمَانِ . وَمَالٌ
غَيْرُ حَيَوَانٍ يَتَنَبَّهُ عَلَى الدَّوَامِ لَكِنْ بِإِلَاحِاجٍ كَرُطَابٍ ، وَحُكْمُهُ أَنْ يَفْعَلَ فِيهِ
مَا فِيهِ الْمَصْلَحَةُ ^(١) مِنْ بَيْنِهِ وَحِفْظِ غَيْرِهِ ثُمَّ تَعْرِيفُهُ لِيَتَمَلَّكَ الثَّمَنُ ، أَوْ تَحْقِيقُهُ ^(٢)
وَحِفْظُهُ . وَمَالٌ غَيْرُ حَيَوَانٍ لَا يَتَنَبَّهُ عَلَى الدَّوَامِ كَهَرِيسَةٍ ، وَحُكْمُهُ تَحْيِيرُهُ بَيْنَ
تَمَلُّكِهِ ثُمَّ أَكْلِهِ وَغُرْمِ بَذْلِهِ ^(٣) ، وَبَيْنِهِ وَحِفْظِ غَيْرِهِ ، ثُمَّ تَعْرِيفُهُ لِيَتَمَلَّكَ
الثَّمَنُ وَغَيْرُ مَالٍ كَكَلْبٍ نَافِعٍ ، وَحُكْمُهُ تَحْيِيرُهُ بَيْنَ الْأَخْطِصَاصِ
وَالْحِفْظِ

اللقِيط

الْلِقِيطُ لُغَةٌ . مَا خُوِذَ مِنَ اللَّقَطِ ، وَهُوَ مُطْلَقٌ لِأَخْذٍ ، وَشَرْعًا صَبِي ^(١)
أَوْ تَجَنُّونَ ^(٢) لَا كَافِلَ لَهُ ^(٣) مِمَّا لَوْمْ ^(٤) .

- (١) أَيْ لِلذَّكَاءِ . (٢) فَوْنٌ نَرَعُ الْمَانِعُ أَوْ غَيْرُهُ بِالتَّجْعِيفِ مَظَاهِرُ ، وَإِلَّا بَاعَ حَرَمًا
مِنْهُ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ لِتَجْعِيفِ نَافِعِهِ أَوْ انْتَرَسَ عَلَى أَثْلَاثٍ مَا يَجْعِفُهُ بِهِ
(٣) وَهُوَ الثَّلْثُ فِي الثَّلْثِ وَالْقِسْمَةُ فِي الْقِسْمِ . (٤) وَلَوْ غَيْرًا (٥) وَلَوْ بَالِغًا
(٦) أَيْ مِنْ أَبٍ أَوْ جَدٍّ أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُمَا كَالْوَصِيِّ وَالْقَيْمِ .
(٧) مَنْ لَمْ يَكُنْ كَافِلًا أَصْلًا أَوْ لَا كَافِلًا غَيْرَ مَعْلُومٍ .

حكم لفظ اللقيط

حكم لفظ^(١) اللقيط : الوجوب الكيفائي^(٢)

أركان اللقط

أركان اللقط الشرعي^(٣) ثلاثة : لقط لتزوي^(٤) ، ولأقط ، وللقوط

شروط اللاقط

شروط اللاقط ثلاثة الحرية^(٥) ، والراشدة ، والعدالة .

الجمالة

الجمالة لغة : اسم لما يحمل الإنسان على شيء ، وشرعاً : البراء عوض

معلوم^(٦) على حمل معين .

أركان الجمالة

أركان الجمالة أربعة : حمل ، وحمل ، وصيغة ، وعاقبة .

-
- (١) وكذا كماله . (٢) إن علم به أكثر من واحد ، وإلا ندرس عين .
ويجب الإتيان على اللفظ وعلى مسمع اللقط ، ويكتب في صيغة اللقط : الحمد لله ، وبعد بعد
أمر فلان بأنه التقط إلا الصغير لسود بشارع كذا أو مسجد كذا ، ثم يذكر مثوبته إن
كانت من ماله الخاص به بإذن القاضي فلان ، وإن كان الإيعاق من بيت لئال ذكره ،
أو إقراض له بإذن الإمام وأشهد على جميع ذلك ثم يؤرخ .
(٣) وهو المستكمل للشروط . (٤) وهو مطلق الأحاد .

(٥) فلا يصح اللفظ من به رقى أو كبر أو حسا أو حنون أو فسق أو سهو ، ويرى الحاكم
اللاقط سهو ، ثم للكاره العدل في دينه النقاط الكلاو وإن احتلها ديناً ، ولقد هي النقاط اخرى
لا العكس . (٦) إن لم يضر عنه ، ففي بناء حائط يذكر موضعه وطوله وعرضه وارتفاعه
وما بين به ، وفي الحياطة يحتبر وضعها ووسط الثوب ، فإن عسر عنه حاز أن يكون سهولاً .

شروط عمل الجمالة

شُرُوطُ فَعْلِ الْجَمَالَةِ ثَلَاثَةٌ : أَنْ يَكُونَ فِيهِ كُدَّةٌ^(١) ، وَأَنْ لَا يَتَعَسَّى^(٢) ،
وَأَنْ لَا يُؤْتَتْ^(٣) .

شرط جعل الجمالة

شَرُوطُ جَعْلِ الْجَمَالَةِ ، شَرُوطُ ثَمَنِ الْمَيْسَعِ^(٤) .

شرط صيغة الجمالة

شَرُوطُ صِيغَةِ الْجَمَالَةِ لَفْظٌ مِنْ طَرَفِ الْمُتَلَزِمِ^(٥) يَدُلُّ عَلَى إِذْنِهِ
فِي الْعَمَلِ بِجَعْلِهِ .

شروط عاقد الجمالة

شُرُوطُ عَاقِدِ الْجَمَالَةِ أَرْبَعَةٌ : إِطْلَاقُ تَصَرُّفِ الْمُتَلَزِمِ^(٦) وَاخْتِيَارُهُ^(٧) ،

(١) فلا جعل به لا كلفة فيه ؛ كأن قال : من دلى على مالى فله كذا عدله عليه وهو يد
غيره ولا كلفة . (٢) فلا جعل فيما ليس كأن قال : من رد مالى فله كذا فرد من

تعين عليه لغيره عصب . (٣) لأن تأنيته قد يموت القرض ويعسد العقد

(٤) فما لا يصح ثما للهل أو بحاسة أو غيرها يعسد العقد كالبيع ، وللعامل في جعل فاسد

يعسد أحرة مثل محلاى ما لا يقصد كالتم ، ويستثنى من اشتراط العلم بالحلل ما لو حمل الإمام لمن

بدل على قلعة محلا تجارية منها فإنه محذور مع جهالة الأمور . (٥) بخلاف طرف العامل

فلا يشترط له صفة ، أى قبول . (٦) فلا يصح الزام صى ومحمون ومحذور معه

(٧) فلا يصح الزام مكره ، وأما العامل فلا تاتى إكراهه على العقد ، لأنه لا يشترط

قبوله وإعنا يأتى إكراهه على العمل وهو صد العقد

وَعِلْمُ الْعَامِلِ ^(١) بِالْإِلْزَامِ ^(٢) ، وَأَقْلِيَّةُ الْعَامِلِ الْمُخَيَّرِ ^(٣) لِلْعَمَلِ ^(٤)

صورة الجمالة ^(٥)

صُورَةُ الْجَمَالَةِ : أَنْ يَقُولَ ^(٦) رَيْدٌ لِعَمْرٍو . إِنْ رَدَدْتَ أَبِي فَلَكَ دِينَارٌ
فَيْرُدُّهُ ، أَوْ يَقُولَ ^(٧) : مَنْ رَدَّ أَبِي فَلَهُ دِينَارٌ ، فَيْرُدُّهُ مِنْ نَاهِلِ الْعَمَلِ .

الوديعة

الْوَدِيعَةُ لُغَةً . مَا وَضِعَ عِنْدَ غَيْرِ مَالِكِهِ لِحِفْظِهِ ^(٨) ، وَشَرْعًا : الْعَقْدُ
الْمُقْتَضَى لِلْإِسْتِحْقَاقِ ^(٩)

(١) ولو غير معين .

(٢) فلو قال إن ردَّ أبي ريد فله كذا فرده غير ظالم بذلك لم يستحق شيئاً ، أو من ردَّ أبي
فله كذا فرده من لم يعلم بذلك لم يستحق شيئاً . (٣) أما غير المعين فلا تشترط أهليته
حينئذٍ فله عمل وصورته أن يكون حال النداء غير أهل كصغير لا يقدر ثم يصير أهلاً وردَّ
لصومه سمع النداء أو سمعه حين صيرورته قادراً (٤) أي قدره عليه وقت النداء ، والرد
يصح ممن هو أهل لذلك ولو عبداً ومسياً ومحمولاً لهما نوع نمير ومحمول سعة ولو ألابن .
مخلان صغير لا يقدر على العمل لأن مسعته معدومة وإيس لنا عقد يصح مع الصبي لصغر والمجنون
الذي له نوع غير إلا هذا (٥) ويكتب في صيغة الجمالة الحمد لله ، وحده
حاشى ريد عمراً على ردَّ عبده الأبقى معروف بعمل قدره دينار ، فإذا فعل ذلك استحق عليه
الحمل المذكور استحفاً شرعياً وأدى الماعل للمحول له أن يعلق على آفه من حين يحده إليه
حين إحضاره وتسليمه إليه ويرجع بذلك على الماعل إذا شرعياً ثم يؤرخ

(٦) مثال لما عين فيه العامل (٧) مثال لما لم عين فيه العامل .

(٨) فهي معنى العين الوديعة . (٩) وتطلق شرعاً أيضاً على العين المستحقة .

مبطلاتها عليها مشترك بين الأمة والشرع

أركان الوديعة

أَرْكَانُ الْوَدِيعَةِ ^(١) أَرْبَعَةٌ : وَدِيعَةٌ ^(٢) ، وَصِيفَةٌ ، وَمُودَعٌ ، وَوَدِيعٌ .

شرط الوديعة

شَرَطُ الْوَدِيعَةِ كَوْنُهَا مُخْتَرِمَةً ^(٣) .

شرط صيغة الوديعة

شَرَطُ صِيغَةِ الْوَدِيعَةِ : الَّلَفْظُ مِنْ أَحَدِ الْجَائِسِينَ ، وَعَدَمُ الرَّدِّ مِنَ الْآخِرِ ^(٤) .

شرط المودع والوديع

شَرَطُ الْمُوَدَّعِ وَالْوَدِيعِ : إِطْلَاقُ التَّصَرُّفِ ^(٥) .

(١) أى الإيداع . (٢) أى عين مودعة .

(٣) وإن لم تكن متمولة ولو بحجة كنية " وكل يبيع ، بخلاف غير المخزومة كسكك لا يبيع وآلة لحو ساكن ككى . (٤) ولو قال الوديع أودعها فدمها له (٥) أى بحيث يصح تصرفه في الشيء المودع ، فلا يودع كافر مصحفا ولا مسلما ، ولا محرما مسلما ، ولا يودع ناقصا ولا كاملا ، ولا يودع محرما ناقصا مثله أو كاملا ضمن كل منهما ما أخذه منه لبطان الإيداع ، ولو أودع كامل ناقصا لم يصح إلا بإيمانه لا غيره ولو بالتعريض . وأما إيداع الكامل كاملا فهو مقصود الباب ولا ضمان منه إلا بالتعريض . وقول الوديعة مستحب عالمان انفراد ، وكفاية لمن تعدد إن لم يحش صياغها بأن قدر صاحبها على حفظها وإلا وجب قبولها ، لكن لا يحجر على إتلاف مبعته ومنفعة حرره مما لنا ويحرم القول عند المحر عن الحفظ ، ويكره عند القدرة أن لا يثق بأمانة غيره إن لم يعلم به لذلك وإلا يباح .

صورة الوديعة^(١)

صورة الوديعة: أن يقول زيد لعنبري: أودعْتُكَ هذا الكتاب، فيقول
عنبري: قبلتُ، أو يأخذ الكتاب.

الفرائض

الفرائض: جمع فريضة^(٢) مأخوذة من الفرض، وهو نعمة: التقدير^(٣)،
وشرعا^(٤)؛ اسم لنصيب مُقدَّر^(٥)، شرعا^(٦)؛ لوارث^(٧)
ما يتعلق بتركة الميت

يَتَمَلَّقُ بِتَرَكَةِ الْمَيِّتِ خَمْسَةُ حُقُوقٍ مُرَتَّبَةٍ^(٨): الأولُ الحَقُّ الْمُتَمَلَّقُ

(١) ويكتب في صيغة الوديعة . الحمد لله . وقد فقد استودع زيد عمرا نسخة المعروفة عن كتاب كذا واستجملته لإياها بأن يعملها في حرر النمل ويعيدها ويدفع متاعها ومن طلب الودع الوديعة ردها الوديع إليه ، أو مات ردها لوارثه أو حرق ردها إلى السلطان ويعلم بها أمينا من عياله ثم يؤرخ . (٢) بمعنى معروضة .

(٣) يقال درس القاصي النعمة . أي قدرها (٤) أي هنا . لأنه يتعلق على ما قال . الحرام والمندوب ومعوها . (٥) كالربيع والنس ، وخرج به . لتصيب فإنه ليس مقدرا

بل يأخذ العاص جميع التركة إن اهرد وما أقت الفروض إن لم تستغرق التركة وإلا سقط

ثم اعلم أن النصفة ثلاثة أقسام عاصب نفسه ، وعاصب غيره ، وعاصب مع غيره ، فالعاصب

نفسه جميع المذكور إلا الزوج والأخ للأُم ، والعاصب غيره الميت مع السبيل والأخوات مع

الإخوة ، والعاصب مع غيره الأخوات مع السبيل . والجهة لأقدمية من جهاب المصوبه تعجب

من سندها وهي : السوة ثم الأخوة ثم الحدود . والأخوة ثم سوة الأخوة ثم العمومة ثم الولاء

ثم بيت المال ، وإذا استوت قدم الأقوى وهو ذو القرباين على الضعيف وهو ذو القرابة الواحدة

فيقدم الأخ الشقيق على الأخ للأب (٦) خرج به الوصية (٧) خرج به ربع

العشر في الزكاة . (٨) أي مدغم أصبا على بعض وجوبا عند صيق التركة وإلا فبطل ،

فلودع الوصي مائة للسان ومائة للوصي له ومائة للوارث معا صح كما استوحجه في النسخة ،

لأن ما فيها مقارنة فقط .

بمعنى التركة^(١) كإثر كآفة^(٢)، والرهن^(٣)، الثاني مؤن التجهيز بالمعروف^(٤)،
الثالث الذبون المرسل في الدفعة^(٥)، الرابع الوصايا بالثلث^(٦) فأدونه
لأجنبي^(٧)، الخامس، الإرث^(٨).

معنى الإرث لغة وشرعا^(٩)

الإرث لغة: النقاء^(١٠) وانتقل الشيء من قوم إلى قوم آخرين، وشرعا:
حق^(١١) قابل للتجزؤ^(١٢) يثبت لمستحق^(١٣) بعد موت^(١٤) من له ذلك لقراءة
يذهبها أو نحوها^(١٥).

أركان الإرث

أركان الإرث ثلاثة: وارث، وموثر، وحق موثر.

- (١) أي جبي منها، (٢) وصورها أن تتدفق تركاة بالاصاب ويكون المصاب
- ناجا فقدم الزكاة، (٣) صورته أن تكون تركاة أو مصرا موهوبة مدبى على الميت
- مقصى من للرهن فيه مقدما على مؤن التجهيز وصائر الحقوق
- (٤) أي بحسب ياربه وبمساره، ولا عزة، ما كان عليه في حياته من إسراة وعسيره
- (٥) وهو الذى لم تتعلق جبي من التركة (٦) أى ثلث ما بقى بعد الدين ومؤن
- التجهيز، (٧) وهو من ليس يوارث للميت بالعدل، (٨) وصورة دعوى الإرث
- أى يقول: أدعى بأن فلانا مات وأنا ابنه لسلته أو أخوه لأبيه أو عمه أو جده، ويميز اسمه
- الحائر، لإرثه لا وراثته له سوى أو المهر يذهب في ولى ولا يوارث له سوانا ولا ما مع
- يحب عن إرثه، ولى يذهب لشهد بذلك (٩) فمن أسماه على إوارث أى الباقي بعد
- مما الخلق (١٠) يشتر المال وحق الخير والشفعة ولقصاص والجر الخيرية ونحوها
- (١١) حرج به ولاية النكاح وإنما لا يحد الجرى ومن اشقت فلا يحد من قرب الأقرب
- مكل واحد من لإخوه بعد الأب مثله ولاية كاملة (١٢) حرج به الحقوق الخاصة
- بالشراء ونحوه وإنما حق قابض للتعرف يثبت لمستحق لكن في حدة من كان له ذلك
- (١٣) حرج به الوصبة على القول بأنها تملك بالموت، (١٤)

أسباب الإرث

أسباب الإرث أربعة : قرابة^(١) ، ونكاح^(٢) ، وولاء^(٣) ، وجهة^(٤) الإسلام^(٥)

شروط الإرث

شروط الإرث أربعة : تحقق موت الموروث^(٦) ، وتحقيق حياة الوارث^(٧) بموت الموروث ، ومعرفة إدلائه للميت بقرابة أو نكاح أو ولاء ، وإعلم بجهة الإرث بالنسبة للقاضي والمفتي^(٨)

(١) هي الأبوة والبنوة والإدلاء بأحدهما .

(٢) هو عهد الروحية الصحيح وإن لم يحصل وطء ولا حياة .

(٣) يمنع الواو ، وهو عصبه منها بمدة لعنق على رقبة ، فمن مات ولا عصه له نسب وله متق لله ، له كله أو الفاضل بعد العروس ، فإن مات المتق أوقام به مانع فصنته بتعصين أنفسهم كالآخ والأخ لا مانع كالتد ولا مع الغير كالأخت ولا من ليس من العصه كالأخ الأم والأم ، وترتيب العصه ها كترتيبهم في النسب إلا أن أخت المتق وإنه قدما على حده ، فإن لم يكن للمتق عصه فذهب إلى المتق ثم عصبته ، ولا ترث امرأة إلا من نكحت عتقه أو كان متصيا إليه نسب أو ولاء . (٤) غيرت بها بيت المال إن كان منتظما

(٥) أي حقة بالشهادة أو شهادة عدلين أو بإلقائه بالموت حكما كما في حكم القاضي بموت الفقود أحقادا بعد عيته مدة يلب على الظن أنه لا يعيش بعدها عالما أو تعدم كما في الحين للفصل بحياة على أمه توجب لمرقة فتورث عنه بتقدير أنه كان حيا ثم مات ،

(٦) أي بعد موت الموروث بملحمة أو لبيد أو إلحاقه بالآسيا بتقديره .

(٧) أي أن هذا الشرط يختص بالخاص والامق ، ولا يكفي بقول الشاهد : هذا وارث هلال الميت حتى يعين الجهة التي قضت الإرث منه ، ولا يكفي بقوله هو ابن عمه حق بيبي الدرجة التي احتسبها .

موانع الإرث

مَوَانِعُ الْإِرْثِ أَرْبَعَةٌ : الْقَتْلُ ^(١) ، وَالرِّقُّ ^(٢) ، وَالْخِلَافُ الدِّينِيُّ ^(٣) ،
وَالذُّورُ الْحَكْمِيُّ ^(٤)

الوارثون من الرجال ^(٥)

الْوَارِثُونَ مِنَ الرِّجَالِ خَمْسَةٌ عَشَرَ : الْأَبُ وَأَبُوهُ وَإِنْ عَمَلًا ، وَالْإِبْنُ

(١) فلا يرث المقاتل من مقتوله وورثه ، كالقصاص والقاضي والإمام والخلاف بأمريهما أو أحدهما والشاهد ، أو بقصد مصلحة كعرب الأب والزوج للتأديب .

(٢) وهو عجز حكيم يقوم بالإسكان بسبب الكفر ^(٣) فلا يرث المسلم الكافر ولا عكس ، والكفر كله ملة واحدة (٤) بأن يلزم من التورث عدمه كان يهرأ أخ حائر باب لأب ، فيثبت بسبب الابن ولا يرث ، لأنه لو ورت م يكن الأخ حائر ، بل يكن محبوبا فلم يصح إقراره فلم يثبت بسببه فلا يرث ، فأدى إرثه إلى عدم إرثه .

(٥) ولو فقد الوارثون من الرجال والنساء ، فحصل مذهب الشافعي أنه لا يرث ذوو الأرحام ولا يرث على ذوي الفروع بوجدهم من لم يستغرق الفرقة ، بل للابن لبيت المال وإن لم ينتظم ، والمختار المفق به أنه إذا لم ينتظم القول بالرد على أهل الفروع حيث وجد منهم أحد غير الزوجين ما فصل من فروضهم بسبب فروضهم . فإن لم تكن ذواتهم أو كان وكان أحد الزوجين قد ف إلى ذوي الأرحام وهم كل قريب ليس من الجمع على به المذكرين هـ ، وهم أربعة أصناف : أحدها من ينسب إلى أبيت ومما أولاد البنات وإن رلوا ، وأولاد بنات الابن وإن رلوا ، ثانيا من ينسب إليهم الميت وهم الأحداد والجدات الساطون وإن علوا كابن أم الميت وأمه ، ثالثا : من ينسب إلى أبوي الميت ، وهم أولاد الأخوات وإن سفلوا ، ورثت الإخوة ومن ينسب إليهم ، رابعا من ينسب إلى أحداد الميت وحداته وهم العمومة للأب والعمات مطلقا والخؤولة مطلقا وإن تاعدوا وأولادهم وإن رلوا ، فلي تفرق من هؤلاء الأصناف حار جميع المال ، وإن اجتمع منهم نوعان فأكثر رر كل منهم مرة من ينسب به ، وهو ول وارث محاب إلى ذوي الأرحام إلا الأحوال والحالات فيرلون مرة الأم لا الأحداد والجدات للأم وإلا الأعمام للأم والعمات مطلقا وبنات العلم ويرلون مرة الأب لا الأحداد ، فن سبق إلى =

وَابْنُهُ وَإِنْ سَقَلَ^(١) ، وَالْأَخُ الشَّقِيقُ ، وَالْأَخُ لِلْأَبِ ، وَالْأَخُ لِلْأُمِّ ، وَابْنُ الْأَخِ
الشَّقِيقُ ، وَابْنُ الْأَخِ لِلْأَبِ ، وَالْعَمُّ الشَّقِيقُ ، وَالْعَمُّ لِلْأَبِ ، وَابْنُ الْعَمِّ الشَّقِيقُ ،
وَابْنُ الْعَمِّ لِلْأَبِ ، وَالزَّوْجُ ، وَذُرُّ الْوَلَاءِ

الوارثات من النساء

الْوَارِثَاتُ مِنَ النِّسَاءِ عَشْرٌ : الْبَنَاتُ وَبَنَاتُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَقَلَ ، وَالْأُمُّ ،
وَالْجَدَّةُ لِلْأَبِ ، وَالْجَدَّةُ لِلْأُمِّ وَإِنْ عُلَّتَا ، وَالْأَخْتُ الشَّقِيقَةُ ، وَالْأَخْتُ لِلْأَبِ ،
وَالْأَخْتُ لِلْأُمِّ ، وَالرَّوْجَةُ ، وَالْمُعْتَقَةُ

الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى

الْفُرُوصُ الْمَقْدَرَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى سِتَّةٌ^(٢) : الْصِّفُّ^(٣) ، وَالرُّبْعُ ،
وَالثُّمْنُ ، وَالثُّلُثَانُ ، وَالثُّلُثُ ، وَالسُّدُسُ

ت واثرت قدم مطلقا وأخذ المال ، فإن استووا في الدمي إلى الوارث قدر كان الميت خلف من
يملكون به وهم المال أو الباقي بعد فرض الزوجية بين من يدلون به من الورثة فيحصل نصيب كل
واحد منهم من أدنى به لو كان هو الميت ، ويعلم بينهم على حسب إرثهم منه
(١) بفتح الفاء وصحها وكسر ها (٢) وفي فرض سابع ثمت بالاحتماد وهو ثلث
الباقي وفرض لاثنين . الحز إذا اجتمع معه إخوانه في بعض أحواله والأُم في الفرضين
(٣) ومخرجها من الأصول السبعة الاثنيان ، وثاني الأصول المذكورة الثلاثة وهي مخرج كل
من الثلث والثلثين . وثالثها الأربعة وهي مخرج الربع ورعاها الستة وهي مخرج السدس
وحامسها الثمانية وهي مخرج الثمن وسادسها اثنا عشر وهي مخرج السدس وأربع إذا اجتمعوا
والثلث والربع إذا احتصوا . وسابعها الأربعة واششرون وهي مخرج الغن والسدس إذا احتصوا
وراد بهم الحرميين والووى وغيرهما أصابين آخرين في مسائل الخد والإخوانه وهي ثمانية عشر
وبذلك في كل مسألة فيها سدس وثلث الباقي والباقي ، وستة وثلاثون في كل مسألة فيها ربع
وسدس وثلث الباقي والباقي ، ويعدل القول الذي هو زيادة في السهام وتقصير في الأقسام

من يفرض له النصف

يُفْرَضُ النِّصْفُ لِلْمَيِّتَةِ : الرَّوْحُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلزَّوْجَةِ فَرْعٌ وَارِثٌ^(١) ،
وَبِنْتُ الصُّلْبِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا مَهْرٌ^(٢) وَلَا نَحْوَانِ^(٣) ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ إِذَا

== في ثلاثة من هذه الأصول ، فالسنة تقول إلى سبعة وإلى ثمانية وإلى تسعة وإلى عشرة ،
والاثنا عشر إلى ثلاثة عشر وإلى خمسة عشر وإلى سبعة عشر ، والأربعة والعشرون إلى سبعة
وعشرين . أما إذا مات الميت وليس في ورثته صاحب فرض ما كانوا عصات ، فإن تعصوا ،
ذكورا أو إناثا ، كبسوه أعتقن فإما أسيرة قدم لئال يذهب بالسوية وأصل المسألة عند رؤوسهم ،
وإن أحجم العسان ولا يكون إلا من السب تدرك كل ذكر كأشدين ، وعند رؤوس القوم
عليهم أصل المسألة . (١) أما إذا كان لها فرع وارث فساقى أنه رده من النصف إلى الربع
ويسمى هذا حبب ، صان ككل ما به منع للتحصن من أوامر خطبه ، أما ما به منع من
الإرث ، السكية فيسمى حبب حرمان ، فكل من أدى نفسه إلى الحب ذكر كان أو أنثى
سوى العتق لا يحجب حرمانا ، وهم ستة : الأب والابن والزوج والأم والدت والزوجة ،
وعبرهم قديححب حرمانا ؛ فإن الابن يحجبه الابن وابن ابن أقرب منه ، والجد يحجب الأب أو أحد
أقرب منه ، والأخ الشقيق يحجبه الأب والابن وابن الابن ، والأخ للأب يحجب من قبله ،
والأخ للأم يحجبه أصل ذكر أو فرع وارث ، وابن الأخ الشقيق يحجبه الأب والجد والابن
وابن الابن والأخ الشقيق والأخ للأب ، وابن الأخ للأب يحجب هؤلاء الستة وابن الأخ
الشقيق ، والعم الشقيق يحجب من قبله ، والعم للأب يحجب من قبله ، وابن العم الشقيق يحجب
من قبله ، وابن العم للأب يحجب من قبله ، والعتق يحجب عمه النسب ، وبنت الابن يحجبها
الابن أو بنتان إذا لم تصب ، والجدة للأم تحجبها الأم ، والجدة للأب يحجبها الأب والأم ،
والجدة القرى من جهة الأم تحجب العدى منها ، والجدة القرى من جهة الأب تحجب العدى
منها ، والجدة القرى من جهة الأم تحجب العدى من جهة الأب ولا عكس ، ويحبب الأحب
من كل جهة من محبب أحباها ، ولا تحجب الأخت الشقيقة والأخت للأب أو من مستترقة
بل لها فرضها ، وتقول المسألة : والأخوات الخمس لأب محببن شقيقة مع سب أو سب ابن
وأختان شقيقتان فأكثر إن لم يكن من مصعب من الإخوة للأب ، ويحبب العتقة عصات
النسب . (٢) فإن كان فلان ذكر مثل حظ الأنثيين (٣) أي من بنت أخرى
أو أكثر لميت ، فإن كانت اعتركتا في الثلثين كما يأتي ،

لَمْ يَكُنْ لِمَيْتٍ وَلَهُ صُلْبٌ وَلَا وَلَدٌ ابْنٍ أَعْلَى مِنْهَا ، وَلَا لَهَا مُعَصَّبٌ ^(١) ، وَلَا
 تُمَازِلٌ ^(٢) ، وَالْأَخْتُ الشَّقِيقَةُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِمَيْتٍ فَرْعٌ وَارِثٌ ، وَلَا لَهَا
 مُعَصَّبٌ ^(٣) وَلَا تُمَازِلٌ ^(٤) ، وَلَا لِمَيْتٍ أَبٌ ^(٥) ، وَالْأَخْتُ لِلْأَبِ إِذَا لَمْ يَكُنْ
 لِمَيْتٍ فَرْعٌ وَارِثٌ ، وَلَا أَحَدٌ مِنَ الْأَشْقَاءِ ، وَلَا لَهَا مُعَصَّبٌ ^(٦) ، وَلَا تُمَازِلٌ ^(٧) ،
 وَلَا لِمَيْتٍ أَبٌ ^(٨)

من يفرض له الربع

يُفْرَضُ الرَّبْعُ لِأَتَمِّينِ الزَّوْجِ إِذَا كَانَ لِلزَّوْجَةِ فَرْعٌ وَارِثٌ ^(١) ،
 وَالزَّوْجَةُ أَوْ الزَّوْجَاتُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلزَّوْجِ فَرْعٌ وَارِثٌ .

من يفرض له الثمن

يُفْرَضُ الثَّمَنُ لِلزَّوْجَةِ أَوْ الزَّوْجَاتِ إِذَا كَانَ لِلزَّوْجِ فَرْعٌ وَارِثٌ

من يفرض له الثلثان

يُفْرَضُ الثَّلَاثَانِ لِلزَّوْجَةِ بِنْتِي الصَّابِ مَا كَثُرَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا
 أَوْ لَهَا مُعَصَّبٌ ، وَبِنْتِي الْأَبِ مَا كَثُرَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِمَيْتٍ وَلَهُ صُلْبٌ

(١) أي من أخ أو ابن عم (٢) من بنت ابن أخرى للابن أو أكثر في درجتها

(٣) أي من أخ شقيق أو جد . (٤) من أخت شقيقة أو أكثر .

(٥) من كان حجبها من الإرث حرماً ، وكذا إذا كان الفرع الورث وله صلب ذكر

أو ولد ابن ذكر . (٦) من أخ لأب أو جد

(٧) من أخت لأب أو أكثر (٨) من كان حجبها من الإرث حرماً ، وكذا لو كان

الفرع الورث وله صلب ذكر أو ولد من ذكر أو كان أحد الأشقاء ، ذكر

(٩) ولو من رما ،

وَلَا لِهَمَا أَوْ لَهُنَّ مُعَصَّبٌ ، وَالْأُخْتَيْنِ الشَّقِيقَتَيْنِ فَأَكْثَرُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ
وَلَدٌ صُلْبٌ ، وَلَا وَلَدٌ ابْنٌ وَلَا أَبٌ وَلَا لَهُمَا أَوْ لَهُنَّ مُعَصَّبٌ ، وَالْأُخْتَيْنِ الْإِلَاقِ
فَأَكْثَرُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ صُلْبٌ ، وَلَا وَلَدٌ ابْنٌ وَلَا أَبٌ ، وَلَا أَحَدُ
الْأَشْغَاءِ ، وَلَا لَهُمَا أَوْ لَهُنَّ مُعَصَّبٌ

من يفرض له الثلث

يُفْرَضُ الثَّلَاثُ لِأُمْنَيْنِ (١) : الْأُمُّ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ فَرْعٌ وَارِثٌ
وَلَا عَدَدٌ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ (٢) ، وَالْأُمْنَيْنِ فَأَكْثَرُ مِنَ الْإِخْوَةِ
أَوِ الْأَخَوَاتِ لِلْأُمِّ (٣) إِذَا وَرِثُوا ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ أَصْلٌ ذَكَرٌ
وَلَا فَرْعٌ وَارِثٌ .

من يفرض له السدس

يُفْرَضُ السُّدُسُ لِسَبْعَةٍ : الْأَبُ إِذَا كَانَ لِلْمَيِّتِ فَرْعٌ وَارِثٌ ، وَالْجَدُّ إِذَا
كَانَ لِلْمَيِّتِ فَرْعٌ وَارِثٌ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَبٌ (٤) ، وَالْأُمُّ إِذَا كَانَ لِلْمَيِّتِ فَرْعٌ
وَارِثٌ أَوْ عَدَدٌ مِنَ الْإِخْوَةِ أَوِ الْأَخَوَاتِ (٥) ، وَالْجَدَّةُ (٦) إِذَا لَمْ تَكُنْ لِلْمَيِّتِ

(١) وي فرض أيضا للجد في أحد أحواله مع الإخوة ؛ وذلك أنه إذا اجتمع جد وأخ
أو أخت أو أكثر لأبوي أو لأب ، فإنه أن يكون معهم دو فرض أولا ، فإن لم يكن معهم
دو فرض وسبق للجد الأخط من القاسمة وثلاث جميع المال ، وتكون القاسمة أخط إذا كان من
معه من الإخوة أو الأخوات أقل من مثله ، وثلاث أخط إذا كانوا أكثر من مثله ، ويستوى
الثلاث والقاسمة إذا كانوا مثليه ، وإن كان معهم دو فرض يعني للجد الأخط من سدس جميع
المال وثبت الباقي والقاسمة (٢) ولو محجوبين بالضعف

(٣) ويقسم بينهم بالسوية ذكرهم كأنهم (٤) وإلا حصة حرما كما مر
(٥) أشقاء كانوا أو لأب أو لأم ولو محجوبين (٦) وكذا لحدات ، وبشتركن
في السدس بالسوية .

أَمْ أَوْجَدَ أَقْرَبَ مِنْهَا أَوْ أَبٌ أَذَلَّتْ بِهِ ، وَبَنَتْ الْإِبْنِ فَأَكْثَرَ^(١) مَعَ بَنَتْ
الصُّلْبِ^(٢) ، وَالْأَخْتُ الْآبَ فَأَكْثَرَ مَعَ الْأَخْتِ الشَّقِيقَةِ^(٣) ، وَالْأَخُ أَوِ الْأَخْتُ
لِلْأُمِّ إِذَا وَرَثَتْ^(٤)

الوصية

الْوَصِيَّةُ نَمَّةٌ : الْإِبْضَالُ^(٥) ، وَشَرْعًا : تَبَرُّعٌ بِمَحَقٍّ مُصَابٍ وَلَوْ تَقْدِيرًا^(٦)
بِأَمْرِ الْمَوْتِ ، لَيْسَ تَنْذِيرٌ وَلَا تَعْدِيقٌ عَتَقَ^(٧)

أركان الوصية

أَرْكَانُ الْوَصِيَّةِ أَرْبَعَةٌ : مُوصٍ ، وَمَوْصًى لَهُ ، وَهُوَ مَوْصًى لَهُ ، وَصِيْفَةٌ

- (١) إِذَا لَمْ يَصِبْهَا أَوْ يَصْهَنْ دَكَرَ فِي دَرَجَتَيْنِ مِنْ أَخٍ أَوْ ابْنِ عَمٍّ
- (٢) وَكَذَا مَعَ ابْنِ ابْنٍ أَوْ ابْنِ ابْنِ ابْنٍ فِيهِمَا . (٣) تَكْلُفٌ لِلثَّانِي ، وَهَذَا
لَمْ يَكُنْ مَعَهُ ، وَمَعَهُ مِنْ يَصِبُهَا أَوْ يَصْهَنْ مِنْ الْإِخْوَةِ الْآبَ ، وَلَا يَكُنْ هَذَا حَاحِبَ لَهَا أَوْ لَهَا
مِنْ فَرْعٍ وَارِثٍ أَوْ أَبٍ أَوْ حَدٍّ أَوْ أَخٍ شَقِيقٍ (٤) نَأَى لَمْ يَكُنِ الْمَتَّ أَصْلَ دَكَرَ وَلَا فَرْعٍ
وَارِثٍ ، وَهَذَا يَحْصُلُ بِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ أَصْحَابَ الْفُرُوضِ ثَلَاثَةٌ عَشَرَ ، أَرْبَعَةٌ مِنَ الْمَذْكُورِ الْوَجْهِ وَالْأَخِ
لِلْأُمِّ وَالْآبِ وَالْحَدِّ ، وَقَدْ يَرِثُ الْآبُ وَالْحَدُّ بِالْعَصَبِ فَقَطْ وَقَدْ يَحْتَمِلَانِ فِيهِمَا وَاسْعَةً مِنَ
الْإِنْسَانِ : الْأُمُّ وَالْجَدَّانِ وَالزَّوْجَةُ وَالْأَخْتُ لِلْأُمِّ وَبَنُ الصُّلْبِ وَبَنُ الْإِنِّ وَالْأَخْتُ الشَّقِيقَةُ
وَالْأَخْتُ لِلْآبِ . (٥) مَنْ وَصَّى الشَّيْءَ بِكَذَا : أَيْ وَصَلَهُ ، سَمِيَ بِهِ السَّمَى الشَّرْعِيَّ ، لِأَنَّ
الْوَصِيَّ وَصَلَ جِبْرَ دِيَارٍ بِحَرِّ عَقْدِهِ أَيْ وَصَلَ الْقَرَابَاتِ الْمَحْرُوقَةَ الْوَاقِفَةَ بِهِ فِي الدِّيَارِ بِالْقُرْبِ
لِلْمَلَقَةِ بِمَوْتِهِ الَّتِي تَكُونُ بِهِ . (٦) كَذَا يَقُولُ أَوْصِيَتْ بِكَذَا فَكَانَ قَالَ بِهِ مَوْفٍ
وَالْتَحَقَّ بِكَذَا عَطَوْهُ كَذَا بِهِ مَوْفٍ
- (٧) أَيْ وَإِنْ التَّحَقَّقَ بِهِمْ حَكْمًا كَحَسَانَتِهِمْ مِنْ الْكُفْرِ ، لَأَمَّا لَا يَتَوَقَّعَانِ عَلَى الْقَوْلِ
وَلَا يَتَمَلَّانِ الرِّجْعَ بِالْقَوْلِ وَإِنْ قَلَّ بِالْقَوْلِ كَيْسٌ وَمَحْوٌ

شروط الموصى

شُرُوطُ الْمُوصَى ثَلَاثَةٌ : التَّكْلِيفُ ، وَالْحُرِّيَّةُ ، وَالْإِخْتِيَارُ^(١)

شروط الموصى له

شُرُوطُ الْمُوصَى لَهُ ثَلَاثَةٌ : عَدَمُ الْمُعْصِيَةِ وَإِنْ كَانَ حَيَّةً^(٢) ، وَكَوْنُهُ مَقْلُوبًا^(٣) ، وَكَوْنُهُ أَهْلًا لِلْمِلْكِ^(٤) إِنْ كَانَ مُتَيْنًا .

شروط الموصى به

شُرُوطُ الْمُوصَى بِهِ ثَلَاثَةٌ : كَوْنُهُ مَقْصُودًا^(٥) ، وَكَوْنُهُ قَابِلًا لِلنَّقْلِ^(٦) ، وَكَوْنُهُ مُبَاحًا^(٧)

- (١) فلا تصح من صبي ومجنون ومعنى عنه ورقى ومكره ؛ والسكران كالمكلف
- (٢) فلا تصح لكافر عليم ولا لمعادرة كيسة محمولة للتمرد ولو من كافر ، وتصح للكافر ولو حرييا ومرتدا كأن يوصى لزيد وهو في الواقع حري أو مرتد ، بخلاف ما لو قال أوصيت لزيد الحري أو المرتد فإنه لا يصح ، وقيل يصح . (٣) فلا تصح الوصية لأحد الرحلين للأجهل به ، نعم إن قال أعطوا هذا لأحد هذين صح لأنه تموير لمرء وهو إما يعطى ميب
- (٤) فلا تصح لمت لأنه ليس أهلا لذلك ولا لدايه إلا إن عسر الوصية لها «لها» ، لأن المقصود بالوصية به مالكها لأن الملقب عليه فيشترط قبوله ويتعين المرف إلى جهة الدابة .
- (٥) فلا تصح الوصية بدم وعقود مما لا يقصد (٦) فما لا يقبل النقل كالقصاص ،
- وحد القذف لا تصح أوصية به لأنها وإن انتظا بالإثبات لا يتمكن من تحققها من تلقاء ، نعم لو أوصى به لمن هو عليه صح وكان إرأء وإسقاط ، فلا يحتاج إلى قبول ولا يصل الرجوع .
- (٧) بأن يعلى الانتفاع به ، فلا تصح بمرمار وعقود مما لا يتمتع به شرعا ، لأن المنفعة المحرمة كالمعدومة .

شُرْطُ صِيغَةِ الْوَصِيَّةِ

شُرْطُ صِيغَةِ الْوَصِيَّةِ : لَفْظُ يُشْمَرُهَا ^(١)

صُورَةُ الْوَصِيَّةِ ^(٢)

صُورَةُ الْوَصِيَّةِ أَنْ يَقُولَ رَجُلٌ : أَوْصَيْتُ لِعَمْرٍو مِائَةَ دِينَارٍ ^(٣) ، أَوْ يَقُولَ

أَوْصَيْتُ لِلْفُقَرَاءِ هَذِهِ الصَّيْغَةُ ^(٤)

(١) أَيْ صَرِيحٌ كَأَوْصَيْتُ لَهُ كَذَا ، أَوْ أَعْطَوهُ لَهُ بَعْدَ مَوْنٍ أَوْ هُوَ لَهُ بَعْدَ مَوْنٍ ، أَوْ كِبَايَةِ كَقَوْلِهِ : بِنِ مَالِي ! فُلُومًا وَلَمْ تَطْعَمْ بَيْتَهُ بَطَلْتَ ، وَإِنَّمَا تَلْزِمُ الْوَصِيَّةَ عَوْبَ الْوَصِيِّ وَقَوْلُ الْوَصِيِّ لَهُ بَعْدَهُ إِنْ كَانَ مَعِينًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعِينًا كَالْفُقَرَاءِ لَمْ يَشْتَرِطْ ، وَلِلْوَصِيِّ الرَّجُوعُ عَنْ وَصِيَّتِهِ سَجْوِ نَفْسَتِهَا أَوْ أَبْطَلَتْهَا ، وَسَجْوُ اسْبِغِ وَالرَّهْنِ وَلَوْ بِلَا قَوْلٍ ، وَهَذَا الْوَصِيَّةُ بِهِ وَالْعَرْضُ عَلَيْهِ .

(٢) وَيَكْتَفِي فِي صِيغَةِ الْوَصِيَّةِ : اَلْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَبَعْدَ بَعْدِ أَوْصَى فَلَانٌ وَهُوَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَنَّ الْمَوْتَ حَقٌّ وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ وَأَنَّ النَّارَ حَقٌّ ، وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ ، مِنْهُلَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَتِمَّ عَهْدُهُ ذَلِكَ وَلَا يَسُدَّهُ ، وَأَنْ يَمْتَنِعَ عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَأَوْصَى أَهْلَهُ وَأَقَارِبَهُ عَمَّا أَوْصَى بِهِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمُحَمَّدٌ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَنَّهُ إِذَا رُلَّ بِهِ الْمَوْتُ الْخَوْفُ وَالْهَيْبَةُ أَطْلَعَهُ الْمَلَكُ أَنْ يَحْسِبَ بَعْدَ الْمَوْتِ مَرَضًا وَسُوءَ وَجْهًا وَخَوْفًا ، وَبِكَيْفِ عَمَّا حُبَّ وَمَا يَنْصَحُ مَا كُنَّ بَيْنَ وَاسِطَةٍ بَيْنَهُ ، وَمَنْ يَصِلُهُ وَيَحْثُ الْقَبْرَ وَيَطْمِئِنُّهُ الْأَجْرُ الْمُعْتَادَةُ فِي النَّارِ وَلَمْ يَنْقُرْ لَهُ أَوْ عَمْدَ قَبْرِهِ كَذَا وَكَذَا مِنْ الْجَنَّةِ الْقُرْآنُ أَوْ كَذَا مِنْ الْأَيَّامِ كَذَا مِنْ الدَّرَجَاتِ ، ثُمَّ يَبْدُرُ بَوَاقٍ مَا عَلَيْهِ مِنْ أَعْيُنَ الْمُسْتَقَرَّةِ فِي دَمَتِهِ ، وَإِنْ أَرَادَ حَجَّةً أَوْ الْوَصِيَّةَ شَيْءٌ لِأَرْحَامِهِ ذَكَرَ ذَلِكَ وَحَدَّثَ تَعَدَّدَ الْوَصِيَّةَ مَطَرُ فَلَانٍ ثُمَّ يُوْرَخُ .

(وَصُورَةُ دَعْوَى الْوَصِيَّةِ) أَنْ يَقُولَ عَمْرُو أَدْمَى بَأْنِ رَيْدٍ أَوْصَى بِي مِائَةَ دِينَارٍ ، وَأَنْ يَقُولَ الْوَصِيَّةَ بَعْدَ مَوْنِهِ ، وَأَنَّهَا تَخْرُجُ مِنْ ثَلَاثَةِ مَوَارِثَةٍ بِمِثْلِ ذَلِكَ ، وَأَنَا مُطَالِبٌ لَهُ بِتَسْلِيمِ ذَلِكَ إِلَيَّ .

الإيصاء

الإيصاء لغة: الإيصال^(١)، وشرعاً: إثبات تصرف مضاف لما بعد الموت

أركان الإيصاء

ركان الإيصاء أربعة: موصي، وموصي به، وصيغة

شروط الموصي

شروط الموصي أربعة: التكليف، والحرية ولو في الغرض، والاختيار،
وولاية له^(٢) على الموصي به إذا كان أمراً طلياً أو مخنوناً أو مجبوراً منه
أبتداءً من الشرع

شروط الوصي

شروط الوصي سبعة: الإسلام، والسكوة، والعقل، والحرية^(٣)،

(١) قصده ومعنى الوصية لغة واحد . (٢) أي أنه يشترط في الوصي بقضاء الحقوق التي عليه وتنفيذ الوصايا وردة الودائع ونحوها الثلاثة الشروط الأولى ، فلا يصح الإيصاء بها من سبي ومجون ورفيق ومكره ولا يشترط إطلاق التصرف ؛ ويشترط عدم الشروط أيضاً في سوصي بسحو أو طفل ومجنون ومجور سعه وكونه له عليه ولاية ابتداءً من الشرع ؛ فلا يصح الإيصاء بذلك من الأم والعم لعدم الولاية لهما ولا من الوصي لأن ولايته ليست شرعية ابتداءً ، من جعله بقوم من الأب أو الجد إليه إلا إن أدل له فيه ، كأن قال : أوصي بفلان عن أبي أو عن لاعي نفسه ، والوصي بقضاء الدين بصادق الورثة قصائمه أو بتسليم الزكاة لمنع في الدين ، وكقصاء الدين بقضاء الوصايا . (٣) أي الكاملة ولو مآلاً تكدر ومسؤولة ، يصح الإيصاء لهما لكاملهما عوت الوصي

والمذالة^(١) ، وعدم المنجز عن التصرف^(٢) ، وعدم المداوة يقته^(٣) وبين
المخجور عليه^(٤) .

شروط الموصى فيه

شروط الموصى فيه أثنان ، كونه نصرفاً مالياً^(٥) ، وكونه مباحاً^(٦)

شرط صيغة الإيصال

شرط صيغته الإيصال : لفظ يُشعر به^(٧)

صورة الإيصال^(٨)

صورة الإيصال ، أن يقول ربّي : أوصيتُ بى عمرو فى قضاء ديونى ،
ورددوا بى والنظر على أولادى ومجاهيرى

(١) قال بعضهم ولو ظاهرة ، وقال بعضهم لا بد من استعانة لفظه ، وعلى التمام ثبت عند
القاصى بقول الركنين . (٢) بأن يكون قادراً عليه ولو أعمى بالموكيل ، فلا يصح
الإيصال إلى الناحر (كز أوهم أو حمل أو ساء أو مرس)

(٣) أى مداوة ديونه ظاهرة ، ويتصور مجموعها بينه وبين الطفل والمجنون يكون الموصى
عدواً للموصى أو لأمه نكرهته لهما من غير سب ، ليسكن قل أن حجر ، كونه ولد العدو عدواً
مجموع . وقال اشتراط المذلة يعنى عن هذا لشرط (٤) فلا يصح الإيصال فى تزويج نحو
بنته أو ابنه لأن هذا لا يسمى نصرفاً مالياً ، وأيضاً عبر الآب والجد لا يزوج الصغرة والصغير

(٥) فلا يصح الإيصال فى منصبة كسواء كسبه للتمدن (٦) كأوصيت إليك أو حفنتك
وصاى كذا ويكون القول عدالوت ولو على الأراضى ولو بالعمل فقط ، وصح مؤقتاً ومعلقاً
كأوصيت إليك بى النوع أبى أو قدوم ريد فدايع أو قسم فهو الموصى ، وقوله بى نوع أبى
تأقيد ، وقوله فإذ بلغ تعليق لكسبه صعبان ، والنأقوت المبرح كأوصيت إليك منه ، والتعليق
المبرح كإدائت أو إذا مات وصى فقد أوصيت إليك .

(٧) وأكتب فى صيغة الإيصال : الحمد لله ، وهذا بعد أوصى ريد إلى عمرو أن يوفى ديونه وينفذ
وصاياه وحمله وصداً وانظرا حتى أولاده ومجاهيرى القاصرين بأن يحفظ ما يحفظ منهم لده

النكاح

النكاحُ لغةٌ : الضَّمُّ^(١) والروطه ، وشرعاً : عَقْدٌ يَتَضَمَّنُ^(٢) إِبَاحَةَ وطءٍ
بلفظ نِكَاحٍ أو تَرْوِيجٍ^(٣) أو تَرْجِيحٍ .

أركان النكاح

أركانُ النكاحِ خمسةٌ : زَوْجٌ ، وَرَوْجَةٌ ، وَوَلِيٌّ^(٤) ، وَشَاهِدَانِ وَصِيخَةٌ

= ويصرف لهم فيه في الحظ والمصلحة والعدالة والنعم والريادة بما ملائ ذلك تقوى الله ، ويعامل
لهم فيه ، سائر أهاملات الخاتمة المصرة الشرعية ويعق عليهم ، ويكسومهم من ما لهم من غير
إسراف ولا تقير ، مراقبا في ذلك كله وبه فإذا بلغ كل منهم رشيدا سلم ما يخصه إليه ، وعلى ذلك
وقع الإتيان ثم يؤرخ .

(وصورة دعوى الإيضاء) أن يقول عمرو : أدعى بأن رجدا أوصى إلي في قضاء ديونه
وردد ودائنه وفي أسر أولاده القاصرين ومحجيره ، أن أتصرف عنهم ولهم بالنظر والاحتياط إلى
بلوغهم وإيصالهم رشدهم ، ولي بية بذلك أسألك سماعها وأحكم بموجبها .

(١) يقال تنكحت الأشجار ، إذا تماثلت وضممت بعضها إلى بعض ، وسمى النكاح نكاحا
لما فيه من ضم أحد الزوجين إلى الآخر . (٢) أي يتلزم .

(٣) أي بلفظ مشتق إكساح أو ترويج ، وحرر به سبع الأمة فإنه عقد ينصحب إباحة
وطء ، لكن لا لفظ إكساح أو ترويج . (٤) وأساب الولاية أربعة : الأئمة والصوة
والولا ، والسلطنة ، وأحق الأولياء بالترويج الأب وأبوه فسار العصبية المجمع على إرثهم من
سبب وولا ، كترتيب إرثهم فالسلطان ، وللاب وابن علا ترويج الكبر إلا إحد منها ، بشرط
أن لا تكون بينهما عداوة ظاهرة ، وأن لا يكون بينهما وبين الزوج عداوة لظاهرة ولا باطنة ،
وأن يكون الترويج من كمؤ لها مؤسر بمهر للثمن ، ولا يروح الولي ثيبا موطء في فقهه أب
أو غيره ولا غير لأب بكر ، إلا إلهما ، بالنسبة ، وروح السلطان في تسع عشر صورة غير صورة
فقد الولي الخامس ، بضمها جميعها السبوطى بقوله .

عشرون روق حاكم عدم الولي والفقد والإحرام وانعزال السر

حس ثوار عشرة ونكاحه أو طعنه أو طعنه إذ ما ظهر =

شروط الزوج

شُرُوطُ الزَّوْجِ سَبْعَةٌ: عَدَمُ الْإِحْرَامِ^(١)، وَالْإِخْتِيَارُ^(٢)، وَالْتَعِينُ^(٣)،
وَعِلْمُهُ بِاسْمِ الْمَرْأَةِ أَوْ عَمِّيَّهَا^(٤)، وَعِلْمُهُ بِحِلِّهَا لَهُ^(٥)، وَذُكُورَتُهُ يَقِينًا^(٦)،
وَعَدَمُ الْمُخْرَمِيَّةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا^(٧).

= وفاة محجور ومن حب ولا أب وحسد لا احتياج قد ظهر
ولها الرشيدة لا ولي لها وليت لئلا مع موقوفة يد لا صرر
مع مسلمة علفت أو درب أو كوتت أو كالتق أو ولد من كهر
نما مع وجود مانع من مواعيل الإلابة تشتمل للأب، ولا يجوز للبطلان أن يروىها عبر
كهم وإن وصيت ولا للولي الخاص إلا برضاها ورضى من في درخته من الأولاد،
(١) فلا يصح نكاح المحرم ولو بكمل (٢) حرم به نكاح السكره فإنه لا يصح
إلا إن كان إكراهه بحق كأن ' كره على نكاح المظلومة في القسم فيصح بأن ظلمها هو فيتعين
عليه نكاحها ليت عدها ما فاتها (٣) فلا يصح نكاح أحد الزوجين وإن بوا، ومن
ومر قوا به وبين رويته، حتى متى وبوا بمسبة حيث صح بأنه يصير من الزوج القبول فلا بد
من تعيينه يقع الإشهاد على قبوله وإراء ليست كذلك (٤) فلا يصح نكاح جاهلها
(٥) وهذا شرط لحوار الإقدام لا للصدقة، فلا طلبها أخته من الرصع حرم الإقدام، فلو
أقدم فتبين أنها ليست أخته صح نكاحهم هو شرط للصدقة بالنسبة للحق كما يأتي لأن الحق لا يصلح
للقصد عليه (٦) فلا يصح نكاح الحق وإن مات ذكوره (٧) بأن لا تكون من
المحرمات عليه على التأسد أو من جهة الجمع. فالمحرمات على التأبد ثمان عشرة، مسع بالنسب
وهن: الأم وإن علت والعت وإن سدت والأب وإن حاله والعمة وإن التبع وبنت الأخت،
ومثلهن بالرصع، وأربع بالمصاهرة هن: أم الزوج وبنت الزوجة إذا دخل بالأم وزوجة
الأب وزوجة الابن والمحرمات بالجمع كل امرأتين بينهما نسب أو رصاع لو فرصت إحداهما
ذكر أصبح كونه الأخرى أنفى حرم نكاحهما كالأختين والكرأة وحالتها والكرأة وعمتها

شروط الزوجة

شروط الزوجة أربعة: عدم الإحرام^(١)، والتعيين^(٢)، والحل^(٣) من النكاح^(٤)، ومن عدة غير الخطيب^(٥)، وكونها أثنى بقيا^(٦).

شروط ولي النكاح

شروط ولي النكاح ثمانية: الاختيار^(٧)، والحرية^(٨)، والذكورة^(٩)، والتكليف^(١٠)، وعدم الفسق^(١١)، وعدم اختلال النظر بهرم أو خبل^(١٢).

- (١) فلا يصح نكاح محرمة (٢) فلا يصح نكاح إحدى الرأتين، ويكفي التعيين يوسف أو رؤفة أو محرم كروستك ابقى وليس له غيرها أو لقي في الدار وليس غيرها أو هده، وإن سماها بغير اسمها في الكل. (٣) ولو أدعت المرأة أنها حبة من نكاح وعده قد تولها وحاز للولي اعتماد قولها ولو علم خلاف ما لو قال كتب روضة لفلان وطلق أو مات عن فإنه لا يقبل قولها، بالنسبة للولي العام وهو الحاكم إلا بيده خلاف الخاص
- (٤) أما للعدة منه فمبني على اتصال إن كان الصلاق رحيما أو ناسا بدون الثلاث واللعان صح نكاحها في العدة وإلا فلا. (٥) فلا يصح نكاح الخلق وإن مات أبوتها، خلاف الولي وإنشاهدين فإنه إذا كان أحدهم حتى ثم مات ذكرته صح النكاح، والفرق أن كلا من الزوجين مفقود عنده ولا كذلك الولي والشاهدان، ويخاط في مفقود عنه ما لا يخاط في غيره.
- (٦) فلا يصح النكاح من مكره. (٧) فصاح الولاية الولي ولو في مفسد.
- (٨) فلا يصح النكاح من امرأة وحقة (٩) يروح الأمام رخص صيا الأقرب وحسبه دون إفاقته (١٠) قاله في إذا بلغ ولم تصدر منه كبيرة ولم يصرف على صغيرة ولم تحصل له المصلحة التي عرفوا بها العدة، يصح أن يكون ولدا وإن لم يكن عدلا لأنه ليس بأسق فهو واسطة وكذا المكافر إذا أسلم، والعسقي إذا تاب فإنه يروح في الحان لأن الشرع في ولي النكاح عدم الفسق لا العدالة. (١١) سيكون الموحدة اجنون وشبهه كائنه، وعتقها الجنون بقصد وقال خصمهم: هو فساد في النقل والمشتهور الفتح اه لجزءه عن البحث عن أحوال الأرواح ومعرفة أسكنهم منهم.

وَعَدَمُ الْحَجْرِ بِالسَّغَرِ^(١) ، وَعَدَمُ الْإِحْرَامِ^(٢)

شروط شاهدي النكاح

شُرُوطُ شَاهِدِي النِّكَاحِ اثْنَانِ - أَهْلِيَّةُ الشَّهَادَةِ^(٣) ، وَعَدَمُ التَّعَيُّبِ

لِلْوَلَايَةِ^(٤)

شروط صيغة النكاح

شُرُوطُ صِيغَةِ النِّكَاحِ ، شُرُوطُ صِيغَةِ الْبَيْعِ ، وَكَوْنُهَا بِلَفْظِ إِنْكَاحٍ أَوْ تَزْوِيجٍ^(٥) ، أَوْ تَزَوُّجَةٍ^(٦) .

(١) فلا ولاية لمن بلغ غير رشيد أو بدر حد رشده ثم حجر عليه ، لأنه لا يلي أمره ولا يلي أمر غيره ، (٢) فلا يصح تزويج المحرم ولا وكيله ولو كان حلالاً لكنه لا يعمل بالإحرام فيحد بعد التحلل ، ولا تنقل بالإحرام الولاية للأحد ، فلا يزوج هو بل الساطان كما مرّ لقاء ولايته وإنما ينقلها للأحد مواع الولاية النظمية في قول ابن العماد :

وعشرة صواب الولاية كمر وعق والصا لعامة
رقّة حون مطلق أو الحبل وأخرس حواه قد اتصل
دوعته نظيره مبرسم وألك لايتسدي وأيسم

في هذه الصور كلها يروح الأحد (٣) سيأتي بيان للوقالات في باب الشهادة ، ولو عقد محصرة عدس أو اسمائين أو فاسعين أو أسمى أو عمن لم يصح ، وصح بابي الزوجين وعدوسهما ويعتورى العدالة عند الزوجين وهما المعروض بها طاهراً لا باطلاً .

(٤) فلا وكل الأب أو الأخ المهرّد في نكاح وحصر مع آخر لم يصح وإن اجتمع فيه شروط الشهادة لأنه ولي عاقد فلا يكون شاهداً . (٥) أي بصرح مستتبعهما ، فلا يصح بكسبة كأحلتها لك ، وإذا وكل الزوج في العقد فليقل الولي لو كمل الزوج روحاً بنتي موكلتك فلا ما معول وكيله . فمت نكاحها له . فإن ترك لفظ له لم يصح النكاح وإن حوى موكله ، وإذا وكل الولي فليقل وكيله للزوج . روحك بنت فلان موكلتي فليقل ، وإذا وكل كل من الولي والزوج فليقل وكيل الولي لو كمل الزوج . روحك فلا ما موكلتك بنت فلان موكلتي فيقول بنت نكاحها له (٦) حيث هيها المأذون . الشاهدان يؤمع القدرة على الحرية

صورة النكاح^(١)

صُورَةُ النِّكَاحِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِسَمْرَةَ : زَوَّجْتُكَ مَوْلِي هَذَا^(٢) ،
فَيَقُولَ سَمْرَةُ : قَبِلْتُ تَزْوِيجَهَا^(٣) .

(١) ويكتب في صيغة توكيد عقود الأنتكحة ، الحمد لله ، وحده فقد ولي الشيطان فلان بالعلامة والاما لفظ ولتلك عقود الأمكحة كذا واستحلفتك فيه وأبنتك عليه ولقدتكم جميع مايتعلق عقود الأيكحة من كل مايجتاح إلى دعوى وقول بينة وحكم بها عما يتوقف على الإثبات وأمرتك بالعدل على مايجتنبه النوحه السرى واحسا كان أو مدونا ، وأن تتحرى في ذلك كله ثم يؤرخ . ويكتب في صيغة الصدق هذه الروح الحمد لله ، وحده فقد أصدق فلان روحه فلاله كذا وكذا من الدرامم النقية بتمته ، وذلك المسمى في نفس عقد النكاح بالإيجاب والقبرر يقوم لها بذلك متى طلسه عنه ، ومع ذلك بعد التزمى على الصدق المذكور وثبته بتمته حسبما ذكر ثم يؤرخ . (وصورة دعوى النكاح) أن يقول أدعى بأنى مكنت فلانة هذه أو ست فلان من أيها أو حدها أو أحب فلان أو الخاكم أو مصووه فلان بإدبها إن استمر إدبها وشاهدني عدلين مع حلولها من اللوايح من روح وعدة وعمرها ، ولى بينة بذلك أسألك سماعتها والحكم بموجبها . (وصورة دعوى الصداق) أن يقول ، أدعى بأن فلانة موكلاتى يستحق بتمته هذا أو العاتب أو البنت مائة درهم دية مماثلها لك ، وذلك صداق ركاحها الذى عقد به علمها ويلزمه تسليم ذلك إليها وأما مطالبه به فمفره أيها احكم تسليمه إلى ، وإن كان الدعى عليه غائبا قال - لى بينة تشهد بذلك أو تلك سماعتها والحكم بموجبها ، وإن كان ميتا قل أيضا : وله ركة تبنى بذلك ، وإن كانت فى وجه الوارث راد أيضا وورثته تعلم ذلك ، كأن يقول : مثلا أدعى بأنى استحق فى دية فلان أختى فلان هذا كذا وكذا وهو يتم ذلك وقد حانت تركته فى يد أخيه هذا أيها وهذه دى بتم هذا تسليم ذلك لى وأما مطالبه به فمفره أيها الخاكم بالخروج من حق . (٢) ولا تنوقف صحة النكاح على ذكر الصداق حتى فى الصور التى يجب ذكره فيها . (٣) ويسر إلى ما رجع من اهل الصلاح والخير بعد انعقد ردة على الشاهد من التوى وإسراره ، وأن يكون فى مسجد ، وأن يكون فى شهر - قال ، وأن يكون المحلول منه ، ويسر للدعاء فارواحين بعد انعقد بقوله بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما فى خير وعاميه ، ويسر المنة الأولى والثبوت المستور من قبل انعقد احتياطا ، ويستحب الإتيان على رضا كراهة حيث يتم وصلها ، ولا يشترط ذلك فى صحة النكاح ، وتسن خطبة قبل انعقد بأن يحطباولى أو بروح أو غيرها ، وعصى بالحمد والصلاة والوصية ، الأصل حلية

الصدق

الصدق لغة : مَا وَجِبَ نِكَاحٌ ^(١) ، وَشَرَعًا : مَا وَجِبَ ^(٢) نِكَاحٌ

الخاصة لأنها مأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم كما في سنن أبي داود، وهي مع ما زيد فيها : الحمد لله نحمدك ونستعينك ونستغفره ونسود بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضى له ، ومن ضل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون ، ثم إن الله تعالى أحل النكاح ونهى فيه . وحرم الزنا وأوعد بالعذاب الأليم عليه ، فقال تعالى في تحريمه والنهي عنه : (ولا تنكروا الزنا بما كان فاحشة وساء سبلا) . وقال تعالى في الأمر بتقواه (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتوا إلا وأنتم مسلمون) وقال تعالى : (يا أيها الناس اتقوا ربكم لدى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تاءبون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا) وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ، ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما) النكاح سنة الأنبياء وشعائر الأولياء قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « النكاح من سبق فمن رغب عن سبقي عيسى مني » وقال صلى الله عليه وآله وسلم « تزوجوا تكثروا عبادي صابكم الأيام يوم القيامة » . وقال صلى الله عليه وآله وسلم « تزوجوا الولود الودود فإني مكاثركم الأيام يوم القيامة » . أوصمكم ونفسي بتقوى الله ، قولوا جميعا : نستعير الله آمنا بالله وعما جاء عن الله على مراد الله ، آمنا برسول الله وعما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله ، آمنا بالشرعية وصدقنا بالشرعية ، وبرأنا من كل دين يخالف دين الإسلام ، نعوذ بالله من المنكرات ، نعوذ بالله من ترك الصلوات ، نعوذ بالله مما كره الله .

(١) أي فقط ، فيكون للمعنى الشرعي أعم من المعنى اللغوي على عكس القاعدة من أن

المعنى اللغوي أعم من المعنى الشرعي ، وهذا على الراجح من أنه لا فرق بين الصدق وسهر وأما على ما قيل من أن الصدق ما وجب يتسمته في الحد ولله ما وجب غيره فتدبر ، وهو على خلاف القاعدة للتقدمة أيضا كما هو ظاهر (٢) شامل للمال والنفقة ، وشموله

أَوْ وَطْءٌ^(١) ، أَوْ تَفْوِيتٌ بِضَمٍّ فَهْرًا^(٢)

ضابط الصداق

ضابطُ الصَّدَاقِ^(٣) : كُلُّ مَا صَحَّ كَوْنُهُ مَبِيعًا مَوْضًا أَوْ مُعَوَّضًا ، صَحَّ كَوْنُهُ صَدَاقًا ، وَمَالًا فَلَا

الوليمة

الْوَلِيْمَةُ لُفَّةٌ : مُسْتَفْتَةٌ مِنَ الْوَلَمِ ، وَهِيَ الْأَخْتِيَامُ^(٤) ، وَشَرْعًا : اِسْمٌ لِكُلِّ ذَعْوَةٍ أَوْ طَعَامٍ^(٥) يُتَّخَذُ لِجَدِثِ سُرُورٍ^(٦) أَوْ غَيْرِهِ^(٧)

- (١) أى فى شبه أو تفويص أو كان العقد فاسدا . وسواء كان الوطء فى القبل أو الدبر
- (٢) كأن أُرِصَت رُوْحَتُهُ الْكَبْرَى الصَّغْرَى حَسْبَ رَحْمَتٍ مُتَعَرِّقَاتٍ ، بَيَانُهُ بِفَسْخِ رَكْعِ الْاِثْنَيْنِ وَبِحَبْلِ عَلَى الْكَبْرَى نَصْفَ مَهْرِ الصَّغِيرَةِ لِلرُّوحِ ، وَكَأَنَّهُ شَهِدَ جَمَاعَةُ شَهَادَةِ حَسْبَةِ مَا هُ طَعِمَهَا طَلَاقًا بَانَا وَفَرَّقَ الْقَامِصَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ رَجَعُوا عَلَى الشَّهَادَةِ فَعَرَمُونَ بَهْرَ كَلَامِهِ لَمْ يَوْهَبْهُمُ الْبَيْعُ عَلَى الرُّوحِ ، هَذَا إِنْ لَمْ يَصْدَقْهُمْ وَإِلَّا فَلَا عَرَمَ عَلَيْهِمْ ،
- (٣) اعلم أن تسمية المهر فى العقد مسجبة هكذا هو الأصل ، وقد عرفت فى صور : معها ما لو زُوجَ لِقَاصِرَةٍ وَلِيَهَا « كَثُرَ مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ لِأَنَّهُ لَوْ سَكَتَ لَوْحِبَ مَهْرِ الْمَثَلِ ، وَقَدْ تَعَرَّمَ فِي صُورَ : مَهَا لَوْ رُوْحَهَا بِدُونِ مَهْرِ الْمَثَلِ وَلَوْ سَكَتَ لَوْحِبَ مَهْرِ الْمَثَلِ أَمْ وَإِذَا حَلَا الْعَقْدَ مِنَ الْقَسْصَةِ فَإِنْ لَمْ تَسْكُنْ مَعْوَضَةً اسْتَعْتَفَ مَهْرُ الْمَثَلِ بِالْعَدِّ ، وَإِنْ كَانَتْ مَعْوَضَةً كَأَنَّ قَالَتْ لَوَائِمًا ، وَهِيَ رَشِيدَةٌ زَوْجِي فَلَا مَهْرَ فَرُوْحَهَا أُولَى وَعَلَى الْمَهْرِ أَوْ سَكَتَ وَحِبَّ الْمَهْرِ فَأَحَدُ ثَلَاثَةِ أَشْهُاءَ : فَرَضَ الزَّوْجُ عَلَى نَفْسِهِ مَهْرَ مَثَلِهَا ، خِلَافَ مَنْ يَقُولُ اسْلُبْ أَوْ غَيْرَهُ وَرَضِيَتْ بِهِ وَفَرَضَ الْخَالِكُ إِذَا أَمْتَعَ الزَّوْجُ أَوْ تَارَعَا فِي الْقَدْرِ ، وَوَطْئُهُ بَيْنَهُمَا وَمِثْلُهُ مَوْ - أَحَدُهُمَا . (٣) كَمَا فِي الْخَطِيبِ عَلَى أَبِي شَجَاعٍ ؛
- (٤) أى شرح المهر وغيره - صَاحِبُ كَوْنِهِ نَحْوُ مَا صَحَّ كَوْنُهُ صَدَاقًا ، وَفِي دَوَى الْأَشْجَرَةِ وَالَّذِي يَبْهَرُ فِي صَاحِبِهِ صَدَاقًا أَنْ يَبْدَأَ كُلُّ مَا قَوْلُ الْعَرَضِ وَكَانَ مَبِيعًا وَلَمْ يَكُنْ مَوْضًا صَحَّ صَدَاقًا وَمَالًا فَلَا ، فَفَرَحَ بِهِمْ مَالٌ عَرَضٌ وَغَيْرُهُ لَوْ كَانَ صَحَّ اسْتِغْنَاءُ كَرَوْحَتِكَ عَلَى أَنْ تَرَوْحِي أَوْ رَمَا كَذَلِكَ أَنْ تَصْبِقَ رُوْحَتَكَ وَدَحَلَ الْقَصَاصُ أَمْ . (٤) لَاحْتِجَاعِ النَّاسِ لَهَا عَلَى الطَّعَامِ
- (٥) أى مَطْوُومٌ ، كُوبٌ أَوْ مَشْرُوبٌ كَالْمَهْوَةِ وَلَا أَحَدَ لِأَنَّهُ ، وَأَبْلَى السَّكَّالِ شَاةٌ .
- (٦) أى مَا يَسِرُّ الْإِنْسَانَ كَالْمَرْسِ .
- (٧) كَوْضِيَّةُ الْمَوْتِ .

حكم الوليمة

حكم الوليمة^(١) : التذنب^(٢) .

حكم الإجابة إلى وليمة العرس

حكم الإجابة إلى وليمة العرس الوجوب^(٣) العيني^(٤) بشرط
كثيرة^(٥) ، منها إسلام الداعي^(٦) ، والمذعو^(٧) ، ومعموم الدعوة^(٨) ، وأن
يُدعوه في اليوم الأول^(٩) ، وأن لا يُمذر^(١٠) .

القسم

القسم^(١١) : هو القدر بين الزوجات

- (١) أي بأنواعه ، وهي أحد عشر مذكورة في المطولات (٢) . ذنب وليمة العرس للزوج الرشيد وولي غيره من أب أو جد من من نفسه لامن ملك المولى ، فإنها تحرم ولو عملها غير الزوج والمولى كأي الزوجة أو هي عنه ، فإن أدت تأدت السنة عنه فتجب الإجابة إليها وإلا فلا (٣) أما سائر الولائم كالذي يعمل للحنان وللولادة والسلامة من الطبق وقدم النساء ولحم القرآن ، فالإجابة إليها سنة (٤) ولا يجب الأكل منه في الأصح ، بل يتدب للعطر ، وقيل يجب ، وصححه النووي في شرح مسلم ، وأعله على كل من القويين أهمية .
- (٥) نحو العشرين . (٦) ولو كان كافراً لم تطالب بإجابته ، ونسب إن كان دعاء .
- (٧) فلا يجب على كافر ولا نسن . (٨) ليس المراد به أن يحضر جميع الناس بالدعوة لعدم إمكانه ، بل الشرط أن لا يظهر منه قصد التخصيص فيعم عدد تمكنه عشرة أو حيراه أو أهل حرمته ؛ وأما عدد عدم تمكنه فلا يصر التخصيص حتى لو دعا واحداً ، لكون طعامه لا يكفي إلا واحداً لفقره لم يستطع وجوب الإجابة . (٩) ولو دُعِيَ ثلاثاً أياماً فأكثرت لم يجب الإجابة إلا في الأول للعرس ، وفي غيره تس في اليوم الأول ، وتس في اليوم الثاني في العرس وغيره ، وتكره فيما بعده ؛ ولو دعا في يوم واحد لكنه حمله ثلاثة أوقات لم يجب الإجابة في وليمة العرس إلا على من دعاه في الوقت الأول (١٠) شامل لأكثر شروط وجوب الإجابة (١١) .

بفتح الفاف وسكون السين .

حكم القسم

حُكِمَ الْقَسْمُ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ ^(١) : أَلَوْ جُوبُ عَلَى زَوْجٍ بَاتَ عِنْدَ بَعْضِهِنَّ ^(٢) مَعَ الدَّسْوِيَّةِ بَنَيْنَ إِنْ اسْتَوَيْنَ حُرِّيَّةً وَرَقًا ، وَإِلَّا فَيَجْعَلُ لِلْحُرَّةِ الْخَالِصَةِ مِثْلَ مَا لَمْ يَنْ فِيهَا رِقٌّ

النشور

النشور ثلثة : الأرتفاع ^(٣) . وشرعاً . خُروج الزوجة ^(٤) عَنْ طَاعَةِ

(١) ولو إماء : أن كان روحهن رقيقاً أو حراً وروح واحدة مد واحدة في بلاد ، فلا مدخل لإماء غير زوجات به وإن كن مستولات ،

(٢) نقرعة أو غيرها ، وهي واحدة فيبرمه لمن بقي منهن وهي غير ناشرة وهو مرحلة أو حائضاً أو محرمة ، ثم له إعراس عمن بأن لا يبيت عدهن بعد عام دورهن ؛ كما أن له إعراساً عمن مداء . ويسى أن لا يطلعن ، وهكذا حكم الواحد ، فيس أن لا يطلها ؛ وله الإعراس عها . والأصل في انقضاء لمن عمله سارة الليل والنهار الذي قد أو الذي مداه وهو الأولى تبع لمن عمله فلا تكارس العكس ، والمسافر وث بركه ، وإذا دخل في أصل واحدة على أخرى لضرورة كرضها الخوف وطال زمن الضرورة أو أطاله صبي الجمع ، وإن دخل في التاسع لحاجة كوضع متاع أو أحده أو تسلم عمة وطال زمن الحاجة فلا قضاء ، وإن أخاله قضى . المد مداه ؛ ويجزم له حول في الأصل تغير ضروره ويجوز في التاسع إن كان ثم أدى حاجة ولا يجزم ، والإطالة في الأصل حرم ، وفي التاسع مكروه ، وله الجمع به ، وعد ، إذا كان له الدخول ، وأمن ثوب القسم أنه ولا يجاوز ثلاثاً إلا برصاهن ولجديدة كتر سبع فلا قضاء وثيب ثلاث فلا قضاء أو سبع قضاء لكل واحد سبع . (٣) يد في الخروج عن الطاعة ارتفاع عن داء الحق . (٤) أي بحسب الأصل والحداب ، لأنه قد يكون من الزوج مخروجه عن أداء الحق أو احب غايه لها وهو معاشرتها بالمعروف والقسم والمهر والنفقة ونكسوء وبفئة للثمن ففى القاصى إزاره ثوبة مداهها إياه من حقوقها إذا طنته

الزَّوْجِ بِالْأَرْتِفَاعِ عَنْ أَذَاهِ الْحَقِّ الْوَاجِبِ لَهُ عَلَيْهَا : مِنْ طَاعَتِهِ ^(١) ، وَمُعَاشَرَتِهِ
بِالْمَرْئُوفِ ^(٢) ، وَتَسْلِيمِ نَفْسِهَا لَهُ ^(٣) ، وَمُلَازِمَةِ الْمُسْكَنِ ^(٤)

حكم النشور

حُكْمُ النَّشُورِ : التَّجْرِيمُ ^(٥) ، وَإِسْقَاطُ الْقَسَمِ ^(٦) ، وَالنَّفَقَةُ وَتَوَاتُهَا ^(٧)

(١) كَانَ تَتَمَعُّ إِذَا دَعَاها إِلَى مَنَّةٍ وَوُجُوهُ كَانَتْ مُشْتَعِلَةً بِمَحَابَّتِهَا ، أَوْ إِنْ عَصَتْ دَعَا مَرِيضٍ
أَوْ كَانَتْ فِي قَبْرِ وَجْهِ . أَيْ شِدَّةَ حَيَاةٍ لَمْ تَعُدْ الْعُرُوفُ لَمْ يَزِمَهَا بِحَابَةِهَا ، فَلَا تَكُونُ بَاشِرَةً
بِالْمَتَاعِ وَعَلَيْهِ أَنْ يَقْسِمَ هَا فِي بَيْتِهَا .

(٢) وَلَا رَمَاعَ عَمَّا كِبَرُ مَرِيضٍ وَجْهِهِ ، أَوْ لَطْفٍ وَطَلَاةٍ وَجْهِهِ ، أَوْ مِنْ هِيَ دَائِمًا كَذَلِكَ

فَلَيْسَ بِشُورًا إِلَّا إِنْ رَادَّ ، وَلَيْسَ السَّبُّ وَالشَّتْمُ شُورًا ، سَكَنَ لَهُ تَأْدِيبُهَا عَلَيْهِ وَلَوْ بِمَا حَاكَمَ
(٣) وَالْأَرْتِفَاعُ عَنْ كَمْعِهَا لَهُ مِنَ الْإِسْتِمْتَاعِ ، أَوْ بِمَرِّ الْمَجْعِ حَيْثُ لَا عَدْرٌ وَمُمْكِنُ تَدَاوُلِ

أَيُّ نَحْبٍ ، وَخِلَافَ مَا يُوَكَّنُ بِهَا عَدْرُ كَأَنَّ كَانَتْ مَرِيضَةً وَبَصِيرَةً لَا تَحْمِلُ الْوَطْءَ ، أَوْ بِمَرِّهَا
فَرُوحٍ أَوْ كَابٍ مُسْتَحْلَصَةٍ أَوْ كَانَ زَوْجٌ عَمَلًا حَيْثُ يَصْرِفُهَا وَطَوْدُهَا أَوْ مُشْتَعِلًا كَثِيرَ الْأَوْسَاجِ
فَلَهَا لَا تَصِيرُ بَاشِرَةً شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ . (٤) بَأَنَّ تَخْرُجَ مِنْهَا عَدْرٌ ، خِلَافَةً مَعَ الْعَدْرِ كَأَنَّ

خَرَجَتْ إِلَى الْقَاصِي أَعْلَى حَقِّهَا مِنْهُ ، إِلَى الْكَلَامِ الْفَقْهُ الَّذِي أَعْرَضَ بِهِ الزَّوْجُ أَوْ الْإِسْتِمْتَاءُ
عَنْ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ إِذَا لَمْ يَكُنْ رُوحَهَا نَفْسًا وَلَمْ يَسْتَعِمْ لَهَا مِنْ غَيْرِهِ ، وَلَا يَصْرِفُ حُرُوجَهَا مِنْ بَيْتِهِ
أَوْ ظَنَّ رِصَادَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا عَنْهُ وَلَمْ تَعْلَمْ غَيْرَهُ عَلَى الْخُرُوجِ . (٥) وَقَدْ لَا يُوَصَفُ بِذَلِكَ

كَشُورٍ الْخُصُوفَةِ فَإِنَّهُ لَا يُنْمِ بِهَا ، وَإِذَا ظَهَرَتْ أَمْرَةٌ بِشُورِ الزَّوْجَةِ وَخَلَعَتْ وَعَصَا بِهَا تَدَكُّبُهَا
بِالْعَوَاقِفِ لَا صَرَبَ وَلَا هَرَجَ كَأَنَّ يَقُولُ مَا . اتَّقِ اللَّهَ فِي الْحَقِّ الْوَاجِبِ لِي عَالِيكَ وَأَحْدَرِي الْعُقُوفَةَ
وَيُبَيِّنُ لَهَا أَنَّ النَّشُورَ يَسْطُ الْعَقَّةُ وَالْقَسَمُ ، فَإِنْ عَمَّ شُورُهَا وَعَظَمَ وَجْهُهَا فِي الْمَصْجِعِ
وَضَرَمَ فِي غَيْرِ الْوَجْهِ وَاللَّهُ لَكَ صَرَبًا غَيْرَ مَرَجٍ . أَيْ عَظَمَ أَلَمَ عَرَفَ إِنْ أَقَادَ وَالْأَوَّلَى الْعَوُ

(٦) أَيْ فِي ذَلِكَ الدَّوْرِ وَمَا بَعْدَهُ مَادَامَتْ بَاشِرَةً وَبِئْسَ لَمْ تَأْتُمْ بِالنَّشُورِ كَمَعْمَرَةٍ وَنَحْوِهَا مَا لَمْ

تَرْجِعَ قَبْلَ نَوْسِهَا . (٧) كَالْكِسُوفَةِ وَالسَّكْبِ وَالْأَلَةِ لِنَسْطِيبِ وَنَحْوِهَا ، فَإِنْ عَادَتْ لِقَاعَةَ
لَمْ تَعُدْ كِسُوفَةً ذَلِكَ الْعَمَلُ بَلْ تَكْسُو نَفْسَهَا إِلَى عَمَلِهِ ثُمَّ تَكْسُوهُ الزَّوْجُ فِي الْعَمَلِ الَّذِي عَمِلَهُ ،
وَلَا تَعُدُّ نَفَقَةً ذَلِكَ الْيَوْمَ الَّذِي عَادَتْ فِيهِ لِلْعَاقَةِ مَا لَمْ يَتَمَعَّ بِهَا وَإِلَّا عَادَتْ لَهَا وَتَعُدُّ لَهَا سَكْبًا
ذَلِكَ الْيَوْمَ

الخلع

الْخُلْعُ لَفَةٌ : مُشْتَقٌّ مِنْ الْخُلْعِ وَهُوَ النَّزْعُ ^(١) ، وَشَرْعًا : فُرْقَةٌ ^(٢) بِعَوَضٍ
مَنْقُودٍ رَاجِعٍ لِلْجَهَةِ زَوْجٍ ^(٣)

أركان الخلع

أَزْكَانُ الْخُلْعِ خَمْسَةٌ : مُلْتَزِمٌ ، وَتَضَعٌ ، وَعَوَضٌ ، وَصِيفَةٌ ، وَزَوْجٌ

شرط الملّزم

شَرْطُ الْمُلْتَزِمِ ^(٤) : إِطْلَاقُ التَّصَرُّفِ الْمَالِيِّ ^(٥)

شرط البضغ

شَرْطُ الْبُضْغِ مِلْكُ الزَّوْجِ لَهُ ^(٦)

(١) لأن كلا من الزوجين ابليس الآخر ، فكانه عارقة لآخر ربع داسه ، وأصل وصفا
السكرانة ، وقد يستحب كأي كاتب آية عشرها معه وهو نوع من الطلاق ،

(٢) أي أعطى محض لها كالمداواة . (٣) أما عرفة فلا عوض أو عوض غير منقود
كدم أو منقود راجع غير من ذكر فإنه لا يكون خلعا بل رجعا .

(٤) قال كطاعك على ألف في دمتك فعل أو ملتصبا كأن قالت طلقني على ألف في دمتي
فيقول طلقتك على ذلك (٥) بأن يكون غير محجور عنه . فلا حلفت محجورة بسفه

طلقت رحمة ولما ذكر المار وإن كان الروح جاهلا بآذان وإن أدى الولي عنه .

(٦) أي من جهة الانتفاع به ، صحح في رحمة لأنها كالروحة في كثير من الأحكام لاني
بأن ياد لا فائدة له .

شروط العوض

شُرُوطُ الْعَوَسِ أَرْبَعَةٌ : كَوْنُهُ مَقْصُودًا^(١) ، وَكَوْنُهُ مَقْلُوبًا^(٢) ، وَكَوْنُهُ
زَاجِعًا لِجَمْعَةِ الزَّوْجِ^(٣) ، وَكَوْنُهُ مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهِ

شرط صيغة الخلع

شَرَطُ صِيغَةِ الْخُلْعِ^(٤) ، شَرَطُ صِيغَةِ الذَّنْعِ إِلَّا عَدَمَ تَحُلُّلِ الْكَلَامِ
الْيَسِيرِ^(٥)

شرط الزوج

شَرَطُ الزَّوْجِ : كَوْنُهُ يَمْتَنُ بِصِيغَةِ طَلَاقِهِ^(٦)

(١) خرج به الخلع بدم ونحوه فإنه رضى ولا مال ، ودخول به المقصود الفاسد كالخمر فإنه يقع به الطلاق نائبا عن المثل وصاحبه مسائل الذاب أن الطلاق إما أن يقع باسمي نائبا إن صحته إذ به والعوض أو غير المثل إن قصد العوض فقط وكان مقصودا أو رجعا إن قصدت الصفة كماله كعلى هذا الكبار على أن إلى الزوجة أو كل العوض فاسدا غير مقصود كدم وقد يخرج أو علق نائبا وحده أو لا يقع أصلا إن علق لم يوجد .

(٢) هو قيد من حيث لزوم المسمى فقط ، لأن الخلع يصح ولو كان العوض مجهولا لكن بهر المثل . (٣) عدم محتررا ، (٤) هي كل لفظ من ألفاظ الطلاق صريحا وكذا به ، وانقط الخلع وأنه منه إن ذكر معه المثل أو بوى فيها صريحا وبلا فسكائان ، فإن بوى الطلاق نظر ، فإن أضمير الخامس قبولها وقبيلت وكانت أهلا للانكاح وقع نائبا بهر المثل ، وإن لم يصح راجح . ومن وكذا إن لم يقبل ، وإن لم يقبل الصلابة لم يقع شيء .

(٥) ليس كونه معاوضة غير محصنة .

(٦) فلا يصح من صبي ومجنون ومكره ، ولا يصح من عبد ومجور أسفه ويدفع له عوض السيد وانزالي أو لمسا يادنه ليرأ الدافع

صورة الخلع^(١)

صُورَةُ الْخُلْعِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِرَوْحَتِهِ . طَلَّقْتُكَ بِأَلْفِ دِينَارٍ فَتَقُولُ لَهُ :
قَبِلْتُ ، أَوْ يَقُولَ لَهَا . مَنَى صَمْنَتِي بِأَلْفِ دِينَارٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فَتَقُولُ لَهُ :
صَمْنْتُ لَكَ أَلْفَ دِينَارٍ

الطلاق

الطَّلَاقُ ثَلَاثَةٌ : خُلٌّ الْقَيْدِ^(٢) ، وَشَرْعًا : حُلُّ عَقْدِ النِّكَاحِ^(٣) بِالْفَقْلِ
الطَّلَاقِ وَنَحْوِهِ

(١) ويكتب في صيغة الخلع : الحمد لله ، وبعد فقد خالع أو طلق زيد زوجته فلانة طليقة
خالية بإيجاب ومول وعوض صحيح مقبوس بيد الزوج حلما صحيحا شرعيا ملكت به نفسها
ومات به منه ببوئة مصرى ، فلا تحل له إلا العقد حدود شروط الشرعية المعتبرة ثم يؤرخ .
(وصورة دعوى الخلع) أن يقول همرو ، أدعى أن ربدا خالع موكلى حال عود ذلك
منه ولى يدة بذلك (٢) أى فكك حسب كان العقد كعقد الهبة أو مبيعاً كالعقود بين
الزوجين . (٣) إن أهد بالنكاح العمد بالإضافة بإداة أو الوطء الحقيقية . ومترى الطلاق
الأحكام الخمسة : الوحد كما فى طلاق الحكم فى التعق والبرى . والندب كما فى طلاق وروحة
حلما عر مستقم كأل تكون عر . عر أو عر مصلية . والحرمة كما فى طلاق من قسم لغيرها
ولم يوفى حقها من القسم ولم يترصها ، وكما فى الطلاق لبدعى وهو أن يوفى على مدحول بها
من حلما فى الخمس أو فى طهر حامها فيه أو فى حيض قبله وهى عر حامل ولا محابة وإن
سأله المطلق بجانا أو حاله أحس . والكراعه كما فى طلاق مستقيمة الحان . والإباحة كما فى
طلاق من لا رهاها الزوج ولا تسع منه مؤثها من غير استتاع بها .

أركان الطلاق

أركان الطلاق خمسة : مُطْلَقٌ ^(١) ، وصيغةٌ ، وتحلٌ ^(٢) ، وولايةٌ عليه ،
وقصدٌ ^(٣)

شروط المطلق

شُرُوطُ الْمُطْلَقِ أَنْثَى : الشَّكْلِيَّةُ ^(١) ، وَالْإِخْتِيَارُ ^(٢)

شروط صيغة الطلاق

شُرُوطُ صِيغَةِ الطَّلَاقِ : مَا يَدُلُّ عَلَى الْإِرَادَةِ صَرِيحًا أَوْ كِنَايَةً ^(١)

(١) هو الزوج ، وقد يكون غيره كالأصغر في طلاقه عن الولي ، وبذلك الزوج الكامل الحرية ثلاث تطبيقات ، ومن به روى طلقين ، فإذا طلقها الحر ثلاثاً أو من به روى طلقين لم تحل له إلا بعد وجود همه أشياء : انقضاء عدتها منه ، وروبوها غيره ، ووطئه لها بعد حول حشمتها أو قدرها من مقطوعها مع انتشار الآلة وإن صدر الانتشار ، وبسوتها منه بطلاق أو غيره ، وانقضاء عدتها منه ، ونصدى الروحة في دعوى الوطء إن : سُكِرَ وهي إحدى لسان أسبغ للسننات من تصديق باقي الوطء (٢) هو الزوجة وبورحمة (٣) أي قصد اللفظ بعينه ، أي استعماله في معناه وحمله عند وجود أصارف كالمدرس والذي يحكي كلام غيره . أما إذا لم يكن صارف فلا يشترط قصد . (٤) فلا يقع طلاق لصي والمجنون وللعن عليه ، ويقع طلاق السكران للتعدي بسكره لا غيره (٥) فلا يقع طلاق السكره بغير حق إذا وجدت شروط الإكراه ، وهي قدرة السكره على ما حسد به عاجلاً ظاهراً وعمر السكره عن دمه مهرب وغيره كالحائض وظنه أنه إن امتنع حقه ، ويحصل الإكراه بتحويله بتحويله شديد أو حبس أو إتلاف مال ، وبخلافه بختلاف طبقات الناس ، فلا يحصل بالتحويل بالعقوبة الآجلة ولا بالتحويل بالمستحق كمواله لمن له عليه قصاص طلقها وإلا انقضت منك . ومن شروط الإكراه أن لا يظهر حرية اختار وإن ظهرت كأن أكره على ثلاث أو صريح أو تعلق طائف وقع ، لو وافق وبنى الطلاق وقع . (٦) فالصريح ما لا يحتمل ظاهراً غير الطلاق فيقع به بلا مية ، وهو مشتق الطلاق والإراق والمراح ، ورخصة مشتقها كطلفتك وفارقك وسرحتك وأنت طلق وأنت مطقة وباطاني والكتابة ما يحتمل الطلاق وغيره ولا يقع به الطلاق —

شروط محل الطلاق

شروط محل الطلاق : كونه زوجة^(١) .

شروط الولاية على محل الطلاق

شروط الولاية على محل الطلاق : كونه مأكلاً المطلق^(٢)

= إلا إن قارب أوله به الطلاق كانت حايه ربه منه بأن الحى بأهلك حالك على عارك ؛ ولو قارب له ثلاث من أو بإحرام فيك أو بالطلاق فيك أو في كل حلال أستحل فيك لم يكن صريح ولا كناية على الإمد ولا يستند بمبدأ هو له ؛ وفي النهاية ما يؤهم أنها كناية . ويصح الاستثناء في الطلاق ، بشرط أن يسوة قبل الفراق من السنه منه ، وأن لا يصل فوق سكة الشمس ونحوها ، وأن لا يستمر في كات طابق ثلاثاً إلا ثلاثاً ، ولا يجمع الفرق للاستعراق ؛ ولو قال أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثين وواحدة تقع واحدة ثلاث فيلقو قوله وواحدة لحصول الاستعراق بها . ويصح تعليق الطلاق بالصفة والشرط ، فالعاق بالصفة كأن يقول لها أنت طالق في شهر كذا أو في عره أو في رأسه أو في أوله يجمع الطلاق مع أول عره من الليلة الأولى منه وكأن يقول لها أنت طالق طلاقاً حسناً أو قبيحاً أو مبيحاً أو بدعياً ، والتعليق بالشرط كأن يقول بأداء من أدوات الشرط كمن وإن وإذا ومتى ومتى ما ومهما وكلما رأى نحو من دخلت الدار من زوجاتي متى طالق وأتى وقت دخلت الدار فأنت طالق ، وكل أدوات التعليق تقتضي الفور في الشيء إلا إن فيها قراحى ولا تقتضين مورا في الإثبات إلا إذا وإن مع المال أو خذت خطاباً ولذلك قال مصمم :

أدوات التعليق في الشيء لهـ و ر سوى إن وفي اشوت رأوها

لقراحي إلا إذا أنت مع المال له وشئت ، وكلما عكروورها

(١) ولو حكما كارجعية فطلاق بإصادة الطلاق لها أو لجريتها المتصل بها كرجع ويد وشعر وظفر ودم لا فصلها كريقها واسم .

(٢) أي حى يطلق ، فلا يصح طلاق روحه بأعذار ما كان كالبائى ولا باعتار ما يكون

كالذكوة بعد الطلاق ولا طلاق روحه الأحمى

شرط القصد للطلاق

شرط القصد للطلاق ، أن يقصد لفظ الطلاق ^(١) بعينه

صورة الطلاق

صوره الطلاق : أن يقول زيد زوجته الحاضرة : أنت طالق ،
وفي العائنة : هت طالق

الرجعة

الرجعة ^(٢) لغة المرأة من الرجوع ^(٣) ، وشرعاً : رد المرأة إلى النكاح
من طلاق ^(٤) غير بائن ^(٥) في أمدته على وجه مخصوص ^(٦)

(١) تقدم ما يفيد أن هذا الشرط إما هو حيث وجد صارف ، فلا يقع من حكى طاق
غيره كقوله قال فلان زوجي طالق ، ولا من جهل معناه وإن نواه ، ولا من سبق لسانه به ،
ولو خاطبها بطلاق هارلاً أو لاعاً ، بأن قصداً لا يثبت دون العي أو ظناً بحدثة وقع لطلاق لأن
كلا ليس من لصارف للطلاق عن معناه وقد صارف به . (٢) وتكتب في صيغة الطلاق :
الجد لله ، وبعد فقد طلق زيد زوجته فلانة طهراً رجعية أو ظنتين أو إلاناً على حسب الواقع ،
وهو مكاتب بعبارة لذلك وأقرت هي بأنها لا تفسخ عليه حقاً من حقوق الزوجية ولا غيرها ،
كان ذلك في ساعة كذا في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا سمع بذلك .

(وسوره دعوى الطلاق) أن يقول عمر : أدعى أن زيدا طالق موكلني طهراً واحدة
أو ظنتين أو إلاناً في حال نفود ذلك منه ولى بيته بذلك . (٣) منع الرأه أفسح من
كسرها (٤) أي من طلاق أو غيره (٥) أي بسببه طرح وطء الشبهة
والظهار والإلنا ، فإن استباحة اللوطء فيها بعد رواي المذاهب لا تسمى رجعة وكذا يقال في الطهر
من الحيض وإسلام المرتد . (٦) طرح به اللان كالمطقة بومس ونظيمة فلاناً وبها لا ترد
بالرجعة إلى النكاح كباين (٧) أي شرط مخصوصة وهي الآلة

أركان الرجعة

أركان الرجعة ثلاثة : صيغة ، ومحل ، ومراجعة

شروط صيغة الرجعة

شروط صيغة الرجعة ثلاثة : لفظ^(١) ، إشهر بالمراو ، وتخيير^(٢) ، وعدم توقيت^(٣)

شروط محل الرجعة

شروط محل الرجعة ثمانية : كونه روضة^(٤) ، وكونها منوطوة^(٥) ، وكونها مقيمة^(٦) ، وكونها قابلة للأجل^(٧) ، وكونها مطلقه^(٨) ، وكون طلاقها بلا عوض^(٩) ، وكون عدد طلاقها غير مستوفى^(١٠) ، وكونها في المدة^(١١)

- (١) صريح كرجعتك وارتفعتك وراجعتك وأمسكتك ، وليس أن يقول إلى أربى سكاخي ولا يشترط ، ويشترط في صراحة ردتك أو كناية كبروحتك وسكحتك .
- (٢) فلو علق كأن قال راجعتك إن شئت ، صح راجعه (٣) فلو قال راجعتك شهرا لم تصح الرجعة (٤) حرجها لأحبية (٥) خرج بها المطلقة قبل الوطء وما في ممان ، فلا تصح راجعها لئلا يفتقر بالطلاق قبل التحول . (٦) حرجها بالهبة ، فلو علق رجعي روحية مهمه ثم راجعها أو طلقها جميعا ثم راجع إحداها مهمه لم تصح الرجعة ، ولو شك في حصول العلق عليه الطلاق فراجع احتياطاً ثم علم أنه كان حاصلاً للأصح مهمة ارجعه (٧) حرجها الرمد ، فإنها لا تصح رجعتها حال ردتها (٨) حرجها لمصوغ ، كاجعها فلا رجعة فيها وإن استرد فقد جديد . (٩) حرجها لمطلقه ، يوصى فيها لأرجعة ، بل تحتاج إلى عقد جديد (١٠) حرجها لمطلقه ثلاثاً فإنها لا تزل إلا بعمل بالشرط المارة . (١١) من انقضت عدتها لا تزل إلا بعقد جديد .

شروط المراجعة

شروط المراجعة اثنان : الاختيار ، وأهلية التسكح بنفسه^(١) .

صورة الرجعة

صورة الرجعة : أن يقول زيد لمطلقاته طلاقاً غير بائن وهي في عدته
راجعتك أو أمسكتك إن كانت حاضرة ، وفي الغائبة راجعت هيندا ،
أو أمسكت هيندا

الإيلاء

الإيلاء لغة : الحلف ، وشرعاً : حلف زوج على الابتناع من وطء^(٢)
زوجته^(٣) مطلقاً^(٤) ، أو أكثر من أربعة أشهر^(٥)

أركان الإيلاء

أركان الإيلاء ستة : تخلف بر ، وتخلف عايله ، ومدة ، وصيغة ،
وزوج ، وزوجة

- (١) بأن يكون بالما عقلاً ، ولا تسعها الإحرام ، فتصح من المحرم ، ومثله من طلق أمة
وتحتم حره وأمة . (٢) حرج به الابتناع من التمتع بحر الوطء .
- (٣) حرج بها الأمة فلا إيلاء فيها من سيدها . (٤) أي غير معبد عدة ومثله لنولد .
- (٥) ولو لم يسع الرجع إلى الفسخ عند أي حجر والرمي فثبت عندها بذلك إثم
الإيلاء . وقال الزياتي وابن قاسم : لا إيلاء بما ذكر وعليه فلا يأنم به إثم الإيلاء بل إثم
الإيلاء فقط .

شرط المحلوف به

شرطُ المَحْلُوفِ به : كونهُ أُنْثَى أو صفةً لله تعالى ^(١) ، أو الزَّامَ
مَا يَلْزَمُ ^(٢) .

شرط المحلوف عليه

شرطُ المَحْلُوفِ عَلَيْهِ : أَنْ يَكُونَ تَرْكُ وَطْءٍ مُشْرَعِي ^(٣)

شرط المدة

شرطُ المُدَّةِ : أَنْ تَرِيدَ عَلَى زَمَانَةٍ مُشْهُرٍ ^(٤)

شرط الصيغة

شرطُ صِيغَةِ الْإِيلَاءِ : أَنْ يَنْظُرَ يُشْمَرُ بِهِ ^(٥)

شروط الزوج المولى

شروطُ الزَّوْجِ الْمَوْلَى اثْنَانِ : إِمَّا كَانَ وَمَانِهِ ^(٦) ، وَحَصَّةٌ طَلَاقُهُ ^(٧)

(١) كَقَوْلِهِ وَاللَّهِ أَوْ وَالرَّحْمَنَ لَا أَطُوكَ (٢) أَيِ حُرٍّ أَوْ نَعِيبٍ طَلَاقٍ أَوْ عَسَى
فَإِنْ هَذَا حَلَفَ لِأَنْ يَحْلِفَ مَا حَلَفَ بِهِ حَتَّى أَوْ مَنَعَ أَوْ تَحْقِيقِ حُرٍّ فَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الْيَمِينِ وَهُوَ
لَا يَكُونُ إِلَّا بِاللَّهِ تَعَالَى أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ غَيْرِ وَطْئِكَ دَقِّهِ حَتَّى صَلَاةٍ أَوْ إِنْ وَطْئَكَ فَصِرَتَكَ
طَلَاقٍ أَوْ نَعِيبٍ حُرٍّ . (٣) فَلَا إِيلَاءَ عَلَيْهِ عَلَى إِسْمَاعِهِ مِنْ عَتَمَةٍ بِهَا حَبِيرٌ وَطْءٌ .

وَلَا مِنْ وَطْئِهَا فِي حَيْضٍ أَوْ حَرَامٍ .
(٤) أَيِ بِمَا مَرَّ عَلَى الْخَلَاءِ فِيهِ كَقَوْلِهِ : وَاللَّهِ لَا أَطُوكَ ، أَوْ وَاللَّهِ لَا أَطُوكَ أَبَدًا ، أَوْ وَاللَّهِ
لَا أَطُوكَ حَتَّى أَشْهَرَ ، أَوْ حَتَّى تَمُوتَ ، أَوْ حَتَّى أَمُوتَ ، أَوْ حَتَّى يَمُوتَ فَلَانٌ ، وَمِثْلَهُ كُلُّ مُسْتَبَدٍّ
الْمَحْصُولِ فِي الْأَرْحَةِ الْأَشْهَرِ . (٥) كَنَعِيبٍ حَشَّةٍ مَرَحٍ أَوْ وَطْءٍ أَوْ جَمَاعٍ .

(٦) فَلَا يَصِحُّ مِمَّنْ مَثَلُ أَوْ جَبَّةٍ ذَكَرَهُ وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُ دَرَجَةُ الْحَشَّةِ

(٧) فَلَا يَصِحُّ مِنْ حَبِيٍّ وَجَبُونِ وَمَكْرَهٍ .

شرط الزوجة المولى من وطئها

فشرط الزوجة المولى من وطئها إشكائه^(١).

صورة الإيلاء.

صورة الإيلاء : أن يقول زيدا لزوجته : والله لا أطوك ، أو والله

لا أطوك ثلثة أشهر

حكم الإيلاء

حكم الإيلاء التحريم^(٢) ، وأن الزوجة مطالبة الزوج بمدة أقصاها

المدة^(٣) بالعيئة^(٤) أو الطلاق^(٥) ، وأن للحاكم التطبيق عليه^(٦) إذا امتنع منها^(٧).

(١) فلا يصح الإيلاء من وطئ وطء أو تركه .

(٢) قل كفرة ، وقل صغيرة ، وعلة التحريم الإيلاء .

(٣) أى من غير وطء ولا مانع بها (٤) بكسر الهمزة وفتح الحرة ، وحكى الرملى

فتح الهمزة أيضا . وهى الرجوع إلى وطء الذى امتنع منه بالإيلاء . وتعمل تمهيد حشنة مع
الاستدراك قبل (٥) أى أنها رد الطلب بينهما . وقال بعضهم إنها توثق فتناله أو لا

بالعيئة ، فإن لم يبق طاقته بالعلاق هذا إن لم يعم به مانع طهى أو شرعى فإن كان الأول كمرص
طاهه ، عشة المساء أن يقول إذا قدرت فنت فنتكفى بالوعد ، وإن كان الثانى كإحرام طابعه
بالطلاق فقط ، فإن عصى ما وطء سقطت مطالبه بالاحلال اليقين . (٦) أى مائة عنه طنفة

واحدة رجعة كأن يقول أو فنت عن الان عى فلاة طنفة ، وإن كان قبل بدحول أو سبق منه
قبل الإيلاء طنفتان كانت مائة (٧) لابد من حضوره ليثبت امتناعه حتى لو شهد

عدلان بذلك م يطبق عليه حتى يحضر ، فإن تعذر حضوره لاجوعية كعت لينة وطائق عليه
فى عنته

الظهار

الظهار لغة : مأخوذ من الظاهر^(١) ، وشرعاً : تشبيه الزوج زوجته
في الحرمة بمحرمة

أركان الظهار

أركان الظهار أربعة : مظاهر ، ومظاهر منها ، ومثبه به ، وصيغة

شرط المظاهر

شرط المظاهر : كونه زوجاً^(٢) يباح صلاته^(٣) .

شرط المظاهر منها

شرط المظاهر منها : كونها زوجة^(٤)

شرط المثبه به

شرط المثبه به : كونه أختي^(٥) أو جزءاً منها^(٦) محرماً بنسب أو رضاع ،

(١) لأن صورته الأصلية : أي لتعارفه في الجملة أو الفاعل أن يقول زوجته أنت علي كظهر أبي ، وحسن الظاهر بالأحد منه مع أنه يجوز التشبيه به كالظن لأنه موضع الركوب والمرأه سر كوب الروح . (٢) فلا يباح من غير زوج وإن سكت من ظاهر منها

(٣) فلا يباح من صبي ومجنون ومكره ، ويصح من نحو محسوب وسفيران

(٤) ولو صبية أو رتقاء أو ذوات أمة ولا أجنبية ؛ فلو قال السيد لأخته أنت علي كظهر أبي لم يصح ، أو قال رجل لأخته إذا سكتك فأنت علي كظهر أبي لم يصح وإن سكتها بعد .

(٥) بخلاف غيرها من ذكر وحديث لأنه ليس محل النكاح . (٦) أي طاهراً كالخمس والبد ، لا الناطل كالسكران ،

أَوْ مُصَافَرَةٍ^(١) لَمْ تَكُنْ حِلًّا لَهُ قَبْلُ^(٢) .

شرط صيغة الظهار

شَرَطُ صِيغَةِ الظَّهَارِ: لَفْظُ يُشْرِكُ بِهِ^(٣) .

صورة الظهار

صُورَةُ الظَّهَارِ: أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ إِرْوُجْتَهُ . أَنْتَ عَلَى كَظْهِرِ أُمِّي

حكم الظهار

حُكْمُ الظَّهَارِ التَّحْرِيمُ^(٤) ، وَأَنَّ الزَّوْجَ إِذَا لَمْ يُتَّبَعْهُ بِالطَّلَاقِ^(٥) يَصِيرُ
عَانِدًا^(٦) ، وَتَلَزُمُهُ الْكُفَّارَةُ^(٧)

(١) خلاف أرواح التي من الله عليه وآله وسلم ، لأن تحريمهن ليس المحرمية بل لشرفه صلى الله عليه وسلم . (٢) أي لم يسبق لها قبل صيرورتها محرماً حاجة محل له فيها بعد ولادته كبنته وأخته ومريضته أبيه وزوجه أبيه التي نكحها قبل ولادته ، بخلاف من كانت حلالاً له قبل كزوجه به وزوجه أبيه التي نكحها بعد ولادته لأنها لم تحت له في وقت احتلال إرادته . (٣) كانت أو رأسك أو يدك كظهر أمي أو حنكها أو يدها ، وهذا كله صريح ، والكناية كانت كأمي أو كعمها ، ويصح بوجهه وتعليله .

(٤) وهو كبره ، وكان طلاقاً في الخاضعية كالإبلا ، (٥) أن يمسكها بعد الظهار زمناً تمكن فيه العرقه شرعاً ، فلا عود في نحو حائض إلا بعد انقطاع دمها ، ولو اتصل بالظهار حيونه أو إغمائه أو فرقة بحوب أو فسح من أحدهما عنه نفسه أو بطلاق بائن أو رجعي ومراجعة فلا عود . والعود في صهار من رجعية أن يرجع ، وفي الظهار المؤقت عيب حشمة في لينة بعمله . (٦) أي عالياً قال . يقال قال فلان قولاً ثم عاد له وعاد به : أي خالفه ونقصه ، وهو قريب من قولهم عاد في هتة ، ومعصود الظهار وصف المرأة بالمحريم وإمسكها بخالفه . (٧) وهي كفارة الخلع في بهار رمضان ، وكفارة القتل : إعتاق رقبة مؤمنة بلا عوض ولا عيب محل العمل ، فإن عجز عن الإعتاق وقت أدائها صام عنها شهرين ولأه ، فإن عجز ملك في كفارة الظهار ، ولحق لا القتل سبعين مسكياً أهل ركاة مائة .

اللعان

الْأَمَانُ لَعْنَةٌ مَقْدَرٌ لِأَعَن^(١)، وَشَرٌّ مَا: كَلِمَاتٌ مَمْلُوءَةٌ^(٢) جُمِلَتْ حُجَّةٌ
لِلْمُضْطَرِّ^(٣) إِلَى قَذْفٍ مِّنْ لَّطَخَ فِرَاشُهُ وَأَلْحَقَ الْعَارَ بِهِ أَوْ إِلَى نَفْيِ وَلَدٍ^(٤).

أركان اللعان

أركانُ اللعانِ ثلاثة: مُتْلَعِنَابٌ، وَصِيعةٌ

شروط اللعان

شروطُ اللعانِ أربعةٌ مستقَّةٌ قَدْ فُيِّضَ بِتُوجِيهِ الْحَدِّ^(٥)، وَأَمْرٌ الْقَاصِي بِهِ،

(١) أي مدلوله وهو النكاح، ككلمات اللعان، وهذا المصدر مشتق من اللعن: أي البعد، لأن كلا من المتلاعنين يبعد عن الآخر، وعن رحمة الله بالنسبة للكاذب مهما

(٢) هي الخمس الآية فسميت لها ما تقول الرجل: وعدة لعنة الله إن كان من الكاذبين.

(٣) معنى أنها سبب دافعه للحد عن المضطر، لأن كل كلمة من الكلمات الأربع بمنزلة شاهد، فالكلمات الأربع بمنزلة الشهود الأربعة الذين هم حجة في الرأيا والحاصل أن الروح قد نبتى عذف امرأته سبع النار الذي أُلحقه به والنسب العاصد إن كان هناك ولد يفي به، وقد يتعدد عليه إقامة الفية فجعل اللعان بينة له، وإن تبهرت له الفية فالمرأش هو الروحة لأنها مرأش زوجها فالروح قد يضطر إلى قذف زوجته التي تطعت نفسها وأخفت بسبب ذلك العار.

(٤) أن علم أنه ليس منه وإنما يعلم ذلك إذا لم يظنها أو وطئها وسكن ولحمته لم يولد منه أشهر من وطئها، أو يعوق أربع سنين منه، أو طئ أنه ليس منه، أن ولحمته لم يولد منها ومن ربا حد استبراء منه بحجصة، والقذف حد واحد ثوراً، لأن مني الولد على الفور كالرد بالعيب أن أي القاصي ويقول له إن هذا الولد ليس بي، وإن أصر ذلك، أصبح فيه حد، وأما اللعان فهو على ما أحسنه ذلك، وأما إذا لم يكن ولد فالأولى له أن يستر إليها ويطأها إن كرهها وإن حار له القذف والامان وهذا كله إن علم رباها أو طئها فلا يؤكد إلا فيحرم عليه قذفها ولعانها ولو كان هناك ولد لأنه يلحقه بالمرأش (٥) كقوله زينة أو يارامة وهذا من صراخه، ومن كسايانه ربات في الحبل أو ربات أو يا فاحرة، فلا يجوز اللعان بدون ذلك كقذف كبيرة بنت رباها أو طفلة لا توطأ أو ارتقاء أو قرناء وإن وجب التحرير للإبلاء وغيره.

وَتَلْقَيْنُ كَلِمَاتِهِ^(١) ، وَمَوَالِيَهُ^(٢)

صورة اللعان

صُورَةُ اللَّعَانِ . أَنْ يَقُولَ الزَّوْجُ أَرْبَعُ سَرَاتٍ . أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا زَمَيْتُ بِهِ زَوْجِي فَلَا تَعْنِي فَلَانَةٌ مِنَ الزَّنا، وَالْحَامِصَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَاهَا بِهِ مِنَ الرُّنَاءِ^(٣) .

ما يترتب على اللعان

يَتَرْتَّبُ عَلَى اللَّعَانِ أُمُورٌ : مِنْهَا سُقُوطُ حَدِّ الْقَذْفِ^(٤) عَنِ الزَّوْجِ ، وَإِيحَابُ الْحَدِّ^(٥) عَلَى الزَّوْجَةِ ، وَانْبِسَاحُ النِّكَاحِ^(٦) ، وَتَحْرِيمُهَا عَلَيْهِ مُؤَبَّدًا^(٧) .

ما يسقط الحد عن الزوجة

يُسْقِطُ الْحَدَّ عَنِ الزَّوْجَةِ مُلَاعَظَتُهَا لِلزَّوْجِ بَعْدَ تَعَامُّ لِعَانِهِ^(٨) ، بِأَنْ تَقُولَ

- (١) يقول له هل كذا ، وط . قول كذا ، ولا يصح اللعان بعد تلعين كسائر الأيمان فانها لا يعتد بها قبل أمر القاضي وإن كان لا يشترط أن يقن كلماتها . (٢) أى الموالاة بين كلامه ، فيؤثر الفصل الطويل والكلمة الأحسية ، أما الموالاة بين لعان الزوجين فلا شرط
- (٣) وإن من ولد . قال في كل من الخس : وإن ولدها أو عهد الولد من ربا
- (٤) أى للملاعة وللراى الذى قدسه بها إن ذكره في كلمات اللعان وإلا فلا يسقط عنه .
- لكن له إعادة اللعان ودكره فيه يسقط عنه . فان لم يعمل حد لأسفه بل إذا لم يلعن الزوجة وحس عليه حدان (٥) أى حد الزنا (٦) ظاهرا ومطنا .
- (٧) وإن أ كذب نفسه ، لكن جود بالتكذيب الحد عليه ويدفعه الولد ويسقط الحد عنها
- (٨) لأن امانها لإستقاط الحد الذى لزمتها بيمانته

أَرْبَعُ مَرَّاتٍ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَافِرِينَ فَيَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّنا ، وَالْخَامِسَةُ
أَنْ مَضَى اللَّهُ ^(١) عَلَيْهِمْ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ فَيَا رَمَاهَا بِهِ مِنَ الزَّنا

العدة

الْمِدَّةُ لُغَةً : مَأْخُوذَةٌ مِنَ الْعَدَدِ ^(٢) ، وَشَرْعًا : مُدَّةٌ ^(٣) تَقْرَبُ ^(٤) فِيهَا
الْمَرْأَةُ لِمَعْرِفَةِ بَرَاءَةِ زَوْجِهَا أَوْ لِلتَّبَيُّهِ ^(٥) ، أَوْ لِنَفْخِجِهَا ^(٦) عَلَى زَوْجِ .

أقسام العدة

الْمِدَّةُ فِيمَا بَيْنَ : عِدَّةُ بَرَأَقِ حَيَاةٍ ^(٧) ، وَعِدَّةُ فِرَاقِ وَفَاةٍ ، فَالْأُولَى لَا تَحِبُّ

(١) الْحِكْمَةُ فِي اخْتِصَاصِ إِمَانِ الْمَرْأَةِ بِالنِّصْبِ وَلِمَا فِي الرِّجْلِ مِنَ الْقِيَمِ أَنَّ جُرْمَةَ الزَّنا أَعْظَمُ
مِنْ جُرْمَةِ الْعَدْوِ ، وَالنِّصْبُ أَعْظَمُ مِنَ الْقِيَمِ ، لِأَنَّ النِّصْبَ إِرَادَةُ الْإِنْتِقَامِ ، وَاللَّعْنُ الْهَدْمُ
وَالْعُدُوُّ جُلْدُ الْأَعْلَى مَعَ الْأَعْلَى وَغَيْرِ الْأَعْلَى مَعَ غَيْرِ الْأَعْلَى

(٢) لِأَشْبَاهِهَا عَلَيْهِ ظَالِمًا (٣) وَحَبَّ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ عَلَى مَعْدَةِ الْوَفَاةِ الْإِحْدَادُ ؟
وَهُوَ رَكْ لَيْسَ الْمَبْذُورُ لِلزَّيْفَةِ وَالتَّطْلِيكِ وَدَهْنُ الشَّعْرِ وَالْإِكْتِنَاعُ كَمَلُ الزَّيْفَةِ إِلَّا الْحَاجَةُ لَيْلًا
وَحَصْلُ مَا ظَهَرَ بِسُجُودِ الْخِيَامِ ، وَنَهَارًا تَرَكَ التَّحْلِيَّ حَبَّ وَمَصُوفٌ ، وَحَبَّ عَلَيْهَا وَهِيَ غَيْرُهَا
مَلَامَةٌ لِلنَّكْحِ الَّذِي كَانَتْ فِيهِ عِنْدَ الْمَعْرِفَةِ إِنْ لَاقَى بِهَا ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ إِحْرَاسُهَا وَلَا لَهَا خُرُوجُ
مِنْهُ وَإِنْ رَضِيَ رَوْحُهَا ، وَلَمْ لَا مَعْلَمَةٌ لَهَا كَالْتَوَى عَلَيْهَا رَوْحُهَا وَالنَّاسُ الْحَائِلُ الْخُرُوجُ لِلصَّرُورَةِ
كَالْخُوفِ عَلَى نَفْسِهَا وَالْحَاجَةُ كَثِيرًا طَعَامَ يَدٍ لَمْ يَكُنْ مِنْ يَقْصُهَا ، أَمَّا مَنْ وَحَبَّ بِقَتْلِهَا مِنْ رَجْعَةٍ
وَبَأْسٍ حَامِلٍ وَسُوءٍ فَلَا تَخْرُجُ إِلَّا بِوَدْنٍ أَوْ صَرُورَةٍ كَارِوَةٍ

(٤) أَيْ تَقْرَبُ وَتَمُوتُ نَفْسُهَا عَنِ النِّكَاحِ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ (٥) وَهُوَ الْمَطْلَبُ فِيهَا بِدَلِيلِ
عَدَمِ الْإِكْتِنَاعِ تَقَرُّرًا وَاحِدًا مَعَ حُصُولِ الْمَرْءَةِ ، وَبِدَلِيلِ وَجُوبِ عِدَّةِ الْوَفَاةِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا
(٦) أَيْ خَرَبَهَا وَتَوَحَّجَهَا ، وَأَوْ مَاجَعَةً حَاتِرًا فَتَحْجُورُ الْجَمْعُ ، لِأَنَّهُ قَدْ خْتَمَعَ التَّضَمُّعُ وَالتَّضَدُّعُ
كَأَيِّ الصَّغِيرَةِ وَالْأَيْسَةِ الْمُتَوَلَّى عَلَيْهَا ، وَقَدْ خْتَمَعَ التَّضَمُّعُ أَيْضًا مَعَ مَعْرِفَةِ بَرَاءَةِ الرَّجُلِ كَالْحَائِلِ
لِلتَّوَلَّى عَلَيْهَا (٧) وَصُورَةُ دَعْوَاهَا أَنَّهُ يَقُولُ : أَدْعِي أَنَّا فَلَانَا طَلِقَ مُوَكَّلِي فُلَانَةٍ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا
فِي شَهْرِ كَذَا مِنْ سَنَةِ كَذَا وَأَنَّهَا قَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالْأَقْرَاءِ حَيْثُ يَكُونُ ذَلِكَ مُحْتَمَلًا

إِلَّا عَلَى الْمَذْخُولِ بِهَا^(١) وَهِيَ لِلْحَامِلِ وَضْعُ الْحَمْلِ^(٢) ، وَلِلْحَائِلِ الْحُرَّةِ ذَاتِ
الْأَقْرَاءِ^(٣) ثَلَاثَةُ أَقْرَاءَ ، وَذَاتِ الْأَشْهَرِ^(٤) ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ، وَلِلْحَائِلِ غَيْرِ الْحُرَّةِ^(٥)
ذَاتِ الْأَقْرَاءِ قُرْءَانٍ ، وَذَاتِ الْأَشْهَرِ شَهْرٌ وَنِصْفُ

وَالثَّانِيَةِ نَجِيبٌ وَلَوْ عَلَى غَيْرِ الْمَذْخُولِ بِهَا ، وَهِيَ لِلْحَامِلِ وَضْعُ الْحَمْلِ^(٦) ،
وَأَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةُ أَيَّامٍ لِلْحَائِلِ الْحُرَّةِ ، وَنِصْفُهَا لِلْحَائِلِ غَيْرِ الْحُرَّةِ

الاستبراء

الِاسْتِبْرَاءُ ثَلَاثَةٌ : طَلَبُ الْبَرَاءَةِ ، وَشَرْعًا : تَرْبِيعُ الْأَمَةِ مُدَّةً بِسَبَبِ حُدُوثِ
مِلْكٍ أَيْمِينٍ^(٧) أَوْ زَوَالِهِ^(٨) ، أَوْ حُدُوثِ حُلِّ التَّمَتُّعِ^(٩) ، أَوْ زَوْجِ التَّزْوِيجِ
بِمَعْرِفَةِ بَرَاءَةِ رَجُلٍ^(١٠) ، أَوْ لِلتَّعْبُدِ^(١١)

(١) فالمطلقة والنسوخ بكاحها قبل الدخول لأعدة عليها (٢) أي النسب لصاحب
المدة ولو احتمالا كالنبي بلعان . (٣) جمع قرء ، بضم القاف وفتحها . الأطهار ومثلها القروء .
(٤) وهي الصغيرة والكهنة التي لم يحس أحلا والآية . (٥) أي من ديارق
فشل المعصية وبسكانية وأم الولد . (٦) أي إن أمكبت سنة لمعت وتو احتمالا كقبي
بلعان ، فهو مات مني لا يولد مثله أو محسوس عن حامل بعدها بالأشهر .

(٧) بشراء وإرث ووصية وسى ورد حب ولو بلاقص وهة نقص وإن تقن ودية
الرحم كصغيرة وآية وبكر وسواء مسكها من سى أم امرأة . أو من استبرأها فحب الاستبراء
بالنسة لحل التمتع ؛ وبحور تزويج من تمتت إليه من سى أو امرأة أو رجل لم يوطأ أو وطئ
واستبرأ من غير تحديد استبراء فيحور وطء الروح له لأن الكاح سبب قوى في الوطء إذ
لا يقصد إلا له فلم يتوقف على الاستبراء ، بحلاب ذلك النجس فإنه سبب حبيب في الوطء إذ
لا يقصد به استقلالاً (٨) كاستنق . (٩) كالمطلقة قبل الدخول .

(١٠) غلة للزمن مع سببه . (١١) كالصغيرة والآية والنسبة من سى أو امرأة
ومن استبرأها باسمها بل بيعها .

ما يحصل به الاستبراء

يُحْصَلُ اسْتِبْرَاءُ الْأُمَةِ الْحَامِلِ ^(١) بِوَضْعِ الْحَمْلِ ، وَالْحَائِلِ ذَاتِ الْحَيْضِ بِحَيْضَةٍ ^(٢) ، وَذَاتِ الْأَشْهُرِ بِشَهْرٍ .

حكم الاستبراء

حُكْمُ الْإِسْتِبْرَاءِ الْوُجُوبُ فِي أَرْبَعِ صُورٍ : أُتِيَ قَالَ الْأُمَةُ مِنْ حُرِّيَّةٍ إِلَى رِقٍّ ^(٣) ، وَانْتَقَلَا مِنْ رِقٍّ إِلَى حُرِّيَّةٍ ^(٤) ، وَانْتَقَلَا مِنْ رِقٍّ إِلَى رِقٍّ ^(٥) ، وَنَجَدُوا جِلَّ وَطَنَهَا ^(٦) ، وَالْإِسْتِبْرَاءُ كَأَنِ اشْتَرَى رَوْحَتَهُ الْأُمَةُ ^(٧)

الرضاع

الرَّضَاعُ ^(٨) كُنَّةٌ : اسْمُ يَأْمَنِ الْفَتَى وَشُرْبٍ لَبَنِهِ ^(٩) . وَشَرْعًا : اسْمُ الْحِصُولِ لَبَنِ امْرَأَةٍ أَوْ مَا عَمِلَتْ رِثَةً ^(١٠) فِي بَعْوَفٍ طِفْلٍ عَلَى وَجْهِ مَحْصُوصٍ ^(١١) .

- (١) ولو من رنا الحصول للمرأة بوصفه ، بخلاف العدة لاختصاصها بالتأكيّد ولأن فيها حق الزوج فلا يكتفى بوصف محرم غيره ، والاستبراء الحق فيه لله تعالى .
- (٢) فلا يكفي فيها للوحدة حالة وجوب الاستبراء ، بخلاف قدة الطهر في العدة .
- (٣) كالمسبية وإن لم تكن موطوءة . (٤) كالمسبقة بعد وطئها وأم الولد بموت سيدها عنها ، جم لو استبرأ اتبعه قبل عتقها رَوَّحَتْ حَالًا بخلاف أم الولد .
- (٥) كالمسبقة والورثة والردود حسب (٦) كالمطلقة قبل الدخول كما مر
- والسكّانة بالعمير أو مسجها للسكّانة ، أما المطلقة بعد الدخول فلا يجب عليها الاستبراء بعد انقضاء عده الطلالي إلا أن عسكها مروحة تم طاعت وادعت عدتها .
- (٧) فتستبرأ استحباً ليتبرز ولد السكّاح عن ولد ملك الميمن
- (٨) بهتج الراء وكسر ها . (٩) أي مع شرب لبنه . (١٠) كالجنين
- (١١) أي بشروط مخصوصة .

أركان الرضاع

أَرْكَانُ الرُّضَاعِ ثَلَاثَةٌ : مُرَضِّعٌ ، وَرَضِيعٌ ، وَلَبَنٌ

شروط المرضع

شُرُوطُ الْمُرَضِّعِ ثَلَاثَةٌ : كَوْنُهَا امْرَأَةً ^(١) ، وَكَوْنُهَا بَلَغَتْ بِسَعِ مَنِينٍ ^(٢) ، وَكَوْنُهَا حَالِ انْفِصَالِ اللَّبَنِ حَيَّةَ حَيَاةٍ مُسْتَقَرَّةٍ ^(٣)

شروط الرضيع

شُرُوطُ الرُّضِيعِ أَرْبَعَةٌ : كَوْنُهُ حَيًّا ^(٤) ، وَكَوْنُهُ دُونَ الْحَوْلَيْنِ ^(٥) ، وَأَنْ تُرَضِّعَهُ تَحْتَ رَضَعَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ ^(٦) ، وَأَنْ يَصِلَ اللَّبَنُ فِيهِنَّ إِلَى جَوْفِهِ ^(٧) .

-
- (١) فلا تحريم على رجل أو حنث أو بهيمة .
 (٢) أي قرينة تهريبية ، فلا تحريم لمن لم تلحقها ، لأنها لا تحتل الولادة واللبن المحرم مرعها .
 (٣) فلا تحريم على من انتهت إلى حركة مدبوح ولا بين بيته .
 (٤) أي حياة مستقرة ، فلا تحريم بالرضاع ميت ولا من انتهى إلى حركة مدبوح .
 (٥) بأن لم يدهما في انتهاء الرضعة الخامسة يقياً ، فلا أثر للرضاع بعدها ولا مع لاشك في ذلك ، ويعتبران بالأهله إن وقع انفصاله أول الشهر الأول ، فإن أسكر الشهر بأن وقع انفصاله في أثناء تم العدد من الخامس والشرين ثلاثين (٦) فلا أثر لدوسها ولا مع الشك فيها ، وصبطهن بالعرف وإن لم يكن شبع ، فلو قطع إعراساً عن الثدي أو قطعت عليه للرضعة لشغل طويل ثم عاد تعدد الرضاع أو قطع لاهو أو قسقس وعاد مورا أو تحول من ثديها إلى ثديها الآخر فلا تمدد إن تحول في الحال وإلا تعدد ، وكذا لا تعدد لو قطعت لشغل حصف ثم عادت .
 (٧) أي العدد أو الدماغ بواسطة منفتح وإن تقاضاه في الحان ، بخلاف وصوله إلى غيرها أو وصوله إليها بواسطة المسام كمنه في الدين .

ما يترتب على الرضاع^(١)

يَتَرْتَبُ عَلَى الرِّضَاعِ الْمُتَوَفَّرِ الشَّرْطِ : تَحْرِيمُ أَصُولِ الرُّضِيعِ ، وَمَنْ لَهُ
الَّذِينَ^(٢) وَفُرُؤُهُمَا وَحَوَائِثُهُمَا عَلَى الرُّضِيعِ^(٣) ، وَتَحْرِيمُ فُرُوعِ الرُّضِيعِ
فَقَطَّ^(٤) عَلَيْهِمَا

(١) ويكتب في صيغة إثبات الرضاع أحمد لله ، وبعد فند شهد فلان وفلان بأن فلانا
ارتضع من فلانة الارتضاع الشرعي وهو سمي رضعات متفرقات ، وسه يومئذ دون الحولين ،
ووصل اللبن منها إلى حووه من فمه بحسه وتحريكه وادراجه ، وأن الرضعة حين الرضاع ذات
لبن ثم يؤرخ .

(٢) من روح أو واطى ، تشبه أو واطى ، بملك النيين بخلاف الواطى ، ربما ؛ لأن اللبن لمن
لحقه الولد لدى رل اللبن سنده فلا يحرم على الزاى أن يسكح المرتضعة من ربه ، لكن بكره .
ولا تقطع نسبة اللبن عن صاحبه وإن طالت المدة حداً أو انقطع ثم عاد إلا بولاده من آخر ،
فاللبن قلها للأول ، وللمن بعدها الآخر . (٣) فتصير آباء الرضعة وصاحب اللبن أحفاده
وأمهاتهم جداته وأولادها إخوته وأخوانه وإخوة الرضعة أخوته وأخواتها حالاته وإخوة
صاحب اللبن أعمامه وأخوانه عماته ، وتصير أولاد الرضيع أحفادها ، فالحوائش هم الإخوة
والأخوات والأعمام والعمات (٤) والفرق أي لبن الرضعة كالخمر من أصولها فبرى
التحريم إليهم وإلى حواشيهم ، وسبب لبن الرضعة هو اللبن الذى جاء به الولد وهو كالخمر
من أصوله أيضا فبرى التحريم إليهم وإلى حواشيهم ، ولا كذلك في أصول الرضيع
وحواشيه ولذلك قال بعضهم :

ويستتر التحريم من مريض إلى أصوله من الحواشي من الوسط
ومن له دية إلى ماله ومن وصح إلى ما كان من فروعه فقط

النفقة

النفقة لغة : مأخوذة من الإنفاق ، وهو الإخراج ، وشرعاً : طعام واجب لزوجة أو خادمتها على الزوج ، أو لأصل على فرع ، أو لفرع على أصل ، أو لمملوك على مالك

أسباب وجوب النفقة

أسباب وجوب النفقة ثلاثة : نكاح^(١) ، وقرابة ، ومالك

النفقة الواجبة بالنكاح

النفقة الواجبة بالنكاح للزوجة الممكنة^(٢) على الزوج الموسر^(٣)

(١) والنفقة الواجبة له أقوى من غيرها لكونه معاوضة في مقابلة التمسك من النكاح ، ولا تنقطع متى الزمان . ويكتفى في عصمة فرض النفقة للزوجة أو الوالد أو الأم أو الولد الصغير : بالحدوث ، وبعد وقت فرض القاضى فلا يحل كذا على فلان زوجته فلا يلزم عليه لها بطول عمر كل يوم كذا وكذا من الطعام والإدام وللباء والزيت الغالب بالبدن والإدام من لحم وسمن ووريت وعروق وحب وحبوب وأحمر طحين وعجى وجبر وطبخ والقهوة عند من أوجها وآلة طبخ وأكل وشرب ، ويصنف قدر كل بحسب حاله الروح من يسار وإعذار وبوسط ، ثم يذكر السكنى والفرش والسكنى وآلة التنظيم ، وإذا كان فرض النفقة للأب أو الأم أو الولد الصغير ذكر ما يلزم له حسبما في كتب الفروع

(٢) وصورة دعوى فرض النفقة للزوجة) ان يقول : أدعى بأن موكلتى فلانة في عصمة نكاح فلان بأدلة الطاعة له وهي مطالبة له بحرم النفقة الواجبة لها عليه شرعاً ، ويرد في الدعوى على النائب : ولى بيته بذلك أسألك سمعاً والحكم عوجها . (٣) أى من أصلها حرصها عليه كأن يقول له إني ملحة . أى إليك ، فإن لم تكن حاضراً بعدها يثبت إليه إني ملحة سمعاً إليك فاحتر أن آتيك حيث شئت أو أن تأتيني بالبرية بلوغ الخبر له . وهذا إذا كان في لدها ، فإن غاب عنه رجعت الأم إلى الحاكم ليكتب إلى حاكم بلد الزوج ليعده بالخالع يبعث إليها أو يوكل في الإعاقى عنه ، فإن لم يفعل شيئاً من الأمرين فرضها القاضى في حاله من حين إسكان وصوته ، ويرعى الصغير والمحمولة الولي ولا عبرة برصهما ، أما غير المحكمة وهي ابنة فلابد لها ولو اختلفا في التمسك ولا بيعة لها صدق بيمينه ، أو اتفاقاً عليه واختلافاً في الإلقاء صدقت مدينها ، أو اختلافاً في النشر صدقت هي أيضاً (٣) وهو من عبده ما يكفه بنية الصبر الغالب وراد عليه مدان ، فإن لم يكن عبده ما يكفيه للعمر الغالب أو كان عبده —

مُدَّانِ كَهْ^(١) ، وَمُدَّ وَتُنْتُ بِخَادِمَهَا^(٢) ، وَعَلَى الْمُتَوَسُّطِ مُدَّ وَنَمُتْ لَهَا وَمُدَّ
بِلَدِيهَا ، وَعَلَى الْمُعْمِرِ وَمَنْ يَهْدِي رِقَّ^(٣) مُدَّ لَهَا وَمُدَّ لَخَادِمَهَا

ما يجب للمعتدة

يجب للمعتدة الرجعية^(١) والبان الحامل^(٢) ما يجب للزوج^(٣) ،
والبان الحامل والمتوفى عنها زوجها ولو حاملاً السكنتي فقط

= ما يكفه وم رد عنه شيء قصير ولو مكتسب ، وإن مراد عليه شيء ولم يطلع مدتي فتوسط ،
والمرة في ذلك بطون غير كل يوم لأنه وقت الرحوب (١) أي من غاب قوت محلها
وإذا أكلت عده على العادة كفي إن كان مرضاً وهي رشيدة أو غير رشيدة وقد أدن ولها
في ذلك ، وكان لها في أكلها عده مصلحة ، ويجب عليه دفع حب سليم وعليه طعمه ونحوه
وحره وإن اعتاده معها حتى لو باعته أو أكلته حاشى استحق مؤن ذلك : أي أجرة الطبخ
والصن والحرق والظاهر أنه يجب على الزوج إعلام زوجته أنها لا يجب عليها خدمته ، حرث
به العادة من الطبخ والسكنس ونحوها ، حرث به عاده ، ومع ذلك لو غلبت ولم يصبها بخل
أنه لا يجب لها أجرة على الفعل لتقصيرها بعدم السؤال عن ذلك . (٢) إن وجب إحداها
بأن كانت حرة يخدم مثلاً عاده في بيت أبيها ، واحتاجت لذلك لزمته أو مرض ، والواجب
للعادم من نفقة وأدم ونواصبها من دون ما للزوجة نواصب ومن دونه حسب أو نواصب السكوة .
(٣) ولو مكاتباً ومعهما ولو موسرين ، أو كانت الزوجة رفيعة النسب

(٤) حرة كانت أو أمة حائلاً أو حاملاً (٥) أي لنفسها حسب الحمل لا للحمل
وإلا لتقدر قدر كفايته وما وجبت على العسر (٦) في التمير والرحوب يوماً بيوماً
وعبرها ، فتجب لها جميع المؤن - سوى مؤن التطيب - لكن لا يجب دهرها للحمل إلا الظهور والحمل
واعتراف العارقي به . وإذا ثبت وجوده أرم الدفع من أول العدة ، ولو ادعت سقوطه فيبني
تصديق الزوج لأن الأصل عدم الرحوب ما لم تهر بينة . واستقطب بقولها أي الحامل بالضرورة
كالغرض من السكن لتبر حاشية

النفقة الواجبة بالقراءة

النِّفْقَةُ الْوَاجِبَةُ بِالْقَرَاءَةِ - الْكَفَايَةُ^(١) عَلَى الْأَصْلِ^(٢) مَوْسِرٍ بِالْفَاضِلِ
عَنْ مَثُونَةٍ ، وَمَثُونَةُ زَوْجَتِهِ^(٣) لِلْمَرْءِ الْمَقِيدِ لِلْكَفَايَةِ الْمَحْزِيَّةِ^(٤) عَنْ
اِكْتِسَابِهَا^(٥) ، وَعَلَى الْمَرْءِ الْمَوْسِرِ عَذَاكَرٍ لِلْأَصْلِ الْمَقِيدِ لِلْكَفَايَةِ ، وَإِنْ
قَدَرَ عَلَى اِكْتِسَابِهَا^(٦)

(١) فيجب إشباع القربان إشباعاً يقدر معه على التردد والتصرف ، ولا يحب المبالغة فيه ، كما لا يكتفى سد الرزق ؛ ولو قال له كل منى كفى ، ويحتر حاله في سبه ورعايته ورعته . ويحب له الأدم والكسوة والسكى ومثونة خادم وأحره طبيب وعن أدوية احتاجها . ويبيع فيها مديباع في الدين من عقار وغيره ، وللاعتكاف بيع حره من مال يملك إذا غاب أو امتنع ، ولا تصير ديناً عليه نصي الرمان وإن تعدى المانع إلا إلى اقترصها القاصي أو مأدومه عنه حسب المبيع أو العينة صارت ديناً عليه . وكذا إذا استقرصها المستحق وأشهد عند علم الحاكم بفرجها عليها ، وله أخذها من مالك وإن لم يكن من حدها ، ولأب وأخذ أحدتها من مال محجورهما ، ولهما إظهاره لأجلها لعمل يطيقه ويلبى به ، بخلاف الأم والفرع وليس لهما أخذها من ماله لعدم الولادة . (٢) فإن تعدد كآل كان للفرع أبوان فعلى الأب حقته دون الأم ،

فإن كان له أجداد أو حداث على الأقرب منهم أو ممن ، وإذا كان للقريب نلتحق أصل وفرع على الفرع وإن برل ، وإذا تعدد المحتاجون ولم يقدر على كفايتهم قدم منه ثم زوجته وحادها ثم الأقرب فالأقرب ، فإن لم يكن أقرب بأن كان له أب وأم وولد قدم الولد الصغير ثم الأم ثم الأب ثم الولد الكبير (٣) أي بوجه وسيلة لا عن دينه .

(٤) أي نصر أو حنون أو مرض أو رمانة ، وفيرة الت على الكساح لا تنقطع نفقتها (٥) يلتحق به ، فلا تحب نفقة الفرد القادر على الكسب الالتحق به ، بل يكاتب الكسب قال الباقوري : ويستثنى من لو كان مشغولاً بعمل شرعي وبرحى منه الحدة والكسب مع منه ، فتجب نفقته حينئذ ولا يكاتب الكسب اهـ (٦) فلا يكاتبه لأن الله تعالى قال : « وحاجبهما في الدين معروفان » ، وليس من المسامحة بالمعروف تكليفهما الكسب مع كبر السن .

النفقة الواجبة بالملك

النفقة الواجبة على ما يبي الرقيق^(١) ، والحيوان المحتتم^(٢) الكفاية

ما يجب لمن وجبت له النفقة

يجب لمن وجبت له النفقة^(٣) : الأدم^(٤) ، والكسوة^(٥) .

(١) أي له (٢) أي له ، وخرج بالمحتتم غيره كالفواشي الخمس وهي الحداة والغراب والعقرب والفاة والكلب العمور ، فلا تلزم نفقته بل نفقته ، ولا يجوز حمله حتى يموت جوعاً ، ولا تثبت عنه بد لأحد ملك ولا باحتصاص . وكفاية الرقيق بأن يضمنه من غالب قوت رفاة الملك ومن غالب أدمهم مقدار الكفاية ، ونكسوه من غالب كسوتهم وكفاية الحيوان أن يملكه ويسقيه ما يصلح له لأول الشح والري دون غيرها ، فإن امتنع الملك بما ذكر وله مال أمره الحاكم في الحيوان على كونه أحد ثلاثة أمور : منه أو نحوه مما يربل الملك ، أو عاده وسقيه قدر الكفاية ، أو دعى ؛ وفي غير هذا كونه أحد الأوابي ، ويحرم دبحه ولو لإراخته من الحداة لطول مرض أو نحوه ، فإن لم يفعل ما أمره الحاكم به باب عنه في ذلك على ما يراه ، فإن لم يكن له مال أكرى الحاكم الدابة عليه أو ماعها أو حرها منها ، فإن تعذر ذلك فعلى بيت المال كفايتها ، واسقط نفقة الرقيق عصى الرمن ولا نصير ديباً على المالك إلا باقراض القاضي أو مأذونه ويبيع القاضي بها ماله عند مناعه أو عنته ، فإن لم يكن له مال أمره القاضي بدفعه أو إحارته أو إعاقته ، فإن لم يمس آخره الحاكم ، فإن لم تيسر ناعه ، فإن لم يجد من يشتريه أنفق عليه من بيت المال ، ولا يجوز قسيد تكليف السيد ما لا يطيق الدوام عليه من العمل ، وله أن يكلفه الأعمال الشاقة من الأوقات ، ويحرم على مالك المانة تكليفها ما لا تطيق الدوام عليه من تقبيل الخيل أو إقامة السير أو غيرها يوماً أو نحوه ؛ وله ذلك في بعض الأوقات لئلا يدر .

(٣) وحاصل ما ذكره من الواجبات للرؤية عشرة أنواع : المدة أو غيره ، والأدم والحم والكسوة وما يخص عليه وما تنام عنه وتتعطى به ، وآلة الأكل والشرب والطبخ ، وآلة التنظيف والسكن والإحدام ، ولا يجب لها دواء مرض وأجرة نحو طبيب كساحم ، وتقدم ما يجب للقريب والرفيق ، ويجب للرفيق أيضاً هذه النظارة وأجرة الطبيب والحاجم ونحوها

(٤) أي أدم غالب المحل ؛ كزيت ومن ، ويختلف باختلاف الفصول ويقدره القاضي كاللحم باحتياجه ، ويجب لها أيضاً نفقة والبرج أول الليل . (٥) تكسر الكاف وصداها ، وخودنها وصداها بحسب يسار الزوج وصداها ، ويختلف عدها باختلاف محل الزوجة برداً وحرّاً فلو ابتادوا يوماً للوم وجب ، ولو حرب عادة محل أن الكسوة لكل سنة أو أكثر عمل بها وقولهم يجب كسوة للشاء وكسوة للعيب مرادهم حيث كانت المدة سارية بذلك

وَالشُّكْنَى^(١) ، وَتَوَاسُهَا^(٢)

الحضانة

الحَضَانَةُ لُفَّةٌ : الْقَضْمُ^(٣) ، وَشَرْعًا : حِفْظُ مَنْ لَا يَسْتَقِيلُ بِأَمْرِ رِوٍ^(٤) ،

وَتَرْبِيَتُهُ بِمَا يُصْلِحُهُ^(٥)

(١) أى يمكن يليق بها عادة بحيث تأمن فيه لو حرج روحها على نفسها ومالها وإن قل ، ولا يجب عليه أن يأتي لها عؤونة حيث أمنت على نفسها ، فهو لم تأمن أيديها لها للممكن بما تأمن فيه على نفسها ، وله منعها من زيارة أحد أبويها ومعها من دخولها كولدها من غيره ، ونفسه والحامد إمتناع ، وغيرها تمسك . (٢) وقد مررت في بقعة القريب وبقعة الزوجة .

(٣) مأخوذة من الحفص بكسر الحاء ، وهو الحب ، لضم الحاصة الطفل إليه .

(٤) كلفه وعيونه ولم يشأ له طالب الأحرار عليها حتى الأم ، وهذه غير أحرار الإرساع ، فإذا كانت الأم هي الرسة وطليت الأحرار على كل من الإرساع والحضانة بحيث ومؤنة الحضانة في ماله ثم على الأب كالمؤنة ، فتجب على من تفرغه نفقة ويكتب في صيغة الحضانة : الحمد لله ، وبعد فهذا ما حصل لتراعى عليه بين فلان وفلانة على أن تحسن طبعه فلانا ، وتقوم بخدمته للأولاد وتربيته وملازمة الإقامة معه ، وإطعامه وتصرفه له ، ولا يملك عليه ولا يملكها ودفع الأذى عنه ، وكل ذلك على حسب العادة الخارجة بين الناس ، ولزم أن يدع لها كل شهر كذا وكذا من الدراهم ، وإن كانت ثم الطفل ذكرها وذكر أمها صفة الحضانة .

(٥) كأن يعود غسل جسده وثيابه ودهنه وكفه ورطه الصغير في المهد وتحريكه بهام ، فلم أن الذي على الحاصة الأفعال : وأما الأعيان كالمصنوع الذي يعمل به وسائر ما يؤن ثمراتها أنها في مال المصنوع ثم على الأب ، وانتهى الحضانة بموت الصبي وإفادته للمصنوع ، ثم إن بلغ رشدا فلا أن يسكن حيث شاء ولا يخرج من الإقامة عند أبويه ذكر كان أو أنثى ، نعم إن حبس فتنة من امرأه كان أمره يحمى عليه فتنة أو أنثى يحصل في سكناها وحدها ودية امتنع المصارق وأجر على القاء عند أبويه إن كانا معتمدين ، وعند أحدهم إن كانا مفرقين ، وصلى الولي بيمينه في دعوى الفتنة والدية ولا يكافئ بينة ، وإن بلغ عمر رشده فالمعتمد أنه كالصبي ، وقيل . إن كان عدم رشده لعدم إصلاح ماله كالكلى ، وإن كان لعدم إصلاح دينه فيمكن حيث شاء ، قال الرافعي : وهذا المصطلح حسن .

من ثبت له الحضانة

تُثْبِتُ الْحَضَانَةَ لِلنِّسَاءِ وَالرِّجَالِ ، وَتُقَدِّمُ الْأُمُّ وَإِنْ عَلَتْ عَلَى الْأَبِ (١)
وَإِنْ عَلَا ، إِلَى أَنْ يُمَيِّزَ الْمُحْضُونُ (٢) فَيُخَيَّرُ بَيْنَهُمَا (٣) ، وَتُقَدِّمُ أَقْرَبُهَا

(١) أى إذا اجتمع ذكور وإناث قدمت الأم على الأب فأما ما وارثات لها وارثات فأما ما له وارثات ، ولو عدم من ذكر قدم الأقرب من الحيوان ذكرًا كان أو أنثى ، ثم سد المحارم غير المحرم كانت حالة وست محمة ثم الذكور المحارم ثم غير المحارم ، لكن لا سلم مشبهة لغير محرم بل سلمه فيها ، فإن استوبا فمما قدمت الأنثى على الذكر ، ويخرج بينهما إذا استوبا ذكورة أو أبوة . أما إذا اجتمع إناث فقط فتقدم الأم ثم ثمات . ثم أموات الأب ثم لأخت ثم الحالة ثم ست الأخت ثم ست الأخ ثم لعممة ثم ست الحالة ثم ست لعممة ثم ست لخال ثم ست العم . وأما إذا اجتمع ذكور فقد تقدم الأب ثم الحد ثم الأخ ، أقسامه الثلاثة ثم ابن الأخ لأبوى أو لأب ، ثم العم لأبوى أو لأب ثم ابن العم كذلك ، ولو كان المحضون ست قدمت بعد الأم عن الجدات أو روح أو زوجة يمكن وطؤه لها قدم ذكرًا كان أو أنثى على كل الأقارب حتى عن الأبوى

(٢) بحيث يكون لكل واحد ويحرب واحد ويأمن واحد ويستحق واحد وهكذا وإن لم يبلغ سبع سنين ، ولا بد أن يكون عارفا بأسباب الاختيار وإلا أحرأ إلى حصول ذلك وهو وكول إلى رأى لقاصي . (٣) أى إن كانا حاليين للحضانة نأى وحدث فيهما اشروط الآيه ، فإن احتار الأب سم إليه ، وإن احتار الأم سلم إليها ، وإن احتارها أخرج بينهما ، ولو لم يجر وحداهما فالأم أولى ، وله بعد اختيار أحدهما اختيار الآخر وهكذا حتى إذا تكرره ذلك نقل إلى من احتاره ما لم يظهر أن ذلك لعملة تغييره وإلا تركه من كان عنده مثل التبر . وبموم الحد مقام الأب في التحريم منه وبين الأم بعد فقد الأب ، وقوة الأخ واسمه وإنه وإيه معام الحد في التحريم بينهم وبين الأم بعد فقد الحد . وكذا يقع التحريم بين الأب والأخت لغير أمه فقط ، وكذا بين الأب والحالة عند فقد الأم ، ولو طلب الخاصة تسليم بعده المحضون إليها فقال الأب : بل ، أكل عدى . فإن كان المحضون ذكرا عفا عنهم وسهل . أنه للأكل إلى بيت أمه أحيب الأب وإلا أرم الأب نقل كفايته إلى بيت الخاصة ، ويترى الأب نقل كفاية الأنثى إلى بيت أمها لأناب لها حصصها أصالة أو باختيارها بعد غيرها ، ولا يكاف الأب استنحار بيت لسكني المحضون ، بل يجوز أن يحل له بيتا في داره حيث لا خلوة بين الأب وبين الأم للعارقة ، ولا يترى قبول تبرعها عليه بإسكان المحضون معها لئلا ، إلا إن كان يتأخر له من ماله ، وتبرعت هي بإسكانه سها في سكن صالح ، ولا مصاحبة له في الاستنحار

الوارثات^(١) على أقاربهم إلا لأخت للأُم ، فتقدم عليها أم الأب ، والأخت لأبوين أو لأب^(٢)

شروط استحقاق الحضانة

شُرُوطُ استِحقاقِ الحضانةِ اثْنَا عَشَرَ : العقل^(٣) ، والحُرِّيَّةُ^(٤) ، والإِسْلَامُ^(٥) ، والعدالة^(٦) ، والإقامة في بلد المَحْضُونِ^(٧) ، والخُلُوعُ مِنْ زَوْجٍ لَيْسَ لَهُ حَقٌّ فِي الْحَضَانَةِ^(٨) ، وَعَدَمُ الصَّغَرِ^(٩) ، وَعَدَمُ الْعَقْلِ^(١٠) ، وَبَصَرٌ مِنْ يَبَاشِرُ بِنَفْسِهِ ، وَعَدَمُ الْبَرَصِ وَالْجُذَامِ فِيهِ^(١١) ، وَعَدَمُ الْمَرَضِ

-
- (١) خرج من غير الوارثات كل أدات يذكر غير وارث كأم أبي الأم وست ابن البنت وبنت اسم للأُم ، فلا حضانة لمن لإدلائن من لاحق له فيها . (٢) لقوة إرثهم
- (٣) فلا حضانة لمجون إلا إن كان حيوة كيوم في سنة . (٤) أي الكاملة ، فلا حضانة لرقيق كالأو حيا
- (٥) أي إذا كان لمحصون مسما ، فإن كان كافرا ثبتت الحضانة عليه لكافر ولمسلم (٦) ولو فطامه ، فلا حضانة لعاسق ولو برك الصلاة لأنها ولاية وعاسق لا ين كالمجون والرقق ، ولأنه يحتمل أن المحصون يشاء على طريقته لأن الصحة تؤثر وأفق الرمي باستحقاق النشرة حضانة ولدها من روحها قل ولا يجمع من بشورها .
- (٧) فلا حضانة للمسافر سفر حاصه لخطر السفر ، بخلاف للسافر سفر نقلة فإنه لا يسقط حضانتة إذا كان هو العاصب بل الحضانة له ، ولو أراد أحد الأبوين انتقالا من بلد إلى بلد فالأب أولى من الأم بالحضانة - عظاما للنسب - ومثل الأب نفقة العسة ولو غير محرم ، لكن لا تسلم لغير المحرم مشقة بل ثقة ، معها كما تقدم . (٨) فإذا تزوجت عن ليس له حق في الحضانة فلا حضانة لها وإن رضى الزوج بدخول الولد داره أما ما كتبه من له حق في الحضانة ولو في الجملة بحيث يورع من الأم لم تكن حضانتة له بوجود من هو مقدم عليه فلهما الحضانة إن رضى الزوج . (٩) لأن الصغر ليس أهلا للولاية (١٠) فلا حضانة لمجنون وهو من لا يهتدى إلى الأمور (١١) أي من يباشر نفسه

الذى لا يُرْخى بُرؤه^(١) فيه أيضاً، وَعَدَمُ الْإِتِّبَاعِ مِنَ الْإِضَاعِ الرَّصِيعِ يَمُنُّ^(٢)
فيها ابن^(٣)

الجنابة

أنواعُ الجنابة^(٤) ثلاثةٌ، عمدٌ، وهو قصدُ الفعلِ والشَّخصِ^(٥) بما يُتَّبِعُ
عالمًا، وشبهةُ عمدٍ، وهو قصدُ ذلك^(٦) بما لا يُتَّبِعُ غالبًا^(٧)، وَخَطَأٌ، وهو أنْ
لا يقصدُ الشخصَ^(٨)

الواجب بالجنابة

يَجِبُ بِالْعَمْدِ الْقَوْدُ بِخَمْسَةِ شُرُوطٍ : أَنْ يَكُونَ الْحَائِي بِالْغَا^(٩)، وَأَنْ

(١) الكامل والمالغ إلى كان بحيث يشطه الله عن كماله المحصور والطار في أمره، أو كان
محسب موقفه عن الحركة أما إذا وجد الأعمى والأرجس والأحدم وللبعض المذكور من يباشر
أحوال المحصور عنهم فيهم الحماة .

(٢) فلا حصانة لها فيما إذا أصعب في هذه الحالة حتى لو طابت أخرى ووجد الأب متبرعة
فدعت المتبرعة ولا حصانة للأُم فإن لم تكن فما لئن استجفت الحماة لمدراها

(٣) أي على الدن ولو غير مرهقة أروح كالتطلع

(٤) ولابد مع ذلك أن يجرى كونه إنساناً، فالورع شخص عتده محلة وكان إنساناً لم
يكن محلاً له خطأً، ومن العمد ما لو رمى جمعا وقصد إصابة أي واحد منهم فأصاب واحداً
منهم، بخلاف ما لو قصد واحداً أصابا فانه شبه عمد (٥) أي الفعل والشخص أي
الإنسان وإن لم يقصد عمده . (٦) شبه الصرب بسوط أو عصا خفيفين لم يواله ولم يكن
عقل ولا كان الدن مصوا ولا افتقر بسجور أو صبر وإلا فعمد .

(٧) أي عين من وقعت عليه الجنابة، بأن لم يقصد الفعل كأن رلق قوقع على غيره أو فصد
وقصد عين شخص فأصاب غيره من الآدميين . (٨) أي بالاحتلام أو بالنسي أو بالجنس،
فلا خصاص على صبي ونحو عليه الله كما بأتى في ماله كسائر متلفاته

يَكُونُ عَاقِلًا^(١) ، وَأَنْ لَا يَكُونَ وَالِدًا لِّلْفَجِي عَلَيْهِ^(٢) ، وَأَنْ لَا يَكُونَ الْمَجْنِي عَلَيْهِ أَنْقَصَ مِنَ الْجَانِي^(٣) ، وَأَنْ يَكُونَ مَعصُومًا^(٤) ؛ وَيَجِبُ بِشَيْءِ الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ الدِّيَّةُ ، وَفِيمَا إِذَا تَقَصَّ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الْقَوْدِ فِي الْعَمْدِ الدِّيَّةُ^(٥) ، وَكَذَا فِيمَا إِذَا عَمَّا بَعْضُ مُسْتَجَبِّ الْقَوْدِ عَلَيْهَا ، فَإِنْ أَطْلَقَ أَوْ قَالَ عَمَّا لَمْ يَجِبْ لَهُ شَيْءٌ^(٦)

الدِّية

الدِّيَّةُ ثَمَنُ : الْمَالِ الْوَاجِبُ فِي النَّفْسِ ، وَشَرْعًا : الْمَالُ الْوَاجِبُ بِالْحَيَاةِ عَلَى الْخُرِّ فِي نَفْسٍ أَوْ فِيمَا دُونَهَا^(٧)

أنواع الدِّية

دِيَّةُ الذَّكَرِ الْخُرِّ السَّلِيمِ فِي الْعَمْدِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ : ثَلَاثُونَ بَقْدَةً ،

(١) حال حياته ، وإن جن بعدها فيقتص منه حال حيوته ، ويقتص من رآه عقله بشرب مسكر متعد يشربه ومن تعاطى دواء يزيل العقل لا من شرب شيئاً طبعه غير مسكر فزال عقله
(٢) أي والدا له بالنسب لا بالزواج ، فإن الوالد بالزواج يجب القصاص فيه ، ولو قتل روحه منه وله منها ولد فلا قصاص عليه ، ولو لزمه قود مورث ولده سقط كما لو قتل أباً روحته ثم ماتت الروح له منها ولد فيسقط القصاص ، لأنه إذا لم يقتل الوالد عماهته على ولده فلا ينال عماهته على من له في قتله حق أولى (٣) تكفر أو رقيق ، فلا يقتل مسلم بكافر ولو درسا ولا حر رقيق ، ويقتل الكافر بالكافر ولو حلت من مملكتيهما ، ويقتل رقيق رقيق ، ولا يقتل مبيع مبيع وإن رادت حرية أحدهما على حرية الآخر

(٤) فهدر حرى وصرند ووران عصن قتله مسلم أبس را يا محصا ولا تاركاً للصلاة
(٥) إذا لم يهدر للقتول (٦) نعم إن احتارها عقب عدوه مطبقاً ، لأن لم رد على سكتة المنتهس والتي غير عذر ولم يأت بكلمة أحذية وحت وإلا فلا قراحى .
(٧) أي بما له أرض مقدر .

وَاللَّاتُونَ حَقَّةً ، وَأَرْبَعُونَ خِلْفَةً^(١) حَالَةً عَلَى الْحَايِ . وَدِيَّةُ شَبَدِ الْمَسْدِ وَالْخَطَلِ
الْوَافِعِ فِي الْحَرَمِ^(٢) ، أَوْ الْأَشْهَرِ الْحَرَمِ^(٣) ، أَوْ عَلَى ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ^(٤) مِائَةٌ
مِنْ الْإِبِلِ كَمَا ذُكِرَ عَلَى عَائِلَةِ الْجَانِي^(٥) مُوَجَّلَةً فِي ثَلَاثِ سِنِينَ . وَدِيَّةُ
فِي الْخَطَلِ فِي غَيْرِ مَا ذُكِرَ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ : عَشْرُونَ بَدْعَةً ، وَعَشْرُونَ حَقَّةً ،
وَعَشْرُونَ بَنَتْ لَبُونٍ . وَعَشْرُونَ أَنْ يَبُورَ ، وَعَشْرُونَ بَنَتْ خَنَاضٍ ؛ عَلَى
الْعَاقِلَةِ مُوَجَّلَةً فِي ثَلَاثِ سِنِينَ . وَدِيَّةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ^(٦) الْحَرَمِ الذَّكَرِ
ثَلَاثُ دِيَّاتِ الْمُسْلِمِ الْحَرَمِ الذَّكَرِ . وَدِيَّةُ الْحَوْسِيِّ وَالْوُثَيْيِّ وَالرَّيْثِيِّ وَنَحْوِهِمْ^(٧)
ثَلَاثُ خُمْسِ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ . وَدِيَّةُ أُنْثَى كُلِّ صِيفٍ نِصْفُ دِيَّةِ ذَكَرِهِ . وَدِيَّةُ
الرَّقِيقِ قِيمَتُهُ ، وَالْحَنِينِ الْحَرَمِ^(٨) عُزَّةٌ^(٩) ، وَالْحَنِينِ الرَّيْثِيُّ عَشْرُ قِيَّةٍ أُمْدٍ^(١٠)

(١) . مَتَّحَ الْحَاءُ لِلْمَحْمَةِ وَكُسِرَ اللَّامُ وَبَالَغَاءُ . أَيْ حَامِلًا

(٢) أَيْ حَرَمٍ مَكَّةَ . (٣) دِي الْقَصْدَةِ . مَتَّحَ لِقَافٍ وَكُسِرَ هَا وَالْمَتَّحُ أَصْحَحُ ، وَدِي
الْمَحْمَةِ . مَتَّحَ الْحَاءُ وَكُسِرَ هَا وَهُوَ أَصْحَحُ ، وَالْحَرَمُ ، وَرَحَبُ (٤) بِالْإِصَابَةِ أَيْ مُحَرَّمِهَا
بِاشْتِقَاقِهِ مِنَ الرَّحْمَةِ أَيْ الْقَرَابَةِ كَأَمِّ وَأَخْتٍ ، فَلَا تُؤْثِرُ لِحَرَمِ رِصَاعٍ وَمَصَاهِرَةٍ وَلَا قَرَابَةٍ عَنِ الْحَرَمِ
كَوَلَدِهِمْ . (٥) وَهُمْ عَصَتُهُ لَا لِأَصْلِ وَالْفَرْعِ عَلَى مَا فَصَّلَ فِي مَقَالَةٍ ، مِمَّا بَدَلَتْ بِقَدِيمِهِمْ
الْإِبِلَ بِمَاءِ دَارِ الْمَسْتَحَقِّ ، أَوْ لِحَمْلِهِمْ عَنِ الْحَايِ الْعَمَلِ أَيْ الدِّيَّةِ ، أَوْ دِمَائِهِمْ عَنْهُ وَالْعَمَلُ : لِلْعَمَلِ .
(٦) إِنْ حَلَّتْ مَسَاكِنُهُمَا وَإِلَّا فَكِدَّةٌ مُحَوَّسَةٌ ، وَشَرْطُ حَلِّ الْمَسَاكِينِ فِي الْإِسْرَاءِ أَنْ لَا يَمْلِكَا
دَحْوَالِ أَوْ أَنْ يَكُنَا فِي ذَلِكَ الْمَدِينَةِ حَتَّى تَمُوتَ أَوْ يَمُوتَ فِي عَرَفَةِ أَنْ يَمْلِكَا ذَلِكَ لَهَا . قَالَ ابْنُ قَاسِمٍ :
فَشَرْطُ حَلِّ الْمَسَاكِينِ فِي عِبَرِ الْإِسْرَاءِ أَنْ لَا يَكُنَا يَوْمَئِذٍ (٧) كَمَا يَدَّ الشَّمْسُ أَوْ الْقَمَرُ

(٨) أَيْ إِذَا انْفَصَلَ أَوْ طَهَرَ مَتَّأً وَلَوْ لِحَامَةٍ حَتَّى تَحْمِلَ أَهْرَاقَهَا الْقَوَالِ .

(٩) وَهِيَ رَقِيقٌ يَمِيزُ لِبَاسَ هَرَمًا وَلَا دَاعِيَةً يَرُدُّهُ لِلْبَيْعِ تَلْفِغَ فِيمَتِ عَشْرَةِ الْأُمِّ وَتَهْرَمُ مِنْ
كَالَآثِ فِي الدِّينِ بِنِصْفِهَا فِيهِ ، هَذَا يَدَّ الرَّقِيقِ وَحَبَّ شَعْرِ الدِّيَّةِ إِنْ وَجَدَ وَإِلَّا فِقِيمَتُهُ ، وَهِيَ : أَيْ
الْقَرْدُ لَوْرَةِ أَحَدَيْنِ ، لِأَنَّهَا دِيَّةُ أَحَدٍ (١٠) أَيْ عَشْرُ أَهْصٍ فِيمَا مِنَ الْخَنَاءِ إِلَى الْإِقْلَاءِ ،
وَتَقْوَمُ سَلَمَةً وَالشَّرُّ لِسَيِّدِ الْحَنِينِ وَهُوَ كَالْفَرَّةِ عَلَى عَائِلَةِ الْحَايِ إِذَا لَاعَمَدَ فِي الْخَنَاءِ عَلَى الْجَبِينِ
إِذَا لَا يَحْتَقِقُ وَجُودَهُ وَلَا حَيَاتَهُ عَلَى تَقْصُدِ .

دية ما دون النفس

دية ما دون النفس : من أطراف ومعايب وجروح قد تكون كدية النفس : كما في قطع اللسان^(١) ، وإذهاب النقل^(٢) ، وكسر الصلب المفوت للنفس أو الجماع : وقد تكون نصفها كما في قطع اليد أو الرجل^(٣) ، وقد تكون ثلثها كما في الحائمة^(٤) ، وقد تكون رُبُها كما في جفن العين^(٥) ، وقد تكون عُشرها كما في الإصبع^(٦) ، وقد تكون نصف عُشرها كما في مَرَصَةِ الرَّأْسِ أو الوجبة^(٧)

(١) أي ناطق ولو لآلكن وأرت وألغ وطفل ، وفي سنن الأخرى حكومة ؛ وكالسان الحشمة والدرن والإصماء .

(٢) وكذا ذهاب الكلام ولشم من بلحرون واسمع من الأدين (٣) وكما في الأدن الواحدة ومحبها واليمين الواحد ونصرها وسنة الرأفة والخصية والآلية وصف السان وصف العنق بأن كان يحس يوما ويهين يوما (٤) وهي حرج يبعد إلى خوف ناطق عجل ، أو طريق له كطى وصدر ، وكما في المأمومة وثلاث اللسان وثلاث الكلام وأحد يهرق الأنف أو الصخر (٥) ولو لأعمى وكما في ربح اللسان وربح الكلام

(٦) من مد أو رجل وكهاشمة مع إصباح . (٧) والوصعة هي أحد الشجاج الإحدى عشرة . أولها الحارصة : وهي ما تشق الجلد قليلا . ثانیها الدامية : وهي ما تدمى الشق بالاسيلان دم ثالثها الدامعة بعن مهلة وهي ما تدمى مع سيلان دم رابعها الناصعة : وهي ما تقطع اللحم عند الجلد . خامستها التلاحمة : وهي التي توضع في اللحم . سادستها السمحاق وهي التي تصل حلبة العظم التي بينه وبين اللحم . سابعتها التوضعة . وهي التي يصل العظم بعد حرق الجلدة ولو ضرر إمره . ثامنها الهاشمة : وهي التي تهشم العظم وإن لم توضحه ناسعها المنقلة : وهي التي تنقل العظم من محل إلى آخر وإن لم توضحه وهشمة . عاشرتها المأمومة : وهي التي تصل إلى حريضة الدماغ المحيطة به . حادي عشرتها الدامعة بانبين المعجمة وهي التي تحرق خريضة الدماغ ولا قود في الشجاج إلا في الوصعة ولو في باقي البدن بشرطه . ويجب في كل من الهاشمة والمنقلة والوصعة إذا لم يكن بها قود نصف عشر دية صاحبها . وفي المأمومة والدامعة ثلث الدمة كالحائمة ، وليس في النقية أرض مقدرة .

القسامة

القَسَامَةُ حَلْفُ الْمَدْعَى ^(١) بِالْقَتْلِ عَلَى مُّثَمِّنٍ

حكم القسامة

حَكَمُ الْقَسَامَةِ الْجَوَازُ بِحَمْسَةِ شُرُوطٍ : كَوْنُ الْمَدْعَى قَتْلًا ^(٢) ، وَكَوْنُهُ مُهْصَلًا مِنْ عَمْدٍ أَوْ شَبَهٍ أَوْ خَطَا ، وَتَقْيِينُ الْمَدْعَى عَلَيْهِ ، وَوُجُودُ لَوْثٍ ^(٣) أَوْ قَرِينَةٍ لِمُصَدِّقِ الْمَدْعَى ^(٤) ، وَأَنْ يَحْذَرِ الْمَدْعَى تَحْتَمِينَ يَمِينًا ^(٥)

(١) أى ابتداء من كان هناك لوث وحلف المدعى حسين يميناً ، بخلاف ما لو كانت من جانب المدعى عليه ابتداءً فإن لم يكن هناك لوث وحلف المدعى عليه فلا تسمى قسامة وإن كانت حسين يميناً ، وكذا لو ردها المدعى عنه حيث يدعى على المدعى حلف حسين يميناً فلا تسمى قسامة أيضاً ، لأنها ليست من جانب المدعى ابتداءً بل رداً . (٢) ولا تقع في صري ولا في إرالة منى لأنها لم ترد إلا في القتل والقول فيها قول المدعى عليه فيحلف حسين يميناً لأن أيمان الدماء كلها حسين يميناً بخلاف الأموال فإن أئمن بها واحد (وصوره دعوى الدم) أن يقول : أدعى بأن فلانا هذا قتل مورتي هذا وحده أو هو وفلان عمداً أو خطأ وأما مطالب له بالتقصص الواحد عليه أو بالدية ، أو أنه قطع يدي أو أسمى عمداً أو خطأ أو شحى هذه الشبهة ، وأما مطالب له بالتقصص أو الدية أو الأرض على حسب الحياة (٣) اللوث لغة ، القوة ويقال الصعب ، وبني كل والعنى الترفع مناسبه ، أما القوة فلأن فيه قوة ، على نحو بل الأيمان من جانب المدعى عنه إلى جانب المدعى على خلاف لغالب ، وأما الصعب فلأن الأيمان حجة صعبة (٤) كأن وجد قبيل في محلة موصلة عن بلد كهم أو تفرق عنه محصورون أو أحرقتهم عدل أو عيوان أو أسراة أو مدية أو فسة أو كمار . (٥) ولو متفرقة ، فإن تعدد المدعى حلف كل قدر حصته من الإرث وحرر المكسر ، فإن سكلوا ردت الأيمان على المدعى عليه فإن تعدد حلف كل حسين يميناً

الواجب بالقسامة

الواجب بالقسامة : الدية على المدعى عليه في العمد^(١) ، وعلى عاقلة^(٢) في غيره^(٣)

حد الزنا

الحد

الحد ثمة : المنع^(٤) ، وشرعاً : عقوبة مقدرة^(٥) وجبت زحراً عن ارتكاب ما يوجبها

الزنا

الزنا هو إيلاج المكف^(٦) الواضح^(٧) خشقته^(٨) الأصلية^(٩) المتشعبة^(١٠) ، أو قدرها عند فقدها^(١١) في قرح^(١٢) وأصبح^(١٣) محرم

(١) وليس فيه هنا إود لقوله صلى الله عليه وسلم : إما أن تدوا صاحبكم أو تأدبوا بحرب من الله . (٢) وهو الخطأ وشبه العمد .

(٣) لمنع الفاحشه . (٤) فإن الشارع قدرها فلا يراد عليها ولا يقتص منها ، وخرج بذلك التبرير فانه ممنوع غير مقدرة بل مؤكولة إلى رأي الإمام كما يأتي

(٥) ولو سكران متعدياً سكره ، وخرج به القس والخصون فليس بإيلاج كل منهما ربه حقيقة بل هو ربه صورة . (٦) خرج به الحنفى المشكل إذا أوج آفة الذكور في قرح

فلا يسمى إلا حراً ما لاحتمال آوئته وكون هذا عصواً رنداً (٧) خرج به غيره كأصبه أو عصها (٨) خرج بها الرائدة ولو احتمل لا كما لو اشقه الأصل بالرائد وأوج

أحدهما فلا يحكم بأن ذلك ربه فلتك في كونه أصلياً (٩) فلو أدحت حكمة ذكر مان فرجها لم يسم ذلك ربه لعدم الانصاف . (١٠) فلو أدخل قدرها عند وجودها كأن ثنى

ذكره وأدخل قدرها لم يسم بإيلاج ربه (١١) فمن وطئ فما دونه عرق فقط

(١٢) خرج به قرح الحنفى المشكل فإن الإيلاج فيه لا يسمى ربه .

لَعَيْنِهِ^(١) فِي نَفْسِ الْأَمْرِ^(٢) مُشْتَعَى طَبَعًا^(٣) مَعَ الْخُلُوءِ عَنِ الشُّبُهَةِ^(٤) .

حد الزاني المحصن

حَدُّ الرَّائِي الْمُحْصَنِ الرَّجْمُ بِحِجَارَةٍ مُعْتَدَلَةٍ^(٥) حَتَّى يَمُوتَ .

حد الزاني الغير المحصن

حَدُّ الرَّائِي الْغَيْرِ الْمُحْصَنِ : مِائَةُ خَلْدَةٍ^(٦) ، وَتَقْرِيبُ عَامٍ^(٧) ، إِنْ كَانَ مَالِعًا عَاقِلًا خَرًّا ، وَنُصْفُ ذَلِكَ إِنْ كَانَ مَالِعًا عَاقِلًا رَقِيقًا ، وَلَا حَدُّ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ^(٨) .

المحصن

الْمُحْصَنُ : هُوَ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ الْحُرُّ الَّذِي عَيَّبَ خَشَمَتَهُ أَوْ قَذَرَهَا

- (١) حرج به اهرم لعار من حيض وعجوه ، ولو وطئ روحته وهي حائض أو سائمة أو محرمة لم تكن زنا .
- (٢) حرج به ماله ووطئ روحته يطها أحذية فليس ذلك زنا لأن وطأها وإن كان محرما في ظله ليس محرما في نفس الأمر .
- (٣) حرج به وطء البتة والبيضة .
- (٤) حرج به وطء الشبهة سواء كان شبهة فاعل كأن وطئ أحذية يطها روحته وهذا الوطء لا ينصف محل ولا حرمة ، أو شبهة طريق وهي التي قال محلها عام ، أو شبهة محل كأن وطئ الأمة المشتركة (٥) أي بحيث تكون بقدر ملء الكعب لا يحصى صغير كذا بطول عله الأمر ولا بحجارة كبيرة كذا يعموت خلا فيعموت القفصود وهو السكيل .
- (٦) ولأه ، فإن فرقها ، فإن دم الأمم لم يضر ، وإن رذل ، وإن كان الماصي حسين لم يضر لمحصل حد في الخلعة وهو حد الرقيق ، وإن كان درسها وحس الاستشاف .
- (٧) أي مسافة انقصر وأكثر ، فهو رجع إلى دون مسافة تقصير رد واستؤنفت الدعة ، وإن كان عربيا عرب إلى عبر بلده ، ولأنه أن يكون بين البلد الذي يعرب إليه وبين بلده مسافة القصر كالمسافة التي بينه وبين بلد الرما ، وعجب مدة العام من أول سمر الراي لامن وصوله إلى مكان التمريب .
- (٨) بل يؤدبان بما يحرهما عن الوقوع في الزنا إن كان لهما نوع تميز .

مِنْ مَقْطُوعِهَا حَالُ بُلُوْعِهِ ، وَغَنَیْهِ وَخُرْبَتِهِ ، بِقُبُلٍ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ^(١)

القذف

القَذْفُ أَمَةٌ - الرَّمْيُ ، وَشَرْعًا : الرَّمْيُ بِالزُّنَا فِي مَتَرَضِ التَّيْبِيرِ^(٢)

صورة القذف

صُورَةُ الْقَذْفِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ : فَمَرُورٌ رَانٍ ، أَوْ يَقُولَ لَهُ : يَا رَانِي
أَوْ زَيْتٌ^(٣)

حد القذف

حَدُّ الْقَذْفِ ثَمَانُونَ جَلْدَةً : إِذَا كَانَ الْقَاضِفُ حُرًّا ، وَأَرْبَعُونَ إِذَا
كَانَ رَقِيًّا

شروط وجوب حد القذف

شُرُوطُ وَجُوبِ حَدِّ الْقَذْفِ أَحَدٌ عَشَرَ ، أَنْ يَكُونَ الْقَاضِفُ بَالِغًا ، وَأَنْ

(١) فلا إحصاء بوطء في ملك يمين ولا بوطء شبهة أو نكاح فاسد ، ولا إحصاء بحبي وعصون
ومن به رقي ، فلا يرجم من وطن وهو ناقص ثم رقي وهو كامل ، ويرجم من كان كاملاً في الحائنين
وإن غلبهما نفس ككون . (٢) حرج بالرمي بالرما الرمي بغيره من الكائنات كإتارك
الصلاة أو إصرائي فبجبت فيه التعرير فقط بلا بداء دون الحد ، وحرج محبة التبيير الشهادة
بالرنا إذا كان المشهود أربعة ، فإن حصوا من الأرض كانت شهادتهم قضا فيحدون لأن ذلك
تعيير حكما .

(٣) وهذه كلها صرائح والسكاة كموله لرجل : يا فاجر يا فاسق يا خبيث . ولامرأه
يا فاسرة يا فاسقة يا خبيثة ، وعمره ليس صفا كإبن الملال وأنا لست بزان .

يَكُونُ عَاقِلًا^(١) ، وَأَنْ يَكُونَ مُتَكَبِّرًا^(٢) ، وَأَنْ يَكُونَ مُتَلَتِّزًا لِلْأَسْكَامِ^(٣) ،
وَأَنْ لَا يَكُونَ مَادُونًا لَهُ فِي الْقَذْفِ^(٤) ، وَأَنْ لَا يَكُونَ وَابِدًا لِمَقْدُوفٍ^(٥) ،
وَأَنْ يَكُونَ الْمَقْدُوفُ مُسَمًّا^(٦) ، وَأَنْ يَكُونَ نَالِيًا^(٧) ، وَأَنْ يَكُونَ غَافِلًا^(٨) ،
وَأَنْ يَكُونَ حُرًّا^(٩) ، وَأَنْ يَكُونَ عَفِيفًا^(١٠) .

ما يسقط به حد القذف

يُسْقَطُ حَدُّ الْقَذْفِ بِأَحَدٍ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : إِقَامَةُ الْمِثْنَةِ عَلَى الرَّئَا ، وَعَقْوِ
الْمَقْدُوفِ ، وَلِعَاكِ قَذْفِ زَوْجَتِهِ .

-
- (١) فلا يجد المسمى ولا المحسوس بقدهما شحما ، ويعرر ان عليه ان كان لهما نوع مميز .
(٢) ويستبعد بالبلوغ والإقامة . (٣) فلا حد على مكره بفتح الراء في القذف ، ولا على مكره
بكرها فيه أيضا . (٤) فلا حد على حربي (٥) فلو أدب لغيره في قذفه فلا حد عليه
(٦) أي ه عليه ولادة ، فلو قذف الأب أو الأم وإن علا ولده فلا حد عليه ، لكن يجر
للإبداء . (٧) فلا حد بقذف لشخص كافرا لأنه غير محصن هنا ؛ وقد يجب الحد
بقذف الكافر بأن يقذف مرتدا بأنه زني في حال إسلامه فيجب عليه الحد ولا يسقط برده
ولو مات مرتدا ويستوفيه وارثه لولا الردة (٨) أي حال القذف
(٩) حال القذف ، وقد يجب الحد بقذف المحسوس بأن يقذه بأنه زني في حال إقامته ويجب
عليه ولا يسقط محسوسه (١٠) حال مدونه . وقد يجب الحد بقذف المد بأن قذه برأيا أصابه
إلى حال حرية ابن طرو اري . وصورته أن يسم الأسير وهو حر ثم يختار الإمام فيه الرق
ثم يقذه شحس وهو رقيق برأيا أصابه إلى حال حرية بعد أن أسلم وهو أسير وقبل أن يختار
فيه الإمام الرق . (١١) أي عن لزن وعن وطء زوجته في درها وعن وطء محرمة
للملوكة له ، فلا يجب الحد على قاذف من ذمل شيئا منها ولو مره ولو ناب وصار وليا لله تعالى .
وما ورد من أن لا تثب من الذنب كمن لا ذنب له فإنا هو بالنظر لأمر الآخرة

حد شرب المسكر

خذ شرب المسكر^(١) أذبعون جلدته^(٢) إذا كان الشارب حراً ،
وعشرون جلدته^(٣) إذا كان فيه رقة

شروط وجوب حد شرب المسكر

شروط وجوب حد شرب المسكر ستة : كون الشارب مكلفاً^(١) ،
وكونه مختاراً^(٢) ، وكونه ملتزماً بالأحكام^(٣) ، وكونه عالماً بالتعريم^(٤)
وكونه عالماً بأن الشروب خمر^(٥) ، وأن لا يشربه لضرورة^(٦)

- (١) من كل ما فيه شدة مطربة بأن أرعى وأربد فانه متى صار فيه الشدة المذكورة حرم شربه وحدته به وصار عساً ومحل الحد ، وإن كان صرفاً ولم يسكر لقلته ، بخلاف ما لو شربه في ماء استهلك فيه أو أكل حيز عجن دققه به أو لحا طبخ أو مضموجاً حرقه ولا حد به ، وخرج بالشراب لسانت كالأفيون فلاحد فيه وإن حرم ما يحد للقل منه ، بخلاف ما لا يحد للقل منه لقلته فلا يحرم ، ويحرم تناول ما يمس العقل من قطع عصب من كل أو نحوه بخلاف تعاطي الشراب المسكر ولا يحرم تعاطيه لذلك . (٢) ويحرم أن يبيع به ثابتن على وجه التعرير . (٣) ويحرم أن يبيع به أربعين على وجه التعرير . (٤) حرج في الصبي والمجنون لرفع القلم عنهما . (٥) حرج في المسكره ، ويجب عليه أن يتقياها ، رواه الإكرام . (٦) حرج في الحرين عدم التماسه الأحكام والذي أيضاً لأنه لا يلزم بالذمة ما لا يستفد . (٧) حرج في الخامل بالتعريم لقرب عهده بالإسلام ، أو لكونه نشأ بعدا عن العباد ولا حد عليه ، بخلاف من علم الحرمة وجهل الحد فانه يجب عليه الحد . (٨) حرج في من جهل كونه مسكراً فشربه ، طه ماء أو نحوه فلا حد عليه لصدق في دعواه الخهل بدمه . (٩) حرج في ما لو عصى القصة ولم يحد غير المسكر فأساعها به فلا حد عليه ، ويحرم التدوي بخرى الخمر لكن لاحد في للشبهة . وإن التدوي عا استهلك فيه فيحرم إدام به ما يقوم مقامه من الطاهرات كالتدوي بالنجس غير الخمر بالشرط المذكور ؛ ويحرم تناول الخمر للعطش لأنه لا يريده بل يرمده لكن لاحد في للشبهة ، نعم إن تبيع لدفع الهلاك حار به وجب .

السرقه

السَّرِقَةُ لُغَةً : أَخَذَ الشَّيْءَ خُفِيَةً ^(١) ، وَشَرْعًا : أَخَذَ الْمَالَ ^(٢) غِلْمًا ^(٣)
خُفِيَةً ^(٤) مِنْ جِرْدِ مِثْلِهِ بِشُرُوطِ

أركان السرقه

أركانُ السَّرِقَةِ ^(٥) ثَلَاثَةٌ : سَارِقٌ ، وَمَشْرُوقٌ ، وَسَرِقَةٌ ^(٦)

شروط السارق

شُرُوطُ السَّارِقِ سِتَّةٌ : الْبُلُوغُ ، وَالْعَقْلُ ^(٧) ، وَالِاخْتِيَارُ ^(٨) ، وَالْإِزَامُ

(١) خَرَجَ بِهِ أَحَدُ الْمَالِ جَهْرَةً ، فَلَا يُقَالُ لَهُ سَرِقَةٌ ، بَلْ يُقَالُ لَهُ نَهْبٌ إِنْ اعْتَمَدَ قَاعِلُهُ
الْقُوَّةُ وَالشَّدَّةُ ، وَاجْتِلاَسٌ إِنْ اعْتَمَدَ الْخُورُ .

(٢) بِخِلَافِ غَيْرِهِ كَالِاجْتِصَاصِ ، فَلَا يُقَالُ لِأَحَدِهِ سَرِقَةٌ شَرْعًا وَإِنْ كَانَ لَهُ ذَلِكَ لُغَةً

(٣) خَرَجَ بِهِ مَالُو أَحَدٍ مَالٍ غَيْرِهِ يَطْنُهُ مَالٌ نَفْسِهِ فَلَا يَقْطَعُ عَلَيْهِ .

(٤) خَرَجَ بِهِ النَّهْبُ وَالِاجْتِلاَسُ وَحَدُّهُ عَمَلٌ وَدِيْعَةٌ وَعَارِيَةٌ فَلَا يَقْطَعُ عَلَيْهِمْ ، وَافْتَرَقَ بَيْنَهُمْ
وَبَيْنَ السَّارِقِ أَنْ السَّارِقَ يَأْخُذُ الْمَالَ حَبِيْعَةً وَلَا يَأْتِي مَعَهُ بَسْطَانٌ أَوْ غَيْرُهُ ، وَكُلٌّ مِنَ الْاجْتِلاَسِ
وَالنَّهْبِ يَأْخُذُ الْمَالَ جَهْرَةً بِمَعَانَةٍ فَيَتَأَنَّى مَعَهُ بِالْبَسْطَانِ أَوْ غَيْرِهِ وَالْحَبِيْعُ يَطْنُهُ الْمَالُكَ لِلْمَالِ مَخْصِيَّةً
مَرَعًا يَشْهَدُ عَلَيْهِ فَيَتَأَنَّى فَحَصِيلُ الْمَالِ مَعَهُ بِالْحَاكِمِ بِذَا حَاجَ مَعَهُ ذَلِكَ فَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ فَهُوَ الْقَصَرُ

(٥) أُمِّيُ الشَّرْعِيَّةِ (٦) أَمِّيُ نَفْسِهِ ، وَهُوَ مُطَاقٌ أَحَدُ الشَّيْءِ حَبِيْعَةً ، فَلَا يُعَادُ بِإِزَامٍ

عَلَى مَا ذَكَرَ حَصَلَ السَّرِقَةُ رَكْعَتَيْنِ السَّرِقَةُ فَكَيْفَ الشَّيْءُ رَكْعَتَيْنِ نَفْسِهِ . (٧) وَلَا يَقْطَعُ عَلَى صَبِيٍّ

وَمَجْنُونٍ (٨) فَلَا يَقْطَعُ عَلَى مَكْرَهُ بِمَكْرِهِ الزَّوَاءِ وَكَذَا الْكُرْهُ بِكُرْهِ الزَّوَاءِ إِلَّا إِنْ أَمَرَ

أَعْجَمِيًّا بِمَعْدٍ وَحَوْبٍ الطَّاعَةِ أَوْ غَيْرِ غَيْرٍ بِالسَّرِقَةِ فَفَعَلَ لِأَنَّهُ هُوَ السَّارِقُ حَقِيْقَةً ، وَكُلٌّ مِنَ
الْأَعْجَمِيِّ وَغَيْرِ الْمَدِيرِ آتٍ لَهُ ، بِخِلَافِ مَالُو أَمْرٍ غَيْرِهِ أَوْ حَبِيْعًا كَقَرْدٍ بِالسَّرِقَةِ فَفَعَلَ فَإِنَّهُ
لَا يَقْطَعُ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ كَلَامُهُمَا لَهُ اجْتِيَارٌ فِي الْحَقِّ ، وَإِنَّمَا حَصَلَ فِيهِ لَوْ عَلِمَ بِحَقِّ الْقَرْدِ الْقَتْلَ ثُمَّ أَرْسَلَهُ
عَلَى إِنْسَانٍ فَقَتَلَهُ لِأَنَّهُ الْقَتْلُ يَحِبُّ بِالْمَاشِيَةِ وَالْبَسْبَبِ ، بِخِلَافِ الْحَدِّ فَإِنَّهُ يَحِبُّ بِالْمَاشِيَةِ

الأحكام^(١) ، والعلم^(٢) بالتحريم^(٣) ، وعدم^(٤) لإذن^(٥) له من المالك

شروط المسروق

شروط المسروق أربعة : أن يكون ربيع دينار^(٦) أو ما قيمته ذلك^(٧) .
وأن يكون مختزلاً بحزر مثله^(٨) ، وأن لا يكون لسارق فيه ملك^(٩) ، وأن
لا يكون له فيه شفعة^(١٠)

حد السرقة

خذ السرقة المستجيبة للشروط قطع^(١١) يده السارق اليمنى من الكوع^(١٢)
مع رد المأثوق إن بقي أو بدله إن تلف ، فإن عاد بعد القطع قطعت رجله
اليُسرى من مفصل القدم ، فإن عاد قيده اليُسرى ، فإن عاد فرجله اليمنى^(١٣)
فإن عاد عُرِّرَ .

- (١) فلا يقطع حرى ولو ساعداً وبة قطع مسلم ودهى عالة مسلم ودهى ، ولا يقطع مسلم والذى
- عالة ساعداً ومؤمن كما لا يقطع المعاهد والأومن عالة مسلم ودهى (٢) فلا يقطع جاهل
- بالتحريم قرب عهده بالإسلام أو بعد من الهدنة ؛ ولو عم التحريم وجهل القطع قطع .
- (٣) أى حال الإخراج خالصاً مصرواً (٤) ووربه كذلك ، إن كان ذهناً فالعرة
- في الذهب للمسروق بالورن فقط فلا تفسد فيه القيمة وفي الذهب غير للمسروق بالورن والقيمة
- مماً ، ولو كان وربه دون ربع دينار فلا قطع به وإن بلغت قيمته بالصفة ربع دينار فأكثر
- والعرة في غير الذهب ولو من النصفة بالصفة ومنه . (٥) وأحكم في الحرر العرف ، ووسطه
- العراقى عما لا يثبت صاحبه مصححاً له وذلك بحساب باختلاف الأموال والأحوال والأوقات
- (٦) فلا يقطع لسرقة المال المشترك وإن قس ، عليه منه ولا سرقة عارضة أو آجره أو أعاره
- (٧) فلا يقطع عالة بعضه من أصل أو فرع أو سيد ، أو أصل سيده أو فرعه ، ولا مال صدقة
- وموقوف وهو مستحق ولا محصر مسدد ومبادل مبرح وهو مسلم ، ويقطع ياب المسجد ومال
- روحه (٨) أى بعد طلب مالك المال (٩) بعد حمله منه يحد (١٠) ويضمن على
- القطع زنت أو دهن متى إن كان حصباً ويكوى بالنار إن كان بدويًا والثوبة عليه .

قاطع الطريق

قَاطِعُ الطَّرِيقِ هُوَ الْمَذْرُومُ لِلْأَحْكَامِ ، الْمُخْتَارُ الْمُحِيقُ لِلطَّرِيقِ
الْمُقَاوِمُ لِمَنْ يَبْزُزُهُ ^(١)

حكم قاطع الطريق

حُكْمُ قَاطِعِ الطَّرِيقِ ، التَّزْيِيرُ ^(٢) ، إِنْ لَمْ يَقْتُلْ وَلَمْ يَأْخُذْ الْمَالَ ^(٣) ،
وَالْقَتْلُ حَتْمًا ^(٤) إِنْ قَتَلَ ^(٥) وَلَمْ يَأْخُذْ الْمَالَ ، وَقَطْعُ ^(٦) يَدَيْهِ الْيُمْنَى وَرِجْلِهِ
لِئُسْرَى ثُمَّ رِجْلِهِ الْيُمْنَى وَيَدِهِ الْبُسْرَى إِنْ عَادَ ^(٧) وَأَخَذَ الْمَالَ ^(٨) وَلَمْ يَقْتُلْ ،
وَالْقَتْلُ ثُمَّ الصَّابِ ^(٩) ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ^(١٠) إِنْ قَتَلَ ^(١١) وَأَخَذَ الْمَالَ ^(١٢)

-
- (١) حرج بالمرء المذكورة أصداها وليس للتصعب بها أو شيء مما من حرج
ولو مباحدا ومضى ومحوى ومكره ومخس ومسب مع قرب الموت - قاطع طريق ، ولو دخل
جمع دارا ومحوأ أهله ، من الاستعانة فقطع ولو كان اسلطان موحودا قويا
- (٢) أي بحس وعيره لارتكابه معصية لاحد وبها ولا كفارة (٣) أو أخذ أقل من
صاحب سرقة وكذا ما جاء (٤) إن قتل لأحد المال ، وإن لم يأخذ فلا يسقط وهو
مستحق القود ويستويه الإمام لأنه حق الله (٥) أي بمصوم مكافئه عمدا
- (٦) يطلب من ثلاث لجان (٧) أي بعد نطق المدعى وارحل البسرى
(٨) بشرط أن يكون صاحب سرقة من حرر بلا شبهة - (٩) أي بعد غسله
وتكفيه والصلاة عليه معترضا على حشة ولا يقدم الصاب على القتل لأنه رخصة تعدد وقد هي
عن تعدد الحيوان - (١٠) هنا ، فإن خيف عليه فلها أنزل
- (١١) أي من تقدم عمدا - (١٢) إن كان صاحب سرقة شرطه المار

ما يسقط بتوبة قاطع الطريق

يَسْقُطُ بِتَوْبَةٍ قَاطِعِ الطَّرِيقِ قَتْلُ الظَّعْنِ بِهِ ، الْعُقُوبَةُ الْخَاصَّةُ بِهِ

هَقَطُ^(١)

الردة

الرَّدَّةُ لَفَةٌ : الرَّحُوعُ عَنِ الشَّيْءِ إِلَى غَيْرِهِ . وَشَرْعًا ، قَطْعُ مَنْ يَصْغُرُ

طَلَاةً^(٢) الْإِسْلَامَ بِكُفْرٍ ، عَزْمًا^(٣) أَوْ قَوْلًا^(٤) أَوْ فِعْلًا^(٥) ، أَسْتَهْزَاءً^(٦)

أَوْ عِنَادًا^(٧) أَوْ اِعْتِقَادًا^(٨)

(١) وهي قطع اليد والرجل ونحوهما القتل والصلب فلا يسقط منه ولا من غيره بالتوبة قود ولا مال ولا باقى الحدود : من حد ربا وسرقة وشرب وخفيف ، ثم قتل تترك الصلاة يسقط أيضا بالتوبة ولو بعد ربه إلى الحاكم لأن موحه الإصرار على الترك لا ترك الماصي وهذا كله بالنسبة إلى الظاهر ، أما بينه وبين الله تعالى فسقط به جميع الحدود

(٢) بأن يكون بكلاماً محذورا ، ودخل فيه الرأه فانها تطلق معها بتدليس الطلاق إليها وتطلق غيرها بالوكالة وهذا تعريف للردة الحقيقية ، أما الحكيمة فلا قطع فيها كردة ولد للرتد الذى اعتقد فى الردة فهو مرتد حكما ، وردة للعقل من دين إلى دين فهو فى حكم المرتد مع أنه لم يقطع الإسلام ، (٣) ولو فى قابل فيرتد حالا

(٤) كسبى الصالح أو بنى أو تكديبه أو حشد مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة فلا عذر

(٥) كحود مخلوق وإلقاء مصعب بقرية (٦) كأن قيل له ألم أظفارك فانه

سنة ، فقال لا أملكه وإن كان سنة أو ووبى جادى به الذى ما فعلت فلم يرد تبعيد عنه أو يطلق

(٧) بأن عرف الحق باطنا وقار محلا (٨) كأن قال لشخص . يا كافر معتقداً أن

المخاطب . تصف بذلك حقيقة ، فلا يحكم بالردة إذا اقترن بما ذكر ما يجرحه عنها كاحتجاب أو سبق لسان أو حكاية أو خوف .

ما يفعل بالمرتد

يُسْتَتَابُ الْمُرْتَدُّ خَالًا^(١) وَجُؤًا ، فَإِنْ أَصَرَ قَبْلَ^(٢) ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ
الْحَرْبِيِّ^(٣)

ملك المرتد

مِلْكُ الْمُرْتَدِّ مَوْقُوفٌ^(٤) فَإِنْ مَاتَ مُرْتَدًّا تَبَيَّنَ دَوْلُهُ مِنْ جِبَنِ الرَّدَقِ ،
وَحُكْمُهُ أَنَّهُ فِيهِ^(٥) ، وَإِنْ أَسْلَمَ تَبَيَّنَ قَارَةُ

تارك الصلاة

تَارِكُ^(٦) الصَّلَاةِ جَاهِدًا^(٧) وَحُؤِيَّتًا مُرْتَدًّا فَيُسْتَتَابُ خَالًا رُجُؤًا ، فَإِنْ
أَصَرَ قَبْلَ ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمُرْتَدِّ ، وَتَارِكُهَا^(٨) كَسَلًا^(٩) مَسْلُومٌ تُسَنُّ

- (١) وقيل عهل ثلاثة أيام (٢) وإن أسلم صح إسلامه ورك ولو رديقا
- (٣) فلا يجوز الصلاة عليه بغيره ، ولا يحبس عليه ولا تكفيه ولا دفعه لكن
- مهور ، ولا يدفن في مقابر المسلمين (٤) وكذا صح روحه وعقله له عند
- عدل وأمه عند نحو محرم ، وأما نصره فإن قبل التطبيق كالوصية والعق والتبني لموقوف ،
- وإلا كالبيع والمدة والرحن جاملين ، وبغض من ماله دين لزمه بل لزمه ويحرم منه ويبيع
- منه بدل ما أتلفه في الردة ويؤجر ماله حسابه له عن الصاع (٥) ساقى حكمه
- (٦) وكذا فاعلمها مع الجحد ولو ركهها (٧) أي وهو مكاتب أن أسكره
- جد عنه به ، بخلاف ماله أسكره جهلا لغرب عهده بالإسلام ، أولئكوه بشأ أعداء عن الظاء
- أولئكوه ممن يعنى عليه ذلك كمن بيع عبدا ثم أفاق فلا يكون مريدا بإسكاره في هذه الحالة
- بل يعرف الرجوع فإن عاد لإسكاره بعد ذلك صار مريدا (٨) أو شرط من شروطها
- أو ذكر من أركانها المجمع عليها أن يتركها حتى تخرج جميع أوقاتها حتى وقت العدر بما له
- وقت عدر ، فلا يمتلئ ترك الظهر حتى تغرب الشمس ، ولا يترك المغرب حتى يطلع الفجر ، ويبتدئ
- في الصبح بطلوع الشمس وفي العصر بمغرب الشمس وفي العشاء بطلوع الفجر ، لكن بشرط
- أن يبالغ إذا ضاق وقتها بأدائها في الوقت ويتوعد بالقل إن أخرها عن الوقت
- (٩) أي كسالا وتهاوتا بأن يمتد ذلك سهلا هينا

أَسْتَنْابَتْهُ حَالاً ، فَإِنْ لَمْ يَنْبُ^(١) قُبِلَ^(٢) ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمُسْلِمِينَ

التعزير

التَّعْزِيرُ لُغَةً : التَّأْدِيبُ^(٣) ، وَشَرْعاً : تَأْدِيبٌ عَلَى ذَنْبٍ لَا خُذُّ فِيهِ وَلَا كُفَّارَةٌ عَلَيْهِ^(٤)

ما يعزر لأجله

يُعْزَرُ بِاجْتِهَادِ الْإِمَامِ مَنْخُورٌ حَتَّى وَضُرِبَ فَصِي عَنْ أُذُنِي حُدُودِ الْمُعْزَرِ^(٥) لِكُلِّ مَعْصِيَةٍ لَا خُذُّ هَا وَلَا كُفَّارَةٌ غَالِبًا كَشَهَادَةِ الزُّورِ

ما يفارق فيه التعزير الحد

يُفَارِقُ التَّعْزِيرُ الْحُدَّ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ اخْتِلَافُهُ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ ، وَجَوَازِ الشَّفَاعَةِ وَالْعَمْرِ فِيهِ ، وَأَنَّ التَّائِبَ بِهِ مَضْمُونٌ

(١) بَأَن لَمْ يَمْتثل الْأَمْرَ ، وَمِثْلُ الصَّلَاةِ الَّتِي رَكَعَهَا

(٢) أَيِ سَعَى الْيُسُفِ بَعْدَ الطَّلَبِ وَالتَّوَعُّدِ التَّغَدُّبِ ، لَكِنْ لَوْ تَنَهَّاهُ إِنْ سَانَ قَبْلَ الْإِسْتِنَابَةِ

أَوْ لَوْ مَدَّهَا أَمَّ وَلَا صَبَرَ عَلَيْهِ ، وَالَّذِي يَتَوَعَّدُهُ وَبِقَتْلِهِ هُوَ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ

(٣) وَهُوَ الْمَسْبُوبُ هَاهُنَا ، وَيُطَبَّقُ أَيْضاً عَلَى التَّعْجِيمِ وَالتَّمْظِيمِ ، قَالَ تَعَالَى : « وَتَعْرِوهُ »

وَتَوْفَرُوهُ » (٤) إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ قَدْ يَشْرَعُ التَّعْزِيرُ وَلَا مَعْصِيَةٌ كُنْ يَكْتَسِبُ بِهَا اللَّهُوَ كَالطَّلِ

وَالْعَمَلِ الَّذِي لَا مَعْصِيَةَ مَعَهُ ، وَقَدْ يَنْبَغِي مَعَ انْتِهَاءِ الْحُدِّ وَالْكَفَّارَةِ كَمَا فِي صَدْرَةِ صَدْرَتِ مَنْ وَلِيَ

لَهُ تَعَالَى ، وَأَنَّهُ لَمْ يَجْتَمِعْ مَعَ الْحُدِّ كَمَا فِي تَكَرُّرِ الرَّدَةِ عَلَى مَا فِيهِ ، وَقَدْ يَجْتَمِعُ مَعَ الْكَفَّارَةِ كَمَا

فِي الطَّهَارِ وَإِسَادِ السَّائِمِ نَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ بِصَحَابِ حَبْلَتِهِ (٥) فَيَنْقُصُ فِي صَرْبِ الْحَرِّ عَنْ

أَرْبَعِينَ وَحِدَةً أَوْ مِائَةٍ عَنْ سِتَّةٍ ، وَفِي صَرْبِ غَيْرِهِ عَنْ عَشْرِينَ وَحِدَةً أَوْ مِائَةٍ عَنْ صَدْرَةِ

سِتَّةٍ ، وَهَذَا إِذَا كَانَ التَّعْزِيرُ فِي غَيْرِ حَقِّ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ ، أَمَّا إِذَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ يَحْسَبُ إِلَى أَنْ يَشْتِ

بِعَسَاوِهِ ، وَإِذَا امْتَنَعَ عَنِ الْوَفَاءِ مَعَ الْقُدْرَةِ صَرَبَ إِلَى أَنْ يُوَدِّعَهُ أَوْ يَمُوتَ لِأَنَّهُ كَالْمُتَمَلِّ ، وَكَذَا

لَوْ عَصَى مَا لَا وَاقِعَ مِنْ رَدِّهِ عَلَيْهِ يَصْرَبُ إِلَى أَنْ يُؤَدِّهِ وَهُوَ مُسْتَشْيٍ مِنَ الْعَهْدِ بِالتَّعْزِيرِ لَوْ حُودِ

حَدِّهِ أُخْرَى

الصيال

الصيَالُ لُحْمٌ : الْأَسْطِطَانَةُ وَالْوُثُوبُ^(١) ، وَشَرَعْنَا : الْأَسْطِطَانَةُ وَالْوُثُوبُ
قَلَى الْغَيْرِ يَغْتَرِ حَقٌّ .

حكم دفع الصائل

دَفْعُ الصَّائِلِ^(٢) بِالْأَخْفِ فَأَلْأَفِ^(٣) وَاجِبٌ^(٤) إِذَا كَانَ الْمَصُولُ غَنِيَةً
مَقْصُومًا مِنْ نَفْسٍ أَوْ طَرَفٍ ، أَوْ مَنَعَةً عَصْرٍ أَوْ يُضْعِفُ^(٥) أَوْ مُقَدِّمَاتِهِ ،
وَحَاضِرٌ إِذَا كَانَ مَالًا^(٦) أَوْ اخْتِصَاصًا ، وَكَذَا النَّفْسُ^(٧) إِذَا كَانَ الصَّائِلُ مُسْلِمًا
مَحْقُوقِ الدَّمِ^(٨)

(١) عطف تمييز . (٢) أى عند غلبة ظن صياله ، فلا يشترط نفسه به حقيقة
(٣) ويدفعه بالحرب من حاله من الاستتانة بالصرب باليد ، والنسوط بالهنا من المصططع ،
فإن لم يسرع إلا بالقل قتلته لم يضمه ، فإن حلفا في إمكان التحصن بدون ما وقع به صدق
الدفع بيمينه ، بخلاف ما أوتنازع في أصل الصيال فلا يصحق إلا بغيره كجرحه كجرحه كجرحه
أو نحوه أو بينة ، ويستثنى عند شيخ الإسلام تبعاً للرواية والرواية ما لو رآه أو لم يره في أجنبيته
فله أن يبدأ بالقتل وإن اندفع بدونه وكان عبر محصن ؛ واعتقد الرمي والريادي وحوب
الترتيب في الماحضة ولو محصناً ، وقال ابن حجر : محل وحوب الترتيب في غير المحصن ، أما هو
يبدأ فيه بالقتل لإهداره (٤) أى من من لم يحجب عن نفسه أو جسده أو ممتلكاته كالأوسى
وهذا إذا لم يكن المدفع عن نفسه ، وإلا يجب وإن حلف القتل .

(٥) ولو لهيمة أو لهدرة ، وسواء قصد مسلم محقوق الدم أم لا
(٦) وإن تن له أو أمير ، ثم إن كان ذا روح وحب الدفع ولو كان ملكاً للصائل
(٧) من يسر الاستسلام له ، ومحل حوار الاستسلام ما لم يقدر على الحرب ، وإلا وجب
وحرم الوقوف ، وما لم يكن إماماً عادلاً متوجهاً في رماه أو ظناً كذلك أو شعاعاً أو كرمياً
وإلا فلا يجوز له الاستسلام ، وكذا لو كان رقيقاً لحق سيده . (٨) ويجب إذا كان ليس
كذلك بأن يكون كافراً أو هجعة أو مساكاً غير محقوق الدم كراى محصن .

إتلاف البيهية

إِتْلَافُ الْبَيْهِيَةِ : مَضْنُونٌ عَلَى ذِي الْيَدِ (١) إِنْ كَانَ مَعَهَا (٢) ، وَإِلَّا فَغَيْرُ مَضْنُونٍ عَلَيْهِ إِلَّا إِنْ قَصَرَ فِي رَعْلِهَا (٣) أَوْ إِزْسَاجِهَا (٤) ، وَلَمْ يُقَصِّرْ مَا لَكَ الْمُتْلَفُ (٥) .

البغاة

الْبَغَاةُ لُغَةً : هُمُ الْمُخَاوِرُونَ لِلْعَدَا (٦) ، وَشَرْعًا : مُسْتَلِمُونَ مُخَالَفَتِ الْإِمَامِ (٧) بِتَأْوِيلٍ بَاطِلٍ ظَاهِرًا (٨) ، وَشَوْكَةٍ لَهُمْ (٩) .

(١) ولو مستأجرا أو غاصبا أو مستعيرا . (٢) أي ولم يقصر صاحب المتلف ، فإن قصر كان وضعه بطريق أو عرقه ما فلا ضمان على ذي اليد . (٣) كأن ربطها بطريق ولو واسعا . (٤) كأن أرسلها ولو نهرا مرعى يتوسط حرايع (٥) فإن قصر كان كان في محوط له باب فتحة مفتوحة أو حصر عند ررعه ولم يدهمها عنه فلا ضمان .

(٦) سمي به لأنهم كانوا يجدهم لمجاورتهم ما جده الله تعالى وشعره من الأحكام ، لخروجهم عن طاعة الإمام الواحدة عليهم . (٧) بأن خرجوا عن طاعته بهدم تقادهم له أو منع حق نوحه عليهم كركاة . (٨) بأن يمسكوا شيء من الكتاب أو السنة ليأخذوا بظاهره ويستندوا إليه محتمل الصحة بحسب الظاهر وهو باطل ظاهرا .

(٩) نفوة وكثرة بحث يمكن معه مقومة الإمام وبحاج إلى كلمة في رداهم إلى الطاعة ، وهذه لا تحصل لهم إلا بمطاع وإن لم يكن إماما لهم ؛ فمن فعدت فيه هذه الشروط المذكورة بأن خرجوا بلا تأويل كتابي حق الشرع كالركاة عسادا ، أو تأويل بقطع بطلانه كتأويل الرندي ، أو لم يكن لهم شوكة بأن كانوا أقرا ما سهل الطمر بهم ، أو ليس فيهم مطاع فلبسوا بغاة .

قتال البغاة

قَالَ الْبَغَاوُ وَاجِبٌ ^(١) بِمَا لَا يَمُومُ ^(٢) ، وَلَا يُقْتَلُ أَسِيرُهُمْ ^(٣) ، وَلَا مُذِيرُهُمْ ، وَلَا يُدْفَنُ ^(٤) عَلَى جَرِيحِهِمْ ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ مَا أُخِذَ مِنْهُمْ ^(٥) ، وَيُرَدُّ بَعْدَ أَمْنٍ شَرِّهِمْ ^(٦)

الخوارج

الْخَوَارِجُ : قَوْمٌ مُسْتَلَمُونَ يُكْفَرُونَ مُرْتَكِبِ الْكَبِيرَةِ ^(٧) تَارِكُونَ الْجَمَاعَةَ ^(٨) .

قتال الخوارج

قَالَ الْخَوَارِجُ وَاجِبٌ أَنْ قَاتِلُونَا ، أَوْ خَرَّجُوا عَنْ قَبْضَتِنَا ^(٩) وَحُكْمُهُمْ كَأَبْنَاءِ ، وَإِلَّا فَغَيْرُ جَائِرٍ ^(١٠)

-
- (١) أي على الإمام أو نائبه لإجماع الصحابة عليه ، أو لاحتياج كلمة المسلمين .
 (٢) كسار إلا لضرورة بأن كثروا وأحاطوا بها . (٣) لكن لا يطلق ولو صدياً أو امرأة حتى تنص الحرب ويتفرق جمعهم إلا أن يبيع باختياره . (٤) التدفين : تجميع القتل والإسراع به . (٥) في حرب أو غيره إلا لضرورة كأن لم نجد ما ندفع به عنا إلا سلاحهم . (٦) يعودهم إلى الصلحة أو تفرغهم وعدم توقع عودهم .
 (٧) ويقولون أصلاً إن دار الإسلام ظهور الكفار فيها تضر دار كفر وبغاة .
 (٨) لأن الأئمة لما أقرروا على الناس كبروا برغمهم فلم يصاروا جمعهم ؛ وقيل المراد جماعة المسلمين .

- (٩) أي خرجوا عن طاعة الإمام بمع حق توحه عليهم . (١٠) إلا إن تضرروا بهم كأن أظهروا مدعتهم وحشوا ركون من العوام لهم باعتقاد قولهم : إن من آل كبيرة كفر فننصر من لهم حتى يرول الضرر

الجهاد

الجهاد^(١) . هو القتال في سبيل الله

حكم الجهاد

حُكْمُ الْجِهَادِ . الْوُحُوبُ كَمَايَةً عَلَى الْمُسْلِمِينَ . اللَّهُ كُورٌ ، الدَّالِمِينَ ،
الْمُقْلَعُونَ ، الْأَحْرَارَ ، الْمُسْتَطِيعِينَ^(٢) كُلَّ عَمٍ^(٣) فِيمَا إِذَا كَانَ الْكُفَّارُ بِبِلَادِهِمْ ،
وَعَيْنَا عَلَى أَهْلِ بِلَادِهِ دَخَلَهَا الْكُفَّارُ^(٤) ، وَعَلَى مَنْ دُونَ مَسَافَةِ قَصْرِ مَبْنَاهَا^(٥)

ما يثبت للأسير

الْأَسِيرُ النَّاقِصُ مِنَ الْكُفَّارِ بَصِيًّا أَوْ جَمُونًا ، أَوْ أَثُوثَةً أَوْ رِقًّا^(٦) يَصِيرُ
رَقِيْقًا^(٧) بِنَفْسِ الْأَسْرِ^(٨) ، وَالْكَابِلُ يَبْلُوعٌ وَعَقْلٌ وَذُكُورَةٌ وَحُرِّيَّةٌ

(١) مأخوذ من المجهود : وهي المكافحة لإقامة الدين .

(٢) أي القادرين عليه بالدين والمال من نفقة وسلاح وكذا ياركوب إن كان سعره
سعر قصر ، وإلا لم يشترط إلا في حق غير القادر على النفس ، ولا بد أن يكون ذلك فاسلاً عن
مثوبة من تلزمه مثوبته دهانا وإياما . (٣) لقوله صلى الله عليه وآله وسلم له كل عام إن
احتجج إلى زيارة ربك ، ويقوم مقام ذلك أن يشحن الإمام الثور بالعدد والعدد مع إحكام
الحصون والحنادق وتقليد الأمراء ذلك (٤) إلا بد ، يمكن من قصد العدو تأهب
للقتل وحقور أسرا وقتلا فلا يصير فارس معين ولا فرس كفاية ، فله استسلام وقتال إن علم أنه
إن امتنع من الاستسلام قتل وأمسب لارأة فاحش إن أحدث ، ولا عرق في أهل البلد حتى دخلها
الكفار : أي أو صار بينهم وبينها دون مسافة القصر بين الفقير والولد والدين والريق
وأستادهم وإن لم يأتوا الأصل ورب الدين والبد (٥) وإن كان في أهلها كفاية ،
أما من عسافة القصر فيارمه المصير إليهم عند الحاجة بقدر الكفاية فقط . (٦) ولو في ماله

(٧) والمراد بريق الرقيق استمراره لانتجده (٨) وصابطه ما يملك به الصيد
كسعد باليد أو لحائهم إلى بيت وإغلاق اسباب عنهم بالصدة وكذا بإبطال الامة . أي لفوة
ويكونون كدائر أموال التنبه .

يُفْعَلُ فِيهِ الْإِمَامُ الْأَحْظَ^(١) مِنْ : قَتْلٍ^(٢) وَمِنْ^(٣) ، وَفِدَاؤُهُ^(٤) وَإِرْقَاقِهِ .

الغنيمة

الْغَنِيمَةُ لَفَةٌ مَأْخُودَةٌ مِنَ الْغَنَمِ وَهُوَ الرُّمْحُ^(٥) ، وَشَرْعًا : مَا أَخَذْنَاهُ مِنْ أَهْلِ حَرْبٍ^(٦) فَهَرَأَ^(٧) .

ما يفعل بالغنيمة

يُدْفَعُ مِنَ الْغَنِيمَةِ السَّابُّ^(٨) لِلْعَاقِلِ^(٩) ثُمَّ يُحْمَسُ الْبَاقِي^(١٠) ، فَتُدْفَعُ أَرْبَعَةُ^(١١) أَفْصَافِهِ بَيْنَ شَهِيدِ الْوَقْعَةِ ، لِأَجْلِ مِنْ أَهْلِ الْقَرْصِ ، وَهُمْ الْمُسْلِمُونَ الْبَالِغُونَ الْعُقَلَاءُ الْأَحْرَارُ لَمْ يَكُورُوا^(١٢) مِنْهُمْ ، وَلِلْعَارِسِ مِنْهُمْ ثَلَاثَةٌ^(١٣) مِنْهُمْ ؛ وَيُرْصَعُ^(١٤)

(١) أى للإسلام والسلمين ، خط المسلمين لاسترقاق والعداء لما يمود عليهم من النصارى وحفظ ممتلكاتهم ، والموت للإسلام فلا يد من نظره للأمرين .

(٢) بحرب الرقة لا بغيره ، (٣) بتخليه سبيله بلا مقابل

(٤) بأسر أو عاق ، فإن خلى على الإمام الأحظ في الحال حمسه حتى يظهر ، ولو أسلم كافر بعد الأسر عصم دمه ، والخيار باق في الثاني . (٥) رمح للمسلمين مال الكفار

(٦) أى بما هو لهم ، لا ما أحدهم من مسلم أو دى أو غيره غير حتى يجب رده إليه إن عرف ، وإلا فهو مال صانع أمره فبذ المال ؛ وحرر بأهل الحرب المال الحاصل من الرمدى إليه . (٧) قتال أو سرقة أو احتلاس من دارهم أو لقطة لم يمكن كونها مسلم

(٨) هو ما مع أخرى من ثياب ومن رأى وهو حية فلا قدم وحاتم وبقعة وخضبة تقاد معه وآلة حرب كدرع ومركوب وآلة كسرح ولحام (٩) المراد به من ركع عررا

ما يزيله صفة حرى في الحرب كأن يقتله أو يبيع أو يقطع يديه أو رجله أو يده ورجله أو يأمره (١٠) أى بعد إخراج الوزن . (١١) الرصع لفه العطاء القليل ، وشرعا

شئ دون سهم يسطى لأجل وللعارس ، ويجهد الإمام في قدره

لِمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ ، وَيُخَمَّسُ خُمُهَا الْخَامِسُ . وَهُمْ لِلْمَصَالِحِ ^(١) ، وَهُمْ
لِقُدْوَى الْقُرْآنِ ^(٢) ، وَهُمْ لِلْيَتَامَى ^(٣) ، وَهُمْ لِلْمَسَاكِينِ ^(٤) ، وَهُمْ
لِأَنْ السَّبِيلِ ^(٥) .

الفى

الْفَى أَمَةٌ : الرُّجُوعُ ^(٦) ، وَشَرْعًا : مَا أَخَذْنَاهُ مِنَ الْكُفَّارِ ^(٧) بِغَيْرِ قَهَرٍ ^(٨)

مَا يَفْعَلُ بِالْفَى

يُخَمَّسُ الْفَى فَتُذْفَعُ أَرْبَعَةُ أَخْمَاسِهِ لِمُرْتَصِدِينَ ^(٩) لِلْجِهَادِ ، وَيُصْرَفُ
خُمْسُ الْخَامِسِ مَصْرُفَ خُمُسِ النِّبَةِ .

الجزية

الْجِزْيَةُ لَفَةٌ : اسْمٌ يُخْرَجُ مِنْجُولٍ عَلَى أَهْلِ الدِّمَةِ ^(١) ، وَشَرْعًا : مَالٌ ^(٢)

(١) أى مسلح المسلمين ، كالعلماء بعلوم الفرج والأرامل وعمارة للساحل والمصون

(٢) وهم بوهائم والمطلب .

(٣) شرط الفقر أو المسكنة (٤) بمعنى الشامل للمفقر

(٥) بشرط الحاجة وإن قدروا على الاقتراض . (٦) حتى به لأن لا يأتى الرجوع إليها

(٧) كالكفار هنا وفى النجدة من م نيام الدعوة . (٨) كجربة وعشر نخارة

وما تفرقوا عنه وهو لغير خوف كسر أصابعهم ، وهم ما تفرقوا عنه عند تقابل الجيشين عزيمة

(٩) بتعيين الإمام لهم ، ويسمون للترقة ، أما التطوعة فلا يعطون من الفى بل من

الزكاة ، فيعطى الإمام كلا من للترقة وكذا فسانهم وأنهم ومؤدبهم وعمهم بقدر حاجة بموه

من نفسه وغيرها مراعاة لها الزمان والمكان والرحم والأهلا وعادة الشخص مروءة وصدها

(١٠) سواء كان سقدا أم لا (١١) وتطبق أيضا على المقد بلعيد فذلك

يَلْتَزِمُهُ كَافِرٌ مُخْصُوصٌ^(١) بِعَقْدٍ مُخْصُوصٍ^(٢)

أركان الجزية

أَرْكَانُ الْجِزْيَةِ خَمْسَةٌ : عَاقِدٌ وَمَعْتَرِدٌ لَهُ ، وَدَسَّانٌ ، وَمَالٌ ، وَصِيْنَةٌ

شرط عاقده الجزية

شَرْطُ عَاقِدِ الْجِزْيَةِ كَوْنُهُ إِمَامًا يَتَّقِدُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِثَابِعٍ^(٣)

شروط المعقود له الجزية

شُرُوطُ الْمَعْقُودِ لَهُ الْجِزْيَةُ خَمْسَةٌ : الْبُلُوغُ ، وَالْعَقْلُ ، وَالْحُرِّيَّةُ ،

وَالذِّكُورَةُ^(٤) ، وَكَوْنُهُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَوْ يَمُنُّ لَهُ شُكَّةٌ كِتَابٍ^(٥)

شَرْطُ الْمَسْكَنِ الَّذِي تَعْقَدُ لِأَجْلِ سُكْنَى الْكَافِرِ بِهِ الْجِزْيَةَ

شَرْطُ الْمَسْكَنِ الَّذِي تَعْقَدُ لِأَجْلِ سُكْنَى الْكَافِرِ بِهِ الْجِزْيَةَ . قَبُولُهُ

لِتَقْرِيرِهِمْ ، وَهُوَ مَا سِوَى الْجَبَازِ^(٦) .

(١) هو المتصف بالشروط الآتية . (٢) وهو أركب من الإيجاب والقول .

(٣) أى ناله الخاص بأن يَدُنْ لَهُ فِي عَقْدٍ ، لِحُرَّةٍ ، لَا أَعْلَامَ كُورِيرِهِ إِلَّا إِنْ مَرَّحَ لَهُ بِهَا ، فَلَا يَمْدَحُهَا الْآخَرُ ، سَكَنَ لَا جَهْلَ الْمَعْقُودِ لَهُ مِمَّنْ يَلِجُ مَأْمَرُهُ ثُمَّ تَقَاتَلَهُ

(٤) فلاحزة على صبي ولا يهون مطلق جوده ولا عنه على سيده ولا امرأة ، فلو طلعت

عقد الذمة بالجزية أعليها ، لإمام بأنه لا حرمه عامها ، فإِنْ رَعَتْ فِي بَدَلِهَا هِيَ هَتَاءٌ ، وَكَذَا يُقَالُ فِي الْخُتَى . (٥) جبكي منه أن يكون متمكنا بكتاب كتوراة وإجيل وصحب إبراهيم

وهيث وربور داود ، وسواء كان للتمسك كتابا أو بجوسيا شرط أن لا علم أن حده الأهل تملك بذلك الكتاب مد سبعة .

(٦) والجسار : هو مكة والمدينة والجمعة وطرفها وقراها .

شرط مال الجزية

شرط مال الجزية عند قوتنا^(١) كونه ديناراً فأكثر^(٢) كل سنة

شروط صيغة الجزية

شروط صيغة الجزية أربعة : اتصال القبول بالإيجاب ، وعدم التعليق ، وعدم التأقيت^(٣) ، وذكر قدر الجزية^(٤)

صورة عقد الجزية

صورة عقد الجزية : أن يقول الإمام أو نائبه للكافر المستضع
للشروط : أدت لك في الإقامة بدارنا على أن تلزم ديناراً كل سنة جزية
وتنقاد لحكمنا ، فيقول الكافر : قبلت ورضيت

أحكام الجزية

أحكام الجزية كثيرة ، منها أنه يلزمها الكف عنهم^(٥) والدفع^(٦)
عنهم إذا لم يكوّنوا بدار حرب ليس فيها مسلم^(٧) ، وصمان ما تنفقه

- (١) أما عند ضعفنا فتحور أن تكون أقل من دينار . (٢) فليس للإمام حكمة
غير الفقير ، فيعقد للتوسط بين يديا وبين ، واللهى بأربعة ؛ وبحسب ذلك عند الإمكان
(٣) يشترط ما لو قال أقررتم ما شئتم ، لأن لهم نيل العقد متى شاءوا ، بخلاف ما شئت
أو شاء الله أو ما شاء الله فلا يصح حرب . (٤) أي الدال كالنفس في البيع
(٥) سواء كانوا بدارنا أم لا ، لأن لا تعرض لهم عصا وملا وسائر ما يفرون عليه تكسر
وخنزير لم يظهرهما . (٦) أي دفع السلم وغيره
(٧) إلا أن يهرط أو اضردوا مجرماً .

عَلَيْهِمْ^(١) ، وَمَنْعَهُمْ مِنْ إِحْدَاتِ كَيْسَةِ^(٢) ، وَإِجْزَاءِ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِمْ
الَّتِي يَسْتَقْدُونَهَا^(٣)

الصَّيْدُ وَالذَّبَائِحُ

الصَّيْدُ : هُوَ الْمَصِيدُ^(٤) ، وَالذَّبَائِحُ : جَمْعُ ذَبِيحَةٍ بِمَعْنَى مَذْبُوحَةٍ

مَا يَمْلِكُ بِهِ الصَّيْدُ

يَمْلِكُ الصَّيْدُ بِإِبْطَالِ مَنَعِهِ^(٥) فَصْدًا^(٦) ، وَلَا يَرْوُلُ الْمَلِكُ عَنْهُ بِأَعْلَانِهِ^(٧)

وَلَا بِإِزْسَالِهِ^(٨)

(١) مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ : أَيِ يَصْنَعُهُ لِلتَّمَتُّعِ لَا بِخَوْصَرٍ

(٢) أَيِ وَعَظْمِهَا سَلْدٌ . حَدَّثَنَا كَعْدَادٌ وَانْفَاهِرَةٌ ، أَوْ أَسْلَمَ أَهْلُهُ عَلَيْهِ كَالْبَيْتِ وَالِدَسَةِ ،
أَوْ قَتَلَهُ عَوْدَةُ كَعْبَرٍ رَأْسَهَا ، أَوْ صَنَعَهَا مَظْلَقًا أَوْ شَرَطَ كَوْنَهُ لَهَا وَلَمْ يَشْرُطْ إِحْدَاهُمَا ، وَإِذَا
امْتَنَعَ عَلَيْهِمُ الْإِحْدَاتِ طَلَفُوا زَمًا تَقَمُّمٌ (٣) فَيَصْمُونَ ، مَسْلُوفُهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ نَفْسٍ
وَمَالٍ وَمِنْ مَسْلُوفِهِ عَلَيْهِمْ كَذَلِكَ ، وَإِنْ صَلَوْا مَا يَتَقَدُّونَ حَرَمَهُ كَالزَّانَا وَالسَّرِقَةِ وَنَحْوِهَا أَقِيمَ
عَلَيْهِمُ الْحَدُّ وَعَوْدُهُ ، خِلَافَ مَا لَا يَتَقَدُّونَ حَرَمَهُ كَشَرِّ الْخَمْرِ وَرِكَاحِ الْحَوْسِ لِلْمَحْرَمِ

(٤) أَيِ لَا الْفِعْلَ الَّذِي هُوَ مَعْنَى الْقَصْدِ (٥) أَيِ قُوَّتُهُ كَقِسْطِهِ بَدٌّ وَإِنْ مَ يَقْصِدُ
عَلَيْكَ حَتَّى يُوَافِقَ ، لِيَنْظُرَ إِلَيْهِ مَلِكُهُ وَكَثَرُ عَيْفٍ وَإِزْمَانٍ وَوُقُوعُهُ فَمَا صَدَّ لَهُ وَإِلْحَاقُهُ لِحَقِيقٍ
بِهِيْثُ لَا يَسْلُبُ مِنْهَا . (٦) حَرَجٌ مَ مَا نُوِّقَ اِتِّعَافًا فِي مَلِكِهِ وَهَدَرَ عَلَيْهِ تَوَحُّلٌ أَوْ عَيْرُهُ
وَلَمْ يَقْصِدْهُ بِهِ فَلَا يَمْلِكُهُ ، لَكِنْ يَجِيرُ أَحَقُّ بِهِ مِنْ عَيْرِهِ فَيَمْلِكُهُ النَّبِيُّ بِأَحَدِهِ مَعَ الْإِثْمِ .

(٧) مَا لَمْ يَكُنْ تَقْطَعُهُ مَانِعٌ لَهُ (٨) وَإِنْ قَصِدَ بِهِ التَّعَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى كَمَا لَوْ سَبَّحَ
سَبِيحَةً ، وَيُلَازِمُ مِنْ أَحَدِهِ رَدُّهُ إِلَّا بِإِذْنِ قَائِلٍ وَهُوَ مُطْلَقُ التَّصَرُّفِ عِنْدَ إِسْرَافِهِ . أَعْنَى لِمَنْ يَأْخُذُهُ
فَيَجْعَلُ لَأَحَدِهِ أَكْلَهُ لَا إِطْعَامَ غَيْرِهِ إِلَّا عَالَهُ فَتَهْمُ الْأَكْلُ مَعَهُ وَلَا يَمْنَعُهُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ ، وَنَحْوُ حَافٍ عَلَى
وَلَدِهِ مِنَ الْمَوْتِ لَوْ جَعَلَهُ وَجِبَ الْإِسْرَافُ ، وَبِزَّ حَادٍ بُولَدٍ وَكَانَ مَا كَوَّلَا لَمْ يَتَمَيَّزْ إِسْرَافُهُ ،
بَلْ لَهُ ذَبِيحَةٌ

أركان الذبح

أَوْ كَانَ الذَّبْحُ بِمَعْنَى الْإِذْبَاحِ ^(١) أَوْ زَمَةً : ذَبْحٌ ^(٢) ، وَذَابِحٌ ، وَذَبِيحٌ ، وَآلَةٌ .

الذبح

ذَبْحُ الْحَيَوَانِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ : قَطْعُ حُلُقُومِهِ ^(٣) وَتَرْيِثُهُ ^(٤) ، وَذَبْحُ غَيْرِهِ قَتْلُهُ بِأَيِّ مَعْلٍ ، وَشَرْطُهُ ^(٥) : اقْتِصَادُ ^(٦)

شرط الذابح

شَرْطُ الذَّابِحِ : كَوْنُهُ مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا نَحْلُ مِنْ كِتَابَتِهِ : وَزَادُ فِي غَيْرِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ كَوْنُهُ بِصِيرًا ^(٧)

شرط الذبيح

شَرْطُ الذَّبِيحِ : كَوْنُهُ حَيَوَانًا مَا كَوْلًا ^(٨) فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ ^(٩)

-
- (١) أى يكون الهبة مدبرة؛ والراد تكونها أركاناً له أنه لابد لتحقيقه منها ، لأنه يتوقف عليها ، وإلا فليس وحداً منها حرماً . (٢) شامل للنحر وقتل غير المقدور عليه . (٣) مجرى النفس . (٤) مجرى الطعام . (٥) أى الذبح . (٦) أى قصد العين أو الجنس بالفعل ؛ فلو سقطت مديحة على مدح شاه أو احتك بها فادعت ، أو استرسلت حارحة ، لم يفسد فقتلت ، أو أرسل سهما لا يصيد فقتل صيداً حرم ، لا لأن رماه ظانه حجراً أو رمى سرباً فأصاب واحدة أو قصد واحدة فأصاب غيرها فلا يحرم . (٧) ولو بالقوة حتى لو كان في ظنة وأحسن بصيد وصره حل .

(٨) أى بانه في الأطعمة . (٩) نعم المربيض وذبح حر رمق حل . والخياة المستقرة هي أن تكون الروح في الجسد ومهما إضار ونطق وحركة اختيارية . وأما الخياة الشرة بميتين فهي الناقة إلى القضاء الأحل إما عورت أو يقتل . وأما حياة عيش المدح =

شرط الآلة

شرط الآلة . كونها مُحدَّدة^(١) تخرج غير عظم وطفير ، أو كونها في غير المقدور عليه جارية سباع^(٢) أو طير^(٣) مملَّنة^(٤)

شروط تعليم الجوارح من السباع

شروط تعليم الجوارح من السباع أربعة : أن يستترسل إذا أرسل ، وأن يتزجر إذا رجز ، وأن لا يأكل شيئاً من الصيد^(٥) قبل قتله وبعده ، وأن يتكرَّر ذلك منه^(٦)

شروط تعليم الجوارح من الطير

شروط تعليم الجوارح من الطير ، هي شروط تعليم الجوارح من السباع ، إلا أن يجاز إذا رجزت

== ونقال لما حركة مدبوح ، هي التي لا تقى معها ابصار و نطق ولا حركة اختيارية فتشترط الحياة المستقرة أول الذبح فيها إذا وجد سبب يحال عليه الهلاك كأكل نبات مصر وكما لو حرج سبع مبدا أو شاة أو انهدم عليه بناء أو حرحت هرة حمامة فيشترط في ذلك أن يدبح وويه حياة مستقرة أول الذبح وإلا لم يحل ، وأما إذا لم يوجد سبب يحال عليه الهلاك فلا تشترط ، وإذا انتهى الحيوان إلى حركة مدبوح عرض وذبح آخر رفق حلّ وإن لم يتحرك بعد الذبح أو لم يتحرك الدم ، وعلامة الحياة المستقرة أحد أمرين : إما تدحر الدم بعد الذبح ، أو الحركة الصعبة عنه ، ولا يشترطان معاً على الصحيح .

(١) هتج الدال الشدده أي ذات حد ، ولو قتل نفس عبر حارحة كمدقية ومدية كالة حرم

(٢) ككلب ووهب . (٣) كعقر . (٤) إلا الدم

(٥) بحيث يظن تأده ومرحبه أهل الخبرة بالجوارح

الأضحية

الأضحية: ما يُذبح من النعم تفرغاً إلى الله تعالى من يوم النحر إلى
آخر أيام التشريق

حكم التضحية

حكم التضحية: أنها سنة على المستقر^(١)، وكراهية لأهل كل بيت^(٢)
وأنها لا تجب إلا بالذبح^(٣) ونحوه^(٤)

شروط التضحية

شروط التضحية أربعة: العلم^(٥)، وإخداع الضأن^(٦)، أو بلوغه

(١) وكراهية لمريدها إزالة شعر وظفر في عشر الجمعة وأيام التشريق، ولو أراد التضحية بعد
رأى الكراهة أو لم يرها، وسواء في ذلك شعر الرأس واللحية والإبط ولعانة والشارب وغيرها

(٢) فتعزى من واحد رشده منهم، قال الرمي: والأقرب أن المراد بأهل البيت من تفرقه
مقتهم له، ومعنى كونها سنة كعبية مع كونها نسناً لكل منهم سقوط الطيب فعل الغير
لاحصول الثواب لمن لم يفعل قاله في التبعة ومثله في الهاء، نعم ذكرنا سوى في شرح مسلم أنه
لو أشرك غيره في نواحه حار، (٣) كراهة على أو على أن أضحي بهذه

(٤) كقولهم هذه أضحية أو هذه أضحية، وهذا القول لا يحتاج لنية، بل لا عبرة بنية
حلاله قاله في التبعة، فيقول ملكه عنها من غير تفصيل ولا يتصرف إلا بدعائها في الوقت
وتفريتها، وقال السيد عمر البصري: معنى أن يكون محله العلم بقصد الإحار، إن قصد أي
هذه الضاة التي أريد التضحية بها، فلا تعين، وقد وضع الجواب كذلك في بارقة وجدت لهذا الحقيق
وهي أنت شخصاً اشترى شاة للتضحية فلهذا شخص آخر فقال: هذه؟ فقال: أضحية له
واستحسنه في القلائد، أحداً من نون الأدرعى: كلامهم ظاهر في أنه إتياء وهو بالإقرار أنه
قال: هذه عند الله من حصص الله، والفتى إلى ما قاله لأدرعى أميل.

(٥) قال الباقوري: وعن ابن عباس أنه يكنى لإزالة الدم ولو من دجاج أو بوز كما قاله
الليثي، وكان شيخنا رحمه الله يأمر المقر بتقديمه ويقيس على الأضحية للعقيقة ويقول لمن ولد
له مؤنود: عني بالذبيكة على مذهب ابن عباس (٦) أي في سنة المعتاد وهو بدستة أشهر

سَنَةً^(١) ، وَلُتَوُغُ الْبَقَرُ وَالْمَرْسَتَيْنِ ، وَالْإِبِلُ خَمْسَ سِنِينَ ، وَهَذُ الْمَيْبِ
الَّذِي يَنْقُصُ الْمَاءُ كَوْلُ^(٢) ، وَالْيَتَةُ عِنْدَ الدُّمَحِ ، أَوْ التَّمِينُ فِيهَا لَمْ يُمْسِنَ
بِالنَّذْرِ^(٣)

وقت التصحية

وقتُ التصحية : من مَصَى نَذْرَ رَكْعَتَيْنِ وَخُطْبَتَيْنِ خَمِيضَاتٍ مِنْ طَلْعِ
شَمْسِ يَوْمِ النَّذْرِ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ^(٤)

(١) ورجع في سن الأضحية لإحصاء البائع إن كان عدلا من أهل الحرة أو استجبه
ولا يرجع انظرون أهل الحرة (٢) فلا تحرى ما قطع شيء من أدمه أو أبيه مثلا
قال في القلائد : وقيل إن ممره ، وسطه الإمام عا لا يخرج للظلم من ميد ، واختاره الروابي
في نحو الأكلة راعى أبو حنيفة قطع ثلثها وأقر ، وأحمد معها ، واختار ابن حنبل واعتبر
ما تأكل النار منها ، واستقرت معهم حوار ما به الأذن إذ لا يمسى بها ، وصرح به أن يوسى
مع الكراهة له . وقوله واعتبر أبو حنيفة ثلثها ، قال في حقه المسترشدين : بل قال أبو يوسف
أقل من النصف . قال البعوى . وكان القاضي حسيب يفتي به لتعذر وجود صحبة الأذن قاله
الأدري ، سمى بسمه بدفعة ، وهي أن أيا حنيفة قائل بعدم حرار التصحية آخر يوم من أيام
التشريق ، من أراد تفديده في المقطوعة الأذن فليدرم منه في هذا كسائر شروط لتقليدها
وقوله إن أيا حنيفة قائل الخ ، الله مالك وأحمد . وأما التصحية بالحامل فاعتمد ابن حنبل في الفتح
عدم حوارته وإن راد به اللحم . واعتمد أبو حنيفة حوارته إن لم يؤثر الحمل نقصا في لحمها . وقال
إليه في القلائد قال . ولظاهر المسح بظهور النقص وإن لم يمتس بها أحد اليهودي . وقال
سيدنا عبد الله بن حسين بن عتيق إلى . اعتمد أبو حنيفة وصاحب القلائد .

(٣) بل كانت متطوعا بها أو واحدة بالحمل أو بالنهي عما في الذمة . وله تعويض النية
لمسلم غير وإن لم يوكله في الذبح ، ولو وكل في الذبح كعت بيه عن سنة الوكيل . بل لو لم يعلم
الوكيل أنه مصح لم يصر . أما النية ابتداء بالنذر فلا يشترطها سنة لحروجهما بالنذر عن ملكه
فأكبر به .

(٤) بأن مَصَى من الذبوح أو من ما يحرى من ذلك وإن لم يحرج وقت الكراهة .

عدد من تجزى عنهم الأضحية الواحدة

تجزى البَدَنَةُ عَنْ سَبْعَةٍ ، وَالْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ ، وَالشَّاةُ عَنْ وَاحِدٍ فَقَطْ^(١)

مصرف الأضحية

يَجِبُ التَّصَدُّقُ بِمَجْمُوعِ الْأَضْحِيَةِ الْمَذْكُورَةِ وَنَحْوِهَا ، وَيُجْزَى نِيءُ غَيْرِ
تَأْهِ مِنْ لَحْمِ الْمُتَطَوِّعِ بِهَا^(٢) ، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْهَا^(٣)

العقيقة

الْعَقِيقَةُ كُنَّةُ الشَّعْرِ الَّذِي عَلَى رَأْسِ الْوَلَدِ جَيْنَ وَلَدَيْهِ ، وَشَرْعًا مَا يُذْبَحُ
عِنْدَ حَلْقِ شَعْرِهِ^(٤) .

(١) وهي أصل من مشاركته في بيعه ، ولا يجوز أن يبيع عن غيره غير إيدته
إلا إذا صحى عن أهل بيته أو الولي أو من ماله عن موليه أو الإمام من بيت المال عن
المسلمين . وأما إيدته وهو ميتا يجوز . وصورته في البيت أن يوصى بها قبل موته أو بشرطها
في وقته ، فإن صحى من حي بإدته بولي الصحى تصرفته . (٢) فيملكه ويحرم حرا
أو مكانا والمطى غير السد فقيرا أو مسكنا ، فلا يكرى إعطاؤه مطوحا ولا قديدا ولا نعليك
غير اللحم من نحو كرش وكبد . (٣) قال ابن حجر . ولا إتلافه بغير السع ولا إعطاء
الجزار أجرتة من نحو جلدتها بل مثونته على المالك ، ولا يكره الإحرام من لحنها ، ويحرم ثقلها
عن يد التضحية اهـ . وفي القلائد ما وجب التصديق به تصديق به على أهل موضعها ، فإن ثقله
فكأنه زكاة والأصح منه . وأما المقطوع بها إذا أراد نقل لحنها ليأكله أو يطعمه فلا شك في حواره
والظاهر أن التصديق بما راد على الواحد كذلك اهـ . (٤) فإنه يسح حلق رأس
المولود ولو أنى يوم السابع من ولادته حد دمج لعققة . ويسح أن يتصدق بزنة شعره ذهبا ،
فإن لم يردء فصحة ، ولا يسح الحلق إلا في هذه وفي حق الكافر إذا أسلم ولو أنى وفي النكاح
فالأصل للذكر الحلق وأما المرأة فالأصل لها التقصير ، ولا بأس للحلق في غير ذلك إذا
أراد التطيب ولا تركه لمن أراد أن يدهه ويرحله فإنه يسح عا ، ويكره للمرأة حلق رأسها
إلا للضرورة

حكم العقيقة

حُكْمُ الْعَقِيقَةِ : النَّذْبُ لِمَنْ تَلَزَمَتْ نَفَقَةُ الْمَوْلُودِ (١) إِنْ أَيْسَرَ قَبْلَ مُضِيِّ
مُدَّةِ النَّفَاسِ (٢)

وقت العقيقة

يَدْخُلُ وَقْتُ الْعَقِيقَةِ بِانْفِصَالِ جَمِيعِ الْوَلَدِ وَلَا آجِرَ لَهُ (٣) ، وَيَوْمُ
السَّابِعِ أَفْضَلُ .

ما توافق فيه العقيقة الأصحية

تُتَوَافَقُ الْعَقِيقَةُ الْأَصْحِيَّةُ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهَا مِنْ جَانِبِهَا ، وَسَبْأِهَا
وَسَلَامَتِهَا وَنَيْتِهَا وَالْأَكْلِ وَالتَّصَدَّقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ
اللَّحْمُ الْمُتَصَدَّقُ بِهِ مِنْهَا نَيْتًا (٤) .

(١) بتقدير فقره وإن لم يكن فقيرا بالفعل وبمعناه الولي من مال نفسه ، فإن فعلاها من مال الولد حسن ولا يحاطب بها الأم إلا عند إفسار الأب

(٢) فإن لم يوسر إلا بعد مضي أكثر النفاس لم يؤمر بها والإفسار بها كونه فاصلة عما يعتد في الفطرة ، فمن أيسر بها مدة النفاس ولم يجرحها طلب منه العق ، أي بلوغ النقص ، وإن طلع قبل أن يجرحها الولي من النقص أن يعق عن نفسه ؛ ومال في النجاسة إلى أن الولد يحاطب بها إذا سفع فيها إذا أعسر والله في مدة النفاس (٣) على ما بين في الفقرة التي قبل هذه

(٤) لم يس طبعها ، وليس أن يؤذن في أدن للوئودائعي ، وأن يغم في اليسرى حين يولد ، ويكفبان من امرأة وكافر ، وأن علك تمر بجميع ويدلك حكة داخل له وأن يسمى سابع ولادته ، ويعوز عنه ويعد . وليس أن يحسن اسمها ، وأصل الأسماء عند الله ثم عبد الرحمن ثم ما أضيف بالسودية إلى اسم من أسمائه تعالى ثم محمد ثم أحمد ، ولا تذكره التسمية بأسماء الملائكة والأنبياء ، وتذكره بالأسماء الفصيحة : كحمار وكل ما يتطر به أو إسناته كبركة ونافع وحرب وشهاب . وتحرم التسمية بعد الكمة وعبد الحسين وعبد علي وجار الله

الاطعمة

ما يحل من الحيوان وما يحرم

يحل من الحيوان كل طاهر إلا الأذى والخنزير والبغل، وما استخثت^(١)
كذود وذباب^(٢)، وذى الذاب^(٣) من السباع كالنمر^(٤)، وذى الحش^(٥)
من الطير كالصقر، وما شئ عن قتله كالخطاف^(٦) والضفدع، وما أمر بقتله
كالحية^(٧) والعاقرة؛ ويحل ذود الطعام الذى لم ينقر^(٨)، والسماك والحراد
في الحياة أو المات

ما يحل وما يحرم من غير الحيوان

يحل من غير الحيوان ما ليس بصار^(٩) ولا مستنقذ^(١٠) ولا بحس^(١١).

وأما عبد الله فاعتمد في التحمة في الحرمة، وفي نهاية الكراهة، وعمر أيضا بأقصى
القضاة وملاك الأملاك وحاكم الحكام، وذكره تعالى القضاة وعمر أيضا بعد العاطى
وهذا المال لأن كلامهم رد وعمر تغيب الإنسان عما يكره وإن كان فيه كالأعشى،
الكن يجوز ذكره به للتدريج إذا لم يعرف إلا به. (١) أى لا لئس فيه تحليل، أى
استعنته عرب دوو يسار وطباع سلمة حال رهاة ورجع في كل زمن إلى عرب عالم يسبق
فيه كلام من قلهم، وخرج بدو يسار المحتجون، وسنة أحلاف البوادي الذين يأكلون
مادبة ودرج، أى ما عاش وما مات من غير تغيير فلا حرة بهم، ومحال الرهاة حال الضرورة
فلا حرة. (٢) وحساء وكطاودس وما تولد من مأ كور وعرة

(٣) وهو ما يسود على الحيوان ويتقوى به (٤) والأسد والفرد

(٥) أى الطير، (٦) والهدد، (٧) والحدأة،

(٨) أى لم يخرج منه وير كثر وسهل تحبسه، هذا إن تولد منه، وإن لا كالحل في العسل
فلا يحل، قال المرادى إلا إذا وقعت دبابه أو ملة ونهرت أحرأوها فإنه يجوز أكلها معه لأنها
لا تنحس. (٩) أى صررا، لا لا يمتنع عادة لا مطلق الضرر.

وَيُحْرَمُ مَا كَانَ مِنْ حَدِّهَا كَرُجَاجٍ وَرَابٍ^(١) وَخَاطِرٍ ، وَمَنْعٍ وَدَمٍ لَيْسَ
بِكَبِيرٍ وَلَا طِعَالٍ .

المسابقة

لِلْمُسَابَقَةِ مَاخُودَةٌ مِنَ السُّبُقِ^(٢) وَهُوَ التَّمَدُّمُ .

حكم المسابقة

حُكْمُ الْمُسَابَقَةِ : الذَّبُّ لِلرَّجُلِ الْمُسَبِّحِ^(٣) بِقَصْدِ الْجِهَادِ ، وَالْإِبَاحَةُ
بِغَيْرِ قَصْدِهِ^(٤) ، وَالْوُحُوبُ إِنْ تَمِيزَتْ طَرِيقًا اِئْتِمَالِ الْكُمَارِ ، وَالسَّكْرَاهَةُ
إِذَا كَانَتْ سَدَاً فِي قِتَالٍ قَرِيبٍ كَأَنَّهَا لَمْ يَسُبَّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَالْحُرْمَةُ إِنْ قُمِعَتْ
بِهَا مُحْرَمٌ كَقَطْعِ الطَّرِيقِ ، وَهِيَ لِأَرْمَةِ فِي حَقِّ مُلْأَرِمٍ الْعَوَصِ^(٥)

المسابق عليه

الْمُسَابِقَةُ تَكُونُ عَلَى الدَّوَابِّ وَتُسَمَّى بِأَرْهَانٍ ، وَلَا تَجُوزُ إِلَّا عَلَى تَحْتَفٍ
أَنْوَاعٍ^(٦) : الْخَيْلِ ، وَالْإِبِلِ ، وَالْبَعَالِ ، وَالْحَمِيرِ ، وَالْفِيلَةِ . وَتَكُونُ عَلَى السَّهَامِ
وَتُحْمَوْهَا^(٧) ، وَتُسَمَّى بِالنِّصَالِ^(٨)

(١) وطين وطمل . قال الرامي : ومعه في غير أسماء الخيل فإنه لا يحرم حينئذ أكل
الطين لأنه بمنزلة لتدوي (٢) يسكون الماء . أما منعها ، فهو إمالة الارضوع بين أهل
السياق . (٣) ولو يعوص (٤) أن قصد غيره من الدواب أو لم يقصد شيئاً
(٥) وهو غير المتسابقين كالإجارة (٦) الثمن من دوات الخف ، وهو لحم لأعظم :
الإبل والفيلة ، وثلاث من دوات الخمر ، وهو ما كان مقدوراً : الخيل والبعال والحمر ، وأما دوات
الظلف وهو ما كان مشقوقاً كالضفر فلا تحوز المسابقة عليها ، وسبق ذي الخف المركب ، وهو
مجمع الكنعين بين السبق والظفر ، وسبق ذي الحافر باليد (٧) كمدق الرصاص
والطين لأن له مكانة في الحرب أشد من سهام . (٨) فالسبب نعم الزهدين والنصال

شروط المسابقة

شروط المسابقة ثلاثة عشر : أن تكون المسابقة معلومة^(١) ، وصفة^(٢) المسابقة معلومة^(٣) ، وأن يكون المقود عليه عدة^(٤) قليل^(٥) ، وتعيين^(٦) المزاكين عيناً في المعين في العقد ، وصفة في الموصوف في الدفعة ، وإمكان سبق كل منهما للآخر ، وإمكان قطع كل منهما المسافة بلا انقطاع ولا تعب^(٧) ، وتعيين الراكين عيناً فقط^(٨) ، وأن يركبا المزاكين^(٩) ، والعلم بالمال المشروط جنساً وقدرًا وصمة^(١٠) ، واجتباب شرط مفسد^(١١) ، وأن يدخل إذا كان العوض منهما محلاً^(١٢) كفوًا لهما ، ودأبه كفوًا لدايتهما يأخذ ما أخرجهما إذا استقهما ، ولا يأخذ شئًا إذا استقاه^(١٣) ، وأن يبين الباقي

(١) إما بالمشاهدة وإما بالأدراج ، وفيه لا بد من علم للبدأ والنهاية ، وهذا كله إذا لم يخل حرف وإلا فلا يشترط شيء من ذلك بل يحل المطلق عليه ، ولو تبادلا على أن العوض لأحدهما ربما صح العقد ، بخلاف ما لو تساوا على أن العوض لمن يسبق من غير ذلك مسافة فلا يصح

(٢) فينت في الرمي مثلا الترتيب والنادي بالرمي .

(٣) وهو ما تقدم ، لأن المقصود التمهيد له . (٤) ولو كان أحدهما ضيعا يقطع متعلقا أو حد البحر يقطع تقدمه ، أو كان سقاه بمكنا على تدور أو لا يمكنه قطع المسافة إلا على تدور لم يجوز . (٥) محله إذا كان العوض من عرهما وإلا فتعيين بالعدة .

(٦) ولو شرط إرسالهما لبحريا بأسمهما لم يصح (٧) عيب كان أو ديت حالا أو مؤجلا ، فلا صح عقد بآل مجهول كثوب غير موصوف . (٨) ولو قال إن سبقني فذلك هذا الميسر شرط أن تطاعه أمهاتك فسد العقد لأنه تمليك بشرط بيع كمال التصرف .

(٩) صح محلا لأنه أحد العوضين اللذين أخرجتهما المتساويان

(١٠) أي لا بد من شرط ذلك في صلب العقد .

بِالرَّثْمِ مِنْهَا ، وَأَنْ تُبَيِّنَ قَدْرَ الْعَرَصِ ^(١) ، وَازْتِقَاعَهُ مِنَ الْأَرْضِ ^(٢) ،
إِنْ ذُكِرَ ^(٣) وَلَمْ يُغْلَبْ عُرْفُ ^(٤) .

صورة عقد المسابقة

صُورَةُ عَقْدِ الْمُسَابَقَةِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو : نَسَابَقْتُ مَعَكَ ، فَإِنْ
سَبَقْتَنِي فَلَكَ عَلَى دِينَارٍ ، وَإِنْ سَبَقْتَنِي فَلَا شَيْءَ عَلَيْكَ ، هَيِّقُوا عَمْرٍو : قَبِلْتُ ،
أَوْ يَقُولَ : تَنَاصَلْتُ مَعَكَ عَلَى أَنْ يَرَى كُلُّ وَاحِدٍ مَنَا عَشْرِينَ ، فَإِنْ أَصَبْتُ
فِي خَمْسَةٍ مِنْهَا فَلَكَ عَلَى دِينَارٍ ، وَإِنْ أَصَبْتُ فِي خَمْسَةٍ مِنْهَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْكَ ،
هَيِّقُوا عَمْرٍو قَبِلْتُ ، أَوْ يَقُولَ لَهُ : نَسَابَقْنَا بِشَرْطِ أَنْ يَدْخُلَ بَيْنَنَا بُكَرٌ
مُحْدَلًا ، فَإِنْ سَبَقْتَنَا فَلَكَ عَلَى دِينَارٍ ، وَإِنْ سَبَقْتَكُمَا فَلِي عَلَيْكَ دِينَارٌ ، وَإِنْ
سَبَقْنَا بِكُرٍّ فَلَهُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مَنَا دِينَارٌ ، وَإِنْ سَبِقَ مَعَ أَحَدِنَا قَاسِمُهُ ، وَإِنْ
سَبَقَاهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، هَيِّقُوا عَمْرٍو : قَبِلْتُ ، أَوْ يَقُولَ لَهُ تَنَاصَلْنَا بِشَرْطِ
أَنْ يَدْخُلَ بَيْنَنَا بُكَرٌ مُحْدَلًا عَلَى أَنْ يَرَى كُلُّ وَاحِدٍ مَنَا عَشْرِينَ ، فَإِنْ أَصَبْتُ
فِي خَمْسَةٍ مِنْهَا فَلَكَ عَلَى دِينَارٍ ، وَإِنْ أَصَبْتُ فِي خَمْسَةٍ مِنْهَا فَلِي عَلَيْكَ دِينَارٌ ،
وَإِنْ أَصَابَ بُكْرٌ فِي خَمْسَةٍ مِنْهَا فَلَهُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مَنَا دِينَارٌ ، وَإِنْ لَمْ يُصِيبْ
فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، هَيِّقُوا عَمْرٍو : قَبِلْتُ .

(١) يبيِّن القين المصحة . ما يرى إليه من نحو حجب أو حبل أو فرماس : أي طولاً
وعرضاً وممكاً . (٢) كأن يكون بينه وبين الأرض ذراع مثلاً ويكون معلقاً على شيء .
(٣) فإن لم يذكر كقولهما : تناصلا على أن اعرض للأحد رصاصاً يخرج لبيان عرص
ولا بيان ارتفاعه . (٤) فإن عجب حبل المطلق عليه .

الْإِيمَانُ

الْإِيمَانُ جَمْعُ يَمِينٍ ، أَصْلُهَا لُحَّةٌ ، الْيَدُ الْيُمْنَى ثُمَّ أُصْلِقَتْ عَلَى الْحَلْفِ ^(١) ،
وَشَرْعًا : تَحْقِيقُ ^(٢) أَمْرٍ مُخْتَمَلٍ ^(٣) بِقَظْمٍ مُخْصُوصٍ

أركان الإيمان

أَرْكَانُ الْإِيمَانِ أَرْبَعَةٌ : خَالِفٌ ، وَتَحْلُوفٌ ، وَتَحْلُوفٌ عَلَيْهِ ، وَصِدْقَةٌ

شروط الخالف

شُرُوطُ الْخَالِفِ أَرْبَعَةٌ : التَّكْلِيفُ ^(١) ، وَالْإِخْتِيَارُ ^(٢) ، وَالنُّطْقُ ^(٣) ،
وَالْقَعْدُ ^(٤) .

-
- (١) الْأَمْرُ كَانُوا إِذَا تَخَالَفُوا حَرَبَ كُلِّ وَاحِدِهِمْ بِبَيْتِهِ عَلَى بَيْتِ صَاحِبِهِ
(٢) حَرَجٌ بِالْمَعْنَى لَعْنُ الْيَمِينِ بَأْسٌ بِقِيَّ سَائِهِ إِلَى مَا لَمْ يَقْصِدْهَا بِهَا ، أَوْ إِلَى لَعْنِهَا كَقَوْلِهِ
فِي حَالِ عَصِيهِ أَوْ صِلَةِ كَلَامٍ : لَا وَاقَهُ تَارَةً ، وَبَلَى وَاقَهُ أُخْرَى .
(٣) أَيْ يَخْتَمِلُ الْوُقُوعَ وَعَدَمُهُ ، وَحَرَجٌ هُوَ غَيْرُهُ وَهُوَ الْوَاحِدُ لِمَعَادِي وَلَا تَعَدُّ فِيهِ الْيَمِينُ
إِثْنَانًا وَفِيهَا مَحَرٌّ وَاقَهُ لَأَمْوَاتٍ أَوْ لَا أَصْعَدَ أَسْمَاءَ . وَأَمَّا لِلتَّحْلِيلِ عَادَةُ فَتَعَدُّ فِيهِ إِبْنَانًا وَمَا نَحْوُ
وَاقَهُ لِأَصْعَدِ السَّاءِ أَوْ لَا أَمُوتَ ، فَكُلُّهُ هُوَ الْكُفَّارَةُ فِي الْحَالِ
(٤) فَلَا تَعْدُّ الْيَمِينَ مِنَ الْعَصَى وَالْجَبُونِ ، وَفِي مَعْنَاهَا الْمَعْنَى عَلَيْهِ وَالسَّكْرَانُ غَيْرُ الْمَعْنَى
وَالسَّاهِي وَالنَّائِمِ (٥) فَلَا تَعْدُّ الْيَمِينَ مِنَ الْمُسْكِرَةِ . (٦) فَلَا تَعْدُّ الْيَمِينَ بِإِشَارَةِ
الْأَحْرَسِ النَّبِيرِ الْمَهْمَةِ ، أَمَّا الْمَهْمَةُ فَكَالْنُطْقِ فَتَعْدُّ بِهَا مَعْنَى ، لِأَمْنِ النَّاطِقِ .
(٧) فَلَا شَيْءَ فِي لَعْنِ الْيَمِينِ كَمَا مَرَّتْ ، وَكَلْفُو الْيَمِينَ فِي عَدَمِ الْوُقُوعِ مَا لَوْ حَلَفَ إِنْ رُبِدَا
سَاءَ وَإِنْ مَسَّ كَمَا عَلَى عِلَّةِ مَلَكَةٍ ثُمَّ تَبَيَّنَ حَقُّهَا فَلَا شَيْءَ مِنْهُ مَالَمْ يَسُوْ أَنَّهُ كَذَبَتْكَ فِي الْوُقُوعِ .

شروط المحلوف به

شروط المحلوف به : كونهُ شيئاً من أفعاله تعالى ^(١) ، أو صفةً من صفاته ^(٢)

شرط المحلوف عليه

شرط المحلوف عليه : أن لا يكون واجباً

حروف القسم

حُرُوفُ الْقَسَمِ ^(٣) ثَلَاثَةٌ ^(٤) : أَلَمْ ، وَتَدْخُلُ عَلَى الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ ، وَالْوَاوُ ، وَتَحْتَمِسُ بِالظَّاهِرِ ، وَالْوَاوُ ، وَتَحْتَمِسُ بِمَطِ الْحَلَالَةِ ^(٥) .

صورة اليمين

صُورَةُ الْيَمِينِ أَنْ يَقُولَ رَيْدٌ : وَاللَّهِ لَأَدْخُلَنَّ الدَّارَ ^(٦) ، أَوْ وَاللَّهِ لَأَقُومَنَّ

(١) هي الخمسة كالإله والخلق الخالق ، إلا أن ريد غير اليمين كقوتت بالإله أو بالخلق أو اعتصمت به وليس معنى . (٢) كمظنة وعزّه وكبريائه . وحاصل ما ذكره أن اليمين تسعد بأربعة أنواع أحدها ما احتس به تعالى كواثقه ورب العالمين ، ثانياً ما هو فيه تعالى لعب كالرحيم والخالق ، ثالثاً ما هو عليه وفي عبده سواء كان وجوده والعدم ، رابعاً صفته القداسة كمظنته وعزته وكبريائه وحقه وعده وقهرته ، فالدواعي الأربع لا يدخل انصرف عنه تعالى ، وإن قد يراده غير اليمين كأن قال اردت أنتين بالله أو أتترك بالله فإنه يعدل منه ، والنوع الثاني يقبل انصرف عنه تعالى عند يراده غيره فقط ، بخلاف ما إذا أرادته تعالى أو أطلق النوع الثالث لا يصرف إليه تعالى إلا بالية ، والدواعي الأربع لا يكون فقط إلا إذا لم يرد مثلاً بالخلق والعبادة والاعمال والعدرة والنعوم والقصور

(٣) أي التي تدخل على القسم به . (٤) هذه هي المشهورة ، ومن غير المشهورة الحمرة والخاء نحو آله وهائه . (٥) وهي الأصل (٦) وجميع شاذات رب الكلمة والرحمن . (٧) هو حلف على فعل مباح ، وليس ترك حاشه

الليل^(١) ، أو والله لأضعدن السماء^(٢) .

ما يلزم المخالف إذا حنث

يَلْزَمُ الْخَالِفَ إِذَا حَنَثَ أَنْ يُكْفَرَ بِأَحَدٍ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ^(٣) . عَنْقِي^(٤) رَقِيَّةٌ مُؤَمِّنَةٌ سَلِيمَةٌ عَمَّا يُخَالِفُ بِالْكَسْبِ ، وَإِطْعَامُ^(٥) عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ كُلُّ مَسْكِينٍ مُدًّا^(٦) ، وَدَفْعُ عَشْرَةِ ثَوَابِ^(٧) لَهْمٍ لِكُلِّ وَاحِدٍ ثَوْبٌ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ شَيْئًا صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ .

النذر

النَّذْرُ لَعْنَةٌ ، أَوْ عَذُّ يُخَيَّرُ أَوْ تَمَرٌّ^(٨) ، وَشَرْعًا : الْإِزَامُ قَرْنِيَّةً^(٩) لَمْ تَمُتْ^(١٠)

بصريمة .

- (١) وهو حلف على فعل مبدوء ، ويكره حنثه . (٢) وهو حلف على الاستعجال عادة فيحث وتلزمه الكفارة حالا ما لم يفد بوقت كعد فيكفر عداء ، وذلك لحثتك حرمة الاسم ولو بعد السجدة فقال ع ش لم يحث ، وقال الثوري : يحث ، واعتمد الأول الصحيح .
- (٣) هذا إن كان حرًا رشيدًا ، وإن كان رقيقًا أو سميًا أو معتلًا لم يكفر غير الصوم
- (٤) وهو أنصاها ووقى رمن الغلاء . (٥) أي تمليك ، فلا يكفي ما لو عدهم أو عنائم ، ولو ملكهم جملة ، لأمداد كفي كما لو ملكهم عشرة أثواب (٦) أي كل مسكين يعطى مدًا من حسن فطره المكسرة . فلا تكفي دون مد لو ائتم بهم (٧) بما يسمى كسوة ، ولا يجب أن يكون الثوب صالحًا للدفع إليه بغيره ، أن يدفع للرجل ثوب صغير أو ثوب امرأة كتمكسه ، ولا عري عرس الدين وعري التنجس ، وعنده أن يدهم شحاتته ، ويحرق ما لم يخرج عن الصلاة ، ويدب أن يكون حديدًا . (٨) صرح أئمة اللغة بأن الوعد يستعمل في الخير والشر مقيدًا بيمين وعده حيرا ووعدته ثيرا ، وأما عند الإطلاق فيستعمل الوعد في الخير والإيمان في الشر . (٩) حرج بها النعنية كشرط الخير والمكروه كصوم الدهر لمن حلف به حرر أو فوت حق والملاح كاتمام والقعود فلا يصح بدنه . (١٠) دخل فيه الواحد المكفاني وحرج به الواحد الصبي كصلاة الطاهر فلا يصح بدنه لأنه لم يمسك بالشرع فلا معنى لالتزامه بالشر .

أركان النذر

أركان النذر ثلاثة : ناذر ، ومنذور به ، وصيغة .

شروط الناذر

شروط الناذر أربعة : الإسلام في نذر النذر^(١) ، والإختيار ، وتثبوت التصرف فيما يندره^(٢) ، وإمكان فعله بالمنذور^(٣) .

شروط المنذور به

شروط المنذور به : كونه ذرية لم اثنين^(٤) .

شروط صيغة النذر

شروط صيغة النذر : لفظ يُشعر بإتزام^(٥) .

(١) فلا يصح من الكافر ، أما نذر المحاج فيصح منه كما يصح وقفه وعتقه ووسبته وصدقته . (٢) تكسر الداء وصدها ، فلا يصح من لا بعد تصرفه فيما يندره كسهر

وعيون مطلقا ، بخلاف السكران فيصح منه وكهجهور عليه سعه في القرب المالية أو على في القرب المالية العيبه ، بخلاف القرب الدنية فهما وبخلاف القرب المالية التي في الدعة في الثاني (٣) فلا يصح نذر الشخص موما لا يطقه ولا نذر من هو بعيد عن مكة

لا يمكنه الوصول إليها في هذه السنة حقا ، ولا يشترط فيه معرفته ما يندره ، فهو نذر التصديق بألف صحيح وبين اتفاقا يريد . (٤) تقدم بيان محتراته

(٥) كذا على كذا أو على كذا . قال من جهر : والاعتماد أن نذرت من صرائح النذر ولا فرق بين نذرت لك أو عليك اه

وفي البحري من اعني أن نذرت لزيد ليس نذر ، وأنه لو نوى به لإقراره لزم وكذا نذرت لله لأفعلن ، لكن لو نوى به اليقين كان يمينا اه

وفي أمة يستترشد عن الأشعر أن قوله : ألزمت دمي أو يلزمني أو لأرمي إلى أرومت نفسي أو أوجت عليها صيغ نذر .

أقسام النذر

أقسام النذر أثنان^(١) : نذر لحاج^(٢) ، ونذر تبرؤ^(٣) . فالأول : هو الحث أو المنع أو تحقيق الخير عصباً^(٤) بالترحم فربية . والثاني : هو التبرأ فربية بلا تعلق أو بتعلق بمرعوب فيه ، ويسمى نذر محاربة^(٥) أيضاً .

صورة النذر^(٦)

صورة نذر الحاج المتعلق به حث : أن يقول ريد : إن لم أدخل الدار فليد علي أن أتصدق بدينار . وصورة نذر الحاج المتعلق به منع : أن يقول : إن كنت عمرأ فليد علي دينار . وصورة نذر الحاج المتعلق به

(١) أي إجمالاً وإلا فهي خمسة فسيلاً ، لأن نذر الحاج ثلاثة أنواع : لأنه إما أن ينطق به حث أو منع أو تحقيق خير ، ونذر التبرؤ نوعان : نذر المحاربة وهو التعلق على توبة مرعوب فيه . وعبر المحاربة وهو عبر التعلق على توبة كما بعده المتي ، وفي النجعة والنهاية الفرق بين نذري الحاج والنذر أن الأول فيه تعلق بمرعوب عنه ، والثاني بمرعوب فيه ، ومن ثم صحت أن يطاق به يقصد حصوله ، فبحر إن رأيت فلا معنى صوم محتمل النذر ونهتخص أحدهما بالقصد اهـ .

(٢) الحاج هو النفاذ أي التطويل في الخصومة ؛ ويسمى أيضاً عبي الحاج والنصب لأنه يشأ عن الحاج والنصب غالباً . (٣) سمى به لأن النذر يطلب التبرؤ وتغريب إلى الله تعالى . (٤) راجع الجميع . أي شأء ذلك ، فليس فداً وإنما قصد به لأنه الغالب . (٥) أي مكافأة . (٦) ويكتب في سبعة النذر الحمد لله ، وبعد الله بدريد لعمرؤ وكذا بدرا صبحر . فربة لله تعالى وهو في حال محضه حباً وعفلاً ونصرفاً مع الرضا والاحتساب عافاً عدون . النذر أنه يربل ذلك ، وإن كان النذر معلماً ذكره فيكتب بدرا عافاً بقبل مرض الموت بثلاثة أيام ومن موت النجاة ساعة ، وإن أراد شرطاً ذكره أيضاً فيكتب نذراً معلماً وكذا ومشروطاً ما وقع للنذور له مثلاً ، وعلى ذلك وقع الإسهاد ثم مؤرخ .

تحقيق الخبر أن يقول : إن لم يكن الأمر كما قلت فإله على دينار . وصورة
نذر التبرير لدى ليس فيه تعليق أن يقول : لله على أن أتصدق بدينار
وصورة نذر التبرير الذي فيه تعليق بمزغوب فيه المسمى نذر
المخافة أن يقول : إن شق الله مرضى فإله على أن أتصدق بدينار .

حكم النذر

حكم نذر الانجاس : نهيير النذر^(١) بين ما التزمه وكفارة اليمين^(٢) ،
وحكم نذر التبرير : نعمين ما التزمه النذر^(٣)

القضاء

القضاء لغة : إتمام الشيء^(١) وإتضاؤه^(٢) ، وشرعا : فعل المخصوص
بين خصمين بحكم الله تعالى^(٣)

(١) أي عند وجود السعة .

(٢) وقبل يلزم منه كفارة اليمين . وقيل يلزم منه ما التزم .

(٣) أي حالا وحرما مؤبدا ، ولا يلزمه ذلك فورا إلا إن كان ليمين وطلب به ، هذا إن

إن لم يعلقه ، وإلا فلا يلزمه إلا عند وجود السعة

(٤) أي إتمامه

(٥) أي تعينه ، لأن القاضي يحكم الشيء ويخصه .

(٦) وعمره . مصمم قوله : إلزام من له الإلزام بحكم الشرع ، مخرج الإلزام

حكم تولي القضاء

حُكْمُ تَوَلَّى^(١) الْقَضَاءُ : الْوُجُوبُ كِفَايَةً^(٢) فِي حَقِّ الْمُسَالِحِينَ لَهُ^(٣) فِي النَّاحِيَةِ ، وَالْوُجُوبُ عَيْنًا فِي حَقِّ مَنْ تَعَيَّنَ لَهُ^(٤) فِيهَا وَالذَّبُّ فِي حَقِّ الْأَفْضَلِ^(٥) مِنْ غَيْرِهِ وَالْكَرَاهَةُ كَمَا فِي حَقِّ الْمُفْضُولِ^(٦) إِذَا لَمْ يَخْتَرِعْ

(١) أما توليته أمر من عين مورا على الإمام في قضاء الإقليم وعلى قاضي الإقليم فيما مخرجه وإيقاع القضاء بين المتنازعين أمر من عين على الإمام أو نائبه ، ولا يحل له الدخول إذا كان فيه تعطيل وتطويل براجع ، ويشترط الإيجاب في التولية لا لقول على الراجع ، بل الشرط عدم الرد ، وبذلك في صحة توليه القضاء ، بخلافه ، وبعد فقد ولي السلطان المكرم فلان أهمية العلامة فلانا وطاعة القضاء ، وقيل ذلك واستاء واستنطفة عليه في جميع محال ولايته وموضع سلطته وهو دأمره ، وأوصاء تنعوى الله في سره وعلايته ، وأن يعمل في الأحوال كلها على حسب ما تقتضيه الوجه الشرعي وأما أو مندوبا ، وأن يشاور العلماء في الأمور التي تختص إلى ذلك ، وأن يرقى بالصعفاء ، وأن يمت ويظهر في أحوال الأوصياء والأبيام والأرقاف والظفار عليها ، وأن يستلطف عند الحاجة من أراد في عمود الأسكحة أو غيرها .

(٢) بل هو أصل مروي عن المكملات .

(٣) المراد بهم موقوف الواحد . (٤) علمه قوله إذا وله . فإن امتنع أحد ، ويلزمه أيضا طلبه وبو حاف من هذه الدل أو بدل من رأته على ما يكفيه يومه وليلة والتعيين أن لا يوجد في إداية صالح للقضاء غيره . والمراد بالناحية بلدة ودون . دقة المدعى بناء على التعمد من أنه لا يجوز إحلال مدعى المدعى عن قاص أو خليفة له ، لأن الإحصار من فوقها مشق وهو فارق اعتبار مدعى نفسه بغير كل متعين . (٥) إذا وثق نفسه وكذا

في حق المساوي إن كان حاملا رجوعا بشر العلم ومع الناس . أو كان محتاجا إلى الرق منع الراي من يرب نال على تولية كما ذكره وهو مشعر بخوار أحد الرق في القضاء وهو كذلك بل له أحد ، أحمر عليه إن لم يكن ررق من يرب المال وكاسه أجرة مثل عمله

(٦) وكما في حق المساوي إن اشهر وكفى خبر من الناس ، وعلى هذا حمل إنباع السلف ، واستثنى ما ورد من الكراهة ما إذا كان الفصول أطرح وأقرب إلى الفصول ، والمفهي ما إذا كان أقوى في القيام في الملق

الأفضل ، والحزيمة في حق من طلبه^(١) يعزل صالح له^(٢) .

شروط القاضي

شروط القاضي^(٣) عشرة : كونه مسلماً^(٤) ، وكونه مكلفاً^(٥) ، وكونه حراً^(٦) ، وكونه ذكراً ، وكونه عذلاً ، وكونه سميماً^(٧) ، وكونه بصيراً^(٨) ، وكونه ناصحاً ، وكونه كافياً لأمر القضاء^(٩) ، وكونه مجتهداً^(١٠) .

آداب القاضي

للأقاصي إذا حضر عنده الخصمان أن يقول لهما : تكهما أو يشكلم

- (١) ويصلح عنه له الطاب ، لكن لو وثق بعد الضرورة ، وهذا في حق عزل الصالح كما علف ؛ أما غير الصالح فيجب عزله ، ويستحب بدل العدل لغيره .
- (٢) ولا مسؤول . (٣) أي من تصح توليته القضاء .
- (٤) ويجب الكافر على مثله محرد رياسة لا تقليد حكم وقضاء ، ومن ثم لا يؤمرون بالإنحياز عنه ولا يبرههم حكمه إلا إن رضوا به . (٥) ألا يولى حياً ولا محزون وإن قطع حنونه .
- (٦) أي كله . (٧) فلا يولى أصم وهو من لا يسمع بالكلية بخلاف من يسمع بالصباح .
- (٨) ألا يولى أعمى ومن يرى الشبح ولا يرى الصورة وإن قرئت .
- (٩) أن يكون ذا مهمة وقيمة تامة وهمة على قصد الحق . فلا يولى مهمل ومجنون نظر بكبر أو صرع ، وحائن ضعيف النفس . (١٠) وهو العارض . أحكام القرآن والسنة وبإياديه وأبوابها ، وهذا شرط للمجهد المطلق الذي يعق في جميع أبواب الفقه ، أما مقلد لا ينفذ منهج إمام من فقهائه عبر معرفة قواعد إمامه ولواعظها ما يراعيه مطلق في دواوين الشرع فإنه مع المجهد كالمجهد مع خصوص الشرع ، ولا يجوز له الدخول على من إمامه ، ولو ولي سلطان أو من له شوكة ولو مع عدم تعدد الشروط فاسقاً أو مقلداً فساداً للضرورة ، ولو اتقى الناس بولايته صراً أو دناً أو أحمى بها يصبغه أو صمى أو كافر عند قصاؤه للضرورة كما اعتمده ابن حجر ووافقه الرزبي بما توأماه ، والخطيب فيما سوى الكافر وكذا يبعد عن ابن حجر قضاء حامي محض لا يدين مذهباً ، ولا يعزل على رأي مجتهد إذ انتهى به فيما وافق الحق فقط للضرورة . وقال في الهام والعمى ، يشترط فيه معرفة طرف من الأحكام .

المدعى بذلك^(١) ، وله أن ينسكت^(٢) حتى يتبدى أحدهما ، وإذا فرغ
المدعى من الدعوى الصحيحة^(٣) طأب^(٤) المدعى عليه بالجواب^(٥) ، فإن
أقر لزمه ما أقر به بلا حكم^(٦) ، وإن أنكر جاز للقاضي أن ينسكت^(٧)
وأن يقول^(٨) المدعى^(٩) ألك حجة؟ فإن قالى حجة وأريد تحليفه مسكن ،

(١) أو يقول للمدعى أنكم إذا عروا (٢) وهو أولى مثلا يزعم منه للمدعى .
نعم إن منسكت لجهل وحب إعلامه ، وقد لم يحرك له تعليم المدعى كصفة الدعوى ولا الشاهد كصفة
الشهادة لقوة الإسهام لذلك ، فإن تعدي وفعل فأدعى الشاهد تعديه اعتد به ، قال الرملي قاله
الغري وقال اس ححر على مانعته الغري . ولو قيل محو في مشهور من البداية لم يعد اه

(٣) ولا يلزم الحاكم استمصاله إذا لم يحرك الدعوى ، من له أن يقول له صحيح دعواك
بالسؤال من أهل العلم ، وله أن يبرص عنه ولا يسأله إجاب ، ويحوز استمصاله عن وصف
أطرافه لا عن شرط أفعله فإنه يمتنع ، وليس الاستمصال من التلقين للمنتع مطلقا ، لأن التلقين
أن يقول له : قل مثله حمدا مثلا ، لا كيف أتله حمدا ثم غيره هذا هو العمد ، وقال الأدرعي
إذا لم يمكن المدعى تصحيح دعواه ولم يجد من يصححها له ورشده إلى صوابها وكان دعوته
يؤدي إلى صانع فيشبه أن يقول يوجب الاستمرار على الحاكم للضرورة ورسب الحكم
عليه اه

[هائدة] ومن أنباء جواب للقاضي أحمد بن حنبل بلفظ نعمت الناس اليوم في دعويهم
الفتوى إليه لادعوى صحيحة ولا جواب مطابق ولا طلب حكم غير استفتاء عوام ، هذا ما ظهر لنا
من مشغلا وقد استفتيناهم في ذلك ففتوا به اه (٤) أي حوارا إن لم يقل له يدعى
طالبه بالجواب وقد عاصر الأسر منه شأن ، لكن باليد قاص آخر ، وإلا فالأجوب الوجوب ،
(٥) سحر إخراج من دعواه . (٦) أراد أن الحق شئت بالإقرار من غير حاجة
للحكم وإن كان محوور ويضع مطلقا ، ومن هو أنه قد يختلف العلماء في وجوب الإقرار ،
ففي الحكم دفع الخائف عن الحكم متى ذلك الوجه المختلف فيه ، ومنها ما لو كانت صورة
الإقرار محضها . (٧) وهو أولى إن علم عليه بأن له إمامة السادة (٨) وهو أولى
إن شك في عده أن له إمامة السادة ، فإن علم جهله بذلك وجب إعلامه به
(٩) لأنه إن تورع وأقر سهل الأسر ، وإلا قام الدية عليه لنشهر حياسه وكده

فإن حلف أقام^(١) ، وإما سكال^(٢) حكم بسكوله^(٣) وقال المدعى
أخاف^(٤) ، ولا يحكم على المدعى عليه بالحق إلا بطلب المدعى ؛ ويجب
أن يسوى بينهما^(٥) في وجوه الإكرام^(٦) إلا إن اختلفا إسلاماً فيجب رفع
المسئلم في المجلس^(٧)

صورة القضاء^(٨)

صورة القضاء . أن يقول القاضي لعمر بن سعد أن يدعى عليه زيد . إنه

(١) ووقال لا ية ي وطق أو فان لاحاصرة ولا غاة وكل ية أقمها دور ثم
أحصرها فب (٢) أي من عن المين ، ويحصل الكول بأمور : بها أن يقول ، بعد
عرس يمين يد . أن كل أو يقول له نقاصي . الحلف ، فيقول : لا أحلف ، فإن سكت
لا نحو دةشة حكم له من سكوله أن يقول له : حملت كلاً ، أو سكتك بالتشديد .

(٣) ولا يصير ناكلاً بدون حكم في مسألة الكوت وكب في غيرها عد ابن حجر
(٤) وقوله ذلك له مارل مرة قوله حكمت سكوله وكذا قوله له . الحلف ، وإفاله
عليه لعامة ، وإن لم يدل له الحلف ليس لادعى عليه أن يحلف إلا إن رضى المدعى

وحاصل مايقوم من كلامهم أن لاخصم له سكوله العود إلى الحلف وإن كان عد هرب وعاد
مالم يحكم سكوله حقيقة أو نريلا وإلا لم يده إلا إن رضى المدعى ، فإن لم يحلف لم يكن لادعى
حلف الردودة لتعصره برضاء بخلفه ، ولو هرب الخصم من مجلس الحكم عد سكوله وفل عرس
لقاضي ليمين على المدعى امتنع على المدعى حلف الردودة ، وإذا حلف المدعى الردودة عد
أمر لادعى له مكن من الحق لا حكم كما يأتي ، لأن يمين الردودة كالإقرار على العتد ، وقيل
كالبيعة . (٥) وإن وكلا . (٦) كالتحول عنه والقيم له ، ولا سماع لكلامهما

والطر إليهم ، وطلاقة الوجه وجواب السلام والهدس . (٧) قال في التبعة وصية كلام
ارادعى إشار للسلم في روجوه الإكرام ، واعتدله البيهقي ، واعتد من بأن طوائف صرحوا
بوجوب التسوية بينهما ه . وفي لبحري مداه العتد وجوب رفع المسئلم على الكافر في سائر
نوجوه الإكرام رى اه (٨) ويكتب في صيغة تسجيل الحكم : الله . وبعد فقد
صح عدى وثبت لدى بالبيد العادلة العدولة شرعا عد المدعى لحررة للسموعة بأن ردها
يستحق الدار القلابة مدكدا ، وما تم ذلك ولزم شرطه الردوة في الشرع الشريف =

اشترى منه الدار العلانية التي يبيعها بالف دينار ، فيسكنه عمرو فيقيم زيد
 يئنة تشهد بان زيدا اشترى من عمرو والدار العلانية بالف دينار ، فيطلب
 زيد منه الحكم : حكمت بان الدار العلانية ملك لزيد ، والزمته
 تسليمها إليه

القسمة

القسمة لغة : التفريق ، وشرعا : تعيين الحصص ^(١) ينقسم منها بعض

سألني من توجهت إلى إحاطة الحكم بذلك حكمت له في حكمنا أوجه الشرع فأما ما أُلزم
 العمل بمقتضاه . وذلك بعد فهم ما يثبت تعدده شرعا ، كان ذلك بتاريخ كذا من شهر كذا
 من عام كذا وبالله التوفيق ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ، ثم يكتب الشهود .
 وإن كان الحق دينا يقول : حكمت لزيد عاثة دينار على عمرو وقصبت له وهدمت الحكم به ولزم
 الخصم الحق التائب ، وذلك بعد الدعوى المحررة المسبوبة وقبول الدية . دلة ومطابقة المدعى
 عليه بالدفع أو القادح وتحليف المدعى بين الاستظهار إن وحت وغير ذلك مما يشتر شرعا .
 ويكتب في صيغة الإيهاء : بسم الله الرحمن الرحيم ، عاظة الله وبهاك ، أئلك أنه ادعى فلان
 على فلان القادح المسم في ذلك ، العاظة ، فأقام على ، بذلك شاهدين هما فلان وفلان وقد
 عا لا عدى وحلفت المدعى وحكمت له بالمال المذكور . وأشهدت بالكتاب والحكم فلانا
 وفلانا ؛ وله أن يكتب . الحمد لله ، قامت عدى بيده دالة اعلان على فلان وكذا وحكمت له في
 وعلى من الكتابة بذلك إنكم يا سيدي فلان ، فاستوف له حقه منه وأشهدت على الكتاب
 والحكم بذلك فلانا وفلانا (١) واضح أن يكون معناها لغة أصا .

(٢) ويكتب في صيغة القسمة : الحمد لله ، هذا ما حرج اعلان العاظة من بركة والده فلان
 القسمة الصحيحة بده وبني باقي الورثة بعد التبر والتعديل وترضى قبل خروج الفرعة وبعدها
 وذلك من المال كذا وكذا ونصبت مذكور بالحدود التي يمر بها النصيب عن غيره ومن
 المحل كذا وكذا وبعده كذا ، ومن البير كذا وكذا ويذكر المصالح والحقوق والمساوات
 والاتصالات ثم يذكر جميع ما حرج المذكور . ويكتب بده . هذا ما حرج المذكور من ترك
 فلان وحرج لكل من الورثة ما هو مسمى ومفصل في حقه . وما لم يذكر في خطوط القسمة
 فهو مشاع ، وبالله التوفيق .

أركان القسمة

أركان القسمة ثلاثة : قاسم ، ومقسوم ، ومقسوم عليه .

شروط القاسم

شروط القاسم ^(١) " إن نصبة القاسم أو حكمة الشركاء أثنان . أهلية الشاهد ، والعلم بالقسمة ^(٢) ، وإن نصبة الشركاء لم يشترط فيه سوى التكليف ^(٣) ، إلا إن كان فيهم محجور ^(٤) ، وإذا القسمة له وليه ، فالعدالة أيضا ^(٥) .

== (ومصورة دعوى القسمة) أن يقول : أدعى ماى قاسمت فلانا فى الدار الفلانية أو الأرض الفلانية أو النحل الفلانى وحرأناها حرأى شرب وعرب أو شماليا وجوبيا ، وخرج لى ناقة الحرة العرى ولى بيه بذلك فإن كان فى القسمة مدايلة راد : ثم اشترط فيه نصيبه فى الحب العرى نصيبى فى الجانب الشرقى ، وحرأ الجانب الغربى حالصا لى بالمدايلة الشرعية ولى بيه بذلك ، أسألك سمعها والحكم بموجبها . (١) ويشترط تعدده ماى لا يكون أقل من اثنين متى كان فى القسمة تقويم ، سواء نصبه القاسم أو الإمام أو الشركاء ، نعم إن ساءه الإمام أو القاسم حاكما فى التقويم كفى واحد وحكم سمع فيه ، أو يقول عدلين ، ويمكن واحد إذا لم يكن فى القسمة تقويم ، سواء نصبه القاسم أو الإمام أو الشركاء ، وسواء كان فيها حرص أم لا . (٢) وهو يستلزم العلم بالحساب والساحة لأشياء آلتها . (٣) دون ما عداه من الذكورة وغيرها ، فيجوز أن يكون قنا ولاسقا وامرأة ودب . (٤) وحظه فى القسمة . (٥) الأكدماء ، هو قضية شرح المهرج والذى ، قال السيد عمر المصرى . ولعله أقرب لأنه قيم أو وكيل عن الولى ، وكل مهبا لا يشترط فيه أهلية الشهاده H . وقضية النحلة والنهاية اشتراط أهلية الشهادة .

أقسام القسمة

أقسام^(١) القسمة ثلاثة: إرار^(٢) وتعديل، ورذ؛ فالأول ما امتوت فيه الأنصاء صورة وقيمة كمشي^(٣)، وأرض مشتبهة بالأجراء^(٤) والثاني ماء دلت فيه الأنصاء بالقيمة، ولم يحتج إرذ شيء آخر كأرض تخفيف قيمة أجزائها^(٥). والثالث ما احتج فيه إرذ شيء آخر، كأرض في أحد

(١) ويشترط للقسمة الواقعة بالتراضي من هذه الأقسام الثلاثة: إرضى بها بعد خروج القرعة إن حكموا القرعة كأن يقولوا رصيا بهذه القسمة أو بما أحرخته القرعة، بخلاف القسمة الواقعة بالإحار وهو لا يكون إلا في قسمة الإرار أو التعديل دون الرذ فلا يدعيها الإحار فلا تعتبر الرضى لأول القرعة ولا بعدها، فإن لم يحكموا القرعة كأن اتفقوا على أن يأخذ أحدهم هذا القسم والآخر ذلك القسم وهكذا تراصهم فلا حاجة إلى رضى آخر، ولو ثبت صحة جيب أو علط في قسمة راس، وهي بالأجراء أو قسمة إحار نصبت القسمة بتوعب، فإن لم تسكن بالأجراء، إن كانت بالتعديل أو إرذ لم تنقض لأنها بيع ولا أثر للجب والعلط فيه كالأثر لاجب^(٦). (٢) وتسمى القسمة بالأحرا وقسمة المشابهات،

ومعنى كونها إرارا أن القسمة تبين أن ما خرج لكل من الشريكين كان ملكه في الأصل والأحرا بيع، ودخل التعديل لإحار للحاجة (٣) متفق النوع من حوب وأدهان وغيرها ومنه حد معشوش، أما إذا اختلف النوع فيجب حيث لارضى قسمة كل نوع وحده.

(٤) ودار متفقة الأسماء بأن كان في جانب منها بنت وصية، وفي الجانب الآخر كذلك والعروة تنقسم.

(٥) لحقوقة إرذ وقرب ماء أو مختلف جنس ما فيها كمتان بعضه عن وجهه عب، فإذا كان لاني نصيبين وقيمة ثلثها للثاني على ما ذكره كقيمة ثلثها الحاليين عن ذلك حصل الثلث سهما والثلثان سهما وأفرع، وبغير المتع عنها كما يجز على قسمة الإرار إلحاقا للتساوي في القسمة بالتساوي في الأحرا، نعم إن أمكن قسمة الجيد وحده والردي وحده ولو طالب أحده الشريكين قسمة الأرض المشتركة، وأن تكون حصته بجانب أرضه الخالصة أحمر الآخر حيث لا يصرر عليه، ولا يجمع الإحار في التقسيم الحاجة إلى ماء طريق ونحوها مشاعة سهم يمر كل واحد إلى ما خرج له إذا لم يمكن إيراد كل طريق، ويشترط الإحار وجود النعم المقصود من المعلوم لطالب القسمة عما عده من غير ضرورة.

جانبينها^(١) يتر أو شجر^(٢) لا يمكن قسمته^(٣) .

الشهادة

الشهادة لغة : الحضور^(٤) ، وشرعاً : إخبار الشخص^(٥) بحق غيره على غيره^(٦) . «نطق أشهد»^(٧)

أركان الشهادة

«رُكَّانُ الشَّهَادَةِ ثَمَنُهُ شَاعِدٌ ، وَشَهِودُ لَهُ ، وَشَهِودٌ بِهِ ، وَشَهِودٌ عَلَيْهِ ، وَبَيْنَهُ»

شروط الشاهد

شُرُوطُ الشَّاهِدِ^(٨) ثَمَنُهُ ، الْحُرِّيَّةُ^(٩) ، وَالْعَدَالَةُ^(١٠) ، وَالْبَصَرُ ،

— ويدل عن من حجر والبكرى أن شرط لإخبار في قضية الدين اتحاد نوعه وقسمته من غير رد ، وعن أبي شكيل أن الشرط اتحاد الجنس فقط ، فإن عبد الله بن عمر يحرره ويكون اتحاد نوع العمل متلاخظاً في إيجار هو في أشجار ليست ناعة لأرض مشتركة بينهما .

(١) وليس في الآخر مديته . (٢) أو بناء . (٣) ويرد أحده بالقسمة التي طرحها الفرع فقط قيمته ، وإن كانت ألفاً وله النصف رد خمسين وقد تعددت الإشارة إلى أنه لا إحصاء في هذا النوع . لأن فيه تعليقاً لا إشراك فيه ، وكان كبيراً لشرطه .

(٤) أو إقراره ، وفي لسانه أنه الإطلاع والامانة ، وفي الشراعي أن معناه لغة الحرالة الطامع (٥) أي عند حاكم أو محكم (٦) حرج به الإقرار والدعوى ، لأن الأول إحصاء بحق غيره عليه ، والدعوى عكسه (٧) فلا يكتفى غيره به عنه كأنه أو اتفق أو أرى لأن فيه نوع تعدد (٨) هذه الشروط معتبرة عند الأداء لأبعد النعمان إلا في السكاح

وهي لو وكل شخصاً في بيع شيء بشرط الإنهاد ويرجع أموال الشاهد في الإسلام لا في الحرية (٩) فلا تقبل الشهادة ممن به رقب (١٠) وشرطها احصاء قل كبره والإصرار على صفة . والكبره وما في معناه كل حرعة تؤدى ثقلها أكثر من ثقلها طين ورقة =

والسُّنْعُ (١)

== الديانة قاله ابن حجر في النجفة ، واحتار في النهاية والأسى والمعنى حدثها في فقه وعند شديد
بعض الكتّاب أو السنة واحتجاب الإصرار على المصحة أي أو المصائر من نوع واحد أو أنواع
إدراكها واحد أن حسب طاعتها صائر . فمضى ارتكاب كبيرة طاعت عدالة مطلقا أو صغيرة
أو صائر دواء عليها أولا ، فإن علمت طاعتها صائر فهو عدل ، ومضى استويا أو علمت صائر
فهو فاسق . قال في النجفة . ويظهر صسط العامة دالة لتعداد صور هذه ومصور هذه من غير
نظر إلى تعداد أبواب الحسنة . ويجرى ذلك في البرورة والمحل بها سواء على اعتبار الدانة كآها ،
فإن علمت أفرادهم ثم توتر وإلا ردت شهادته . وصرح «صهم» أن كل صفة ثابت بها لا يدخل
في العدد وهو حسن لأن لتوبة الصالحة يذهب أثرها بالكلية . وخالفه في النهاية في قوله
ويجوز ذلك في البرورة فقال والأوجه أنه لا يجزى ، بل متى وجد حارها ردت شهادته وإن لم
يشكرها . ولو كان الشاهد يعلم فسق صفة والناس يحتفون عدالة ، حارها أن يشهد
قله ابن قاسم عن محمد الرمي . وقال القاسمي ملاح عن الأدرعي أن يجه الوحوب عليه إذا كان
في الأداء إضمارا أو عسو أو صبح . وعبرة الشراوى : إن كان عدلا عند الناس فاسما
عند الله قبل في الحقوق دون نحو المكاح . هذا بقر المذهب وحديثه ، وقد تعددت
المدلة في زمان وقته ، عند قال الرامي : إن الفسق قد هم العدد والعدد ، وقد احتار هو ومنه
الأدرعي وابن عطاء ما أتى به «صهم» من قبول شهادة القاسق عند عموم الناس دلتا للعرح
المشديد في تعطيل الأحكام ، لكن يلزم القاصي تقديم الأمل فالأمل والبحث عن حال
الشاهد ، وتقديم من صفة أخف أو أمثل على غيره . قال الأشعر : ويجزى تقبل هؤلاء
في ذلك للشفقة بالشرط المذكور ، على أن أما حصة قل . ينه حكم الحاكم شهادة القاسق إذا لم
يجزى عليه الكذب فمحور تعليله أمدا عند شدة البرورة . وهذا سيدا عند الله بن حسين
بالفقه . إن تقبل المذكورين هو للمعنى في هذا الزمان . لكن بالنسبة للصعوبات : كالأنكحة
مخالفة نحو الأهلة فلاصعوبة فيها ، وقصاة الزمان لايراعونه هذا الشرط بل يقدون شهادة
القاسق مطلقا ، حينئذ لايترب عليا حكم اتفاقا . قال سيدا عند الله بن عمر بن يحيى :
ومحل وجوب محرمي الأمل فالأمل في الشهادة للاحتياطية : كالنكاح ومع هذا فلا قول بأنه
لاشترط فيه الدانة مطلقا ، وإن تأملت عقود أكثر أهل الزمان وحديثها لاتصح إلا على
هذا القول . أما الاضطراب كالنصب والبرقة فالشرط فيه أن يكون معروفا بالصدق خبر
مشهور بالكذب ، فوجب على الحاكم كمال البحث ، فإذا علم على قبه صدقه قبله ولو لم يقل
بهذا فتعدت الحقوق . (١) أي له يشترط في الشهادة على القتل
كالزنا وشرب الخمر والنصب والإتلاف ونحو ذلك لإسار لذلك الدليل مع قاعده ==

وَالْشُّطْرُ^(١) ، وَالرُّشْدُ^(٢) ، وَالْمُرُوءَةُ^(٣) ، وَعَدَمُ التَّخَفُّلِ^(٤)

== ونوم أصم ، وفي الشهادة على القول كالفرد والمسخ والطلاق والإقرار والإصرار لماتله حال تلمظه به فلا تقبل في ذلك أصم لا يسمع شيئاً ولا أعمى ، ولو نطق شخص من وراء حجاب وهو يتحققه لم يكف ، ولا يجوز الشهادة على معتقة اعتقاد على صوتها ، فإن عرفها أصمياً أو أعمى وسما حارت الشهادة عنده بذلك فيشهد بالعلم حينها عند حضورها ، وفي العلم باسمها ونسبها عند عيبتها ، ولا يكفي معرفتها باسمها ونسبها تحريص عدل أو عدلين أنها ثلاثة سنت فلا يقبل على ما عليه إلا كثر ، والعمل بخلافه ، يعمل القضاة الآن بالشهادة عليها باسمها ونسبها تحريص عدل أو عدلين ، قال سيدنا علوي بن سفيان الطهراني والفقوى والعمل على ذلك اهـ . وعمل شهادة الأعمى في مسائل منها العلق والولاء والوقت ما نظر لأصله لا بشروطه إلا إن ذكرت مع الشهادة به ، والتمسك به وإن ثبت لصداق بذلك فبرجع بهر المثل ، والقضاء ، والخرج ، والتصديق ، والرشد ، والإقرار ، واستحقاق الزكاة ، والرصاص ، والموت ، والنسب ، وإنكافئ المطلق أو القيد حسب مقتضى الاستدلال كالإقرار ، بخلاف نحو البيع وما شهد به قبل الحي ومما شهد به على المصنوع كأن يقر شخص في أدن أعمى متيق أو طلاق لشخص يعرف اسمه ونسبه ويد ذلك الأعمى على رأس ذلك القر فيعلق الأعمى به ويصطبه حتى يشهد عليه عما سمعه منه عند قاص . (١) ونوم مع عدم صفة الخروف ، فلا تقبل الشهادة من أحرس وإن فهم إشارته كل أحد إلا لا يجوز عن حجاب فلا يعتد بشهادته بها ، كما لا يعتد بها ولو حجب على عدم الكلام ، ولا يبطل صحتها ، وهي لا غاية في هذه الأبواب الثلاثة ومقتضى في غيرها .

(٢) فلا تقبل من محذور عنه نسبه وصق وحبس . (٣) وهي النطق خلق أمثاله في ربه ومكانه ، والبراد خلق أمثاله الماحة غير لدرية به قال في النسخة فلا نظر لخلق محذوره في حق المأخوذ ومخوذه ، وبسببها الأكل والشرب وكشف الرأس عكاز لا يناد لها ولا كثر ما يصحك بين الناس وإن كان لعب شطرنج أو عدا أو استمع أو رقص بخلاف قبلها ، وبسببها أيضاً حرفة دبة كجهم وكبس ودسح عن ليلتي به بخلافها عن تاق به وإن لم يكن حرفة آثامه وليس تعاطى حريم لاروده حراماً على الأوجه إلا إن تعلق به شهدة .

(٤) فلا تقبل الشهادة من معدن لا يسطع أصلاً ، وظال على السواد ، بخلاف من لا يسطع بأمره لا مدخ الساطع ليسير إلا لا يسم منه أحد ، فلا بد أن يكون الشاهد متيقاً ، ومن لا يسطع ضبط أفعاله للشهود عليه عروها من غير زيادة فيها ولا نقص ، فلا يجوز الشهادة باسمي ولا تقاس بالرواية لصقتها ولأن الدار لها عن عبده الحاكم لا الشاهد قال على الشرائع : فلو كانت حيلة البيع مثلاً من البائع حلت ومن المشتري اشتريت فلا يعتد بالشهادة إلا إذا قال :

“السلامة”

أنواع الشهادة

أنواع الشهادۃ بحسب ما تقدم فيه (۲) شاعداً في رواية هلال

== شهد أن لا إله إلا الله ، وشهد أن محمداً عبده ورسوله ، قال بشرى ، بخلاف ما لو قال - أمية أن هذا عذري من هذا فلا يمكن غفرته له لأنه يملط به كثيراً . قال الثرواني وفيه وجعة من هذا ، أي عن شيخ الإسلام والعري كان صريح في اغوار دبر راجع . قال في المنهاج : نعم لا يبعد حوار التعبير بأحد الرديين عن الآخر ، حيث لا يهمل . وقوله الثرواني : أي عن شيخ الإسلام والعري هو قولهما لو شهدوا بحد واحد ، فإنه وكفه في كذا وآخر بقراره ، فإنه أدق له في التصرف فيه أو سلطه عليه أو حوصه بإيه لفتق الشهادة لأن العمل باسمي كان قبل ثلاثة أشهر . قال في النجدة : قوله : النقل باسمي كالنقل باللعن يتعين حملته على ما ذكره من أنه يجوز التعبير عن المجموع بمراديه ، مساوي له من كل وجه لا غير . (١) والنجدة هم التاء وفتح الهاء في الشخص : أن يحترق شهادته ، هذا إليه أو إلى من لا تقبل شهادته له أو يدفع بها عنه . ذكر ضرراً فترد شهادته لرقيقته وعجزه له مات أو حصر عليه عاصي وعاصو على نصرة كائن وكل أو وصى فيه ، نعم إن شهد به ضد عجزه ولم يكن حاصم قات ، في النجدة : رحمه . ولو عجز عن محو وكيل نفسه قبل الخوص في شيء من الخاصة قبل أو بعده ، فلا وإن بدل الفصل ، وظاهر إباحة فهم أنه لا يجزئ فيها رفع للعاصي ولا كونهما تقتضي العداوة بالمسقط للشهادة وفيه نظر . اهـ . وقد قالوا : إن النظر والبحث والإشكال والاستحسان لا يرد للمقول بل العمل بالمقول ، وترد شهادته أيضاً بمرادة معصيته أو مصدوره أو فروع أو رفقته لاسيما على من ذكر نفسه ولا ترد شهادته بروحه وأخيه وصديقه ، فإن يأخذ إلا إن دل الخلل على اتهامه كشم دونه بدم حوصه في القضية فلا نفس . اهـ . ولو شهد من لا تقبل شهادته له وعينه قبلت نصرة لا له ، قال في النجدة : إن قدم الأحمق والإحاطة فيها . اهـ . وحالقه في الأهلية والنفق ، فقال : لا أحق وإن لم يقدره وترد شهادته عدو على عدوه عداوة دنوية ظاهرة . أن يجزئ عجزه وبصرح بجرحه ، ويكتفي بما بدل عنها كالخاصة ، نعم لو باح في خصومة من يشهد بدمه ولم يحده بل عليه وعجزه الدعوى بين الشهود عنه والشاهد بسبب خصومه مطعنا ، ولو أقدمه لم تقبل شهادته أي للدعوى عنه أي للقاضي وأول قبل طاب الحد لظهور العداوة ، ووشهد عليه فقدوه للشهود عليه لم يؤثر بيعهم بها الحاكم ، وقيل الشهادة على عدو دين ككافر ومبتدع ومن صدق لا سكفره لا دية ولا خطيئة مثله ، وترد أيضاً شهادة مصادر إلا في شهادة خمسة شرطها ، ونقل الشهادة فلما دعه بعد روال الرقي أو الصا أو الكفر الظاهر أو للمادرة لاحد روال السيادة أو المدونة بأوله في أو حرم للرؤية ، وتدين غير المادرة من الأجنبي بعد التوبة (٢) وهو المشهود به .

يَقُولَ أَتَدَّاءُ لِلْقَاصِي : عِنْدَنَا شَهَادَةٌ عَلَى خَالِدٍ أَنَّهُ أَعْتَقَ عَبْدَهُ فَلَاخًا ، وَأَنَّهُ
يَسْتَرْقُهُ فَأَخْبَرَهُ لِنَشْهَدَ عَلَيْهِ وَيُخْفِرَهُ ، أَشْهَدُ أَنَّ خَالِدًا أَعْتَقَ عَبْدَهُ : فَلَاخًا
وَأَنَّهُ يَسْتَرْقُهُ .

وَمِنْ صُورِهَا الشَّهَادَةُ بِرُؤْيَا الْهَيْلَالِ كَانَ يَقُولُ زَيْدٌ : أَشْهَدُ أَنِّي رَأَيْتُ
الْهَيْلَالَ (١)

صورة الشهادة على الشهادة (٢)

صُورَةُ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ : أَنْ يَقُولَ كُلُّ مَنْ زَيْدٌ وَتَمِيمٌ : أَشْهَدُ
أَنَّ خَالِدًا شَهِدَ أَنَّ اسْكِرَ عَلَى سَالِمٍ أَنَّهُ دِينَارٌ وَأَشْهَدُ نِي (٣) عَلَى شَهَادَتِهِ

بِإِحْصَانٍ وَإِنَّمَا تَعْمَلُ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا ، فَيُشْهَدُ أَنَّ خَالِدًا أَعْتَقَ عَبْدَهُ فَلَاخًا ، وَلَمْ تَعْمَلْ حَقَّ يَقُولًا
وَهُوَ يَسْتَرْقُهُ ، وَكَذَلِكَ لَوْ شَهِدَا أَنَّ خَالِدًا أَعْتَقَ عَبْدَهُ فَلَاخًا ، وَهُوَ يَسْتَرْقُهُ ، أَوْ يَسْتَمْتَعُ
بِهَا أَوْ يَبْتَاعُهَا ، قَالَ فِي النُّجْمَةِ وَكَأَحِبِّهَا رِصَاعًا وَهُوَ يَرِيدُ أَنْ يَسْكُحَهَا أَوْ أَعْتَقَهُ وَهُوَ يَرِيدُ أَنْ
يَسْكُحَهَا ، وَلَا عَرَةَ لَوَلَّيْتُهَا شَهِدَ لثَلَاثَةٍ بِكَ ، وَهَذَا قَالَ عَلَى الْإِسْرَافِيِّ وَبَنِي كَامَا حَرِيدِينَ سَمِعَا
وَحُشَا أَنْ يَسْكُحَهَا فِي عَقْدَتِهَا . (١) وَأَمَّا لَوْ دَلَّ أَشْهَدُ أَنَّ عَبْدًا مِنْ رِصَاعٍ فَلَا يَكُنِي
عَبْدًا إِنْ حَجَرَ فِي شُرُوحِ الْإِسْرَافِيِّ وَبِأَصْلٍ دَلَّ فِي النُّجْمَةِ لَكُنِي أَطْلُقُ عَنْ وَاحِدٍ قَوْلُهُ ،
وَحَرَى الزَّمَانِ فِي إِهْيَايَهُ عَلَى عَمَمِ الْقَوْلِ مَعَ وَجُودِ رِيَاءِ كَاحِبٍ كَوْنُهُ قَدْ سَمِعَ دَحْوَلَهُ سَبَبَ
لَا يَوَافِقُهُ عَلَيْهِ لِلشُّهُودِ عَدَّةً (٢) وَكَتَبَ فِي صِفَةِ عَمَلِ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ إِذَا اسْتَرْعَى
الْأَصْلَ لِلْمَرْعِ ، أَخْبَرَهُ خَالِدٌ مَدَّ أَنَّ اسْكِرَ عَلَى سَالِمٍ أَنَّهُ دِينَارٌ وَأَشْهَدُ زَيْدًا عَلَى شَهَادَتِهِ وَأَدَّ
لَهُ أَنْ يَشْهَدَ مِنْ شَهَادَتِهِ (٣) أَيْ أَعْلَى مِنْ رِعَايَةِ شَهَادَتِهِ وَصَفَتْهَا حَتَّى أَوْفَدَهَا عَنْهُ
وَيُسَمَّى هَذَا الْبَيْتُ اسْتَرْعَاءً وَهُوَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الْأُمُورِ الَّتِي لَا يَدْرِي وَاحِدٌ مِنْهُ فِي الْإِعْتِدَادِ
مَعْمَلُ الشَّهَادَةِ فَادَّعَى أَنْ يَسْمَعَ يَشْهَدُ بِمَا يَدَّ أَنْ يَسْمَعَهُ عَنْهُ عِنْدَ قَاصٍ أَوْ عَمَلٍ أَوْ بَحْوٍ أَمِيرٍ ،
قَالَتْهَا أَنْ يَبْسُطَ السَّبَبَ ، كَأَنَّ بَحْوً وَبَعْدَ غَيْرِ حَاكِمٍ أَشْهَدُ أَنَّ الْهَيْلَالَ : عِلَالٌ أَلْفَا مِنْ عَمَلٍ
مُسَبَّحٍ أَوْ غَيْرِهِ ، ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ قَوْلَ الْقَاصِي الشَّهَادَةَ عَلَى الشَّهَادَةِ مَشْرُوطٌ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : تَسْمِيرُ أَهْلِ
الْأَصْلِ الشَّهَادَةَ بِحَقِّ مَسَافَةِ إِيَّاهُ أَوْ مَرَضٍ يَشُقُّ مَعَهُ حَصُورُهُ أَوْ مَخْرَجُهَا أَوْ مَعْرِفَةُ
بَحْوٍ أَوْ حَرٍّ : سَبَبٍ الْمَرْعِ عَنْ لَدُنْ حَقِّهِ لِنَحْمِلَ أَيْ مَرْتَةً وَهُوَ أَحَدُ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ =

الدعوى والبيّنات

للدعوى ^(١) لغة : الطلب والتّمسّك ^(٢) ، وشرعاً : إخبار ^(٣) الشخص بحقّه
على غيره عند حاكم أو محكم ^(٤) ، والبيّنات جمع بينة ، وهي الشّهود ^(٥)

المدعى والمدعى عليه

المدعى : من يُطالب قوّة الظّاهر ^(٦) ، والمدعى عليه من يوافق
قوّة الظّاهر .

١ - انتهى لابد من واحد منها في الاعتداد بالحمل وأسمه الفرع للأصل تسعة عشر ، ويمكن
شهاده فرعين على شهادة أصلي معاً بأن يقولوا شهد أن ربدا وعمرا شهدا مكدا وأشهدانا على
شهادتهما . (١) ألدهما للتأنيث كآلب حمى وقد نؤث بالاء فيقال دعوة ، سكن الشهور
أن الدعوة باتاء تكون بالدعوة إلى الطعام . (٢) من قوّه مدعى «وانم مايتعون» أى
ما يعطون ويؤمنون . (٣) معنى دعوى لأن المدعى يدعو صاحبه إلى محس الحكم لبحر
من دعواه قال ن حجر وغيره ومدار الخصومة على خمسة : الدعوى ، والجواب ، واليمين ،
والنكول ، والامة ، ثان منها في جانب المدعى ، وهما الدعوى والبيعة ، والثلاثة الباقية في جانب
المدعى عليه . (٤) فإن لم تكن عند أحدهما ولا تسى دعوى ، ويشترط حضور الخصم
لها وإقامه ائمة ع ، عدا كماكم حتى يوكات شاهداً وعياداً من حضوره ائمين بشرطه ؛
ومن شروط الحكم حضور الخصم أيضاً ، فيبطل إذا حضر من حضوره ، ولا يشترط حضوره
يمن الاستظهار ولا يمن المدعى عليه . لكن لا يثبت بها إلا إن كانت طلبه وتغلب الناضى
مع المرافاة وساطعة الاكار

(٥) صحوا بذلك لأن بهم يتبين الحق .

(٦) وهو راء دمة المدعى عنه ، ومن هو من لو سكت ترك ، والمدعى عليه من لو سكت

لم يترك

شروط الدعوى

شُرُوطُ الدَّعْوَى (١) سِتَّةٌ (٢) : كَوْنُهَا مَعْلُومَةً (٣) عَالِيَةً (٤) ، وَكَوْنُهَا مُلَزِمَةً (٥) ، وَكَوْنُ الدَّعِي عِنْدَهُ مُقَيَّنًا (٦) ، وَكَوْنُ كَثْرٍ مِنَ الْمُدْعَى وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ غَيْرَ حَرْبِيٍّ لَا أَمَانَ لَهُ (٧) ، وَكَوْنُهَا مُكَلَّفَتَيْنِ (٨) ، وَعَدَمُ مُدَافَعَةِ دَعْوَى

(١) أى لأن تكون صحيفة مسموعة موحدة على الطواب

(٢) ناطقها ، بعضهم يقول له .

لكل دعوى شروط ستة جمعت توصيها مع الزام وتاميم

ألا تاتاقصها دعوى تبارها تكليبات كل وفى الحرب للدين

(٣) بأن يكون للدعى به معلوما ، وإنما يكون كذلك إن حصل للدعى ما يدعى بما
يحتاج به الخصم ، فلو ادعى دينا متليا أو مفعوما وحب ذكر الخس والبوع والقدر والسمة
للثبوت فى القصة ، ثم ما هو معلوم القدر كالمال لا يحتاج إلى بيان قدر وره ، أو عينا تبسط
بالإمام كحيوان وحبوب وحب وصفها بمسلمات العلم ، أو عمارا وحب ذكر الخس والمال والسكة
وما تنوب معرفته عليه من الحدود . (٤) قل فى حاشية اروسى . قد انتهى . (٥) بعضهم اصور
للمستثناة من اشتراط العلم إلى مائة صورة وصورتين اهـ . والشهادة تامة للدعوى ، فيها أن
يكون المطلوب من الدعوى متوقفا على تقدير القاصى كدعوى الزوجة أو القريب لنعمة
أو الكسوة أو الأدم ، صح مع الجهل ، ومنها دعوى الوحدة ، كأن يقول أوصى لى مورثك
شئ ، ومنها دعوى الإفراز له شئ ، ومنها دعوى الله والعرة ، ومنها دعوى من عورس
بطلب شئ ، فيقول فى دعواه : وإيه طلب ، فى ما لا يسجدته . قال فى التهمة : فى الاكفاء بكتابة
رفعه بالدعوى وقوله دعى بما فيها وحبها ، والذى تحته منها أنه لا يكتفى إلا بعدم معرفة القاصى
والختم ما فيها . ثم رأيت شعبا قال لظاهر منهما كما أشير إليه انزركنى لا كفاء . بذلك إذا
قرأها القاصى أو ثوبت عليه أى محضه الخصم قبل الدعوى اهـ . (٥) أى للدعى عليه
فلا تسع دعوى هبة شئ أو بعه أو لإفراز به حتى يقول ووصيه بإذن الوهاب ، ويلزم الدائم
أو القرب لتسام إلى . (٦) فهو قال قتله أحد هؤلاء . تسع دعواه لإسقام المدعى عليه .
(٧) بأن يكون مسلما أو دينا أو عاهدا أو مؤمنا لا حربا . ليس كذلك لعدم التاميم
لأى من أحكامها (٨) فلا تسع دعوى صى ومحجوب ولا لدعوى عنهما إلا أن
يكون ثمينة ، فلم أن كون الدعوى لا صح على نحو الصى إعا هو بالسة نطلب الخواب منه
وطلب نفعه ، وإلا فليس لإقامة لينة عليه

أخرى لها^(١)

وَإِذَا سُمِعَتِ الدَّعْوَى ، قَبْلَ أَقْرِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ أَوْ أُقِيمَتْ عَلَيْهِ يَدُهُ فَدَاك
وَالْأَخْلَافُ عَلَى النَّاسِ^(٢) إِذَا فِي قَتْلِ غَيْرِهِ وَغَيْرِ مَمْلُوكِهِ^(٣) مَيْتًا مُطْلَقًا^(٤)
فِيخِيرُ^(٥) بَيْنَ نَيْتٍ وَآثِي أَلِيمٍ^(٦) ، فَإِنْ نَكَرَ حَكَمَ الْحَاكِمُ نُكُولَهُ^(٧) ،
وَزَدَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدْعَى ، وَإِنْ خَافَ^(٨) أَسْتَحَقَّ^(٩)

- (١) هو ادعى على واحد امرأته بالفسق ثم ادعى على آخر شركته أو امرأته
لم يسمع دعواه الثانية ، ولا يمكن من يعود إلى الأولى
(٢) أي القمع والحرم ، فقول في البيع والشراء في الإثبات ، والله بعدت كذا
أو اشترت بكذا ، وفي البيع والله ما حب كذا أو ما شريت بكذا ، وفي البيع المحصور المقيّد
بمعدن أو مكان والله ما ملته اليوم أو في الغد . (٣) وهو هيمة .
(٤) أي غير معدن زمان ولا مكان . (٥) وله أن يحلف عليهما
(٦) فلو ادعى دنا لموره على آخر فقال الآخر أراي مورثك وأنت تهم ذلك ، فإدع
ردي العيني عليه قاله : والله ما أراك مورثي أو قال والله لا أعلم أن مورثي أراك ، أما لو قال أراي
مورثك من كذا يوم كذا وقف الزوايا وأنت تعلم ذلك ، حينئذ يحلف على البس فقول وتقدم
يرثك من كذا الخ لأنه حينئذ في محصور . وحاصل ما ذكر الله عشرة صور ، لأنه إما أن
يحلف على صفة أو من مملوكه أو من غير مملوكه . وعلى كل من الثلاثة إما أن يكون إيجاباً
أو نفياً ، وكل منها إما محصور ومن غير محصور وأربعة في ثلاثة بآتي عشر ويحلف في أحد عشر
منها على البس ، وفي وحده مداه أو على من العلم (٧) تقدم بيان النكول والحكم .
(٨) فإن لم يخاف ولا عد له فقد حقه مورثي والمطلقة ، لأن الدعوى قد جمع حجة
إذا أقامها بذلك (٩) أي بمجرد البس من غير اعتماد إلى حكم ، ولا مدح مدعها
حجة عسقط كأداء وإبراء ، لأن عين الرد كالإقرار عني لاعتقاده ، ولو ادعى كل من اثنين شيئاً
وأقام حجة به وهو يد ثالث مدعيتا ويحلف لكل منهما ميثاً ، وإن أقر به لأحدهما عمل بمقتضى
إقراره أو بدهم أو لا يد أحد كمدار أو مباح لقي في طريق وليس لمدعيان عنه فهو لهما
أو يد أحدهما ويسمى الداخل ويحلف بيته أن أقام مداه المدع الخارج وإن تأخر تأخرها من
بيته الخارج أو كانت شاهداً وعيداً وبيته الخارج شاهدين أو مدعين حسب الظاهر من شراء
أو غيره ، بخلاف ما أقام من مدع الخارج فلا تجمع لأن لأحد في حاله اثنين فلا يدل عليها
ما دامت كاذبة ، وذلك ما دام الخارج لم يقر مداه .

صورة الدعوى

صورة الدعوى الصحيحة : أن يقول زائد : أدعى أني أشتحق في ذمة عمرو هذا^(١) مائة دينار ذهباً خالصاً منكوكاً ثمن مبيع حالاً في ذمته ، ويزمة تسليم ذلك إلي ، وأنا مطالب له بذلك ، وهو متمتع ، فزء أيها الحاكم بتسليمه إلي .

صورة يمين التكملة

صورة اليمين مع الشاهد المتمايع يمين التكملة : أن يقول زائد بعد شهادة شاهديه وتمثيله . والله إن شاهدي لصادق^(٢) ، وإني مُستحق^(٣) لكذا على عمرو .

صورة يمين الاستظهار

صورة يمين الاستظهار^(٤) : أن يقول زائد المدعى عشرين ديناراً على

(١) قال في الأمي لا بد أن يقول المدعى : وهو هذا ، إن كان حاصراً ، ولا يكفي فيه : أدعى على فلان ابن فلان كذا من غير ربط بالحصار . وبوقف ابن قاسم عند القطع . بم الاتساع

(٢) لا بد من التمسك بصدق الشاهد لأنها من تمة الحجة ، بخلاف يمين الاستظهار

(٣) أي الاحتياط للحكوم عليه ، ولا يظن الحق تأخير هذه يمين عن اليوم الذي وقعت فيه الدعوى ولا ترتد بالرد بأن ردها عن انماث مثلاً وبوصف الأمر إلى حضوره أو بطلب الإبراء إلى حاكم بلد ، لعدمه لأنها ليست مكلفة بالحجة وبما هي شرط للحكم .

مَنْ أَيْتَرَ عَن تَقْيِيدِ كَا صِي^(١) ، وَالْعَذَابِ فَوْقَ مَسَافَةِ الْعَدْوَى^(٢) بِعَدَةِ الْيُسْتَعْرِ
وَتَمْدِيدِهَا ، أَوْ الشَّاهِدِ وَتَمْدِيدِهِ . وَبَعِي التَّكْبِيلَةِ . وَاللَّهُ إِنَّ الْعِشْرِينَ دِيَارًا
ثَابِتَةً فِي ذِمَّةِ فُلَانٍ إِلَى الْآنَ ، وَإِنَّهُ يَنْزِمُهُ تَسْيِيمُهَا إِلَيَّ ، وَإِنِّي لَا أَعْنَمُ
فِي شُهُودِي قُدْحًا

العتق

الْعِتْقُ أَمَةٌ : الْإِسْتِقْلَالُ^(٣) ، وَشَرْعًا : إِزَالَةُ الرُّقِّ عَنْ آدَمِي^(٤) لَا إِلَى

(١) وَلِحَدِّسِ وَالَّتِ أَدَى لِأَوَّلَى لَهُ حَاصٍ وَلِخُصُوسٍ فِي التَّهْدِثِ عَدَسٍ لَا يُمْكِنُ الْوُصُولُ إِلَيْهِ ؛
وَأَمَّا الْتَوَارِي وَالْمُتَمَرِّرُ فَاغْتَمَدَ ابْنُ حَمَرٍ وَشَرَحَ الْإِسْلَامَ فِي شَرْحِ الْمَوْجِ عَدَمَ اشْتِرَاطِ تَحْدِيدِ
تَقْدِصِ عَلَيْهِمَا ، وَشَرَحَ الْحَبِيرِيُّ عَنِ الرَّادِيِّ أَنَّ لِلْعَمْدِ وَحُوبَ عَدَمِ الْمَدْعَى عَلَيْهِمَا وَبَعْدَهُ
ابْنُ قَاسِمٍ عَنِ الشَّيْبَانِ الرَّمْلِيِّ يُسَاءُ (٢) أَوْ رُوسَهَا وَهُوَ يَمِيرُ حُلَّ وَلا يَهِي الْقَاصِي فَاسْهَا
تَسْمَعُ الدَّعْوَى عَنْهُ ، وَمَسَافَةُ الْعَدْوَى هِيَ مَا رَجَعَ مِنْهَا مَكْرًا إِلَى مَحَلِّهِ يَوْمَهُ الْمَتَدَلِّ ، مَحْثٌ
لَوْ خَرَجَ مِنْهَا كَرَّةً سَلَدَ الْخَالِكُمْ لَرَجَعَ إِلَيْهَا يَوْمَهُ بَعْدَ مَرَاغٍ زَمَنِ الْخَاصَّةِ لِلْعَدْلَةِ مِنْ دَعْوَى
وَحُوبٍ وَإِقَامَةِ يَدِهِ حَاصِرَةً وَبَعْدِيلَهَا . وَانْعِرَةُ أَمِيرُ الْأَنْقَدِ ؛ وَبَعِيَتْ بِحُلِّكَ لِأَنَّ الْقَاصِي بَعْدَى
أَيَّ يَمِينٍ مِنْ طَلَبِ حَصْرِهَا عَلَى إِحْصَارِهِ . [سَيِّدُ] أَفْقِ الرَّمْلِيِّ تَبَعًا لَوَالِدِهِ بِحَصْرِهَا مِنْ
الْإِسْطِظْهَارِ بَادِلِ الْعَطَاءِ ، قَالَ : فَلَا حَبَّ فِي الْإِطْلَاقِ وَالْعِتْقِ أَهْ . وَفِي لُحْجَةٍ أَنَّ الْأَوْجَهَ وَحُوبَهَا
فِي الْإِطْلَاقِ مُطَقَّاتٌ ، سَوَاءٌ شَمِدَتْ أَلَسَةً بِإِمْرَرَةٍ أَوْ حَلَلَةٍ ، قَالَ الشَّرَوَاتُ : وَظَاهِرُهُ وَسَوَاءٌ
وَحُظَّتْ حِمَّةُ الْحَسَةِ وَلَا أَهْ (٣) قَالَ عَتَقَ الْفَرَجُ إِذَا طَارَ وَسَقَطَ ، أَسْكَأَنَّ أَمْدَ
إِذَا نَكَّ مِنَ الرِّقِّ طَارَ وَاسْعَدَ لِأَنَّهُ يَخْصُصُ مِنَ الرِّقِّ وَاسْمُهُ سَعْدٌ ، وَطَبَقَ عَلَى حُلِّ الْقَيْدِ
أَوْ الْإِطْلَاقِ . (٤) قَالَ مَهْمَبٌ : حَرَجَ الظُّرَّ وَتَهْمَمَهُ فَلَا يَصِحُّ عَنْهُمَا عَلَى الْأَمْسَاجِ ، هُوَ
حَرَامٌ إِلَّا أَنْ أُرْسَلَ مَا كَوَلَا يَصْدُقُ بِأَحَدِهِ لَمْ يَأْخُذْهُ حَارٌ وَلَا أَحَدُهُ أَكَلَهُ فَقَطْ ، وَاعْتَرَضَ
الْإِجْرَاحُ أَنَّ مَا كَلَاهَا لَيْسَ بِرَقٍّ ، وَهُوَ غَيْرُ حَكْمِي سَيِّدِ الْخَمَرِ ؛ فَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ لِيَانِ
الْوَارِثِ أَوْ لِإِجْرَاحِ الْحَقِّ إِذَا نُسِرَ وَأُفْقُطَ ، وَهَذَا إِنْ خَالَكَ لَا مَعْنَى عَنْهَا

مَالِكٌ ^(١) تَقَرَّبَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ^(٢)

أركان العتق

أَرْكَانُ الْعَتَقِ ثَلَاثَةٌ: عَتِيقٌ، وَمُعْتَقٌ، وَصِيفَةٌ

شرط العتق

شَرْطُ الْعَتِيقِ أَنْ لَا يَتَمَلَّقَ بِهِ حَقٌّ لَزِمُ غَيْرَ عَتِيقِي يَنْتَعِ بِتَعَمُّهِ ^(٣)

شروط المعتق

شُرُوطُ الْمُعْتَقِ خَمْسَةٌ: أَنْ يَكُونَ مَالِكًا لِلرِّقَّةِ ^(٤)، وَنَّ يَكُونَ خَائِرَ
التَّصَرُّفِ ^(٥)، وَأَنْ يَكُونَ أَهْلًا لِلْبَيْعِ ^(٦)، وَأَنْ يَكُونَ أَهْلًا لِلْوَلَاءِ ^(٧)، وَأَنْ
يَكُونَ مُخْتَارًا ^(٨)

شرط صيغة العتق

شَرْطُ صِيغَةِ الْعَتَقِ: لَفْظٌ بِشَعْرٍ بِهِ ^(٩)

(١) غير لبيان الواقع لأجراح ومم الزبني على القول بأن الموقوف ملك للأوقاف
أو للموقوف عليه شروجه بإزالة برق لأن الموقوف لم يرب رقه - (٢) لابد أن يقع أيضا
لا الاتسار (٣) أن لا يملك به حق مالا أو يملك به حق حائز كالسار أو هو به حق
لزم وهو عتق كاستولادة أو غير عتق لا يفسد به كالتحرير بخلاف ما يعتق به ذلك كره على
تفسيره - (٤) ولا يصح من غير مالك بعد رواية وإن ملك لصيغة -

(٥) ولا يصح من صبي ومجنون (٦) ولا يصح من مملوك أو من غيره على غيره
بإدبه أو توصي به - (٧) ولا يصح من مملوك ومكاتب (٨) ولا يصح من مكره
لم سواه في ولم يكن إكرهه حق - بخلاف ما إذا تولى في ماله يهد وما إذا كان ذكره
حق كأن اشترى عمدا بشرط العتق وفسح منه فأكره عليه فإنه «حق لأه» كما «عتق
(٩) صريح وهو مشتق من الحرز والإعتاق وقت إرقه أو كساه كالملا إلى عاتك لا يدل
عليك لاسطوان إلى عاتك وصيغة ملا أو مظهر، ومعلوم أن السكايه تصاح إلى عدة آلاف الصريح

صورة العتق^(١)

صورة العتق أن يقول ريداً عبده : أعتقتك أو حررتك ، أو أنت حر ، أو أنت عتيق .

الولاء

الولاء لغة القرابة^(٢) ، وشرعاً : عبودية سيدها زوال الملك عن الرقيق بالعتق^(٣)

من يثبت له الولاء

يثبت لولاء للمعتق وعصيته^(٤) المتمصين^(٥) أنفسهم^(٦) يقدم بقوائده

(١) وكتب في لغة العتق : الحلف لله ، وصدق عتق فلان وهو كالمصروف منه فلان وإن كان المصدق كلف بقرنه بالملك بصرح بولاه أعتقتك بوجه الله تعالى عتقا صحيحاً شرعياً ، راجعاً من إقراره بعتقه من غيره ، وقد صار لهم العتق حرراً من أحرار المسلمين لا سبي لأحد عليه إلا سبيل الولاء ، فإنه لم ينفه ومن يستحقه من عبده ، وإن أعتق شقاً بينه وذكر حال السيد من يسار وإعسار ثم يؤرخ

(٢) وصورة دعوى العتق أن يقول عمرو : أدعى أن ريداً عتق عبده فلاناً الخشي الصغير أو النالغ أو عبده هذا عتقا صحيحاً بصرحاً مدعي وهو يسترقه ولي بنية بالعتق أسألك سماعها والحكم بوجوبها ، أو أعتق بصبه وهو الثلث في ملكه عبده وأنه بوسر قيمة بامها وهو يسترقها ولي بنية بدهك أسألك سماعها والحكم بوجوبها ، أو أدعى أن ريداً عتق عبده فلاناً على كذا بوجوب الصفة المذكورة وعتق عليه وهو يسترقه ، ولي بنية بذلك أسألك سماعها والحكم بوجوبها (٣) أي فسكائه أحد أثار العتق ، ما حوذه من الولاء وهي العاود والمفارقة (٤) فلا يجب الولاء بسبب آخر غير الإعتاق كالإسلام شخص على يد غيره .

(٥) هو ثابت غير في حياة المصق ، ولذا أخر لهم عبه إنما هو مؤبد فالعتق يلهم الإرث ولا يرثه فإن الولاء لا يعتل كما أن بسب الإنسان لا ينتقل بوجه .

(٦) دون سائر الورثة ومن يصمم الناس

لِلْمُتَّقِ فِي حَيَاتِهِ ، ثُمَّ نَكُونُ لِعَصَّةِ امْتَقٍ يَرْتَدِّيهِمْ فِي إِزْنِهِ إِلَّا الْأَخَ وَأَبْنَاهُ
فَيُقَدِّمَانِ عَلَى الْجَدِّ^(١) .

حكم الولاء

حُكْمُ الْوَلَاءِ : التَّصَيُّبُ بِالنَّسَبِ فِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ . الْإِثْرُ بِهِ ،
وَوَلَايَةُ التَّزْوِيجِ ، وَتَحْمِلُ الدِّيَةِ ، وَالْبَقَاةُ ثُمَّ فِي صِلَاةِ الْجَارِ^(٢) ، وَلَا تَنْبُتُ
بِاسْتَحْقَاقِهِ إِلَّا عِنْدَ فَقْدِ عَمِّيَّةِ النَّسَبِ .

التدبير

التَّدْبِيرُ كُفَّةٌ : النَّظَرُ فِي عَوَائِبِ الْأُمُورِ^(٣) وَشَرْعًا : تَعْلِيقُ عُنُقٍ مِنْ
مَائِكَ^(٤) بِأُوتٍ^(٥)

(١) أَي عَلَى التَّمَدُّدِ بَطَرِ الْكُفْرِ . رَتَانٌ بِالْبَوَّةِ ، هُوَ أَمَّا الْمُتَّقِ اسْمُ أَبِي الْمُتَّقِ ، وَأَمَّا
الْجَدُّ فَإِنَّهُ رَتٌ بِالْأَوَّةِ لِأَنَّهُ أَوَّابٌ لِمُتَّقٍ وَالْبَوَّةُ مَقْدَمَةٌ عَلَى الْأَوَّةِ وَكَانَ الْفَيْسُ فِي الْإِثْرِ
بِاسْتِحْقَاقِهِ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ لَكِنْ رَكَتْ قَدْرُهُ لِأَخٍ لِإِسْحَاقِ الصَّحَابَةِ عَلَى عَدَمِهِ وَشَرَّكَ بِهِمَا ، وَأُخِرَ
اسْمُ الْأَخِ عَنِ الْجَدِّ . (٢) وَجَمْعُ مَا تَعْلَقُ بِأَمْرٍ .

(٣) نَحْنُ النَّاسُ فِيهَا يَتَقَرَّبُ وَيَتَرَدَّدُ عَمَّا هُوَ خَيْرٌ فَرَمَعَهُ أَوْ شَرٌّ فَمَرَكَهُ . وَهِيَ حَدِيثٌ
وَالَّذِي رُفِعَ الْعَيْشَةُ قَالَ عَطَاةٌ . مَلَّ بِأَمْرِهِ كَالْمَا . (٤) لِأَمْنٍ وَكَيْلِهِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ لَهُ

تَعْلِيقُ وَالتَّمَارِقُ لَا يَصِحُّ التَّوَكُّيدُ فِيهَا كَمَا لَوْ وَكَلَّ شَخْصًا فِي تَعْلِيقِ طَلَاقِ رُوحَتِهِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ

(٥) أَي وَحْدَهُ عَوِيْدًا مَبْدُوءَةً بِحَرْفٍ أَوْ مَعْدُومَةً بِهَلْ عَوِيْدًا دَخَلَ الدَّارَ فَأَتَتْ حَرَّهَ
مَوْتِي فَلَا صَبْرَ مَدِيرًا حَتَّى يَدْخُلَ الدَّارَ قُلْ مَوْتٌ مَبْدُوءٌ فَلَا مَبْدُوءَ الدَّخُولِ فَلَا تَدْبِيرَ ، وَلَا تَعْلِقُ
لَا مَعَ مَعْدُومَةٍ مَعَ ثَلَاثٍ أَوْ مَعْدُومَةٍ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِتَدْبِيرٍ بَلْ تَعْلِيقُ عُنُقٍ صَفْعَةً ، هَذَا لَوْ عَوِيْدًا دَخَلَ الدَّارَ
مَعَ مَوْتِي فَأَتَتْ حَرَّهَ ، وَالثَّانِي نَحْوُ إِنْ مَاتَ ثُمَّ دَخَلَ الدَّارَ فَأَتَتْ حَرَّهَ .

أركان التدبير

أركان التدبير ثلاثة : مَالِكٌ ، وَرَقِيقٌ ، وَصِيغَةٌ .

شروط المالك المدبر

شروط المالك المدبر ثلاثة : ^(١) الْبُلُوعُ ، ^(٢) وَالْتَمَلُّ ، ^(٣) وَالْأَخْتِيَارُ .

شرط الرقيق المدبر

شرط الرقيق المدبر كَوْنُهُ غَيْرَ أُمٍّ وَلَدٍ ^(٤)

شرط صيغة التدبير

شَرَطُ صِيغَةِ التَّدْبِيرِ : لَفْظُ بَشِيرٌ بِـ ^(٥) .

صورة التدبير ^(٦)

سُورَةُ التَّدْبِيرِ . أَنْ يَقُولَ رَيْدٌ لِعَبْدِهِ أَنْتَ حُرٌّ بِئَذَ مَوْتِي ، أَوْ يَقُولَ
لَهُ دَبَّرْتُكَ ^(٧) .

(١) لا يصح من مبي . (٢) لا يصح من محزون . (٣) لا يصح من مكره ،
ويصح من سعة ومعلش ومعهش وسكران وكافر (٤) فصيح تدبير للسكاب وعكسه
وتدبير للمالقي عتقه صفة وعكسه ، ويمتنع الأول ، لأنسقى من موت السيد وأداء النجوم ، والثاني
بالأنسقى من الوصفين ، ولا يصح بدبر أم الولد لأنها تستحق الصق عمة أموى من التدبير ، لأنها
تعتق من رأس المال ، والدبر يفتى من الثلث (٥) صح مع كدرك أو كسايه كعليت
سبلك بعد موتى . (٦) وكتب في صفة لتدبير - الحمد لله ، وقد فقد در ريد عبده
فلما صرع قوله إذا مات بعدى فلان حر لا سبيل عليه ندم الله ذلك منه .

(وصورة دعوى التدبير) أن يقول عمرو : أدعى بأن ريدادر مملوكه هذا وقد مات
وخرج كله أو بعضه من الثلث اعتق ووارثه وهو نكر يستره ، ولى بيته بذلك أسألك بماعها
والحكم بموجبها . (٧) وإبى يفتى بعد موتى .

حكم الرقيق المدبر

حكم الرقيق المدبر في حياة السيد حكم العبد الفتن^(١) قوله التصرف^(٢) فيه بغير الرهن^(٣)، ولو غاير بين الملك^(٤) وينطل به^(٥) التذبير^(٦)، وأنه إذا مات السيد عتق من الثلث^(٧).

الكتابة

الكتابة لغة الضم والجمع^(١)، وشرعاً: عقد عتق^(٢) لها ظاهراً وموضياً منجماً^(٣) بنجدين فأكثر

أركان الكتابة

أركان الكتابة أربعة: سيد، ورقيق، وعوض، وصيغة

- (١) بكسر الهمزة وتشديد النون هو من م يصل به شيء من أحكام العتق ومقدماته
- (٢) أي إن كان جازر التصرف، فلا يصح منه من السبب وإن مع مدبر، له .
- (٣) أي إن رهن فلا يصح ولو على حال لا يثبت موت السيد فإنة بيعت الرهن بعتق
- (٤) من أنواع التصرفات كأوقف .
- (٥) لا بالرجوع بالعط كعسخته أو نفسه كسائر المملكات ولا بإنكار التذبير
- (٦) عند الدين وإن وقع التذبير في الصفة، فلا استعرق الدين الحركة ثم عتق منه شيء .
- (٧) إن خرج منه من الثلث عتق منه فغير ما يخرج إن لم يجر الورثة .
- (٨) سميت بذلك لأن فيها صم لهم إلى نعم ويعرف الحارثي بكتابة ذلك في كتب يوافقه
- (٩) أي عقد به من إلى العتق .
- (١٠) أي مؤقت سبب أي وقفيين ؛ ويطلق النجم على التقدير الذي يؤدي في وجه معين

شروط السيد المكاتب

شُرُوطُ السَّيِّدِ الْمَكَاتِبِ «لَا تَهْ : الْأَخْتَارُ»^(١) ، وَأَهْلِيَّةُ التَّرْعِ^(٢) ،
وَأَهْلِيَّةُ الْوَلَاةِ^(٣)

شروط الرقيق المكاتب

شُرُوطُ الرَّقِيقِ الْمَكَاتِبِ «لَا تَهْ : التَّكْلِيفُ»^(٤) ، وَالْأَخْيَارُ^(٥) ، وَأَنْ
لَا يَتَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ لَارِمٌ^(٦)

شروط عوض الكتابة

شُرُوطُ عَوَضِ الْكِتَابَةِ أَرْبَعَةٌ : أَنْ يَكُونَ مَالًا^(٧) ، وَأَنْ يَكُونَ
مَعْلُومًا^(٨) ، وَأَنْ يَكُونَ مُؤَجَّلًا إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ^(٩) ، وَأَنْ يَكُونَ مُنْعَمًا
بِخَيْرٍ^(١٠) فَكَثْرُ

(١) «الاصحح من مكره»

(٢) «الاصحح من صبي ومجنون ومحمور سبه أو فاس» (٣) «الاصحح من مكاتب
وإن أدن له سيده، ولا من مذهب» لأنها أيضا أهلا للولاء (٤) «الاصحح مكانة السيد
سبه أصير أو المحنون (٥) «الاصحح مكانة السيد نسكركه على الكتابة»

(٦) «الاصحح مكانة السيد الرهون أو الرهن» لأن الأول معرف من البيع والكتابة مع مبه
ولثاني مستحق الدفعة فلا يبرع لاكتساب ما يوفى به لنجوم (٧) أي في دمة المكاتب
كما علم من اشتراط كونه مؤجلا فقد كان أو عرضا موصوفين اسمه السلم ، الا تصحح على عين
من الأعيان لأنه لا تملك الأعيان حتى يورد العقد عليها ، وكالعين مبيعة الدين إلا الدفعة المتلفة
عين للمكاتب مع صبيحة إلا ما هو كالمكاتب على أن تخدم شهرًا من الآن وديار تأتي به
نفساء الشهر أو نصفه (٨) عندها قدر، وحسب وسعة ووطا

(٩) ليحصله ويؤديه ، فلا تصح بالحلان (١٠) أي مؤقتا بوقت فأكثر ، والجمع

ت ، وإعماهي بالجمع لأن العرب كات لاتعرب الحساب ، وكانوا يسمون أمورهم على ما لوع

شرط صيغة الكتابة

شرط صيغة الكتابة: أن تكون بلفظٍ يُشِيرُ بها^(١)

صورة الكتابة^(٢)

صورة الكتابة: أن يقول زيدٌ إسمي: كاتبتك على دينارين تدفعهما لي في شهرين في كل شهر دينار، فإن أدتني فأنت حر، فيقول العبدُ قبلت.

حكم الكتابة

حكم الكتابة: يثقب المكاتب بأداء جميع المال^(٣)، وحوار^(٤)

= اللحم فيعوى أحدهم: إذا طلع النجم أدبت حنك وعمر ذلك، تسحب الأوقات نحو ما لك .
ثم هي المؤدى في الوقت عما أيضاً ، فلا تصح الكتابة على أقل من خمسين وتسحب بجميع
تسعين كساعتين لإمكان القدرة عليه كالسلم إلى مصر في مال كثير إلى أهل مصر كساعة وإيه
صحح . (١) إنما ككاتنتك أوأت مكاتب على كذا منكما مع قوله إذا أدته متلاعات
حر لفظاً أوية ، وهو لا كسب ذلك . (٢) ويكتب في صيغة الكتابة - الحمد لله ، وعد
بعد كاتب زيد عدة فلا للفر له بالملك الخيتى ب علم فيه من الخير والديانة والعدة والأمانة ،
لقوله تعالى : (وكاتبوهم إن علمتم فيهم حيراً) الآية على مال قدره ديناران معهم بجميع
مكاتبه صيغة شرعية وأذن له بده في الكسب وتعامله مطلقاً ؛ فحق أدى ذلك فهو حر ،
له ما للأحرار ؛ ومنى بحر فهو من له ما للأحرار لقوله صلى الله عليه وسلم : للمكاتب عبد ما بقى
عليه درهم ثم يكتب الشهود ثم يؤرخ

(وصوره دعوى الكتابة) أن يقول عمرو : أدعى أن ربا كاتب عدة هذا على دينارين
منصحين على خمسين وقال له متى أدت ذلك فأنت حر ، وأدى للأهل المذكور وعنى حكم
الكتابة الصحيحة وهو يترقه ولي بينة بذلك ، أسألك معانها والحكم بوجها .

(٣) فحق بق عليه شيء منه ولو درهما لا يثقب منه شيء . مع إن وضع عنه السيد شيئاً
فيثقب بأداء ما عدا (٤) ويوضع القدرة على النجوم ، كما أن له تسعين غصه

وَسَخَّرَ عَقْدَهَا لَهُ قَبْلَ ذَلِكَ ، وَعَدَمُ جَوَازِهِ ^(١) لِلسَّيِّدِ إِلَّا أَنْ عَجَزَ الْعَبْدُ عَنْ
أَدَاءِ الْمَالِ ^(٢) ، وَجَوَازُ تَصْرِفِ الْعَبْدِ فِي الْمَالِ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ بِمَا لَا تَبَرُّعَ فِيهِ
وَلَا خَطَرَ ^(٣) ، وَوُجُوبُ ^(٤) دَفْعِ أَقْلٍ مُتَمَوِّلٍ ^(٥) عَلَى السَّيِّدِ لِلْعَبْدِ أَوْ خَطُّهُ
عَنْهُ ^(٦) .

المستولدة ^(٧)

المستولدة . هِيَ الْأَمَةُ الَّتِي وَضَعَتْ مَا تَجِبُ فِيهِ غُرَّةٌ ^(٨) بِإِجْبَابٍ ^(٩)

(١) هِيَ لَارْمَةُ لِلسَّيِّدِ ، حَازِرُهُ الْكَاتِبُ (٢) عِنْدَ الْمَلِكِ لِنَعْمٍ أَوْ جُزْءٍ عَنِ الْوَاحِدِ
فِي الْإِسَاءِ ، وَكَذَلِكَ الْقَسْخُ إِذَا امْتَنَعَ الْعَبْدُ مِنَ الْأَدَاءِ عِنْدَ الْمَلِكِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ أَوْ ظَنُّهُ
حَصْرَ مَالِهِ أَوْ كَانَتْ عَلَيْهِ دُونُ مَسَافَةِ الْفَصْرِ وَلَيْسَ لِلْعَاطِمِ الْأَدَاءُ مِنَ الْمَالِ .

(٣) كَسْبٌ وَشِرَاءٌ وَإِجَارَةٌ ، أَمَّا مَا فِيهِ تَبَرُّعٌ كَصَدَقَةٍ وَهَبَةٍ . أَوْ خَطَرٌ كَقَرْضٍ وَبَيْعٍ بَسِثٍ
وَإِنْ اسْتَوْثَقَ رَهْنٌ أَوْ كَعَمَلٌ فَلَا يَدُّ مِنْ إِدْنِ سَيِّدِهِ ، سَمَّاهُ إِهْدَاءً مَا تَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِ مِنْ عَمَلٍ
لَحْمٍ وَجَبَّ بِهَا الْعَادَةُ فِيهِ أَكَلُهُ وَعَدَمُ بَيْعِهِ (٤) وَوَقْتُهِ دَلُّ الْعَتَقِ

(٥) وَكَأَنَّهُ رَحْمًا أَوَّلَى مِنْ غَيْرِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُسَمَّحْ بِهِ لِنَفْسِهِ فَكَأَنَّهُ سَمًا أَوَّلَى مِنْ غَيْرِهِ . وَلَوْ كَانَ
مَالُ الْكَاتِبَةِ أَقْلٌ مُتَمَوِّلٌ كَتَبَتْ بِهِ رُوحَ حَقٍّ بِصَدَقَةٍ . (٦) وَهُوَ أَوَّلَى مِنَ الْبَدَنِ ،
وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ الدَّمُ أَوْ الْخَطُّ فِي لَحْمِ الْأَحْبَرِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْعَتَقِ

(٧) وَكَاتِبٌ فِي صِيغَةِ الْمُسْتَوْلَةِ : الْحَمْدُ لَهُ ، أَقْرَبُ فُلَانٍ بَأْتٍ وَطَى : أُمُّهُ فَلَانَةٌ وَحَمَلَتْ مِنْهُ
وَوُلِدَتْ مِنْهُ وَلَدًا كَامِلًا خَلَقَ وَاسْمُهُ فَلَانٌ فَهِيَ تَدْعُوهُ بِأُمِّ وَلَدٍ بِحَرَمٍ بِهَا وَخَوْدٌ وَتَعْتَقُ بَعْدَ
مَوْتِهِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَصُورَةُ دَعْوَى الْإِبْلَادِ أَنْ يَقُولَ : أَدْعِي أَنْ فَلَانًا أَقْرَبُ أَنَّهُ وَطَى : مَمْلُوكَتُهُ
فُلَانَةٌ وَعَلَّقَتْ مِنْهُ بَوْلًا فِي حَالِ مَسْكَةٍ لَهَا وَأَنَّهُ مَاتَ وَعَتَقَتْ بِمَوْتِهِ بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ الشَّرْعِيِّ . وَوَارِثُهُ
وَهُوَ رِيدٌ يَسْتَرْقِيهَا ، وَلِيٌّ بَيْنَهُ يَدُّكَ أَسَاكَ سَمَاعِيهَا وَالْحُكْمُ بِمَوَحَّجَاتِهَا .

(٨) كَعَمَلِهِ فِيهَا سُورَةُ آدَمِي ظَاهِرَةٌ أَوْ حَمِيَّةٌ أَحْمَرِيهَا الْقَوَائِلُ ، أَوْ رَحْلَانِ أَوْ رَحْلٍ
وَأَسْرَانِ (٩) دُونَ بِلَاوِطَةٍ أَوْ بِلَاوِطَةٍ مُحَرَّمَةٍ

سَيِّدًا (١) الْخُرَ (٢)

حكم المستولدة

حُكْمُ الْمُسْتَوْلَدَةِ . أَمَّا تَعْتِقُ هِيَ وَوَلَدُهَا (٣) مَمْلُوكِ السَّيِّدِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ
وَأَنَّ لِّلَّيِّدِ الْإِنْتِفَاعَ بِهَا (٤) ، وَتَرْوِيحَهَا بِإِثَارًا ، لَارَقْنَهَا (٥) ، وَلَا تَمْلِكُهَا مِنْ
غَيْرِهَا (٦)

حكم من حبلت من الإماء من غير مالها

حُكْمُ مَنْ حَبَلَتْ مِنَ الْإِمَاءِ مِنْ غَيْرِ مَالِهَا بِسُكَّاحٍ أَوْ شُبْهَةٍ أَوْ رَدٍّ
أَمَّا لَا نَصِيرَ أُمَّ وَلَدِهِ ، وَإِنْ مَلَكَهَا (٧) ، وَأَنَّ وَلَدَهَا فِي الشُّبْهَةِ (٨) حُرٌّ ، وَفِي
غَيْرِهَا رَقِيقٌ لِلْمَالِكِ الْأُمِّ (٩) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ .

(١) أى من له فيها ملك وإن قل ، ويسرى إلى صبيبت شريكه إن كان موسرا
(٢) كله أو حصه ولو كافرا أو محورا لا يخفى إن البعض ليس أهلا للولاء فكيف بعد
إيلاده لأن الرق انقطع عونه

(٣) الحامل من غيره بعد الإيلاد . سكَّاح أو رَدٍّ ، بخلافه شبهة الاعتقاد حرا كما في
(٤) كوطء واستخدام وإحارة (٥) ولا يصح له فيه من التسليط على نفسها
(٦) أى من مالها أما مملكتها من نفسها فيصح بيع أو غيره كأن يملكها أو يقرصها
بها تعتق وتغنى له في صورة نهر من أمة مثلها بدلها ، ولا تصح الوصية انتعها لأنها تعتق
الموت من غير إعتاق (٧) لا ابتداء الملوك بحرٍّ إلى ملكه . (٨) أى من كان ظن
أُمِّه أو زوجته وعنده فيجوز لسيدها كالشبهة . كاح أمة عرٍّ بحريتها ، ولو ظن بالشبهة أن الأمة
زوجته للملوكة فالولد رقيق (٩) تمام الأمة ولا ينسب تولد الرء ، بخلاف ولد الشبهة
والسكَّاح كما هو ظاهر ، والله أعلم

والحمد لله أولا وآخرا ، وصلى الله وسلم على سيد المرسلين ، وآله وصحبه أجمعين .

[تم تجميعه ، والحمد لله رب العالمين في ١٤ ذي الحجة سنة ١٣٥٩ هـ]

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي وابنه

خاتمة الطبع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بين لنا، ارشاد من النبي في السر والإعلان ، ومن علينا بالإسلام والإيمان
والإحسان ، والصلاة والسلام على سيده محمد سيد ولد آدم ، وعلى آله وأصحابه دوى
غية وأمران

و بعد : فقد تم بحمد الله وحسن توفيقه طبع كتاب :

الياقوت النفيس في مذهب ابن إدريس

وهو من أهم كتب مذهب لإمام الشافعي رضي الله عنه

ومرجع يستفاد به في أحكام المذهب المتبني

مصمماً بمعرفة لجنة من اهل اداء رياضة : أحمد سعد علي ،

القاهرة في يوم الخميس ١٦ ذي القعدة سنة ١٣٧١ هـ
٧ محرم سنة ١٩٥٢ م

مدير المطبعة
رستم مصطفى الحلبي

ملاصق المطبعة
محمد أمين عمران

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي وابنه

خاتمة الطبع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بين لنا، ارشاد من النبي في السر والإعلان ، ومن علينا بالإسلام والإيمان
والإحسان ، والصلاة والسلام على سيده محمد سيد ولد آدم ، وعلى آله وأصحابه دوى
غية وأمران

و بعد : فقد تم بحمد الله وحسن توفيقه طبع كتاب :

الياقوت النفيس في مذهب ابن إدريس

وهو من أهم كتب مذهب لإمام الشافعي رضي الله عنه

ومرجع يستفاد به في أحكام المذهب المتبني

مصمماً بمعرفة لجنة من اهل اداء رياضة : أحمد سعد علي ،

القاهرة في يوم الخميس ١٦ ذي القعدة سنة ١٣٧١ هـ
٧ محرم سنة ١٩٥٢ م

مدير المطبعة
رستم مصطفى الحلبي

ملاصق المطبعة
محمد أمين عمران

فهرست

الباقوت النفيس في مذهب ابن إدريس

صفحة	
٣	التعريف بالكتاب .
٤	ترجمة المؤلف نسبه — مولده — نشأته — تربيته — أخلاقه
٥	حياته العلمية
٧	رأيه في الإفتاء والكتابة — مشائخه
٨	مؤلفاته .
٩	أعماله الاجتماعية — آراؤه في الإصلاح — أدبه
١٠	وفاته .
١١	حفلة تأبينه
١٣	خطبة الكتاب
١٤	المقدمة
١٥	الطهارة .
١٦	وسائل الطهارة ومقاصدها .
١٧	الوضوء — فروض الوضوء — مسح الحفنين
١٨	شروط الوضوء .
١٩	ممن أوصوه .
٢٠	مكروهات الوضوء .
٢١	نواقض الوضوء — ما يحرم على من انتقض وضوءه
٢٢	الفصل — موجبات الغسل — فروض الغسل .
٢٣	شروط الغسل — مكرهاته — الأعسال المستنزهة
٢٤	ما يحرم على اجنب — النجاسة — أقسامها .
٢٥	إزالة النجاسة .

صفحة	
٢٦	الاستنجا - التيمم - أسبابه
٢٧	شروط التيمم .
٢٨	فروض التيمم - سنده .
٢٩	مكروهات التيمم - مبطلاته - الحيض .
٣٠	أول وقت لمكان الحيض وعالجه وآخره . أقل الحيض وعالجه وأكثره .
٣١	أقل الظهر بين الحيضتين وعالجه وأكثره .
٣٢	أقل زمن النفاس وعالجه وأكثره . ما يحرم بالحيض والنفاس - الصلاة
٣٣	الصلاوات المسمونة وأوقاتها .
٣٤	أعداد الصلاة - الصلاة المحرمة من حيث الوقوع .
٣٥	شروط وجوب الصلاة - أركان الصلاة .
٣٦	صححة الصلاة .
٣٧	أبغاض الصلاة - من الصلاة
٣٨	مكروهات الصلاة - سجود السهو
٣٩	سجود التلاوة - سجود الشكر .
٤٠	صلاة النفل - صلاة العيدين
٤١	الكسوفين - صلاة الاستسقاء .
٤٢	الوتر - الرواتب - صلاة التراويح .
٤٣	الصحي - تحية المسجد - سنة الوضوء .
٤٤	الجماعة - أعداد الجمعة والجمعة
٤٥	شروط الجمعة .
٤٦	سنة الجمعة - مكروهاتها .
٤٧	القصر بالسفر والجمع به وبالمطر والمرضى - القصر
٤٨	الجمع بالسفر .
٤٩	الجمع بالمطر - الجمع بالمرضى - الجمعة .
٥٠	شروط وجوب الجمعة - شروط صحة الجمعة

سجده	
٥٢	أركان الخطبتين — شروط الخطبتين .
٥٣	سنة الجمعة — ما يجب للميت .
٥٤	غسل الميت — تكفيله .
٥٥	حمل الميت — أركان الصلاة على الميت
٥٦	دفن الميت
٥٧	الزكاة — شروط وجوبها
٥٨	ما يجب فيه الزكاة من الأموال . — شروط وجوب زكاة النعم — شروط وجوب زكاة التقيدين
٥٩	شروط وجوب زكاة المعشرات — شروط وجوب زكاة أموال التحريم
٦٠	شروط وجوب زكاة الزكائر . — شروط وجوب زكاة المعدن
٦١	مقادير زكوات الأموال
٦٢	زكاة البدن
٦٣	مصرف الزكوات
٦٤	الصوم — شروط وجوبه — أركانه
٦٥	شروط صحة الصوم سنة — مكروهاته .
٦٦	مبطلات الصوم .
٦٧	الاعتكاف — أركانه — مطلقانه .
٦٨	الحج والعمرة — شروط وجوبهما .
٦٩	أركان الحج — أركان العمرة — واجبات الحج
٧٠	واجبات العمرة — واجبات الطواف .
٧١	الاسمى
٧٢	واجب الوقوف — من الحج والعمرة — مكروهات الحج والعمرة
٧٣	محرمات الإحرام
٧٤	البيع — أركانه — شروط انعاقدين .
٧٥	شروط المعفود عليه .
٧٦	شروط صيغة البيع

صفحة	
٧٨	صوره البيع
٧٩	الزنا .
٨٠	حكم الزنا وما لا يكون إلا فيه — شروط صحة بيع النقد بالنقد والمطعوم بالمطعوم — صورة الزنا .
٨١	السلم — أركانه — شروط صحته .
٨٢	صورة السلم — الرهن .
٨٣	أركان لرهن — شروط المرهون — شروط المرهون به — شروط الرهن والمرتين .
٨٤	شروط صيغة الرهن — صورته — القرض .
٨٥	أركان القرض — شروط المقرض — شروط المقرض — شروط المقرض
٨٦	شروط صيغة القرض — صورته — الحجر — أواعه
٨٧	صورة الحجر على السفينة .
٨٨	صورة الحجر على الفلوس — الصلح — أقسامه .
٨٩	شروط الصلح — صورته .
٩٠	الحوالة — أركانها — ما يشترط في التحيل والمحصال والإيجاب والقبول شروط الدينين .
٩١	صورة الحوالة — الضمان
٩٢	أركان الضمان — شروط الضامن
٩٣	شروط المضمون له — شرط المضمون عنه — شروط المضمون
٩٤	شروط صيغة الضمان — صورة ضمان الدين — صورة ضمان رد العين
٩٥	صورة ضمان البدن — الشركة أركانها — شروط عاقدى الشركة
٩٦	شروط مالي الشركة — شرط صيغة الشركة — صورة الشركة
٩٧	الوكالة
٩٨	أركان الوكالة — شرط الموكل — شروط لوكيل — شروط الموكل فيه
٩٩	شروط صيغة الوكالة — صورة الوكالة .
١٠٠	الإقرار — أركانه — شروط المقر .

صفحة	
١٠١	شروط المقر له - شروط المقر به - شرط صيغة لإقرار - صورته
١٠٢	العارية - أركانها - شروط المعير - شروط المسعير - شروط المعار
١٠٣	شرط صيغة للعارية - صورة العارية .
١٠٤	الغضب - صورته .
١٠٥	الشفعة - أركانها - شرط الشفع - شروط المشفوع
١٠٦	شروط المشفوع - صورة الشفعة .
١٠٧	القراض - أركانه - شرط مالك مال القراض - شروط عامل القراض
١٠٨	شروط مال القراض - شروط عين القراض - شروط ربح القراض
١٠٩	شرط صيغة القراض - صورة القراض .
١١٠	المساقاة - أركانها - شرط المالك والعامل والمساقاة - شروط عمل المساقاة - شروط الثمرة
١١١	شرط صيغة المساقاة - شروط مورد المساقاة
١١٢	صور المساقاة - الإجارة
١١٣	أركان الإجارة - شروط صيغة الإجارة - شرط الأجرة - شروط المفعة
١١٤	شرط عاقد الإجارة - صورة إجارة العين .
١١٥	صوره إجارة الدمة - إحياء الموات - موات الذي يملك بالإحياء
١١٦	صورة إحياء الموات - الوقف - أركانها .
١١٧	شروط الوقف ، والموقوف عليه ، والموقوف
١١٨	شروط صيغة الوقف - صورة الوقف .
١١٩	الهبة - أركانها - شروط الواهب - شروط الموهوب
١٢٠	شروط الموهوب - شرط صيغة الهبة - صورة الهبة
١٢١	اللقطة - أركانها - أقسام اللقطة وأحكامها
١٢٣	اللقيط
١٢٤	حكم لقط اللقيط - أركان لاقط - الجمالة - أركانها

١٢٥	شروط عمل الجعالة — شرط جعل الجعالة — شرط صيغة الجعالة — شروط عاقد الجعالة .
١٢٦	صوره الجعالة — الوديعة
١٢٧	أركان الوديعة — شرطها — شرط صيغة الوديعة — شرط المودع والوديعة
١٢٨	صوره الوديعة — الفرائض — ما يتعلق بتركه الميت .
١٢٩	معنى الإرث له وشرعا — أركان الإرث .
١٣٠	أسباب الإرث — شروطه .
١٣١	موانع إرث . إوارثون من الرجال
١٣٢	الإوارثات من النساء — الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى
١٣٣	من يفرص له النصف
١٣٤	من يفرص له الربع ، الثلث ، والثلثان
١٣٥	من يفرص له الثلث ، والسدس
١٣٦	الوصية — أركانها .
١٣٧	شروط الموصى ، والموصى له ، والموصى به .
١٣٨	شروط صيغة الوصية — صورتها .
١٣٩	الإبضاء — أركانه — شروط الموصى ، والموصى
١٤٠	شروط الموصى فيه — شرط صيغة الإبضاء . صورته
١٤١	النكاح — أركانه
١٤٢	شروط الزوج .
١٤٣	شروط الزوج . شروط ولي النكاح .
١٤٤	شروط شاهدي النكاح . شروط صبيته .
	صورة النكاح .
١٤٦	الصداق
١٤٧	صابطه الصداق . الوثمة .
١٤٨	حكم الوثمة — حكم الإجابة إلى وليمة العرس — القسم

سبعة	
١٤٩	حكم القسم - النشور
١٥٠	حكم النشور
١٥١	الخلع - أركانه - شروط الملزم - شرط البضع
١٥٢	شروط العوض - شرط صيغة الخلع - شرط الزوج
١٥٣	صورة الخلع - الطلاق
١٥٤	أركان الطلاق - شروط المطلق - شروط صيغة الطلاق
١٥٥	شروط محل الطلاق - شرط الولاية على محل الطلاق
١٥٦	شروط القصد للطلاق - صورته - الرجعة
١٥٧	أركان الرجعة - شروط صيغتها - شروط محلها
١٥٨	شروط المراجعة - صورة الرجعة - الإيلاء - أركانه
١٥٩	شروط المحلوف به ، والمحلوف عليه ، وشرط المدة ، والصيغة ، وشروط الزوج المولى
١٦٠	شروط الرجعة المولى من وطئها - صورة الإيلاء - حكمه
١٦١	الظهار - أركانه - شرط المظاهر ، والمظاهر منها ، والمشببه به
١٦٢	شروط صيغة الظهار - صورته - حكمه
١٦٣	اللعان - أركانه - شروطه
١٦٤	صورة اللعان - ما يترتب عليه - ما يسقط الحد عن الزوجة
١٦٥	العدة - أقسامها
١٦٦	الاستبراء
١٦٧	ما يحصل به الاستبراء - حكمه - الرضاع
١٦٨	أركان الرضاع - شروط المرضع ، الرضيع
١٦٩	ما يترتب على الرضاع - النفقة
١٧٠	أسباب وجوب النفقة - النفقة الواجبة بالنكاح
١٧١	ما يجب للمعتدة
١٧٢	النفقة الواجبة بالقراءة

١٧٣	التفقة الواجبة بالملك — ما يجب لمن وجبت له التفقة .
١٧٤	الحضانة .
١٧٥	من ثبت له الحضانة .
١٧٦	شروط استحقاق الحضانة .
١٧٧	الجنائية — الواجب بها .
١٧٨	الدية — أنواعها .
١٨٠	دية مادون النفس .
١٨١	القسامة — حكمها .
١٨٢	الواجب بالقسامة — حد الزنا — الحد — الزنا .
١٨٣	حد الزاني المحصن ، وحد غير المحصن — المحصن .
١٨٤	القذف — صورته — حده — شروط وجوب حد القذف .
١٨٥	ما يسقط به حد القذف .
١٨٦	حد شرب المسكر — شروط وجوب حد شرب المسكر .
١٨٧	السرقعة — أركانها — شروط السارق .
١٨٨	شروط المسروق — حد السرقة .
١٨٩	قاطع الطريق — حكمه .
١٩٠	ما يسقط بتوبة قاطع الطريق — الردة .
١٩١	ما يفعل بالمرتد — ملك المرتد — تارك الصلاة .
١٩٢	التعزير — ما يعزر لأجله .
١٩٣	الصيال — حكم دفع الصائل .
١٩٤	إتلاف البهيمة — البغاة .
١٩٥	قتال البغاة — الخوارج — قتالهم .
١٩٦	الجهاد — حكمه — ما يثبت للأسير .
١٩٧	الغنيمة — ما يفعل بالغنيمة .
١٩٨	التي " — ما يفعل به — الجزية .

صفحة	
١٩٩	أركان الجزية — شرط عاقدها — شروط المعقود له الجزية — شرط المكان الذي تعقد لأجل سكنى الكافر به الجزية .
٢٠٠	شرط مال الجزية — شروط صيغة الجزية — ضرورة عقدها — أحكامها .
٢٠١	الصيد والذبايح — ما يملك به الصيد .
٢٠٢	أركان الذبيح — الذبيح — شرط الذبايح — شرط الذبيح .
٢٠٣	شرط الآلة — شروط تعليم الجوارح من السباع ومن الطير .
٢٠٤	الأضحية — حكمها — شروطها .
٢٠٥	وقت التضحية .
٢٠٦	عدد من تجزى عنهم الأضحية الواحدة — مصرفها — العقبة .
٢٠٧	حكم العقبة — وقتها — ما توافق فيه العقبة الأضحية .
٢٠٨	ما يحل من الحيوان وما يحرم — ما يحل وما يحرم من غير الحيوان .
٢٠٩	المسابقة — حكمها — المسابق عليه .
٢١٠	شروط المسابقة .
٢١١	صورة عقد المسابقة .
٢١٢	الأيمان — أركان اليمين — شروط الخالف .
٢١٣	شروط المحلوف به — المحلوف عليه — حروف القسم — صورة اليمين .
٢١٤	ما يلزم الخالف إذا حث — النذر .
٢١٥	أركان النذر — شروط الناذر — شرط المنذور به — شرط صيغة النذر .
٢١٦	أقسام النذر — صورة النذر .
٢١٧	حكم النذر — القضاء .
٢١٨	تولى القضاء .
٢١٩	شروط القاضى — آدابه .
٢٢٠	صورة القضاء .
٢٢٢	القسمة .
٢٢٣	أركان القسمة — شروط القاسم .
٢٢٤	أقسام القسمة .

صفحة	
٢٢٥	الشهادة — أركانها — شروط الشاهد .
٢٢٨	أنواع الشهادة .
٢٢٩	صورة الشهادة بالمال — صورة شهادة الحسبة .
٢٣٠	صورة الشهادة على الشهادة .
٢٣١	الدعوى والبيئات — المدعى والمدعى عليه .
٢٣٢	شروط الدعوى
٢٣٥	صورة الدعوى — صورة بين التكلفة — صورة بين الاستظهار .
٢٣٥	العتق .
٢٣٦	أركان العتق — شرطه — شروط المعتق — شرط صيغة العتق .
٢٣٧	صورة العتق — الولاء — من يثبت له الولاء .
٢٣٨	حكم الولاء — التدبير .
٢٣٩	أركان التدبير — شروط المالك المدبر — شرط الرقيق المدبر
	صيغة التدبير — صورته .
٢٤٠	حكم الرقيق المدبر — الكتابة — أركانها .
٢٤١	شروط السيد المكاتب — والرقيق المكاتب — عوض الكتابة .
٢٤٢	شرط صيغة الكتابة — صورتها — حكمها .
٢٤٣	المستولدة
٢٤٤	حكم المستولدة .
	د من جلب من الإمام من غير مالكها .

